جامعة مؤتة
كليةالدراسات العليا

الأمن الوطني العراقي في ظل التدخلات الأقليمية والأرهاب (2003-2017)

إعداد
علي صباح صابر

إشراف
الدكتور وليد عبد الهادي العويمر

أطروحة مقدمة الى كلية الدراسات العليا
أستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العلوم السياسية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2017

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب علي صباح صابر الموسومة بـ:

الامن الوطني العراقي في ظل التدخلات الاقليمية والارهاب (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه **في العلوم السياسية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. وئيد عبدالهادي العويمر		٢٠١٧/١٢/٠٣	مشرفاً ورئيسا
د. فايز شراري الزريقات		٢٠١٧/١٢/٠٣	عضواً
أ.د. فوزي احمد تيم		٢٠١٧/١٢/٠٣	عضواً
أ.د. هاشم محمد الطويل		٢٠١٧/١٢/٠٣	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

د. هشام عثمان المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sadgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الاهــداء

الـــــى..... الحبيب المصطفى..... نور الهدى
خير الورى محمد الاحمد (صلى الله علية وسلم)
الـــــــى..... الذين اوصاني بهما الرحمن والـــــدي ووالـــــدتي أطال الله في اعمارهم
الـــــــــى..... اخوتـــــي واخواتـــــــي الاعزاء
الـــــــــى..... كل من علمني حرفـــــاً ومَد لي يد العـــــون
الـــــــــى..... من صاغت كلمـــــاته عقلـــــي وفكـــــري
أهـــــــدي ثمـــــرة جهـــــدي...

علي صباح صابر

الشكـــر والتقـــــدير

(الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا خاتم المرسلين)

وبعد: فبتوفيق من الله تعالى انجزت دراستي هذه وان الواجب يحتم علي تقديم جزيل الشكر والامتنان الى كل من اسهم في مساعدتي وأخص بالذكر استاذي الفاضل سعادة الدكتور وليد العويمر لقبوله الاشراف على بحثي وتقديمه ملاحظات وارشادات قيمة أغنت البحث بالكثير من روافد العلم والمعرفة، كما وأقدم شكري وتقديري لرئيس واعضاء لجنة المناقشة الذين جادوا علية من وقتهم الثمين في مناقشة الدراسة وتقييمها، كما واقدم شكري وتقديري لأساتذتي الكرام في جامعة مؤتة/ قسم العلوم السياسية، الذين نهلت من علمهم طيلة فترة الدراسة في الجامعة، كما واقدم شكري لكل من قدم لي نصيحة او معلومة تخص الدراسة.

علي صباح صابر

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الأنكليزية	ح
الفصل الأول:الاطار النظري والدراسات السابقه	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
3.1 صعوبات الدراسة	4
4.1 اهداف الدراسة	4
5.1 فرضية الدراسة	4
6.1 أهمية الدراسة	5
7.1 حدود الدراسة	5
8.1 المصطحات والمفاهيم	5
9.1 الاطار النظري والدراسات السابقة	7
10.1 منهجية الدراسة	14
11.1 تركيز الدراسة	15
الفصل الثاني الأمن الوطني العراقي من 2003 – 2017	16
1.2 الامن والامن الوطني	16
1.1.2 مفهوم الامن الوطني العراقي	17
2.1.2 الامن الوطني (الاهمية – الابعاد – الأهداف).	23
2.2 الأمن الوطني العراقي المقومات والتحديات	37
1.2.2 مقومات الامن الوطني العراقي.	37
2.2.2 تحديات الامن الوطني العراقي (الداخلية والخارجية).	52

الفصل الثالث القوى الاقليمية والارهاب / جدلية العلاقة والتأثير 63
1.3 القوى الاقليمية والعراق بعد العام 2003 63
1.1.3 المتغيرات في العراق بعد العام 2003 وموقف دول الجوار العربي 64
2.1.3 المتغيرات في العراق بعد العام 2003 وموقف دول الجوار الأقليمي 79
2.3 القوى الاقليمية والأرهاب في العراق / الابعاد الفكرية والسلوكية 89
1.2.3 ظاهرة الارهاب (مفهومه – خصائصه – دوافعه). 89
2.2.3 التماثل والتباين الفكري والسلوكي بين القوى الاقليمية والارهاب. 107
الفصل الرابع الأمن الوطني العراقي واشكالية التدخلات الاقليمية والارهاب 138
1.4 طبيعة النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 138
1.1.4 تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق. 139
2.1.4 طبيعة تكوين العملية السياسية 152
2.4 أثر التدخلات الاقليمية على الامن الوطني العراقي 174
1.2.4 مشروع (الشرق الاوسط الجديد) والامن الوطني العراقي. 175
2.2.4 القوى الاقليمية والامن الوطني العراقي. 188
الخاتمة والاستنتاجات 201
التوصيات 205
المراجع 209
الملاحق 238

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحه
1	حيث يتضح من خلاله مصادر الثروة المعدنية في العراق	43

قائمة الملاحق

رمز الملحق	المحتوى	رقم الصفحه
أ	(دوائر اهتمام الدولة الإيرانية) مجلة السياسة الدولية / العدد 208 أبريل 2017 ص 21)	238
ب	خارطة العراق ودول الجوار الاقليمي	240

الملخص

الأمن الوطني العراقي في ظل التدخلات الاقليمية والأرهاب

(2003- 2017)

اعداد علي صباح صابر

جامعة مؤتة،2017

تناولت الدراسة الامن الوطني العراقي في ظل التدخلات الاقليمية والإرهاب، وقد هدفت الدراسة الى بيان مفهوم الأمن والأمن الوطني وابعاده واهدافه والتعرف على ظاهرة الإرهاب (أسبابه – دوافعه) ومدى تأثير العمليات الإرهابية والتدخلات الإقليمية على الأمن الوطني العراقي بعد العام 2003م.

وتمحورت مشكلة الدراسة حول التحديات التي واجهتها الحكومات العراقية بشكل عام نتيجة التدخلات الاقليمية والدولية بالأضافة الى العمليات الأرهابية سواء من داعش او من قبل المليشيات المرتبطة بدول الجوار وانعكاس ذلك كله على الأمن الوطني العراقي بشكل خاص وعلى مجمل العملية السياسية في العراق.

أما فرضية الدراسة فقد اشارت الى انه كلما ازدادت التدخلات الأقليمية والعمليات الارهابية ضد الدولة العراقية، كلما أثر ذلك سلبا" على الأمن الوطني العراقي.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المؤسسي لوصف المخاطر والتحديات التي يتعرض لها الأمن الوطني العراقي وتحديد السبل والأليات المناسبة لمعالجة المعاضل في الجانب الامني فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات.

كما توصلت الدراسة إلى استنتاجات توضح عناصر مشكلة الأمن الوطني، وأهمية ومكانة الدول الإقليمية بالتأثير في الساحة العراقية، أضف الى ذلك تضمنت الدراسة توصيات عدة اهمها ضرورة الألتفات الى ان الامن الوطني لايقتصر بالجانب العسكري، وان هناك مايجب أن يعضده في الجوانب (الأجتماعية، والثقافية، والأقتصادية، والسياسية) وضرورة حصر السلاح بيد الدولة والتوجه نحو بناء المؤسسات الامنية والجيش وفق المعايير المهنية، من أجل النهوض بواقع الأمن الوطني العراقي.

Abstract

Iraqi national security in light of regional interventions and terrorism (2017-2003)

Ali Sabah Saber

University of Mu'tah

The study dealt with the Iraqi national security In light of regional interventions and terrorism. The study aimed at identifying security, national security, dimensions, goals, recognizing terrorism phenomenon (reasons - causes), and the effect of terrorist attacks and the regional interventions on the Iraqi national security after 2003.

The problem of the study focused on the challenges faced by the Iraqi government in general, due to the regional and international interventions, as well as the terrorist attacks whether by ISIS or militias related to neighboring countries, and its reflection on Iraqi national security specifically, and on the whole political process in Iraq.

The **hypothesis** of the study has referred to the idea that whenever there is an increase in the regional interventions and terrorist attacks against Iraq, it affected "negatively" on the Iraqi national security.

The analytical-descriptive approach and Institutional approach were used to describe the dangers and threatens the Iraqi security is exposing to, and identify the appropriate ways to remedy the dilemmas in the security field. They are the most appropriate approaches to deal with such studies.

The study has reached several **conclusions** that explains the items of the problem of national security, and the importance and role of the regional countries in influencing the Iraqi arena. In addition to the above the study contained several **recommendations** the most important of which is the importance of addressing the national security from the wider spectrum (social, cultural, economy, and political) aspects,and not from military side only,and the importance of having the use of legal force(use of weapons)in the hands of the government and going towards building military and security institutions according to the professional standards, in order to advance the Iraqi national scurity.

الفصل الأول

الاطار النظري والدراسات السابقه

الأمن الوطني العراقي في ظل التدخلات الاقليمية والارهاب 2003 – 2017

1.1 مقدمة الدراسة

في اعقاب الاحتلال الامريكي للعراق (ربيع،2003) شهد النظام السياسي العراقي تغييرا في الصورة النمطية التي كان يسير عليها منذ عام (1921) وذلك جراء القرارات الخاطئة التي اتخذتها الادارة الامريكية في الخارطة السياسية العراقية والتي ادت الى تفكيك الدولة العراقية، والعودة بالمجتمع العراقي الى مكوناته الاولية الدينية والمذهبية والعرقية، التي سرعان ما لجأت الى هويتها الفرعية السابقة لنشوء الدولة الوطنية كالقبلية والجهوية والمذهبية، وادت هذه السياسة للاحتلال الامريكي الى انهيار الدولة، واوجد اشكالية كبيرة في اعادة بنائها بعد ان تصدت للمشهد السياسي خلال فترة وجيزة من الاحتلال الامريكي للعراق، قوى سياسية كانت متحالفة ضد النظام العراقي السابق وموجودة خارج العراق، وتمارس نشاطها في معارضته، كما ظهرت قوى سياسية اخرى كانت محدودة النشاط خارج التحالفات السابقة لقوى المعارضة العراقية السابقة، الا انها استطاعت تحديد اتجاهاتها بعد الاحتلال الامريكي، وقد غاب المشروع الوطني لدى هاتين القوتين، وتشكل نظام المحاصصة الطائفية والقومية الذي بدأ يفرض نفسه على المجتمع، مما ادى الى بروز حقائق عديدة على الارض كان من ابرزها التضييق على فكرة الدولة القائمة على مبادئ الهويات الكبرى الوطنية والمشاركة والشرعية والعقلانية والبناء، لتحل محلها الهويات الصغرى وكل ما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والتهميش والاقصاء والتطرف ونزعات التدمير، مع تنامي الصراع من اجل السلطة والثروة (أيان، 2008: 193).

ويعاني العراق شكلين من اشكال التحدي : داخلية وخارجية، وتشكل التهديدات الداخلية الاخطر في المنظور الاني لما لها من تاثيرات مباشرة على مجمل الحياة العامة وتتمثل هذه التهديدات بالارهاب الداخلي والارهاب العابر للحدود والتنظيمات

المسلحة خارج شرعية الدولة والتنظيمات والتيارات السياسية والعسكرية التي تتبنى افكار انانية ضيقة الافق كالطائفية والتي تشكل تهديدا مباشرا على وحدة المجتمع العراقي وتماسكه ومما يزيد من هذه التهديدات هو ارتباط تلك التنظيمات بقوى إقليمية ودولية وبمشاريعها الخاصة، وارتباط تلك المشاريع الاقليمية بالصراعات الطائفية والعرقية التي حكمت الشارع العراقي منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وبمشاكل مفتعلة بين حدود المحافظات بسبب عمليات التهجير القسرية ونزوح لمئات الالاف من العراقيين داخل البلاد وخارجها. اضافة الى اخفاق حكومي شبه كامل وعلى الصعد كافة مما زاد من نسبة البطالة وانعدام الخدمات والامن الشخصي والمجتمعي. أما التهديدات الخارجية فهي وان كانت عموما تعني تلك التهديدات التي تواجه الدول انطلاقا من الخارج باتجاه الداخل الا انها في العراق وبعد 2003 اخذت منحى اخر اضافة الى ذلك هو ارتباط التهديدات الخارجية بمتغيرات داخلية او جهات معينة وذلك لوجود ارتباط بين القوى الخارجية وطبيعة النظام السياسي الذي تشكل بعد الاحتلال، وعموما يمكن ذكر الجانب الاهم للتهديدات الخارجية مثل مشكلة المياه والارهاب العابر للحدود والصراع العربي الصهيوني والاضطرابات السياسية التي تشهدها الاقطار العربية وتنامي البعد الطائفي في الحراك الاقليمي والخلافات الحدودية لاسيما تلك التي تشكل ممرات مائية مهمة مع الخليج او المناطق التي تحتوي على النفط مع الجانب الايراني، وهذه التحديات بمجملها تشكل معضلة كبرى للحكومات المستقرة فكيف اذا للدولة العراقية بظروفها الحالية (العلوان، 2013، انظر الموقع: https://alazawiEmad/posts).

لقد ساعد تفكيك الجيش والاجهزة الامنية بالاضافة الى حل وزارة الدفاع العراقية من قبل بول بريمر الى توسيع المنظمات الارهابية في العراق بعد احتلاله فبريمر هو الذي عين (المحافظ الامريكي للعراق) بعد الاحتلال في آيار 2003 وذلك فور تسلمه منصبه مباشرة ونتيجة ذلك فقد تسبب الامريكيون في حصول فراغ وفجوة امنية وطنية وفرا الوضع المثالي لازدهار الجماعات الارهابية (Bremmer،80-57,2006)

كما ان المنظومة الامنية جرى بنائها وفقا لمتطلبات انية بغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة والتي باتت تعاني اليوم من ترهل كبير على صعيد الاعداد والقيادة ونقص التسليح والتجهيز ونفس الامر ينطبق على باقي قطاعات الدولة.
(مجلة المستقبل العربي، 2013: 198).

اضافة الى ان الامن الوطني العراقي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي عام2003 واجه مشكلة اعادة بناء النظام السياسي ضمن اهتزازات عميقة على مستوى الثقافة الوطنية والاقتصاد في ظل ظهور قوي للمجاميع المسلحة وهو ما جعل القرار السياسي في الشأن الامني يخضع للمشاكل الداخلية وما يترتب عليها من خلاف سياسي وللتاثيرات الاقليمية والدولية الباحثة عن مصالحها كما ان للاختلال الامني وحل الادارة الامريكية للجيش والاجهزة الامنية وما رافق ذلك من احداث عنف وقتل وتفجيرات استهدفت المدنيين مما دفع بالقادة الامنيين في المرحلة الاولى الى اتخاذ الطابع العسكري التقليدي في التفكير بشان الامن الوطني كل هذه الامور وما رافقها من تدخلات دول الجوار وظهور المليشيات الارهابية والعناصر الارهابية انعكست سلبا على الوضع الامني العراقي بشكل خاص والامن العربي بشكل عام وعرقلة اي جهد تجاه رسم سياسة عامة سليمة للامن الوطني تضمن الاستقرار والامن في عموم العراق، ولوجود تهديدات متعددة ومتداخلة فقد مر العراق بأزمة كبرى كان اهم اسبابها وجود تدخلات خارجية اخذت منحنى تصاعدي تبعا لتراجع قوة العلاقة مع دول الجوار الاقليمية، اذ سعت بعض الدول الى تقويض العملية السياسية واعاقة تقدمها فالبعض كان يحكمه الخوف من انسحاب ما يجري في العراق من اعمال عنف الى بلدانهم خصوصا مع بروز الهويات الفرعية العرقية والطائفية والبعض الاخر لازالت تتوجس من استمرار الانقسامات السياسية في العراق وبالتالي تحاول ان تعيق أي عملية تغيير سياسي في العراق، ومما يزيد هذه الرؤيا هو ان دول الجوار الجغرافي للعراق معنية بشكل او بآخر بمستقبل العراق كدولة ونظام سياسي مما ينعكس سلباً او ايجابا على الامن الوطني العراقي.
(الهاشمي، 2015: 44)

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية بشكل عام نتيجة انعكاس التدخلات الاقليمية والدولية في الشان العراقي بشكل مباشر او غير مباشر بعد العام 2003 كذلك العمليات الارهابية سواء من داعش او من قبل المليشيات المرتبطة بدول الجوار وانعكاس ذلك كله على الامن الوطني العراقي بشكل خاص وعلى مجمل العملية السياسية بشكل عام.

3.1 صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهت الباحث عند اعداد دراسته هو التباين في المعلومات بين مصدر واخر حتى على المستوى الرسمي اضافة الى حساسية وسرية موضوع الامن وضرورة توخي جانب الحياد والموضوعية.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- بيان مفهوم الامن والامن الوطني ومستوياته وعناصره وخصائصه بشكلمفصل، والمقومات التي يرتكز عليها لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
2- التعريف بظاهرة الارهاب من حيث اسبابه واهدافه وكيفية مواجهته ومدى تأثيره وانعكاسه على الامن الوطني العراقي.
3- ما هي انعكاسات تدخلات الدول الاقليمية والدولية على الامن الوطني العراقي بعد العام 2003.

5.1 فرضية الدراسة

تتوخى الدراسة التأكد من صحة الفرضية التي مفادها (انه كلما زادت التدخلات الاقليمية والعمليات الارهابية من داعش والجماعات المسلحة الاخرى ضد الدولة العراقية كلما اثر ذلك سلبا على الامن الوطني العراقي وأفقد الدولة العراقية سيادتها

وقدرتها على ادارة شؤونها الداخلية بسهولة ويسر وبالتالي ينعدم الامن والاستقرار للدولة والمجتمع العراقي ككل).

6.1 أهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة في الكشف عن اثر التدخلات الاقليمية والارهاب على الامن الوطني العراقي، ولهذا فان لهذه الدراسة اهميتان:

1- الاهمية العلمية: من الممكن ان تكون هذه الدراسة ذات اضافة نوعية للمكتبة المتخصصة في هذا الموضوع، وتعد من البحوث الجديدة والتي تركز على الكشف عن اثر التدخلات الاقليمية والارهاب على الامن الوطني العراقي وكذلك توضيح الترابط والتداخل بينهما في الفكر والسلوك.
2- الاهمية التطبيقية: تكمن الاهمية التطبيقية لهذه الدراسة في الكشف عن اثر التدخلات الاقليمية والارهاب في الشأن العراقي بعد العام 2003 واثرها على الامن الوطني العراقي ليستفاد منها صناع القرار خاصة في مجال الامن، وكذلك من قبل الباحثين في الشأن الامني سيما وانها توضح التماثل والتباين في الفكر والسلوك بين التدخلات الاقليمية والارهاب.

7.1 حدود الدراسة

1- الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة ما بين (2003-2017)، والسبب في اختيار العام 2003 لبداية الدراسة لانه في هذا العام حدث تغيير النظام السياسي العراقي وتفكيك الدولة العراقية.
2- الحدود المكانية: المناطق الجغرافية للدولة العراقية.

8.1 المصطلحات والمفاهيم

الأمن: **المعنى اللغوي**: ورد الأمن في معاجم اللغة العربية بمعنى ضد الخوف، وهو حالة الطمأنينة، فيقال أطمأن أي أمن وتعني ايضا الاستقرار والقدرة على مواجهة

المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون ان يترتب على ذلك اضطراب في الاوضاع السائدة (السامرائي، 2012: ص 32).

الأمن: المعنى الاصطلاحي: هو ذلك الشيء الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، فهو شرط أساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري، سواء كان على المستوى الصناعي أو الزراعي أو الاقتصادي. (الوجيز، 1989: ص 25)

الأمن الوطني: هو تامين سلامة الدولة ضد اخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة اجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي. (الموسوعة السياسية: ج 1، 1983: ص 231).

الدولة: مجموعة من الافراد يعيشون بشكل دائم ومستمر على بقعة جغرافية محددة المعالم وهم مستقلين بقوانينهم من أي تدخل او تسلط خارجي ولهم حكومة منظمة تشرع وتطبق قوانينها على جميع الافراد داخل حدودها (كارفيليد، 1962: ص 99).

الارهاب: لغة: الأرهاب مصدر "أرهب" ومادتها: رهب الذي مصدره رهبا، ومعنى أرهب في اللغة العربية، أخاف وافزع. (محمد الرازي، 1983، ص 259).

الأرهاب اصطلاحا": هو مصطلح سياسي حديث نسبيا وقد اجتهد في تحديده الباحثون، هو الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة من الأفراد ضد فرد معين أو دولة ما، ينتج عنهُ خطراً جسيماً يعرض من خلاله أرواح بشرية للتهديد والخطر، ويكون الهدف من ذلك هو الضغط على جماعة أو دولة ما لتحقيق سلوك معين أو منفعة خاصة. (ابراهيم سيد احمد، 2010، ص 13).

دول الجوار:**(تركيا،سوريا،الأردن،السعودية،الكويت،ايران)**،الجوار يعني القرب المكاني، بما يتضمنه من صلات وروابط، ففي اللغة العربية فأن الجار هو المجاور، وان مفهوم الجوار من الناحية اللغوية يشتمل على معنيين هما: المتاخمة المكانية من ناحية، والروابط والوشائج المترتبة على ذلك من ناحية آخرى، وبحكم ارتباط مفهوم الجوار بالمكان فقد ظهر المفهوم في اطار علم الجغرافية السياسية

الذي يهتم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية على الاوضاع السياسية في مجتمع ما او دولة ما (هلال، 1999: ص 15).

الإقليمية: وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم قوامه الوحدة الإقليمية لجماعة الدول الداخلة فيه، وهي غالباً ما تعرض بديلاً من العالمية الشاملة، إذ افترض الوفاق الأوربي نواتها الأولى(الموسوعة العربية: https://www.arab-ency.com)

9.1 الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

نظرا لأهمية الدراسة وتعدد المواضيع المطروحة وسعتها تم الأعتماد على اسلوب تقسيم الاطروحة الى فصول ومباحث وضمن هذا التقسيم جاءت الدراسة ضمن العناوين والأطر التالية:

1- اضافة الى المقدمة ستحتوي الدراسة على مداخل تعريفية تتناول المفاهيم السياسية العامة للأمن والأمن الوطني والأرهاب.
2- تحديات الأمن الوطني العراقي داخليا" وخارجيا"، (الداخلية) والمتمثلة بالعمليات الارهابية والمليشيات المرتبطة بدول الجوار (والخارجية) المتمثلة بتدخلات بعض دول الجوار في الشأن العراق بعد العام 2003.
3- جدلية العلاقة والتأثير بين القوى الأقليمية والأرهاب بعد التغيرات التي حدثت في العراق عام 2003 وموقف دول الجوار العربي والدول الأقليمية الأكثر تأثيرا" وتدخلا" في الشأن العراقي.
4- طبيعة النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 والتحولات السياسية التي اوجدها الاحتلال الامريكي وشهدتها الساحة العراقية وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالاضافة الى مشروع الشرق الأوسط ومنطلقاته الفكرية وتأثيره على الأمن الوطني العراقي.
5- تحديد عناصر المعضلة الأمنية وتحديد اهداف السياسة الأمنية في العراق وسبل تنفيذها و اثر التدخلات الاقليمية على الامن الوطني العراقي، وسبل الارتقاء بها

من خلال بناء هياكل تنظيمية للأمن الوطني وفق سياقات يتم التدريب والأعداد لها من اجل بناء منظومة أمن وطني قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتم توضيحها بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا: الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت مواضيع قريبة من هذه الدراسة التي تتعلق بالأمن الوطني العراقي والتحديات الأقليمية والعمليات الأرهابية التي يواجهها العراق، ومن أبرزها: -

دراسة (الزبيدي،2015): **منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي**. دراسة تحليلية لمنهجية تقييم المخاطر الأمن القومي NSRA في ظل ظروف الاضطراب الاقليمي الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط،حيث ترى الدراسة ان عملية تقييم مخاطر الامن القومي هي عملية فكرية معقدة تتسم بالاستمرارية والديناميية وتتطلب التحديث المتواصل للمعلومات المرتبطة بها ذلك لانها عملية ملازمة لعملية التخطيط السياسي على مستوى الدولة وهي من اختصاص خبراء الامن القومي فقط وان عملية تقييم المخاطر الخاصة بالامن القومي ليست بالعملية السهلة او الروتينية خاصة في ظل العولمة وتعقيدات منطقة الشرق الاوسط، فمن الصعوبة بمكان تقييم الخطر لذاته من دون دراسة وحساب تأثير عوامل اخرى في الخطر التي قد تقلل من قيمة الخطر او تزيد من تأثيره او ربما تلغيه. وتوصي الدراسة بضرورة وجود بيئة رقمية ترتبط بها مؤسسات الامن القومي بعضها مع بعض لتبادل المعلومات وتقييم المخاطر بشكل سريع وأمن وتطوير دراسات الامن القومي والدراسات الاستراتيجية في المؤسسات الاكاديمية والبحثية كما اوصت بتشكيل مجتمع للامن القومي في الدولة مماثل لشكل المنتدى يضم خبراء وصناع قرار وقادة ميدانيين وقادة اعلام ورؤساء جامعات ورجال اعمال بغية تطوير الافكار اللازمة لتخطيط سياسات الامن القومي وتقييم المخاطر والتي تستند بلا شك الى عملية تقييم دقيقة.

دراسة (المعموري،2014):**سياسة الأمن الوطني في العراق بعد العام 2003**.اجتهدت الدراسة في تحديد تحديات الامن الوطني العراقي داخليا" واقليميا وتباين البنى والهياكل التي تلعب دورا" في صنع السياسة الامنية في العراق،فقد

بينت ان الامن الوطني العراقي قد واجه في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي مشكلة اعادة بناء النظام السياسي وحل الادارة الامريكية للجيش والاجهزة الامنية وما رافق ذلك من احداث قتل وعنف وتفجيرات استهدفت المدنيين، بالاضافة الى الخلافات السياسية ومجمل هذه التحديات القت بضلالها على اركان الأمن الوطني العراقي. وتقدم الدراسة بعض المقترحات لمواجهة التحديات الامنية من خلال ضرورة وضع خطة وطنية شاملة تعمل على ثلاث مستويات في البداية **الاول** : على مستوى التعليم وضرورة تطوير المناهج بما يضمن بناء هوية وطنية **والثاني** : يشمل قطاع الخدمات بتوفير الطاقة الكهربائية ومياه الشرب النقية وحماية البيئة بالاضافة الى قطاع الصحة وتوفير السكن الملائم **والثالث** : الاصلاح الاقتصادي والسياسي والاداري لتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز دور البرلمان والسلطة القضائية، فالامن الوطني يقوم على مرتكزات متعددة تتفاعل مع بعضها لتعزيز سياسة واستقرار الدولة.

دراسة (الفتلاوي، 2015): **أستراتيجة الامن الوطني العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد** (2003) تتميز الدراسة بتركيزها على مفهوم الامن الوطني واهم مقوماته المادية وكيفية وضع استراتيجية شاملة لضمانه وضمان المصالح العليا للبلاد، في ضوء تعدد المخاطر والتهديدات الخارجية للامن الوطني بدءا من الارهاب العابر للحدود وانتهاء بتدخلات القوى الدولية الكبرى، كما تميزت هذه الدراسة بتحديد اهم مقومات الامن الوطني العراقي وتحدياته الخارجية التي تواجهه في المرحلة التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق 2003، اضافة الى ذلك تناولت هذه الدراسة رؤية مستقبلية لاستراتيجية الامن الوطني العراقي في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة وتوصلت الدراسة ايضا الى جملة من التوصيات اهمها وضع اسس ترصين استراتيجية الامن الوطني عبر توظيف مقومات القوة والقدرة التي يمتلكها العراق بما يتلاءم وحجم التدخلات الداخلية والخارجية.

دراسة خليفة وجابر(د،ت)، **الاستراتيجية العراقية لمكافحة الأرهاب: الإطار العام**. اشارت الدراسة الى اتساع رقعة الارهاب في العراق بسبب الفراغ الناجم عن حل المؤسسات الأمنية والعسكرية وتصاعد وتيرة الأنقسام السياسي والذي ادى

بدوره لانقسام مجتمعي،حيث تناولت الدراسة الأطر الاستراتيجية العامة لمكافحة الارهاب من عام 2003 ولغاية 2020 بثلاث مباحث، المبحث الاول: الاطار العام لمكافحة الارهاب 2003-2008 المبحث الثاني: الاطار العام لمكافحة الارهاب 2008-2012،المبحث الثالث :الاطار العام لمكافحة الارهاب 2015-2020. وقد توصلت فرضية هذه الدراسة ان الارهاب سوف يستمر في العراق في حالة استمرار مؤثرات عدم الاستقرار والعكس صحيح ولذلك نجد ان مكافحته سوف تعتمد في المنظور القريب استراتيجية الاستمرارية نتيجة الاعتماد على الوسيلة العسكرية دون تمكين الوسائل الاخرى (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية) للقضاء على كيان داعش الارهابي والتنظيمات الارهابية الاخرى، ولكن في (المستقبل المنظور) سيكون هنالك تطور في استراتيجية مكافحة الارهاب نحو افق جديدة لتشغيل كل الوسائل الاستراتيجية للدولة في تنفيذ ستراتيجية مكافحة الارهاب في العراق المتمثلة بـ (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية) الثقافية – العسكرية) وبالتالي سوف ينعكس هذا على استراتيجية مكافحة الارهاب الوطنية العراقية.

دراسة (صاحب،2015): **التنافس الايراني التركي في العراق بعد العام 2003**. تضمنت الدراسة ثلاث فصول رئيسة بالاضافة الى المقدمة والخاتمة،حيث تناول الفصل الاول اهمية العراق الاستراتيجية في الادراك الايراني التركي وتضمن الفصل الثاني فراغ القوة وامكانية النفوذ الايراني التركي اما الفصل الثالث فتضمن عنوان اوجه التنافس الايراني التركي في العراق بعد العام 2003،وتنطلق اهمية الدراسة من ان الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 شكل مقدمة للتدخلات الخارجية وفي مقدمتها ايران وتركيا بالشأن العراقي بصورة يمكن استغلاله في تحقيق اهدافهما كما ان تفاعلات علاقتهما في العراق باشكالها المتنوعة انعكست سلبا" على الدولة العراقية الجديدة بعد تشكلها عام 2003.وقد توصلت فرضية هذه الدراسة ان الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003) قدم فرصة لايران وتركيا لممارسة ادوارا اقليمية دون اقتصارها على العراق، وقد لا تكون لتعاملاتهم الاقليمية تأثير مباشر على تنافسهم في العراق، كما ترجح الدراسة استمرار العلاقات

الثنائية ما بين التعامل والتنافس بعد مناقشتها للاحتمالات المستقبلية في المدى المنظور وهي تنفي الفرضية القائلة في التنافس بين البلدين.

دراسة (ابراهيم،2010) **مشروع الشرق الاوسط (دراسة في تطوره السياسي).** ترى الدراسة ان مشروع الشرق – اوسطي الذي بدأ العمل به وبمسميات (الكبير والجديد) بشكل فعلي تطبيقي منذ نهاية القرن العشرين ستكون له الارضية الاولى فيما يتعلق بمشاريع التسوية العربية – الاسرائيلية وعلاقة ذلك كله بعولمة النظام الدولي الذي يشمل عدة نظريات وافكار لتقسيم المنطقة في هذا القرن على عدة دول كانتونية في اطار الاقليم وهو مشروع خطير ازاء التفوق الاسرائيلي عسكريا وصناعيا وعلميا. وبالمقابل نجد ان العرب يقفون ازاء هذا المشروع ممزقين تائهين متناحرين امام قوة المتغيرات الثقيلة امريكيا ومن يتحالف معها وامام ترسانة تسلح اسرائيل نوويا. وتسلط الدراسة الضوء على ماهية المشروع وارتباطه بالمنطقة واحداثها سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بالاضافة الى تسليط الضوء على الابعاد الاستراتيجية للمشروع والتي تهدف الى ادخال دوله كأطر كانتونية (تجزئة التجزئة) في نظام اقليمي اوسع سيطلق عليه (النظام الاقليمي للشرق الاوسط) بالاضافة الى تحقيق وجود عسكري امريكي مكثف في اكثر مناطق العالم حساسية كمنطقة (الخليج العربي، المملكة العربية السعودية والعراق ولبنان وافغانستان) القريبة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً .

دراسة (البطوش، 2011): **تداعيات الاحتلال الامريكي البريطاني على العراق واثره على الامن القومي العربي.** حاولت هذه الدراسة ان تضيء جانبا من جوانب تداعيات الاحتلال الامريكي البريطاني على العراق وعلى الامن القومي العربي وباحتلال العراق ظهرت مشكلات جديدة تعتبر اضافة نوعية للمشكلات القائمة اصلا في المنطقة واصبح العراق هما ثانيا فوق جرح فلسطين وهدد النظام الرسمي العربي في داخله هذه المرة، اذ غاب عضو فاعل عن ساحة العمل العربي المشترك، كان عونا ونصيرا لأمته ومن حيث الشكل شوه الاحتلال وجه الامة العربية فالعراق العربي موطئ اقدام الرشيد والمنصور والمأمون اصبح مكانا للغزاة ومحط رحالهم، وتطرقت الدراسة لمشروع الشرق الاوسط ومخاطره التي يحملها

في بعده الامني حيث اصبح واضحا ان غرض الخطة الامريكية – الاسرائيلية من اقامة النظام الشرق اوسطي هو نزع الهوية القومية لدول المنطقة وتحويل المنطقة من موطن للامة العربية لمكان لشعوب شتى تجمعها هوية اقليمية ومصالح مشتركة وتعريض الدول العربية للتجزئة والاقتطاع من اراضيها وثرواتها لمصلحة اقليات اثنية او دينية او عرقية.

دراسة (Sean Kene,2011): **The comimg Turkish – Iranian Competetion in Iraq. by the United المنافسة القادمة بين ايران وتركيا في العراق** الصادرة عن معهد السلام الامريكي Stats Institue of Peace.

بينت الدراسة بأن كل من ايران وتركيا الدولتين المتجاورتين اصبحتا وبشكل سريع من اكثر الدول تأثيرا في العراق بعد الانسحاب الامريكي منه، ودخلتا في حالة من التنافس بالرغم من وجود اتفاقيات تعاون ثنائية بين الدولتين حيث وصف التقرير القلق من خلال استخدام مصطلح تجديد التنافس الفارسي العثماني على العراق.واشارت الدراسة الى الوسائل المتبعة من قبل بعض الدول لفرض هيمنتها على العراق والتي تبرز فيها مساعي تركيا الى تحقيق تحول ديمقراطي دون سيطرة فئة معينة على السلطة وترى ان قوة العراق الداخلية ما هي الا صمام امان لامن تركيا والاقليم بشكل عام، بينما تفضل ايران وبشكل واضح تفوق التيار الشيعي الصديق والموالي لها وترى ان قوة العراق تشكل عقبة امام الامتداد الايراني الخارجي وبالتالي قد يصبح العراق منافس عسكري وتجاري لايران.لكن العراق في ظل ظرفه الحالي يعاني من تحديد وتعريف الهوية الوطنية الجامعة وسياسة خارجية مبنية على الاجماع. ورأت الدراسة انه بالرغم من سياسة تصفير المشاكل المتبعة من قبل تركيا مع جيرانها الا ان الانسحاب الامريكي من العراق زاد من حدة التنافس ما بينها وبين ايران.

دراسة: (Tucci Natalie,2013): The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East. هدفت الدراسة الى التعرف على ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط وبينت الدراسة ان سياسة تركيا الخارجية جذبت

الكثير من الانتباه سواء على صعيد الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط او الولايات المتحدة، حيث اعادت تركيا اكتشاف الشرق الاوسط بعد ان تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية لعقود، اما اليوم فان تركيا في سبيل انهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الاوسط فالدور التركي بدأ يتصاعد منذ تسعينات القرن الماضي وبدأ هناك تغيرا نوعياً يطرأ على طبيعة هذا الدور حيث مارست ضغوطا على سوريا وشاركت في فرض العقوبات الغربية ضد العراق، فتركيا تسعى الى تطوير علاقتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة بغرض دعم فرص السلام والتكامل الاقليمي وتجد الدراسة ان تركيا لعبت دور الوسيط بين اسرائيل وسوريا وحركة حماس وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق وبين الولايات المتحدة الامريكية وايران، بالاضافة الى اتفاقيات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيعة المستوى التي ابرمتها تركيا عام 2009 مع كل من سوريا والعراق في تطور غير مسبوق.

دراسة (Schell،2013) : The Iraq invasion، ten years latter: بعد عشر سنوات من احتلال العراق: هذه الدراسة منشورة في الموقع الاخباري The Nation، في الذكرى السنوية العاشرة للغزو الامريكي للعراق عام 2003، اشارت الى ضرورة تقييم نتيجة هذا الاحتلال الذي اصبح يمثل سجلاً متواصلا من الاخطاء، أذ ان تمرير قرار الحرب ضد العراق من قبل الكونغرس الامريكي ومنحة التخويل لشيء مبهم وبشكل خطير دون التعامل بمرونة رغم الصلاحيات التي يتمتع بها الكونغرس في استخدام القوى العسكرية. وكان هذا اليوم الذي اطلق عليه حملة "الصدمة والرعب"، عندما تم قصف مدينة بغداد العريقة، هذا الهجوم الذي رفضته الاغلبية الساحقة في العالم اصبح يمثل شاهداً سيئاً كونه اثار أوجاعاً كثيرة لن تغب عن الذاكرة. فقد كانت هناك مغالطات واهية ومرحلة من الخداع الذاتي الذي تم ترشيده من خلال قرار الحرب في الكونغرس الامريكي، وعرض على الشعب الامريكي والأمم المتحدة والعالم بادعاءات كاذبة تقول بأن الحكومة العراقية تمتلك اسلحة دمار شامل من قبل وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الامريكية التي قامت بالتشجيع على تغطية هذا الغزو البري. فيما كانت هناك اعداد كبيرة من السجناء العراقيين الذين تم اقتيادهم في ابي غريب وكانت

هنالك فرق الموت العراقية وفرق التعذيب المتحالفة مع قوات الولايات المتحدة، ورغم كل ذلك فأن التقارير الحالية تشير، الى فشل الاحتلال الذي طالت نتائجه جميع الخدمات الاساسية في العراق مثل: الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وقبل كل شيء، كان هنالك اولئك الذين فقدوا حياتهم من المدنيين العراقيين واكثر من 4,400 من الجنود الامريكيين. وقد توصلت الدراسة الى ان مجمل الممارسات التي قامت بها قوات الاحتلال نتج عنها ردود افعال تمثلت بمقاومة الاحتلال، وفتحت الباب لتدخل دول الجوار الاقليمي في الشأن العراقي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت اغلب الدراسات السابقة اثر التدخلات الاقليمية والارهاب على الامن الوطني بشكل عام دون التركيز على جدلية العلاقة والتأثير في الفكر والسلوك بين الارهاب والتدخلات الاقليمية المتعلقة بدول الجوار العربي (السعودية – الكويت – سوريا) ودول الجوار الاقليمي (تركيا – ايران – اسرائيل) وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة عبر البحث والتحليل في وصف هذه العلاقة للقوى الاقليمية والارهاب.

10.1 منهجية الدراسة

في هذه الدراسة تم استخدام المناهج الآتية :

1- **المنهج الوصفي التحليلي**: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا وتوضيح خصائصها فهذا المنهج يعتمد التحليل والربط والتفسير وذلك في وصف التحديات والمخاطر التي يتعرض لها الامن الوطني العراقي وسبل مواجهتها ومعالجتها والمتمثلة بالتدخلات الاقليمية (دول الجوار العربي و الاقليمي) والارهاب وتأثيرهما على الامن الوطني العراقي وبيان جدلية العلاقة بينهما فكراً وسلوكاً وانعكاس كل ذلك على استقرار الدولة والمجتمع العراقي للفترة (2003 – 2017)، ومن خلال هذا المنهج يتم تحديد خصائص ظاهرة الارهاب وتحليل اسبابها واهدافها ووصف طبيعة ونوعية العلاقة بين المتغيرات وسبر اغوار المشكلة التي يتعرض لها العراق والتعرف عليها

بالاعتماد على تفسير الواقع القائم وتحديد الظـــروف والعلاقـــات الموجـــودة بـــين متغيراته.

2- **المنهج المؤسسي**: حيث يسلط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الحد من التدخلات الاقليمية والارهاب فهي تقود وتفكر وتخطط وتذلل العقبات وتشرك المواطن وتقترح اليات افضل في صنع القرار لمعالجة المعاضل في الجانب الامني. ويلعب الامن الوطني كمؤسسة امنية على استثمار الموارد المتاحة وتوظيف مخرجاتها في مواجهة التحديات الخارجية وانعكاساتها الداخلية لضمان مصالح المواطن والوطن في تشخيص التهديدات وتحديد الوسائل المناسبة لمعالجتها مما يلبي برنامج الحكومة ومتطلباتها واحتياجاتها واهدافها في صناعة الدولة والقانون والسلطات. وبما ينسجم مع متطلبات التغيير والبناء الجديد وكوسيلة لتحقيق الامن الشامل للعراق.

11.1 تركيز الدراسة

تركز الدراسة على مدى تأثير الارهاب والتدخلات الاقليمية(دول الجوار العربي) الكويت، السعودية، سوريا و(دول الجوار الاقليمي) تركيا – ايران – اسرائيل،على الامن الوطني العراقي.

الفصل الثاني

الأمن الوطني العراقي 2003 – 2017

مقدمة

يكاد يكون مفهوم الأمن الوطني من اعقد المفاهيم التي تعرضت لجدل واسع واختلاف شديد على الرغم من قدم الموضوع المرتبط بالاساس بالدولة ونشؤوها ولعل من جملة الأمور التي تسببت في هذا الجدل الأكاديمي من المفاهيم المتعلقة بالامن هو النسبية التي ينطوي عليها. فما تراه دولة ما حد من حدود أمنها قد لا يكون كذلك بالنسبة لدولة أخرى. وعلى الرغم من الاهمية القصوى لمفهوم الامن وشيوع استعماله، فأنه يعد مفهوما حديثا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد أدى ذلك الى نعته مصطلحا يتسم بالغموض مما اثار مشاكل عدة لغة واصطلاحا وتطبيقا. (البداينة، 2011 : ص 25).

وسيتناول الفصل الثاني الامن الوطني العراقي من 2003 – 2017 ومن خلال المبحثين الآتيين

1. الامن والامن الوطني.
2. الامن الوطني (المقومات والتحديات).

1.2 الامن والامن الوطني

قبل البدء بالحديث عن الامن الوطني لابد من الشروع في عرض الاطار المفاهيمي للأمن الوطني بما يؤكد في النهاية ويثبت قوة ارتباط الامن بوجود الانسان منذ بدء وجوده مما اخضعه للمتغيرات التي رافقت حياته، حيث تطور الامن من مرحلة الشعور القروي وصولا الى تطبيقاته المادية والمعنوية في اعلى المستويات الجماعية ولاشك ان لضرورة الامن دلالة لغوية وفهما اصطلاحيا، كذلك هناك تعريفات للأمن الوطني وله ابعاده ومقومات تحقيقه وهذا ما سيحاول هذا البحث تغطيته.

وسيتم تناول الامن والامن الوطني ومن خلال:

أ. مفهوم الامن والامن الوطني.
ب.الامن الوطني (الاهمية – الابعاد – الاهداف).

1.1.2 مفهوم الامن والامن الوطني

اولاً : المفهوم اللغوي للأمن :

جاء في الصحاح: أمن: الأمان والأمانة. وقد أمنت فأنا آمن. وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف. والأمنة بالتحريك: الأمن. ومنه قوله عز وجل: ((آمنة نعاسا)). (سورة آل عمران: الاية 54).

جاء في لسان العرب: أمن: الأمان والامانة بمعنى، وقد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن: ضد الخوف وفي التنزيل العزيز: (وهذا البلد الأمين) (منظور، 1405 هـ : 21) أي الآمن، يعني مكة، وهو من الآمن. (سورة التين: آية 3).

وردت مفردة الامن في القرآن الكريم كما في قوله تعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف) (قريش: الاية: 3-4) بمعنى ان الامن لغة (نقيض الخوف) وفي اللغة العربية فان الامن يعني الامان فيقال اطمئن ولم يخف، فهو آمن ويقال لك الامان اي قد أمنتك، والبلد اطمئن اهله والشر منه سلم. (طالب، 2013 : ص 75).

والامن قد يعني السلام الدائم كقوله تعالى (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون) (النمل: الآية 112) وفي معجم ابن فارس فيحلل كلمة امن وأمانة بانهما اصلان متقاربان باعتبار ان الامانة ضد الخيانة بمعنى سكون القلب والتصديق، فالأمن عنده هو عدم الخوف والثقة من عدم الخيانة (الوندي، 2013 : ص 24).

فالأمن مطلب اساسي للانسان على وجه الارض منذ ان هبط اليها النبي آدم (عليه السلام)، طالما ظل ساعيا للحصول على مأكل ومشرب ومكان يأويه. فمن يحصل على تلك الحاجات يحقق اولى درجات الامان. (علام، 2007 : ص 65).

ويرى علماء الاجتماع ان الشعور بالخوف بحد ذاته دافع حيوي لتحقيق الامن وان ردة فعل الخوف عند الانسان والمجتمع والنظام السياسي تولد احد نوعين من الأمن، أما أمنا ايجابيا يجعلك تحبس عدوك وتحد حركته او تقضي عليه او امنا سلبيا يجعلك تنغلق على ذاتك وتحيط نفسك بكل سبل الحماية. (مخادمة، 2008، ص 60).

ثانياً : المفهوم الاصطلاحي للأمن والامن الوطني

عرفت الموسوعة السياسية الامن الوطني: "تأمين سلامة الدولة ضد اخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة اجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي" (الموسوعة السياسية، ج1 : ص 231).

وهذا التعريف ترك مجالا واسعا للتفسير، فالضغوط التي تتعرض لها الدولة هي بالفعل ضغوط داخلية وخارجية بطبيعة الحال وقد تكون اقتصادية او سياسية او اجتماعية او ثقافية وغيرها، والسيطرة الخارجية قد تكون عنوانا فضفاضا بعض الشيء فهي قد تكون سيطرة اقتصادية عبر استغلال الاختلال الاقتصادي للدولة. او قد تكون شكل السيطرة العسكرية المباشرة وتشابك هذه المتغيرات قد يسبب بالنهاية انهيارا داخليا يقضي على الدولة وأمنها الوطني.

ان المعنى الاصطلاحي للأمن، هو ذلك الشيء الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، فهو شرط أساسي لنجاح اي وجه من اوجه النشاط البشري، سواء كان على المستوى الصناعي او الزراعي او الاقتصادي (مدكور، 1989، ص 25).

ومن ناحية اخرى فأن الامن وما يمثله من ضرورة فهو يعد من غرائز الانسان الطبيعية والقديمة قدم الخليقة، فهو (الامن) حقيقة ملازمة له منذ ان بدأ الفرد يشعر بالمعاني المترتبة على الخوف من ظاهرة ما، وذلك لان الله (سبحانه وتعالى) فطر خلقه وفي طيات انفسهم عدد من الغرائز، ومنها غريزة الخوف ومن اجل ذلك اتخذ الانسان كل السبل الكفيلة لمواجهتها ومعالجتها من اجل ضمان حماية نفسه وضمان بقائه. (فهمي، 2004 : ص 67).

وفي السياق ذاته، فأن الامن احساس نفسي داخلي بالطمأنينة الناتجة عن غياب الخطر فالخوف هو لتجنب الخطر والتهديد الذي يواجه الانسان، بل هو شعور وقناعة ذاتية بأمتلاكه الوسائل الكفيلة لمواجهة التهديدات التي يتعرض اليها، فالأمن مرتبط بالوجود الانساني والانسان كائن اجتماعي، وكون الامن مرتبط بالانسان فهو كذلك يرتبط بالجماعة وكلاهما الفرد والجماعة يملكان شعورا قويا بحاجتهما للأمن وضرورة تحقيقه. (الهلالي، 2005، ص 9).

كما ان موضوع الامن قد اخضع لتعددية مفاهيمية واضحة نتج عن تباين في تحديده، الأمر الذي اضفى عليه نوعا من الغموض، مما جعله صعب في تفسيره وبيان ابعاده. (الوان، 1983 : ص 9).

ولقد اهتمت الشرائع السماوية بتوفير الامن، فالأمن في الديانة المسيحية يتضمن الأمن الروحي بمعنى النقاء الانساني (هلال، 1984، ص 13).

ومع مرور الزمن برز دور الكنيسة في التدخل بالحكم مما ادى الى تدهور حالة الامن. ويرى (توماس الاكويني) في هذا الصدد ان الكنيسة لها منزلة تعلو منزلة الحكام والملوك وان مهمة السلطة الدنيوية هي تأمين الامن والصالح العام، في حين تتولى الكنيسة الشؤون الدينية، اي ان قانون الكنيسة قانون الهي وقانون السلطة السياسية قانون وضعي والاخير لا ينبغي ان يعلوا على القانون الالهي هذه الفلسفة أدت الى انهيار الامن في اوربا وزعزعة الاستقرار وازدياد المهاجرين فيها. (حنفي، 1978 : ص 3).

اما الدين الاسلامي، فقد اشار الى الامن على انه ينطلق من عقيدة المجتمع وارتباطه الوثيق (بالله سبحانه وتعالى) والابتعاد عن كل ما من شأنه ان يوقع افراده في الخوف بدلا عن الامن والزعزعة بدلا عن الاستقرار، فقد عد اول الواجبات الامنية الواجب تطبيقها على الافراد، هي الابتعاد عن الشرك بالله، والكفر بدينه، كقوله تعالى في كتابه الكريم (الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون). (سورة الانعام: آية 82).

أما تفسيرات ورؤية الفلاسفة للأمن، فقد اوضح ارسطو مفهوم الامن حينما حدد ابعاد الخطر المحتملة التي تجعل كيان واستقرار الدولة عرضة للتهديد، اذ عين

الاسس والشروط التي تعد من قوة الدولة وقابليتها، وقد ربط امن الدولة واستقرارها واستمرارها بتقليل التفاوت الطبقي فيها، وذلك عن طريق تقليص الفجوة بين الطبقتين العليا الغنية والدنيا الفقيرة من جهة وزيادة افراد الطبقة الوسطى من جهة اخرى، لتكون هذه الاخيرة هي الاساس لنظام حكم متوازن ومستقر تختلط فيه الخصائص الايجابية للنظامين حكم الاغنياء / القلة والفقراء. (بركات، 2011: ص 18).

وعلى العموم فان مفهوم الامن يتسم بالسعة، اذ تتداخل وتتفاعل متغيرات عديدة في توصيفه وتحديد ما يعنيه نتيجة لظروف داخلية وخارجية متواترة.

فبالنسبة للباحثين والمفكرين العرب، فيرى الاستاذ الدكتور مازن اسماعيل الرمضاني "بأن هناك صعوبة في تحديد تعريف شامل للأمن تتفق الاراء والافكار على مضمونه". (الرمضاني، 1981 : ص 9).

والامن يعني التنمية كما قال (روبرت مكنمارا) وزير الدفاع الامريكي الاسبق في كتابه (جوهر الأمن) وليس المعدات العسكرية بالرغم من انه يشملها، فالأمن هو التنمية وبغير التنمية لا يمكن تحقيق الامن، فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية، وبذلك اضاف هذا التعريف بعدا جديدا من ابعاد الامن القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة فالمسألة طردية حيث كلما تقدمت التنمية تقدم الامن. (مكنمارا، 1960 : ص 127).

وكما ذكر (مكنمارا) ان مفهوم الامن واسع وشامل، فالأمن العسكري ليس الا احد تطبيقات الامن القومي الذي تختص به وزارة الدفاع في الدولة، اما الامن القومي او الوطني فهو موضوع واسع وتختص به كل اجهزة الدولة وتشترك فيه بكل طاقاتها وتشمل ميادين مختلفة ومنها العسكري.(الاسطل، 1999 : ص 7 – 32 – 33).

وعلى العموم، فالأمن يمثل حالة شعورية واقعية، اساسها الاحساس بالطمأنينة من جانب والاستعداد التام لدرع اي عدو من جانب آخر وان مفهوم الامن في علم السياسة، بل في العلوم الاجتماعية على وجه العموم، يتمحور حول مفهوم السلامة

والطمأنينة، ولذلك فأن مفهوم الامن في المضمون المباشر قد يكون مطابقا لمفهوم السلامة ويتضمن غياب التهديد والحماية من اي خطر محتمل.

ومن المواضيع التي لا يمكن ان يتكامل بها موضوع الامن الا بالمرور عليها وهي مسألة (الامن الدولي والامن الاقليمي) لارتباطها بمنظومة الامن الجماعي .

ويتعلق مفهوم الامن الدولي بالاجراءات التي تتخذ للحيلولة دون تغيير الواقع الدولي. او حدوث اختلالات تغير من مصلحة دولة على حساب دولة اخرى، عبر اتخاذ تدابير جماعية دولية مضادة لمحاولةالتغيير. وهو لا يلغي الاختلافات والتناقضات قدر ما يحاول ايقاف العنف المسلح كأسلوب لحلها (العقابي، 2005 : ص 173). وهو الدور الذي رسم للأمم المتحدة في مهمتها الاساسية الخاصة بحفظ السلم والامن الدوليين.

ويصوره (كارل دويتش) بأنه: " نظام جماعي بين دول معينة يقاوم عدوان دولة ما على احدى الدول منتسبي النظام" (دويتش، 2009 : ص 9).

كما ان ميثاق الامم المتحدة نص على ان من جملة اهداف المنظمة (استخدام الارادة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا) (ميثاق الامم المتحدة، ديباجه : ص 3). وهو امتداد وتوسع لعمل المنظمة ضمن منظومة الامن الجماعي، بينما خص المفهوم الاخير العمل الجماعي بين دول معينة على اساس منع عدوان دولة ما على احدى الدول منتسبي النظام، وهو اقرب الى فكرة الحلف منه الى فكرة التنظيم الجماعي الدولي، نقول هذا على الرغم من ان بعض الباحثين اشار بوضوح الى ان الامم المتحدة قامت على اساس نظرية الامن الجماعي. (شكري، 1987 : ص 8).

وفي الواقع فأمن الامن الدولي لم يعد مقتصرا على استتباب الامن بين الدول من الناحية الاساسية بل اصبحت مسؤولية الكوكب الآمن مسؤولية دولية حيث ان (مهددات البقاء لا تميز بين دولة غنية وفقيرة) لتعدد مهددات الامن الدولي والجماعي، من التلوث واسلحة الدمار الشامل والمخدرات وتهديد البيئة والاتجار

بالبشر وكل اشكال الجريمة المنظمة وغيرها من المهددات ذات الطبيعة العابرة للحدود في اثارها. (موسى، 2011 : ص 25).

وتجدر الاشارة الى انه الرأي الراجح المتولد لدى الكثيرمن الباحثين ومنهم المدير الاسبق لأكاديمية ناصر العسكرية الذي ذكر ان الامن الدولي ينصرف بكليته الى ما تمارسه الامم المتحدة ومجلس الامن من دور في سبيل حفظ السلام. (حسين،2002:ص37).

وينصرف مفهوم الامن الاقليمي الى مجموعة من الدول المتجاورة ضمن اقليم واحد، وهو اصطلاح حديث برز ما بين الحربين العالميتين ليصف سياسة مجموعة من الدول يجمع بينها الاقليم، وتسعى عبر التعاون، ضمن ترتيبات رسمية او غير رسمية – ضمن توافر حد ادنى من المصالح – لمنع اي قوى خارجية من التدخل في ذلك الاقليم، وهو يستند الى بعد جيوسياسي ولا يشترط ان يكون هناك وحدة قومية بين دول الاقليم. (المرهون، 1997، ص 105).

وقد انتشرت فكرة الامن الاقليمي حتى تسربت الى ميثاق الامم المتحدة لتحتل فصلا كاملا من الميثاق، ثم استثمرت الولايات المتحدة الفكرة اثناء الحرب الباردة عبر سياسات (جون فوستر دالاس) الذي اضاف لها فكرة الامن الجماعي فمنحها بعدا دوليا لحصار الاتحاد السوفيتي السابق بمجموعة من الاحلاف الاقليمية.(الامم المتحدة، الديباجة، ص 93).

ويؤثر الامن الدولي او الاقليمي على الامن الداخلي لكل دولة بصور عدة، وهما يشتدان او يضعفان في احيان كثيرة تبعا للظروف الداخلية للبلد، فانهيار الدولة وانهيار مؤسساتها مع تفكك او ضعف عوامل الضبط الاجتماعي الاخرى، ستؤدي بالضرورة الى الانفلات الامني وستشجع تعاظم التأثير الخارجي – سواء كان اقليميا او دوليا في الشان الداخلي للبلد ضمن ما يصب في صميم الامن الوطني له لما سبق **ترى الدراسة** ان الامن الوطني هو وسيلة للحفاظ على الدولة من خلال جملة من الخطط والأجراءات والمبادئ التي تتخذها دولة ما لحماية مصالحها سواء كانت تلك المصالح (سياسة، اقتصادية، ثقافية، أجتماعية) فالامن يرتبط بسياسة الدولة لحماية اهدافها وبنيتها من الاخطار القائمة والمحتملة الداخلية منها والخارجية.

2.1.2 الأمن الوطني (الأهمية – الابعاد – الأهداف)

يعتبر الامن اهم متطلبات الحياة للانسان والتي تستدعي التعامل معها بمنتهى الحرص والسرعة والانتباه ومنحها الاولوية في قائمة القضايا ذات الشأن العام للمجتمعات لمدى تأثيرها على بقية القضايا الاخرى، فمختلف جوانب الحياة تتوقف على مدى توافر الامن. (العاني، 2006 : ص 7).

ان التاريخ الانساني يدل على ان تحقيق الامن للافراد والجماعات الانسانية كان غاية بعيدة المنال ولفترات طويلة من التاريخ وان الامن لم ينبسط على الناس في المعمورة الا من خلال فترات قليلة، فالحرب والقتال بين البشر ظاهرة اجتماعية لم تنتهي حتى الان، وكأن تغير الدول والامبراطوريات قديما ونشأتها وضعفها مرتبطا في الغالب بالحروب ونتائجها (الرماني، 2010، http:// www.alukah.net) وفي ذات السياق لو نظرنا الى مجتمع مستقر منسجم في داخله واي مجتمع اخر مضطرب متمزق لوجدنا ان هناك سمات وصفات متقابلة بين هذين النوعين من المجتمعات ففي النوع الاول تتوفر مقومات السلم والوئام من خلال سلطة مركزية عادلة واحترام لحقوق ومصالح القوى المختلفة اضافة الى عوامل مساعدة في حفظ الامن والاستقرار، بينما في النوع الثاني من المجتمعات تنعدم او تضعف تلك المقومات مما يعطي الفرصة لاختراق أمنها وانتهاك سيادتها بشكل بسيط. (شواري، 2011، www. Fsjes-agadiri.info)

لذا فان الامن يعد من اهم مطالب الحياة، بل لا تتحقق اهم مطالبها الا بتوفره، اذ يعتبر ضروري لكل جهد بشري فردي او جماعي لتحقيق مصالح الافراد والشعوب، فلا يتحقق امن الانسان الا اذا توافرت له ضرورات الحياة في اي مجتمع يعيش فيه. (التركي، 2010، www.islamhouse.com). فلا يمكن لأي دولة تريد او تزدهر وتتطور وتحقق رفاهية العيش لا بنائها ويشعر الناس فيها بعدم الامان في حياتهم. فمن اليات تحقيق الامان والامن : نشر ثقافة الامن والسلم، فنحن جميعا في حاجة الى قيم الامن والسلم والتسامح بكل ابعادها مما يحتم على الجميع نشر هذه القيم في المجتمع والبيت والمدرسة(نصار، 2012، www.wlwatannews.com)

فقيمة الامن ضرورية لتحقيق اعلى درجة من الاطمئنان ويكون ذلك عن طريق ما حققته الدول والمجتمعات من تعايش سلمي متداخل مع بعضها البعض. (العمار، 2012، ص 86).

لذا يمكن بيان اهمية الامن على النحو الآتي:(سالم، 2010، http:// old.ugu.edu.sa/.../filemanager)

1- ان الأمن ضروري ليتمكن الانسان من خلاله ممارسة شعائره الدينية والدنيوية.
2- انه ضروري ليجعل الناس يزاولوا شؤون حياتهم بكل حرية.
3- انه ضروري ليستطيع الانسان ان يعيش بسعادة وسلام وطمأنينة.
4- دعم عوامل تنمية الولاء عند الافراد والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية. (البدراني، 2010، ص 53).
5- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

فالانسان السوي يبحث عن الامن في كل تصرفاته سواء كان لتلك التصرفات اثارا تعود على الروح او على الجسد، فهو الانسان يتعبد، ويتغذى ويطلب العلم ويعمل ويستثمر امواله ويمارس هواياته لكي يشعر بالامان، لذا فان الامن بالنسبة للانسان كان في غاية كل الاديان والمعتقدات والفلسفات وظل على مر العصور مطلبا اساسيا لجميع الاجناس والدول. (حسين، 1999، ص 66).

كما ويعد الامن من القواعد الاساسية والمهمة لنشوء المجتمعات السياسية، والتي يقع على عاتق الدولة تحقيقه وصيانته وازالة كل مسببات غيابه، كما ان عجز الدولة عن توفير الامن وضمانه لشعوبها يفقدها حتما شرعية وجودها وعادة ما تلجأ الدولة الى استخدام كافة قواعدها في سبيل الدفاع عن سيادتها وكرامة شعبها.(عبد الله، 2003 : ص 53).

وبقدر تعلق الامر بالموضوع فان المستويات الامنية قد تبدو متكاملة ويتم التعامل معها بالترتيب فالدولة التي يتعرض امنها لتهديد تسعى دائما الى التخطيط له مسبقا كما هو مثبت في خطة السياسة الامنية وفي حالة عدم تمكنها من تحقيق ما

مطلوب سواء كان لسبب او لظروف او قصور في السياسة الامنية، او لقلة الموارد المتاحة، او الامكانيات المحدودة مما يدفعها الى الاستعانة بالدول المحيطة بها بتحالف اقليمي داخلي، وان لم يحصل ذلك فيمكنها اللجوء الى طلب الدعم والمعونة من المؤسسات والهيئات الدولية لمنع مثل هكذا تهديد. (ربيع، 1985 : ص 16) اذ يقسم الامن من وجهة نظر موضوعية الى قسمين هما: (سعيد، 1977:ص 12).

1- الامن العام الشامل : ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة، مثل الامن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والاعلامي والعسكري.
2- الامن الخاص: وهو المعنى بعلوم الامن ويشمل امن الافراد وامن المعلومات وامن المكان وامن المؤتمرات.

لذا فان الامن بكافة مستوياته واشكاله يعد طمأنينة الانسان على كل ما يملك من نفس ومال ومتاع وانتفاء للخوف.

ومن ناحية اخرى، فقد تتفق اغلب الادبيات المتخصصة في مجالات الامن، بأن الامن ليس احادي المستوى، بل تجده يأخذ اتجاهين رئيسيين احدهما داخلي والاخر خارجي. وعلى هذا الاساس فقد تم تقسيم الامن الى مستويان اساسيان وعلى النحو الآتي:

1- المستوى الداخلي للأمن: ان المستوى الداخلي للأمن بكل معانيه امن الفرد والمجتمع من الاخطار الداخلية، وان الدولة المتمثلة بنظامها السياسي يجب ان تكون على قدر كافي من تحقيق العدالة الاجتماعية،

ان الحديث عن الامن الداخلي مسألة مهمة وحيوية وخطرة، وغالبا ما اثرت قوة ومتانة الامن الداخلي في مواقف وانتصارات وهزائم بعض الدول اثناء خوضها غمار الحروب. (محمد، 1982 : 52).

كما يمكن الاشارة الى ان هذا المستوى (المستوى الداخلي للأمن) يعد من المستويات الاساسية لأمن الدولة لما يشكله من حالة الاستقرار والطمأنينة للفرد وعدم وجود ما يهدد أمنه واستقراره، اذن فهو مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة لحماية المواطنين من التهديدات التي تمسهم وتمس ممتلكاتهم ومقدساتهم او حصول اي انتهاك بحقهم. (القحطاني، 2007 : ص 116).

وهنا يمكن القول، بأن الامن الداخلي يكون اكثر قوة وصلابة عندما تتوفر هناك رقابة تجاه النظام السياسي والاجتماعي، وضمان الحريات الشخصية وحقوق الانسان. (محمد، 2005 : ص 331).

2- المستوى الخارجي للأمن : ان المستوى الخارجي للأمن يتمثل بأمن الدولة من حيث افرادها واراضيها ومواردها وثروتها ومصالحها الحيوية، وكذلك فهو الامن الذي يهتم بجميع نشاطات الدولة والجماعات الانسانية ويرسخ معنى الولاء والانتماء داخل الدولة للمحافظة على اركانها وان تحقيق امن الدولة الخارجي يتطلب امتلاكها للقوة والقدرة على التصدي للتهديدات الخارجية، سواء كانت هذه التهديدات والاخطار عسكرية ام اقتصادية ام اجتماعية. (عبود، 2003، ص 95).

كما ويعد الامن الخارجي ضمان تحقيق اهداف السياسة الخارجية والقدرة على ردع مصادر التحديات الخارجية واحتواء عمليات الاختراق الخارجي بكل اشكاله بمعنى ضمان امن الدولة ضد العدوان الموجه من الخارج (صادق، 1970: ص 8).

وكما ويشار الى ان اي دولة لا يمكن ان تحقق حداً معينا من الامن دون الاخذ بنظر الاعتبار عملية التوافق بين الامن الخارجي والام الداخلي، فكلما زادت قوة الامن الداخلي كان الأمن الخارجي اكثر قوة، وهذا يعني لا وجود لأمن خارجي حقيقي دون الحفاظ على استقرار وأمن الدولة من اداخل. (فؤاد، 1980 : ص 136).

أبعاد الامن الوطني dimension national security

اخذ مفهوم الامن الوطني يتسع ويأخذ ابعاد عديدة ومتنوعة، اذ لم يعد منحصرا في مجال واحد او بعدا واحدا، بل اصبح له عدة ابعاد اساسية وتسمى احيانا، عناصر قوة الدولة الشاملة وقد تختلف هذه الابعاد من دولة الى اخرى، الا ان اهم وابرز هذه الابعاد هي :

1- البعد السياسي : يتمثل هذا البعد في المحافظة على الكيان السياسي للدولة من خلال الارادة الوطنية وحرية اتخاذ القرار السياسي وتأمين السياسة العامة للدولة وحمايتها من التحديات الداخلية والخارجية. (حسين، 2002 : ص 37) وهو

ما تلجأ اليه الدول من نشاطات وافعال تأخذ ضمن استراتيجيتها الداخلية والخارجية المبنية على اسس الدبلوماسية للحفاظ على اهدافها المرسومة في تحقيق الرفاه الاقتصادية والاجتماعي للجماهير ولتأمين الحماية اللازمة لهم وبناء علاقات اقليمية ودولية متينة تدعم من خلالها امنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما ويتضمن هذا البعد (السياسي) نوعين وهما:

أ- الامن السياسي: ويقصد به امن الدولة وسيادتها الداخلية والخارجية، وان للامن السياسي اثرين، وهما:

- زوال ما يهدد كيان السلطة الحاكمة.
- زوال ما يعيق قدرة الحكومة على الحكم بفعالية.

ب- الامن الوقائي: ويتمثل بالاجراءات التي تتخذها الدولة لحفظ اسرارها وحماية منشئاتها الحيوية من اي اعتداء، اذ يتخصص هذا النوع من الامن بالتصدي للجريمة والحد من المخالفات المرتكبة بحث القانون والدستور، وذلك بالاعتماد على الاجراءات الوقائية للحد من ذلك. (عبد الحميد، 1991 : ص 101).

2- البعد الاقتصادي: لقد ارتبط الاقتصاد بالامن الوطني ارتباطا وثيقا، حتى اصبح هناك علم مستقل يحمل اسم (علم اقتصاد الامن الوطني)، من اجل بناء اقتصاد قوي وتنمية ناجحة تحقق الامن الوطني، والدولة مطالبة بأن تبذل قصارى جهودها لتأمين الرخاء من خلال تنمية القدرات المتمثلة لدفع عملية النمو في كل مجالاتها.

كما ويتمثل البعد الاقتصادي في توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية لهم ويندرج تحت هذا البعد كلا من:

أ- الامن الغذائي

ب- الامن المائي

ت- الامن التجاري

ث- الأمن الصناعي

وهنا تتضح مقولة (ماكنمارا) بأن التنمية هي جوهر الامن وان الموارد الاقتصادية المخصصة لتحقيق الامن لا تعد خسارة بالمعنى المطلق.(مكنمارا، 1960: ص 127).

وفي السياق ذاته، يمثل البعد الاقتصادي القوي ركيزة مهمة وحيوية لتقوية الامن العسكري وتعزيزه وذلك من خلال تأمين الاكتفاء الذاتي وتحويل الصناعات الحربية لتأمين المعدات والاسلحة اللازمة للقوة العسكرية. وتعود القوتان العسكرية والاقتصادية بالفائدة الايجابية على القوة السياسية، وبذلك تتصاعد قوة الدولة نتيجة ساندة لكل القوى الاخرى.(جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، 1999: ص 122).

اذا فالبعد الاقتصادي يهدف الى توفير المناخ المناسب والاوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات المواطنين وتوفير كل متطلبات الرفاه والتقدم لهم. (النقشبندي، 2007 : ص 54).

3- البعد العسكري: ويتمثل بتأمين الحدود الاقليمية للدولة ضمن رقعتها الجغرافية الداخلية وحماية الاطار الخارجي للدولة ضمن واجب القوات المسلحة. ويهدف البعد العسكري الى حماية الدولة من المهددات التي تعرضها للخطر، ويرتبط هذا البعد ببقية ابعاد الامن، فضعف ايا منها يؤثر على القوة العسكرية. (الناصري، 2000،ص 82). لذا فالبعد العسكري يعد من اكثر ابعاد الامن الوطني فاعلية، ولا يسمح بضعفه ابدا كونه يؤدي الى انهيار امن الدولة الوطني وتعرضها للاخطار والتهديدات العنيفة والتي قد تصل الى حد وقوعها تحت الاحتلال الاجنبي وتقسيمها الى دويلات او اقتسامها مع الاخرين. (جامعة الدفاع، 1999 : ص 22).

وفي السياق ذاته يشير بعض المفكرين المتخصصين في قضايا الامن الى ان الامن الوطني يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق متطلبات امنها وذلك من خلال: (نصر الله، 1999، ص 60).

أ- تشكيل قوة عسكرية رادعة تجنب مخاطر الاخرين، الامر الذي ادى الى بروز مفهوم الامن (security) عن طريق الردع.

ب- لجوء الدولة الى استخدام قواتها المسلحة الفعلية، نتيجة تعرضها الى التهديدات محتملة او لتحقيق غاية ما.

اذا فالبعد العسكري ما زال الى يومنا هذا يمثل سيادة الدولة في جميع المجتمعات اذ يعمل على تأمين حدودها الاقليمية والدولية ضمن الرقعة الجغرافية التي تقع ضمنها هذه الدولة.

4- البعد الجيوبوليتيكي: ويتمثل هذا البعد من خلال التعامل مع حقائق الجغرافية واستغلالها بمنظور سياسي، مع مراعاة مصالح الاخرين المشاركين في الاهداف نفسها والمتأُثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي. وتكمن اهمية هذا الموضوع في عنصرين اساسيين هما: (جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، 1999: ص 23).

أ-ما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للاقليم، تبرز المزايا والعيوب معا، وهي بذلك تضع بدائل للفرار مبكراً.

ب- اكتشاف نقطة التصادم المحتلمة مع الاخرين، مكانيا وزمانيا، بما يساعد على الاعداد المسبق لها على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على افضل النتائج التي تحقق الامن الوطني.

ومن هنا فأن اهمية البعد الجيوبولوليتيكي للأمن الوطني ترجع الى ما يقدمه من دراسات جغرافية تحليلية لحقائق الاقليم او المنطقة يوضح فيها المزايا والعيوب معا وهو ما يسمح للدولة ببناء وحفظ استراتيجية شاملة ويساعدها على الاستعداد لأية تهديدات محتملة (داخلية منها او خارجية) والتي يعتذر عادة تحديدها دون هذا البعد لان العناصر والمكونات كلها داخلية ولكن تأثيرها خارجي. (توفيق، 2000، 135).

5- البعد الاجتماعي: ان الانسان هو العامل المؤثر في الامن الوطني فهو القوة الفاعلة لابعاده وهو المعني بتحقيق امنه فردا او جماعة او مجتمعا، ويعطي هذا البعد اهمية بالغة للآمن الوطني. (التركماني، 2004 : ص 28).

كما يتحدد البعد الاجتماعي في أمن الفرد في المجتمع الذي ينتمي اليه ومدى ولاءه واحساسه بالانتماء اليه، ليتحقق الاندماج والتجانس والتماسك الاجتماعي وبما

يحقق الاستقرار السياسي والتنمية السياسية فضلا عن ديمومة هذه المجتمعات واستمراريتها ويتضمن هذا البعد ايضا ما يأتي: (زايد، 2007 : ص 475).

أ- الامن النفسي

ب- الامن المدني

ج - الامن الصحي

6 - البعد الثقافي: ويتمثل بالحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تمثل وتعبر عن الشخصية الوطنية المتميزة عن غيرها. ويرتبط الامن الثقافي بمجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعيشها دولة ما وترتبط متطلباته بالقرار السياسي والبنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة. (حسين، 1999: ص 24).

ويتضمن هذا البعد ما يأتي:

أ. الامن الثقافي: ان للامن الثقافي دورا مهما في دعم واسناد الامن الوطني بسبب التكنولوجيا ووسائل الاتصال والاعلام اذ اصبحت اجهزة الثقافة اجهزة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية.(الذهبي، 2006 : ص 7).

ب.الامن الاعلامي: للاعلام دورا هاما واساسيا في التأثير على صناعة القرار يتناسب طرديا مع حريتها في نقل الاخبار عن الاحداث المعنية وكذلك توجيه انظار صانعي القرار الى الاحداث الجارية لكل ما يجري بسرعة تتفوق على قنوات الاتصال الرسمية الاخرى فضلا عن نقل انفعالات الرأي العام وموقفه بدقة من الحدث السياسي. (عبود، 2003 : ص 127).

7- الامن الفكري: للآمن الفكري دورا بارزا في استقرار الامن الوطني وذلك لعظم اهميته وحسن عاقبته عند توفره وشد خطر فقدانه او الاخلال به، وتتمثل غاياته في سلامة العقيدة واستقامة السلوك واثبات الولاء للأمة وتصحيح الانتماء اليها.

8- البعد البيئي: ويتمثل بالحماية من الاخطار البيئية مثل ظاهرة التصحر والتلوث واضطراب درجات الحرارة وكيفية مواجهة مخاطر العواصف والاعاصير والفيضانات والبراكين والهزات الارضية (احمد، 2015 : ص 501)،

اهداف الامن الوطني Objective national security :

يرتبط الامن وعلى شتى مستوياته بنطاق حركة هادفة تتميز بخصوصيتها وعقلانيتها في آن واحد (الرمضاني، 1981 : ص 44)، وقد حاولت مجموعة اراء تحديد القيمة او القيم التي تتعدى هذه الحركة للدفاع عنها، فترى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية ان الامن يرمي الى حماية المصالح الحيوية للدولة في حين ذهب اخرون حينما قالوا ان اغلب الدول تجد في الدفاع عن استقلالها السياسي ورفاهيتها الاقتصادية وسمعتها وهيبتها الدولية هو ما يحقق امنها.

وللوصول الى تحقيق الاهداف التي يسعى اليها صانع القرار لا يأتي دفعة واحدة او عن طريق الصدفة وانما يحتاج الى فترة طويلة وذلك لشمولية مفهوم الامن الوطني باعتباره يؤثر على كافة نواحي الحياة البشرية والانسانية ومن خلال ما تقدم يمكن ايجاز الاهداف التي يسعى الى تحقيقها الامن الوطني بما يأتي: (محمد، 2001:ص 46).

1- الاهداف التي ترتبط بالدفاع عن الكيان المادي للدولة (الامن العسكري)، ومواردها الاولية وتقدمها الصناعي (الامن الاقتصادي) وبناءها الحضاري والايديولوجي (الامن الايديولوجي) وجميعها تسعى الى تحقيق الامن السياسي الذي يتضمن الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
2- القدرة على حماية مواطن الدولة من الخطر بما في ذلك التهديد بالخطر او الخوف منه.
3- حماية استقلال الدولة وسيادتها. (الهلالي، 2005 : ص 6).
4- حماية اركان الدولة (الشعب، الاقليم، السيادة) وضمان قيمها ومصالحها الحيوية. (مراد، 2005 : ص 39).
5- اهداف ترمي الى خلق ظروف تساعد الدولة على اشباع حاجاتها من الموارد والمواد المصنعة والتقنية والايدي العاملة.
6- حماية البيئة وتحقيق الامن المائي والغذائي (التنمية الشاملة). (البشرى، 2009:ص 32).

7- الفصل بين السلطات واحترام القانون وحرية التعبير عن الرأي وحرية المعتقدات والممارسات الدينية واحترام الملكية الخاصة باعتبارها قيم غير قابلة للمساواة.

8- الدفاع عن القيم الحضارية والايديولوجية للامة. (مراد، 2005 : ص 45) فالأمن الوطني يسعى بكل اهدافه ومستوياته وابعاده الى المحافظة على كيان الدولة وسيادتها من اجل تحقيق مهامها ولذلك يكون الامن الوطني وسيلة لتحقيق اهداف عدة يمكن اجمالها بالآتي: (الحديثي، 1999 : ص 105).

أ. بناء الدولة، بما يحقق التدخل والتكامل والانسجام في نظام الدولة ومؤسساتها.

ب.بناء الامة، الشعب، بما يحقق الالتزام والولاء نتيجة لنشر الثقافة وتعميق التطور الذهني بما ينسجم مع تطورات مؤسسات الدولة.

ج. المشاركة، اي مساهمة الجماعات الاجتماعية في التأثير في صناعة القرارات بما يحقق مصالحها سواء ضمن تصورات صانع القرار لتطلعات هذه الجماعات الاجتماعية.

د. اعادة توزيع الدخل، وتخطيط الاقتصاد بما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

ه. الردع، اي منع اي اعمال عنيفة تصدر عن الخصم والتي تقف دون مستوى الهجوم المباشر.

ولتأسيس بنية تحتية وبناء رصين لمؤسسات الأمن الوطني العراقي لتكون اساسا لصياغة مرتكزات الامن الوطني العراقي بعد الاحتلال عام 2003 ولاعادة تماسك نظام حكم بعيد عن التميز العرقي والطائفي لابد من مشاركة جميع اطيافه، والاخذ باليد الى حالة الاستقرار على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية وتوجيه الوعي الامني لدى المجتمع العراقي بما يضمن المشاركة الفاعلة فيه لتحقيق اهداف الدولة الوطنية التي تتضمن اهدافا سياسية واقتصادية وامنية واجتماعية لها تأثير مباشر على كيان الدولة العراقية.

للامن الوطني العراقي اهدافا سياسية متعددة لابد من تحقيقها لما لها من اهمية على الواقع السياسي العراقي والتي تتثمل بما يأتي:

أولاً : ترسيخ الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي:

ان الواقع العراقي ذو الوان متعددة (قومية واثنية ودينية وطائفية) والتركيبة المتنوعة لوحداته الاجتماعية تعد واقعا سوسيولوجيا لا يمكن عبوره او تجاوزه في اي مشروع سياسي او اجتماعي، فمن غير المنطقي تجاهل او اهمال هذا التنوع، لان نكران هذا التعدد يعني اقصاء فئات وهيمنة اخرى للقرار والسلطة واحتكارها، غير ان اخطر ما يهدد الوحدة الوطنية هي الطائفية التي تعد كيانا مضادا للتاريخ العراقي، فهي ممارسة تتعارض كليا مع منطق العقل والعقلانية مما يجعلها شكلا من اشكال البنية التقليدية المنغلقة والاكثر تخلفا للاجتماع والسياسة والفكر والثقافة، فقد مر العراق عبر تاريخه المعاصر بأزمات وظروف رسخت عدم الاستقرار في علاقاته الداخلية والخارجية. (ستانسفيلد، 2009 : ص 9)0.

وقد اصبح العراق بعد الاحتلال ساحة لصراع تداخلت وتوفرت فيه كل العوامل الداخلية والاقليمية والدولية، فاصبح المشهد العراقي بعد ذلك مفككا بامتياز ولاسيما مع توالي وتصاعد حالة التهجير الطائفي وتصاعدها لتشهد المحافظات ذات الاغلبية المذهبية حالة شبه تطهير ازاء الاقلية (البكري، 2009 : ص 95).

فوضعوا نظرية مكونات العراق الثلاثة : الشيعة والسنة والاكراد، والتي تضمنت تشظية عرب العراق أولا ثم العراق ثانيا بالغاء هويته الوطنية ودفع مشروع الطائفية الى الامام تمهيدا لترسيخه واعطائه صفة دستورية وقانونية وواقعية فالنظرية اعلاه بمترادفاتها الثقافية والسياسية والاعلامية تشكل خلاصة المخاطر على العراق وشعبه بعربه واكراده لذلك فمن الاجدى بالعراق مواجهة هذه المخاطر ليثبت بأن التعددية ليست سلبية ليس من باب غض النظر عنها بل سعيا نحو تحقيق وصيانة الوحدة الوطنية في العراق. (عبد الله، 2004 : ص 60).

ثانيا" : الحفاظ على السيادة الوطنية :

من دون شك فأن من اهم اهداف استراتيجية الامن الوطني لأية دولة تتمثل في الحفاظ على سيادتها الوطنية بوصفها اهم مظهر لهيبتها ووجودها واستقرارها على اقليمها، اذ ان السيادة الوطنية تعكس القوة او السلطة العليا داخل الدولة ممثلة في السلطة صانعة القرارات السياسية الملزمة لكافة شرائح الشعب (المواطنين)

والجماعات والمؤسسات داخل حدود الدولة وهي ترتبط بمفاهيم السيادة البرلمانية والسيادة الشعبية المنبثقة من الشعب ولفائدته بمجموعها (العاني، 1986 : ص 43) ومن جانب اخر يرتبط مفهوم السيادة بالدولة ارتباطا وثيقا ولا يمكن فهم وجود دولة بدون ان يكون للسيادة وجود بجميع المجالات، لان السيادة تعد رمزا لوجود الدولة وهيبتها القانونية والسياسية وعلى كافة الاصعدة عالميا واقليميا ومحليا، بمعنى ان الدولة لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لاي سلطة خارجية ايا كانت طبيعتها وشكلها، الا برضاها واستجابة لمصالحها الوطنية. (الشمري، 2012 : ص75).

وفي ضوء ذلك فان سيادة العراق الوطنية تعرضت لأقسى امتحان سياسي عرفه التاريخ الحديث والمعاصر بفعل الاحتلال الامريكي غير المبرر عام 2003 وما نتج عنه من افرازات عميقة اضرت بسيادة العراق الوطنية ووحدته اثناء مرحلة الاحتلال وحتى استعادته (السيادة) بعد انسحاب قوات الاحتلال وانتقال السلطة الى حكومة عراقية والتي يكون امامها مسؤولية الحفاظ عليها. (حطحط، 2009 : ص 30).

ثالثا" : الاهداف الاقتصادية لاستراتيجية الامن الوطني العراقي بعد 2003

تضم استراتيجية الامن الوطني العراقي مجموعة من الاهداف ذات الصفة الاقتصادية وتتمثل بالآتي :

1- التنمية الاقتصادية في العراق: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية ديناميكية تنظيمية لادارة موارد الدولة المالية، تستهدف بذل الجهود للارتقاء بالواقع المعيشي في دولة ما، وانها فعل يستوجب تدخل الدولة لتنمية المجتمع اقتصاديا بشكل خاص، باستخدام امكانيتها المادية والمالية والتشريعية كافة، وهي واحد من اهم مستلزمات بناء الدولة. (الربيعي، 2010 : ص 45).

ومن جانب اخر فان التنمية الحقيقية تشكل عنصرا اساسيا من عناصر الامن بمعناه المجتمعي وذلك لانها توفر المحصلة ولأي مجتمع القاعدة المادية الضرورية للحيلولة دون استمرار تخلفه وتبعيته الاقتصادية والسياسية، فبدون تنمية سليمة

مستقلة تشبع الحاجات الاقتصادية والسياسية للمجتمع يضحى الكلام مجرد امنية غير قابلة للتحقيق. (الرمضاني، 1981: ص 74).

2- الاصلاح الاقتصادي: شهد الاقتصاد العراقي بعد 2003 تحولا من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي والاندماج مع العالم، وحصلت تحديثات ادارية تمثلت بالتحول نحو اللامركزية، واعطاء صلاحيات واسعة للاقاليم والمحافظات وعلى وفق تلك التصورات فان الاصلاح يصبح ضرورة ملحة في العراق. فمفهوم الاصلاح الاقتصادي ينطوي على مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها السلطات الاقتصادية بقصد تخفيف او ازالة التشوهات الحاصلة في الهيكل الاقتصادي لغرض تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبذلك فان الاصلاح ينصرف الى تحقيق افضل تعبئة للموارد الاقتصادية المتاحة وتوجيهها الى المجالات المختلفة. (الجوراني، 2014:ص112).

لذلك يعد الاصلاح الاقتصادي احد اهم اهداف الامن الوطني العراقي لما له من اهمية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا" : الاهداف الامنية لاستراتيجية الامن الوطني العراقي بعد 2003

لا شك في ان اهداف استراتيجية الامن الوطني العراقي تتضمن اهدافا أمنية، وبالنظر لتراجع الوضع الامني في العراق بعد 2003 ومساهمة اطراف خارجية وداخلية في تردي الوضع الامني فانه يمكن ان نحدد الاهداف الامنية الاستراتيجية الامن الوطني العراقي بهذه المرحلة، وهي تتمثل بما يأتي :

1- مكافحة الارهاب : يعد مكافحة الارهاب الخطر الاول الذي هدد الامن الوطني العراقي بعد عام 2003، بعد ان اجتاحت البلاد موجات من الارهاب الخارجي ونشاط الجماعات المتطرفة، تحت عناوين مختلفة كان ابرزها تنظيم القاعدة الارهابي والمجموعات المتحالفة معه، وكان اخرها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام الذي يعرف باسم (تنظيم داعش).

فقد تجمعت مجموعة من العوامل الخارجية حولت العراق الى اكبر ساحة لتجمع الارهابيين ومن ابرز تلك العوامل تمثلت باستراتيجية الولايات المتحدة في العراق بعد عام 2003 التي صرح بها الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن) "ان من الافضل للولايات المتحدة ان تخوض الحرب ضد الارهابيين بعيدا عن الحدود الامريكية" (الهاشمي، 2009 : ص 55) ووصفه العراق بأنه الجبهة الرئيسية في محاربة الارهاب كما سعت من وراء ذلك الى تحقيق اهداف اخرى تمثلت بتشويه صورة المقاومة العراقية ووصفها ارهابا، فضلا عن ان وجود الارهاب في العراق يعزز من وجودها لفترات اطول (المعموي، 2006 : ص 307)، وهو ما حصل فعلا اذ تسعى الولايات المتحدة الى اعادة احتلال العراق تحت مظلة التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش.

فيما تمثل العامل الاخر الذي ساعد على انتشار الارهاب في العراق بالدعم الذي تحضى به المجاميع الارهابية من بعض دول الجوار العراقي ودول المنطقة الاخرى (السعدون، 2009 : ص21)، لذا لم يكن الارهاب تهديدا داخليا فحسب بل اصبح يمثل تهديدا اقليميا ودوليا للعراق، فضلا عن انه بدأ يقوض ركائز الدولة والعملية السياسية ويضعف الروح المعنوية باستهدافه المجتمع والبنية التحتية ومؤسسات الدولة واثارة الفتن وعدم الاستقرار (ثجيل، 2010 : ص 77).

2- القضاء على الجريمة المنظمة : تشكل الجريمة المنظمة تهديدا للامن الوطني العراقي، حيث تنمو الجريمة المنظمة في البيئة التي ينتشر فيها الارهاب ولقد استغل ارباب الجريمة المنظمة الوضع المتأزم في العراق بعد الاحتلال وفراغ السلطة وغياب القانون وانهيار البنية الاجتماعية لتوسيع نطاق نشاطهم في العراق وترابطها مع العمليات الارهابية في العراق وهي تعد احد مصادر تمويل الارهاب في العراق (ثجيل، 2010 : ص 89)، اذ يقوم ارباب الجريمة المنظمة بعمليات قتل او عمليات خطف مأجورة او استفزاز للمواطنين واجبارهم على دفع مبالغ مالية نقدية بدل اطلاق سراح المخطوفين كما تهدف هذه العمليات لنشر الرعب في صفوف المواطنين وان ظاهرة الجريمة المنظمة ليست داخلية فحسب، وانما لها ارتباطات خارجية. (معاش، 2004: ص 8).

وعليه يجب ان يكون القضاء على هذه الظاهرة من اولويات الاهداف الامنية لاستراتيجية الامن الوطن العراقي لارتباطها بأمن المواطن اولا وتمويلها الارهاب ثانياً.

3- دعم امن الفرد وامن المؤسسات : ان من ضرورات استقرار اية دولة هو توفير الامن للجميع والافراد والمؤسسات لينعكس ذلك على استقرار الحياة السياسية والمجتمعية، ليمتد الاستقرار الى جميع الاصعدة مما يتيح الوصول الى استتباب وخلق فرص تحقيق الامن الوطني (عبد الحافظ، 2012 : ص 28).

2.2 الأمن الوطني (المقومات والتحديات)

يرتكز الامن الوطني العراقي على جملة من المقومات تتحدد من خلالها أستراتيجية الدولة لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها، وتشكل هذه المقومات الركائز الاساسية في تحديد خيارات صانع القرار بالتعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، فأن الدراسة تعاملت مع المقومات التي من شأنها دعم او تعزيز الامن الوطني العراقي، وعلى مواجهة التحديات، ومدى تأثيرها على الامن الوطني العراقي.

يتناول المبحث الثاني الامن الوطني (المقومات والتحديات) ومن خلال:

1. مقومات الامن الوطني العراقي.
2. تحديات الامن الوطني العراقي.

1.2.2 مقومات الامن الوطني العراقي (مادية – معنوية)

للأمن الوطني العراقي عدة مقومات مادية ومعنوية يرتكز عليها لمواجهة التحديات والتهديدات حيث تتمثل المقومات المادية لتشمل مقومات (جيوبوليتيكية - اقتصادية – عسكرية) ومعنوية تتمثل (بالنظام السياسي – والهوية والوحدة الوطنية) التي يتم من خلالها تحقيق الامن الوطني.

اولا : المقوم الجغرافي.

في الجغرافية السياسية يعد الموقع من أهم المقومات الجيوستراتيجية التي يعتمد عليها في تقويم قوة الدولة بسبب تأثيره الواضح على وضع الدولة الحالي ومستقبلها(مخلف،1985:ص114)، رغم الاتجاه العام الذي يدعو إلى تقليل هذه الأهمية بسبب عوامل عديدة منها، التطور التقني الذي يكتنف عالم اليوملان الموقع الجغرافي ليس مجرد ارض تقل أهميتها بالتطور الحاصل في ميدان الأسلحة وقدرتها التدميرية بل يتكون من مجموعة عناصر ذات إبعاد إقليمية ودولية (نعمة،1988:ص151) ويعد الموقع موردا من موارد الثروة القومية وفي بعض الأحيان يكون رأس المال الوحيد للدولة.

ويتمثل المقوم الجغرافي بمجموعة من المقومات الفرعية لعل اهمها:

1- الموقع

يلعب موقع الدولة دورا مهما في تعزيز قوتها وامنها حيث ان الموقع الجغرافي الذي تحتله اي دولة من ناحية الاهمية يعتبر من المواقع الحساسة بالنسبة لمجمل الاستراتيجيات الدولية وكلما كان الموقع الجغرافي ذات اهمية استراتيجية كلما اصبحت تلك الدولة عرضة للطامعين وهدفا تتكالب عليه الدول الاستعمارية (حبيب، 2011، ص 45).

وللعراق مكانة مهمة في العالم القديم ليس كونه غني بثروته الطبيعية او اهميته العسكرية فحسب بل كونه يتمتع بموقع جغرافي اكسبه سمة السيطرة على القسم الشرقي من الشرق الاوسط حيث يقع العراق في القسم الشمالي الشرقي من جزيرة العرب، ويعده الجغرافيون جزءا منها وتحده تركيا شمالا وايران شرقا وسورية والاردن غربا والخليج العربي جنوبا.(الحسيني، 2008 : ص 19).

وموقع العراق للماء واليابسة موقع متوسط بين قارات العالم القديمة التي نشأت فيها الحضارات البشرية المتعددة عبر العصور فهو يحتل موقع جغرافيا مركزيا من جنوب غرب اسيا حيث اكسبه هذا الموقع ميزة السيطرة على خطوط الاتصال والتجارة الدولية البرية، وهذا دليل على مكانته الدولية المتميزة منذ العصور القديمة.(الجنابي، 1992: ص 11).

اما موقع العراق بالنسبة للدول المجاورة يطلق عليه أحيانا بما يسمى الموقع النسبي (Relative Location) وهو الموقع الذي يخص الدول جاورة(حسين، 1976:ص274) ويعبر عن موقع الجوار جغرافياً من خلال عدد الوحدات السياسية المحيطة بالدولة، ويعد هذا الموقع ذا أهمية بالغة في التطور السياسي بما ينعكس عنهُ من تفاعلات لتحقيق مصالح هذه الدولة ورغباتها، فيكون الموقع ذا أثار ايجابية وسلبية تبعاً لايجابية وسلبية العلاقة الدولية بين هذه الدولة وتلك(ظاهر،بلا:ص113) ففي أوقات السلم يخدم موقع الجوار الجغرافي مصالح الدول المتجاورة في حين يظهر تأثيره السلبي في حالة أحاطتها بدول متجاورة تختلف عنها في الوجهة السياسية والنواحي الإيديولوجية فتضطر الدولة الضعيفة إلى تبني سياسة خارجية تتلاءم مع سياسة جارتها القوية أو أنها قد تصبح عرضة لإطماع تلك الدولة، أما إذا وقعت دولة ضعيفة بين دولتين قويتين متنافستين أو أكثر تصبح دولة عازلة(عامر،بلا:ص156)، وقد تكون مسرحاً للتنافس بينهما.

2- **المساحة**

ان سعة المساحة للدولة تعد عامل قوة وضعف في ان واحد، فأن سعتها تعني حرية الحركة التي من خلالها تتمكن الجيوش في حال حصول اي عدوان عليها من التحرك كما تشاء، وقد تكون عامل ضعف في بعض الاحيان عندما تكون المساحة الحدودية لدول المجاورة طويلة فهذا يعني اتساع رقعة المعارك عند حصول الحروب، فعليه فأن المساحة بالغة الاهمية بالنسبة لأمن الدول بشكل عام.

وفي سياق ذاته، ان كبر حجم الدولة يمكن ان يؤثر في امنه وذلك من خلال ايواء تعداد ضخم من السكان فضلا عن اعطائها وفرة وتنوعا في مواردها الطبيعية، الا ان اتساع الحجم مع عدم وجود تعداد سكاني ضخم يكون قادرا في الدفاع عنها تصبح بلا جدوى. (مقلد، 1987 : ص 185).

اما بالنسبة للعراق حيث تبلغ مساحته (438,000) الف كيلو متر مربع وفرت له هذه المساحة الواسعة موارد طبيعية وافرة واراضي خصبة جعلته منذ القدم موطئا للحضارة والثقافة منذ ايام السومريين والاشوريين والبابليين وكانت

بغداد ومنذ اكثر من الف عام عاصمة جذبت الانظار العالم اليها ففي الماضي البعيد كان العراق احد المواطن المهمة لنشوء الزراعة فظهرت فيه المدن الزراعية الاولى في العالم. (وزارة التخطيط، 2009 : ص 44).

وللمساحة دور كبير في تعزيز الامن الوطني اذا ما استغلت الدولة الفراغات السكانية الموجودة خصوصا في منطقة الهضبة الغربية في العراق ولكي نحافظ على منطقة الفراغ الامني من التحديات الامنية. وبالتالي فان هناك علاقة وثيقة بين المساحة والكثافة السكانية وبالشكل الذي تساهم من خلاله في تعزيز الامن الوطني العراقي. (الحسني، 2005 : ص 41).

أما بخصوص حدود العراق فقد رسمت حدوده الشرقية مع ايران بموجب معاهدة ارض روم (1847) بين الدولة العثمانية وايران، اما حدود مع تركيا والاردن وسوريا والعربية السعودية فهي حدود رسمت طوقا لمناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الاولى، ويشترك العراق مع دول الجوار بحدود طويلة نسبية اذ يبلغ مجموع طولها (3631) كم، مقسمة مع ايران (1458) كم، السعودية (814) كم، تركيا (331) كم، سوريا (605) كم الاردن (181) كم، الكويت (242) كم. كما ان حدود اي دولة يعد مانعا ومصدا في وجه تطلعات الدول المجاورة فضلا عن الانتفاع من الموارد الطبيعية لتلك الدولة الامر الذي يدفع الدول الى خوض النزاعات حول الحدود لضمان سيادتها. (نعمة، 1987 : ص 124).

ثانيا : المقوم الاقتصادي.

للعامل الاقتصادي دورا بارزا في استقرار الدول. فقد اعتبر اخفاق الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية عاملا فاعلا في تأجيج الاحتجاجات الشعبية العارمة التي ادت بدورها الى التغيير في العالم العربي، فرغم الثروات المادية الهائلة التي يتمتع بها العالم العربي، فلا زالت قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني من الامية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات، وتزايد الفجوات الطبقية، مما ادى الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتفشي والفساد وكل ما تقدم شكل حافزا كبيرا لمطالبه الشعوب بالتغيير وحصول اغلبها عليها. (العلاق، 2011 : ص 165).

وتقاس قوة الدولة السياسية والعسكرية بناءا على قوتها الاقتصادية، والاقتصاد يبنى بالاساس على نشاطات السكان صناعيا وزراعيا، وبالتالي يؤثر على الدخل القومي الاجمالي للدولة، والقوة الاقتصادية للدولة تقوم على وجود رقعة من الارض تتناسب مع عدد سكان الدولة ولها حدود معترف بها ولا بد من ان يكون هذا الموقع مؤثر على حركة الدول الاخرى هذا فضلا عن تنوع ثرواتها وعدد سكان مناسب لمساحة الارض ويتوفر فيها التجانس ومقومات الولاء لوطنهم. (الكيلاني، 2005: ص 267).

ان كم ونوع المقومات الاقتصادية وامكانية استثمارها بشكل جيد عادة ما يستخدم للتميز بين الدول الغنية والفقيرة، اذ ان امكانية الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع انواعها تعد بمثابة دلائل للقوة، كما ان قوة الدولة المالية وارصدتها تظهر هنا كعنصر اساسي في امكانية سيطرتها على الموارد الطبيعية وامتلاكها. (حميد، 2012 : ص 92).

وبالنسبة للعراق يعد المقوم الاقتصادي مهما ومؤثرا في تحقيق الامن الوطني العراقي، ليس لانه يتعلق بالمستوى الاقتصادي للدولة، بل لانه عامل اساس في بناء التوازن بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، كما انه يتعلق بتحقيق التنمية البشرية ويبرز تعلقه المباشر بالامن الوطني من خلال ما يلي:

أ- الامن الاقتصادي يعني غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية.

ب- يتحقق الامن الاقتصادي عندما تكون الدولة قادرة على تامين اقتصادها ومشروعاتها الاقتصادية ضد اي تهديد داخلي وخارجي.

ج.الامن الاقتصادي لا يتحقق الابواسطة التنمية البشرية.

د. الامن الاقتصادي يعني ديمومة الموارد التي تعد مقوما رئيسيا لعملية التخطيط الاستراتيجي. (زيني، 2006 : ص 36).

وبعد عام (2003) ونتيجة التغير الاستراتيجي في العراق الذي افرز عن قيام شكل جديد لنظام الحكم اخذ العامل او المقوم الاقتصادي يبني طبقات اجتماعية محدودة الا انه اختلف فيما بعد بسبب الكثير من العوامل، حيث نلاحظ في هذا

الصدد ان المستوى الاقتصادي وعمليات توزيع الثروات افرزت عدة طبقات وكما يلي: (بغدادي، 2010 : ص 92).

(1): الطبقة العليا: وتتمثل في الطبقة التي تمارس الحكم في العراق وتمكنت من الحصول على رواتب كبيرة جدا فضلا عن طبقة التجار.

(2): الطبقة المتوسطة: وتتمثل بالافراد الذين يعملون على ملاكات الدولة كالموظفين وعناصر الجيش والشرطة.

(3): الطبقة الفقيرة: وتتمثل بطبقة عموم الشعب ممن لا يستطيعون العيش بالمستوى المطلوب كالطبقتين السابقتين.

ومن ناحية اخرى، فالعراق وما واجهه من تحديات اقتصادية منذ فترة طويله ابتداءا من عام 1980 -1989، والمتمثلة بالحرب العراقية الايرانية التي استنزفت موارد اقتصادية وبشرية هائلة، ومرورا بفترة التسعينات المتمثلة بالحصار الاقتصادي التي فرضته الامم المتحدة وفقا لقرارات مجلس الامن على العراق، وانتهاءا باحتلاله من قبل الولايات المتحدة عام 2003 التي دمرت لمرتين الاصول الثابتة لهذا الاقتصاد ثم اجهزت عليه تماما عندما سمحت لجهات محلية واقليمية ودولية بتهديد هذه الممتلكات أو حرقها ولم توفر الحماية اللازمة للحفاظ على ثروات العراق، والتي القت بتبعياتها بجميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن المحددات التي فرضتها الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة على العراق بعد احتلاله، فانه وعلى الرغم من كل هذه الظروف فهو يصنف من الدول الغنية بسبب ما يملكه من ثروات طبيعية ضخمة كالنفط والغاز والفوسفات والمعادن الاخرى فضلا عن ما يتمتع به من اراضي خصبة وملائمة لاقامة الزراعة في مختلف المناطق الشمالية والجنوبية والتي اذا ما استحسن استغلالها بتشغيل الايدي العاملة في مشاريع الاستصلاح والانتاج الزراعي سيكون احد اهم روافد الاقتصاد العراقي والتي ستكفي الشعب غذائيا، هذا فضلا عن القضاء عن البطالة الطبيعية والمقنعة وكذلك ما يملكه من عذوبة المياه ووفرتها التي تتمثل بنهري دجلة والفرات اللذان يعتبران رمزا اقتصاديا ووطنيا. (الجنابي، 2012 : ص 62).

الجدول (1)

حيث يتضح من خلاله مصادر الثروة المعدنية في العراق

الثروات المعدنية	مصدرها حسب المحافظة
1- الكبريت	نينوى وصلاح الدين
2- الفوسفات	الانبار
3- الملح	المثنى، نينوى
4- كبريتات الصوديوم	صلاح الدين
5- حجر الكلس	الانبار، والمثنى والنجف، اقليم كردستان
6- حجر الدولوميات	الانبار والمثنى
7- الجبسم	نينوى، كركوك، صلاح الدين، الانبار
8- الرمال	انتشارها بكل الاماكن وخاصة (الانبار)
9- الكوارتزايت	الانبار
10- الحصى والرمل (للاعمال الانشائية)	كربلاء، نجف، صلاح الدين، البصرة
11- اطياف الفلنفت	الانبار
12- السلستايت	كربلاء، النجف
13- البوكسايت	الانبار
14- الخامات الفلزية واللافلزية	اقليم كردستان
15- الرصاص والخارصين	دهوك، سليمانية
16- النحاس	سليمانية
17 - الحديد والمغنيس	سليمانية، دهوك
18 – الباؤايت	دهوك
19 الاسبست	سليمانية
20- المرمر	سليمانية، اربيل

بالاستناد الى: جمهوية العراق وزارة الصناعة والمعادن هيئة المسح الجيولوجي العراقية، بلا سنة

لذلك ان من اهم مقومات النجاح لاقامة دولة حديثة لابد ان يتم الاستناد الى قواعد اقتصادية متينة وهذه القواعد تحتاج الى منظومة ادارية متقدمة منضبطة لادارة جميع اوجه الحياة لاسيما في المجال الاقتصادي. حيث ان تنمية الموارد تحتاج الى استراتيجيات وبرامج جادة ومعقدة قد يصعب تحقيقها، ولكن توزيع الموارد من دون استراتيجية تتلائم مع الموارد المتحققة يصبح هذا الامر غير ذي جدوى (الراوي، 2015: ص 488).

ثالثا : المقوم العسكري.

يعد المقوم العسكري من ابرز مقومات الدولة بل هو المظهر الرئيس لقوتها، والسند الضروري للسياسة الخارجية التي تطبقها الدولة، كما ان الحفاظ على الامن والسيادة مرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات العسكرية، وتتبع قيمة القدرات العسكرية من ان استعمالها لا يقتصر على اوقات الحرب وانما في اوقات السلم حيث يمكن استخدامها بصورة غير مباشرة لاضفاء الفعالية على الصيغ والاهداف للسياسة الخارجية، وبهذا تشكل الذراع الفاعل لها، ويرتبط التهديد في العلاقات الدولية ارتباطا وثيقا بالقدرات العسكرية، فليس بوسع الدولة ان تنفذ تهديدها ما لم يكن في حوزتها قدرة على ذلك. (نعمة، 1987 : ص 124).

فالقوة الفعلية لاي دولة تكمن في وظيفة قوتها العسكرية، ويعتمد تدخل الدولة في المعارك على حجم ما يمتلكه من قوة عسكرية سواء كانت برية او بحرية او جوية، اذ ان اساس المقوم العسكري هو الجيش الذي يعتبر المرتكز الاساس لقوة الدولة وهيبتها من خلال ما يمتلكه من تجهيزات عسكرية متطورة واسلحة حديثة. ويمكن القول، ان احدى المقومات الاساسية للدولة للحفاظ على امنها الوطني هي دعم ومساندة القوات المسلحة عن طريق توفير متطلباتها ورفع مستوى جاهزيتها والتي بالمقابل تقومبمهمة الدفاع عن امن البلاد وحماية سيادته. (مهدي، 2012 : ص102).

وتعتبر القوات المسلحة العراقية احدى المقومات الاساسية للامن الوطني العراقي تتحدد بمجموعة من العناصر اهمها: (عزت، 2012 : ص 25).

أ – المحافظة على امن واستقرار العراق وسيادته وضمان تطبيق القانون.

ب- التدخل لمعالجة اي وضع امني غير مسبوق يهدف الى النيل من وحدة العراق واستقراره.

ج- المحافظة على خلق حالة من التوازن داخل المجتمع العراقي.

د- الاستجابة السريعة والتدخل الفوري في العمليات العسكرية بكل قوة وعزيمة.

هـ- المحافظة على البنية التحتية للعراق وحماية خطوط نقل الطاقة.

وان احد المقومات الاساسية لضمان وحماية الامن الوطني العراقي هو تعزيز دور القوات المسلحة عبر تعزيز البناء الاستراتيجي لهذه القوات ورفع مستوى جاهزيتها بما يمكنها من الدفاع عن امن البلاد. وان مهام القوات المسلحة تتحدد بمجموعة عناصر تشكل الاطار العام لدورها، وهي تنبثق من التفويض الذي توافره الحكومة لها وكالاتي: (الربيعي، 2012 : ص 102).

أ- ان القوات المسلحة العراقية مسؤولة عن حماية العراق وامنه وشعبه من اي تهديدات خارجية وداخلية، وفي مقدمتها الارهاب، فضلا عن حماية البنية التحتية للبلاد، والنفط وخطوط نقل الطاقة، والاهداف الاستراتيجية.

ب- ان الدولة العراقية الجديدة يجب ان تبني قواتها المسلحة بما يجعلها مستجيبة للسلطة المدنية المنتخبة ومسؤولة تجاه الشعب.

ج- تطوير اداء القوات المسلحة وقدراتها القتالية بما ينسجم وحجم التحديات.

د- كل افراد القوات العراقية مطلوب منهم الالتزام بقيم مؤسساتية تنظيمية تشكل الاطار المنظم لحركتهم كالولاء للوطن واحترام السلطة المدنية والمهنية والنزاهة واحترام سرية المعلومات والانضباط.

ه- تحقيق التوازن بين حجم القوات وهيكل القوات المشتركة، وبين المهام والواجبات المعلنة لتلك القوات. مع الاخذ بالاعتبار ان لا تكون صغيرة بحيث تشكل فراغا امنيا ولا كبيرة وعدوانية في امكاناتها وتوجهاتها مما تشكل قلقا لجيرانها.

و- المشاركة في الامن الجماعي من خلال قيامها بدور فاعل في ترتيبات الامن الدولي او الاقليمي مع الالتزام باحترام قرارات مجلس الامن

الدولي المتعلقة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل من اجل الحفاظ على الامن والاستقرار في الشرق الاوسط.

ويعد المقوم العسكري اكثر المقومات تعقيدا بعد 2003، فقد تعرض الى انهيار تام بعد الاحتلال الامريكي، ومن ثم قرار الحاكم المدني الامريكي للعراق (بول بريمر) رقم(2) بتاريخ 2003/5/23 بحل الجيش العراقي والمؤسسات الامنية في 23 آيار 2003 ومن ثم القرار الذي تلاه المرقم (91) في (7 حزيران 2003)، والذي مهد لخلق اكبر المشكلات الامنية التي عصفت بالعراق بعد 2003، ثم اصدار قرار اعادة تشكيل جيش عراقي جديد بعد شهر من قرار الحل، الا ان عملية سير بناء القوات المسلحة كانت بطيئة لا تتناسب مع حجم الفراغ الذي خلفة قرار حل الجيش الذي وصفه الخبير الاستراتيجي الامريكي (انتوني كوردتسمان) بالخطاء الاستراتيجي. وجاءت عملية بناء الجيش بطيئة ترقيعية تعوزها النظرة الصائبة والمهنية والعلمية التي يتصف بها علم التنظيم العسكري بأسسه المعروفة،(العبيدي، 2012 : ص 12).

اما العقيدة العسكرية للجيش الجديد فهي عقيدة مشتتته بسب الاوضاع والخصائص وتعدد الولاءات داخل المؤسسة العسكرية بتأثير الكيانات السياسية العراقية التي تشكلت في العراق بعد الاحتلال والتي ابرزها:(الحمداني، 2008 : ص 89).

أ- انقسام المجتمع العراقي الى ثلاث مكونات سكانية كبيرة طائفية (سنة،شيعة،اكراد) وقومية وتراجع مفهوم الوطنية.

ب- ادارة بعض المكونات الاجتماعية اجهزة امنية معينة، مما رتب تعدد الولاءات داخل المؤسسة العسكرية.

جـ - تزامن البناء الحزبي \ الطائفي \ العرقي مع بناء القوات المسلحة مما دفع الكتل للدفاع عن مصالحها داخل المؤسسة العسكرية.

د- تعدد وتعايش كثير من الاجهزة الاستخباراتية الفاعلة في الساحة العراقية منها الاجهزة الاقليمية.

هـ - وقعت المؤسسات العسكرية العراقية تحت هيمنة ال (CIA) جهاز الاستخبارات الامريكية.

ونتيجة لهذه الخصائص لم تتضح عقيدة عسكرية وطنية واضحة للجيش العراقي، فمن المعلوم ان العقيدة العسكرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقيدة السياسية للدولة وبأيدولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي، فهي اراء ومفاهيم فلسفية ذات مضمون عسكري تتبناها القيادة السياسية لتكون لعقيدتها السياسية في الميدان، وهذا يعني ان العقيدة العسكرية تعني مجموعة الاوامر والمفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة. ولعدم وجود نخبة سياسية موحدة تتبنى عقيدة وطنية تغيرت العقيدة العسكرية للجيش العراقي طبقا للحاجة الوظيفية للقوات الامريكية التي غيرت من عقيدة الجيش العراقي من الدفاع عن الوطن وحماية حدوده الى جيش تستخدمه وتزج به في الازمات الداخلية. (ابو طالب، 2004 : ص 211).

اما مسألة التسليح فقد التقت مصالح قوى داخلية متصارعة للحيلولة دون تسلح الجيش العراقي وضرورة بقائه ضعيف، فضلا عن مواقف دول الجوار واسرائيل كذلك الولايات المتحدة الرافض لاعادة تسليح الجيش العراقي، اضافة الى ظاهرة الفساد المالي في المؤسسة العسكرية، ونقص مصادر الرصد والمراقبة والتفتيش والجهد الاستخبارتي القادر على جمع وتحليل المعلومات وتوظيفها لصالح العمل العسكري. (شيال، 2012 : ص 6).

إن العراق اليوم يمثل دولة في حالة الصيرورة يسعى لاستعادة هويته التي دمرها الاحتلال واستعادة الادوات والوسائل التي تتيح لهذه الدولة البقاء وضمان امنها الوطني، ولاسيما انها تتعرض الى تحديات مختلفة تكاد تكون عناصر عرقلة لبناء الجيش المطلوب والمؤسسة العسكرية الرصينة القادرة على ضمان امن العراق، ويعد الجيش العراقي الركيزة الاساسية في استراتيجيه الامن الوطني والطرف الفاعل في مقاتلة الارهاب، وان اي خلل في بناء القوة العسكرية سيكون كارثيا على العراق ومعوقا رئسيا امام اي استراتيجيه للامن الوطني العراقي.

رابعا / النظام السياسي.

1ــ بناء الدولة

يشير مصطلح بناء الدولة (state –building) الى عملية تراكمية مركبة طويلة الامد وتجري بتخطيط واع ومقصود من النظام السياسي وترمي في الاساس الى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، لذا هي عملية مركبة يقوم بها النظام السياسي والمجتمع على حد سواء، وان كان النظام السياسي وجهازه البيروقراطي يقع عليهما العبء الاكبر والاهم من هذه العملية، اذ هما اللذان يقومان بصوغ المخرجات في حين ان المجتمع يقوم بصياغة المدخلات، لذا يتطلب الامر وجود جهاز بيروقراطي فعال لادارة عملية البناء التي تتطلب بدورها تفكيك بنى النظام التقليدي وتفكيك انتمائاتها وولاءاتهما الفرعية، وإعادة تجميعها وتركيبها بما يحقق وحدة الولاء والانتماء الى الدولة فحسب، من خلال توليد حس الانتماء المشترك بين الجماعات الثقافية المختلفة عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الانخراط في مؤسساتها من جهة، وعبر استجابة سريعة لمطالب تلك الجماعات بالشكل الذي يشعرها بقوة الدولة المادية والمعنوية وبضرورة وجودها واستمرارها لاشباع تلك المطالب من جهة اخرى، وهنا فحسب تغدو الدولة مشتركا عاما يكون الدفاع عنه واجبا على المجتمع، بيد ان هذه العملية لا تخلو من استخدام للقوة (الاكراه) لادارة عملية البناء بشكل سليم ولاسيما في المراحل الاولى. (عبد الجليل، 2011، ص 129).

ومن هنا كانت مأسسة السلطة تعني اضفاء الطابع المؤسسي على السلطة، او بحسب (جورج بوردو) تعني الفصل بين شخص الحاكم وسلطته السياسية. (جورج بوردو، 2014 : ص 28).

وحسب (ماكس فيبر) (Max veber) فانها تعني تقنين وعقلنه العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع من ناحية وبينهم وبين السلطة من ناحية اخرى، من خلال زيادة التمييز بين الطابع الشخصي والطابع الرسمي او الوظيفي للافراد (ماكس فيبر، 1948 : ص 68) لذا تستند القواعد العقلانية الى تطبيق مبدأ الكفاءة والفصل بين الادوار وهو ما يعني امتداد الجزاءات للسلطة الرسمية ليدخل في

نطاقها مختلف المصالح الشخصية، وعليه فأن مأسسة السلطة تعني توزيع السلطة افقيا ضمن ادوار ومراكز محددة يتم فيها تفويض الصلاحيات وتحديد المسؤوليات وفقا لتراتبيه هرمية ثابتة، وهذه الاخيرة او كما يسميها (فيبر) البيروقراطية تعمل على التخلص من كل ما هو غير عقلاني وغير منطقي، ومن ثم فأن السلطة السياسية اذا ما تخلصت من كل ما هو شخصي وغير واع ولا عقلاني اضحت اكثر تعقلا لتنظيم الانشطة المعقدة وتنسيقها، ومن ثم فأن تجريد السلطة من طابعها الشخصي هو الذي ينقل السلطة في المجتمعات من النمط التقليدي الى نمط السلطة العقلانية – القانونية وهذا برأي (فيبر) هو ما نقل اوربا من مرحلة النظام التقليدي حيث الاقطاع والعبيد والملكيات المطلقة والحكم بالحق الالهي المقدس، الى مرحلة الدولة – الامة بشكلها الديمقراطي (ماكس فيبر، 1978 : ص 217).

واذا كان بناء الدولة يستهدف تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي يقوم عليها فأن ذلك يعني ان بناء الدولة يستهدف تحويل مردودات قوة البنية التحتية الى فعل معنوي ينعكس على شعور واع بالتضامن الطوعي مع الكل والعمل لاجل الكل فعندما يشعر الفرد ان كل شي في المجتمع مسخر لاجله بفعل قوة البنية التحتية، حينها سيشعر بانه جزء من الكل وان حماية هذا الكل (المجتمع والدولة) والدفاع عنه والعمل لاجله جزء من قيمه وواجباته. (جورجي جونسون، 2001 : ص 123).

واولى خطوات البناء السليم للدولة العراقية ومأسسة السلطة فيها ان يعمل النظام السياسي على اقامة وتبني وبث ثقافة سياسية وطنية تعمل على تحديد مدارك المجتمع نحو السلطة وكيفية ممارستها والمواقف منها، ووفقا لذلك يتحدد معيار او درجة الامتثال للسلطة اذ ان الثقافة السياسية على الرغم من انها صادرة من النظام الا انها تهدف الى ترسيخ شرعية النظام، لذا فانها تدخل ضمن نسق مخرجات النظام التي تهدف الى تحقيق علاقة سليمة بين السلطة والمجتمع تعمل على تنظيم مدخلات المجتمع نحو النظام بشكل مواز لمخرجات النظام. (القصبي، 1999 : ص 181).

بيد ان غياب منطق المواطنة ومنطق سيادة القانون بوصفهما معيارا للحكم السليم كان سببا في كل الاخفاقات التي تعرض لها المجتمع والدولة في العراق على حد سواء.

ولم يكن النظام السياسي الذي اقيم بعد عام 2003 في حالة احسن من حالة بناء الدولة، فقد عانى – والى الان – مشاكل بنيوية حادة تمثلت بحالة عدم الانسجام ما بين الاحزاب المؤتلفة في الحكومة التي ادت الى تباينات مختلفة ومتناقضة في صدد برنامج الحكومة وكيفية تنفيذها وفي حالات كثيرة اصيبت الحكومة بحالات شلل من جراء استقالات عدد من الوزراء، ولم تنجو السلطة التشريعية من هذه "المشكلة " لذلك كانت اعمال هذه السلطة تتأثر الى اقصى حد ممكن بالصراعات السياسية بين القوى والاحزاب السياسية. الا ان الموضوع لم يقف عند هذا الحد، بل ان كل هذه الاشكالات والتعقيدات لم تكن خالية من التاثرات الخارجية، بل على العكس، ادت الضغوط الخارجية دورا مؤثرا وواضحا في المسيرة السياسية في العراق. (عبد الجبار، 2012 : ص 271).

2. الهوية والوحدة الوطنية.

ان الوضع في العراق هو في حالة ازمة حقيقية تعصف به كدولة وكنظام سياسي، فالعراق كدولة هو في ازمة تتعلق اساسا بمسألة بناء الدولة. والمشكلة هنا ان مؤسسات الدولة العاملة انهارت او جرى تفكيكها فور انتهاء الحرب، واصبحت بحاجة الى اعادة بناء، مع ضياع كم هائل من القدرة الادارية في اعمال النهب والفوضى العارمة التي اعقبت التدخل العسكري، فالولايات المتحدة لم تتمكن من الاضطلاع بهده المسؤولية، لذلك شهد العراق تطورات مضادة لعملية بناء الدولة من خلال اضعاف القدرة الادارية البيروقراطية المتراكمة واحلال قليلي الخبرة في ادارة مؤسسات مهمة، وهو ما انتج وضعا مأساويا للدولة العراقية وقلل من امكان استرجاع قوتها وقدرتها السابقة وفسح المجال لبروز " هويات محلية دينية واثنية". (النصراوي، 2011 : ص 21).

ومن اخطر المشاكل التي اثرت في الهوية العراقية الجامعة هي التي اوجدها الفاعل الامريكي في معادلة سياسية جديدة استفادت من طبيعة التنوع القائم

والطبيعي في النسيج الاجتماعي العراقي وكرست التعددية الفئوية بدل التعددية السياسية او ما صار يعرف في العراق بالمحاصصة السياسية وفي اول تجسيد لهذه الحالة تمثلت في مجلس الحكم بمنتصف عام 2003 ومنذ ذلك الحين لم يتمكن اي فريق سياسي عراقي من تجاوز هذا التصنيف الفئوي في التمثيل السياسي الا في الدعاية الانتخابية فقط او في الخطابات الاعلامية المنفصلة عن واقع الممارسة السياسية الحقيقية. (امين، 2011 : ص 5).

إن انماء فضاء الوطنية واذكاء روح المواطنة والوئام الوطني ممكن التحقق اذا كان هناك توجه عام لمؤسسات الدولة، فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني المتعددة، علاوة على مؤسسات الاعلام المتنوعة، وكذلك المناهج التعليمية والتربوية. لان الفضاء الاوسع الذي يسع كل الفرقاء والشركاء مهما اختلفوا في الدين او التوجه او المذهب او العرق او اللغة هو (الوطن)، اذا فان الخلاص يكمن في اعلاء شأن الانتماء الوطني والهوية الوطنية وارساء مبدأ المواطنة بين المجتمع. (البغدادي، بلا : ص 96).

ودفع الفراغ السياسي والامني بعد 2003 قطاعات كبيرة من العراقيين الى التشبث بانتمائهم الفرعية بحثا عن الحماية والامن، مما افسح المجال لبروز دور سياسي واجتماعي لتكوينات جديدة تمثلت بالعشيرة، حيث اصبحت جزءا من معادلة ميزان القوى على الساحة السياسية العراقية، خصوصا وان سلطات الاحتلال استعانت برؤساء العشائر لادارة بعض المدن والمناطق العراقية، وتمثلت هذه الظاهرة بتاسيس الروابط والمجالس والمكاتب والتحالفات العشائرية في العراق التي تجاوزت (45) مجلسا عشائريا في انحاء البلاد بعد عام 2003، وبقدر ما تمثل هذه الظاهرة للبعض انطباعا حول قوة الدور العشائري في مجريات الاحداث بقدر ما تعكس حالة من الانقسام والضعف ناجم عن انشطار العديد من العشائر ورغبتها في الوصول الى صناعة القرار والتاثير عليه وفقا لمصالحها، وهي ظواهر استفادت منها قوات الاحتلال وشجعتها بالاساس لتوظيفها سياسيا في اضعاف مراكز القوى المعارضة وانشاء مراكز بديلة مؤيدة ومرتبطة بها، مما ادى الى تمدد نفوذ القبائل والعشائر في بعض التنظيمات السياسية الحديثة مثل الاحزاب، فجعلها مجرد

امتدادات لهذه التكوينات واضعف بالضرورة من قدرتها على استقطاب المواطنين استنادا الى اطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقية والدينية. (نايه، 2006 : ص 26).

وعليه يمكن القول أن القرار السياسي الوطني العراقي اعتمد على قوى ما دون الدولة وما فوقها وبالتالي فان النتيجة الاساسية هي ان القرار السياسي اصبح يتخذ خارج الاطر والاليات المؤسسية والدستورية.

2.2.2 تحديات الامن الوطني (الداخلية والخارجية)

تحديات الامن الوطني.

تتعرض الدول عادة لثلاث أنماط من المخاطر والتهديدات:**الاول** يتمثل بالتهديدات الداخلية المحلية حيث تواجه الدول تحديات الفقر والجهل وتفشي البطالة وقلة الموارد وتحديات الانقسام المجتمعي، والنمط **الثاني** يتمثل بالتهديدات الخارجية كمشكلة الحدود أو الاطماع والمصالح الأقليمية والدولية،اما النمط الثالث الذي يعد الأخطر والأشد فتكا" بالدول والمجتمعات فهو يتمثل بالمخاطر والتهديدات المركبة،الذي تتلاقى فيه مصالح واهداف أطراف محلية مع مصالح واهداف ومطامع أطراف خارجية (اقليمية ودولية) على حساب مصالح الدولة.وهذا النوع من المخاطر المركبة هو مايعانيه العراق حاليا".(المعيني،2016 :ص19) وعلى هذا الاساس سيتم تناول التحديات التي تواجه منظومة الامن الوطني العراقي بكل ابعادها ومستوياتها سواء بالاطار العام او التي تخص الامن الوطني وتحدياته بعد العام 2003.

1- **التحديات الداخلية** :

واجه النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 تحديات تنموية على جميع المستويات اثرت بشكل او بآخر على النظام وتوجهاته والقت بظلالها على مساره السياسي، واتخذت بعدين اساسيين هما (البعد المادي والبعد المعنوي) اثرت على مجمل العملية السياسية وعلى الامن الوطني، فكان للتحديات (ببعدها المعنوي) اثر سلبي على الفرد والمجتمع معا، فالحروب لها اثار مدمرة على العراق على المستوى

المادي اما اثارها الكبرى فانها تكمن في الاثار الاجتماعية، من فقر مدقع وتراجع بالمستوى المعيشي وزيادة الخسارة الوطنية واختلال الاقتصاد وازدياد العوز المادي وازدياد النزعة الفردوية وضعف الشعور بالمسؤولية، اضافة الى الخسائر البشرية مما دفع الى ازدهار الجرائم في ظل ضعف الاجهزة الامنية(عبد المهدي، 2013 : ص 17).

اما التحديات (ببعدها المادي) فتتمثل بالحديث عن الاقتصاد العراقي وما تعرض له من ازمات وما نتج عنها من تحديات تهدد الامن الوطني وتعرقل التنمية، ونتيجة للتحول العنيف في العراق بعد عام (2003) والذي اثر بأكثر من طريقة على الاقتصاد، فتلكؤ العملية السياسية وغياب الامن والاستقرار وعجز الدولة عن القيام بوظائفها الطبيعية لم يكن السبب الوحيد في مشاكل الاقتصاد العراقي وتلكؤه، فالخلل الكبير في ترتيب الاولويات من قبل سلطات الاحتلال التي لم تتسم بالواقعية بالنسبة للاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار والتنمية (الحافظ، 2006 : ص 3).

كما ان للنظام الصحي دورا آخر في مفاقمة الاثار الاجتماعية السيئة على العراق كغيره من مؤسسات الدولة فقد تعرض الى تخريب وتراجع وهجرة الاطباء كل ذلك انعكس سلبا على الدولة العراقية.

كذلك شهد القطاع الزراعي تراجعا لاسباب متعددة لعل من ابرزها التلوث البيئي الكثيف الذي شهده العراق منذ العام (1991) ثم العمليات العسكرية عام (2003) وازاء سياسة رفع الدعم التي فرضتها ادارة بول بريمر، والهجرة الكيثفة من الريف (جونسون، 2003 : ص 16) كل هذه الامور اسهمت في تراجع شديد في هذا القطاع. ويذكر ان البيئة العراقية قد تعرضت الى تلوث اشعاعي شديد طال اكثر مدن العراق. اضافة الى مشكلة تلوث مياه الشرب وانعدام توفر محطات لتنقية المياه، ثم التصحر الشديد الذي اصاب البيئة العراقية بسبب تفاقم ظاهرة التصحر وتراجع الغطاء النباتي (كوبلر، 2013 :الموقع http://unami.unmissions.org) وارتفاع درجات الحرارة وتغيير للمناخ العالمي اثر ذلك على البيئة والمياه وزيادة العواصف الترابية.

اما التعليم وعلى الرغم من ان التعليم بصورة عامة في العراق سجل تطورا مطرد خلال عمر الدولة العراقية الحديثة، وشهدت الحكومات المتعاقبة ارتفاعا ملحوظا في الميزانية المخصصة له منذ بدايات تشكيل الدولة (عمر، 2012 : ص 3) ولكن بعد العام (2003) كانت المختبرات الجامعية تعاني نقصاً شديدا في التجهيزات التي اما ان تكون تعرضت للسرقة، برعاية قوات الاحتلال او انها قد استهلكت لانها تعود الى زمن قديم قبل الحصار الذي فرض على العراق وسبب فجوة علمية بين التعليم العالي في العراق والتقدم العلمي الذي يحدث في الخارج. (مصطفى، 2011 : ص 165) فضلا عن هذا كله هناك مجموعة من المشاكل والضغوط التي تتعرض لها المنظومة الجامعية في العراق بعضها يتعلق بالادارة الجامعية، وطغيان البيروقراطية عليها، وتآكل مبدا استقلالية الجامعات، فضلا عن التقليدية في التعليم القائمة على التلقين والتأخر التقني وضعف الميزانيات المخصصة للجامعات خصوصا ان اغلب الميزانية يذهب كرواتب، فيما تقل الى الدرجة القصوى ميزانية البحث العلمي (عواد 2007 : ص 199).

مما تقدم نخلص الى ان التحديات التي نوقشت في هذا المحور وبما يتعلق بالتنمية من اركانها، وما يترتب عليها من مخرجات تصب في صميم الامن الوطني في العراق، وانها تضافرت ضمن الحراك التاريخي والاجتماعي لتشكل جوانبها السلبية مخاطر جمة على الامن الوطني العراقي، وشكلت تركة ثقيلة يلزمها الكثير من الجهد للاصلاح. وفي هذا الشأن لا يمكن بأي حال من الاحوال التجاوز عن ملاحظة ان اول الاسباب الكامنة وراء ما حدث هي ازمة الهوية، التي اثرت بشكل كبير على الاجماع الوطني والتي بوجودها يستقر النظام السياسي ويتفرغ لرسم سياسات الدولة التنموية. (البيضاني، 2014 : ص 40).

2- **التحديات الخارجية**: وهي على نوعين:

أ- **التحديات الاقليمية**:

ادركت دول الجوار الاقليمي اهداف الاحتلال الامريكي للعراق منذ الايام الاولى للاحتلال حيث دفعها ذلك الى التدخل بالشأن العراقي مستغلة حالة الفوضى التي احدثها الاحتلال بغية تحقيق اهدافها. لذلك فقد شكلت التدخلات الاقليمية عامل

ارباك للوضع العراق في مختلف المجالات ولا سيما في مجال الامن الوطني، يضاف الى ذلك ما تسببت فيه التغييرات الكبيرة والعميقة في البلدان العربية بعد عام 2010 من تأثيرات داخلية في اوضاع تلك البلدان التي شهدت تلك التغييرات وما ترتب على ذلك كله من انعكاسات سلبية على الساحة العراقية، وفي العموم فأن التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة العراقية بعد الاحتلال، تسببت في حدوث تغييرات جذرية في موازين القوى داخل المجتمع العراقي وفي منظومة السلطة، وقد ترتب على هذه التحولات مخاوف من انتقالها الى الدول المجاورة والتي سعت بدورها الى التدخل لوضع حد لتلك المخاوف. (احمد، 2008 : ص 117).

ويمكن القول ان طبيعة التركيبة الاجتماعية العراقية والمتنافرة المصالح والاهداف فتحت منافذ للتدخل الخارجي بتأثير علاقة الاطراف المحلية العراقية بأطراف خارجية وقد ارتبطت التدخلات الاجنبية في الشأن العراقي بالقدرة على توظيف هذا المكون او ذاك داخل المجتمع العراقي بفاعلية لترجيح كفة المتدخلين في ميزان القوى داخل العراق، ليصب في النهاية لصالح تحقيق أهدافهم ومصالحهم على حساب الاهداف والمصالح الوطنية العراقية، الامر الذي ادى الى حدوث الفتن الطائفية والمذهبية، وتدمير البنى التحتية عبر مخطط طويل الامد ومتعدد المراحل كان ابرز مظاهره ونتائجه ايضا تأجيج الصراعات الداخلية في العراق، وقد تمثلت اهم دوافع التدخل الاقليمي في الشأن العراقي بمخاوف ناتجة من احتمال تقسيم العراق عرقيا ومذهبيا وانتقال العدوى الى دول المنطقة التي فيها اقليات كردية مثل تركيا وايران او شيعية مثل المملكة العربية السعودية، فضلا عن الرغبة في ابعاد الولايات المتحدة الامريكية عن توجيه ضربة عسكرية للدول المناوئة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة مثل سوريا وايران علاوة على الرغبة في افشال المشروع الامريكي الذي ظاهره تحقيق الديمقراطية لمنع تكرار تطبيق هذا المشروع في دول اخرى في المنطقة واهمها دول الخليج العربية. (عواد، 2007 : ص 199).

اضافة الى الرغبة في خوض عمليات تصفية حسابات مع الولايات المتحدة الامريكية على ارض العراق، لاسيما وان العراق يمتلك احتياطات هائلة من النفط

تجعل منه ثاني مستودع احتياطي نفطي في العالم، وقد يمكنه هذا الاحتياطي من التأثير في اسعار النفط في السوق العالمية مستقبلا، وبما يعكس سلبا على اقتصاديات دول المنطقة لاسيما تلك التي تعتمد على مداخيلها على تصدير النفط (العنتري، 2014: ص 30).

ولعل من اسباب هذا التدخل ايضا، او ربما الاهم منها، هو وجود نوع من التنافس الاقليمي على النفوذ في العراق بين الاطراف الاقليمية المجاورة للعراق، حيث تعد المملكة العربية السعودية وايران، حسب وجهة النظر الامريكية الدول الابرز بهذا الخصوص وغالبا ما تتهم الولايات المتحدة الامريكية هذه الدول بدعم فصائل المسلحة في العراق، وربما تكون ايران ذات النصيب الاوفر من هذه الاتهامات لكون المملكة العربية السعودية حليفا للولايات المتحدة الامريكية، وفي حقيقة الامر ان جميع دول الجوار العراقي كانت وما زالت تتدخل في الشأن العراقي وبطرق مختلفة، وحسب ما تمليه مصالحها، ورغم ان هذه الدول تختلف في استراتيجيتها في العراق لكنها تتفق في تصريحاتها الاعلامية، فانها تصرح جميعها بحرصها على استقرار العراق، على الرغم من ان ما يجري على الساحة العراقية مختلف تماما، فدول الجوار العراقي فضلا عن تدخلها في الشأن العراقي، فانها تعيش حالة من التنافس في تطبيق اجندتها في الساحة العراقية، لقناعتها ان ما صار اليه الوضع في العراق ليس في صالحها ويحمل تداعيات سلبية خطيرة على امنها. (البيضاني، 2014 : ص 38)

وسيتم توضيح بعض اوجه تدخل دول الجوار ومدى تأثر هذا التدخل على الامن الوطني العراقي سواء من قبل إيران، تركيا، سوريا، السعودية، الاردن والكويت.

ايران. سعت إيران منذ الايام الاولى للاحتلال على منع قيام نظام معاد لها، فضلا عن السعي لايجاد مواقع نفوذ لها في النظام العراقي الجديد. (الربيعي، 2007 : ص 68).

وهذا ناتج عن قناعاتها بان الولايات المتحدة الامريكية تهدف من وراء احتلال العراق، تهيئة الظروف المناسبة لمواجهتها من خلال اقامة حكومة موالية

للولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على المنشآت العسكرية الامريكية وتقديم التسهيلات اللازمة لعملياتها القتالية، وقد تكون هذه القواعد مفيدة في مواجهة ايران التي ترى انها تعد الهدف الثاني المرشح بعد العراق لتلقي الضربة القادمة، اذ كانت الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى ايران بوصفها احد عناصر محور الشر الثلاثة (العراق، ايران، وكوريا الشمالية)، وترى فيها طرفا يدعم حزب الله في لبنان، وتدعم حركة حماس في فلسطين المحتلة. ولضمان امن اسرائيل والنفط، وهو ما كان من اهم الاهداف من وراء الحملة الامريكية على العراق. (البيضاني، 2014 : ص 30).

لذلك حرصت ايران بعد احتلال العراق على التعامل مع هذا الوجود باتجاهين (حلقة نقاشية، 2012 : ص 20).

1- الاتجاه الاول: محاولة افشال الاحتلال الامريكي للعراق من خلال الحاق اكبر الخسائر بقواته عن طريق تقديم الدعم المادي للمعارضه في العراق وفتح الحدود امام القوى التي تشترك معها في مقاومة الولايات المتحدة الامريكية في العراق.
2- الاتجاه الثاني: تفعيل وتوسيع دور ايران السياسي على الساحة العراقية من خلال القيادات السياسية العراقية التي كانت ترتبط مع ايران في فترة النظام العراقي السابق لتنجح بقدر ما يمكن في تعطيل المشروع الامريكي.

تركيا. لعبت تركيا دورا مهما في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 من خلال تدخلها الواضح في الشان العراقي وذلك من خلال محورين:(سيوان، 2008 : ص 350).

1- المحور الاول: التلاعب بالورقة الاثنية باعادة طرح تركيا لنفسها طرفا مسؤولا عن حماية المكون التركماني في العراق، وتجديد المطالبة بالحق التاريخي لتركيا في الموصل وكركوك اللتان تقول تركيا انهما اصبحتا ضمن الحدود العراقية بموجب قرار عصبة الامم في 19 كانون الاول 1925.
2- المحور الثاني: تركيز الاهتمام التركي على تطور النظام السياسي في العراق باعلان رفض الاعتراف بمجلس الحكم العراقي الانتقالي، لانه وفقا للتصور

التركي اتاح للاكراد نفوذا سياسيا كبيرا في الساحة العراقية، واوجد هيمنة كردية على المكون التركماني بالاضافة الى المخاوف من قيام الاكراد بضم كركوك الى اقليم كردستان في ظل عدم وجود تمثيل عادل للتركمان فيه. (باكين، 2008 : ص 64).

كذلك تدخل تركيا ايضا في الشان السياسي العراقي من خلال دعم وتشجيع مخيمات الاعتصام في الانبار ومدن عراقية اخرى، وهو ما افرز تاثيرات سلبية على المشهد العراقي ودفعه نحو المزيد من الانقسام والتشرذم، وزاد الاوضاع الامنية سوءا، فضلا عن ايواء تركيا للمعارضين المطلوبين للقضاء العراقي. (احمد، 2008 : ص 117).

سوريا. اما سوريا فانها من اكثر الدول تاثرا وتأثيرا باحداث التغير في العراق لانها تعد من اكبر الخاسرين، وخاصة الخسارة الاقتصادية المتمثلة بخسارة السوق العراقية والخسارة الفورية لكميات النفط العابرة لأراضيها، فضلا عن شعور سوريا بالقلق لتواجد القوات الامريكية بجوارها والقلق الكبير من الرغبة الامريكية في تغيير الانظمة في الشرق الاوسط. (علاوي، 2008 : ص 27).

لذلك سعت سوريا بعد احتلال العراق الى تعزيز نفوذها في العراق، وافشال المشروع الامريكي في العراق والشرق الاوسط وذلك من خلال العمل على محورين: (الزيدي، 2013 : ص 123).

1- المحور الاول: جعل سوريا البوابة الرئيسية لدخول المقاتلين المتشددين الاجانب الى العراق الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية الى اتهام سوريا بانها تتساهل في قضية دخول الارهابيين الى العراق.
2- المحور الثاني: احتضان سوريا للعديد من قيادات واعضاء حزب البعث العراقي المنحل، وتقديم الدعم لهم، حيث وجد هؤلاء في سوريا ملاذا امنا لمعاودة نشاطهم السياسي المسلح ضد النظام السياسي الجديد في العراق والولايات المتحدة الامريكية معاً.

الاردن. اما الاردن فقد اتسمت سياستها ازاء العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وفق اتجاهين: (الكعبي، 2007 : ص 33).

1- الاتجاه الاول: تطبيق سياسات براغماتية تنطلق من الواقع الاقتصادي الاردني الغير قادر على تحمل هزات كبيرة، وحاجة الاردن للنفط العراقي من جهة، وحرص الاردن على الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي تأييد السياسة الامريكية في العراق من جهة اخرى.

2- الاتجاه الثاني: تطبيق سياسات تعالج المخاوف من الوضع العراقي، اذ زاد القلق الاردني من تزايد النفوذ الايراني في العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق.

السعودية. اما السعودية فانها تعتبر من ابرز اللاعبين الاقليميين، حيث القت سياستها بظلالها على الاوضاع السياسية في العراق، فقد كان الهدف الاساس للدبلوماسية السعودية هو احتواء النفوذ الايراني عن طريق لعبة موازنة مزدوجة تحاول السعودية احتواء النفوذ الايراني في المنطقة، ومن ناحية اخرى ترغب السعودية في تجنب المواجهة المباشرة مع ايران، ويمكن القول ان السياسة السعودية تعمل بالتوازي مع السياسة الامريكية، لايقاف التاثير الايراني في المنطقة وفي العراق على حد سواء. (البيضاني، 2013 : ص 66).

فالسعوديين غير راضين عن الطريقة التي سارت عليها الامور في العراق خاصة ما يتعلق برغبتها ان يتم تغيير النظام السياسي العراقي السابق والاطاحة به من خلال الانقلاب الداخلي عبر ادوات محلية يمتلكها سنة العراق القائمون آنذاك على النظام وليس عن طريق الغزو، كما انهم لم يكونوا راضين عن تزايد نفوذ الشيعة في العراق واخذهم دورا بارزا فيه (الهاشمي، 2015 : ص 49)، الا ان ما حصل بعد التغيير جاء بخلاف الرغبة السعودية، الامر الذي زاد من قلقها ودفعها الى التدخل ومحاولة زيادة نفوذها في العراق، وما يترتب على ذلك من تعاظم الاحداث التي شهدها العراق بعد التغيير.

الكويت. اما الكويت فالبرغم من اتسام سياستها في بادئ الامر بدعم العنف المتفجر في وسط العراق وغربه، اضافة الى دعمها لبعض المجموعات المسلحة المتطرفة، ولكن تبقى الكويت كغيرها من دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية

السعودية، تعاني بشكل اساس من هاجس الخوف من نفوذ ايراني قوي في العراق يهدد مصالحها، الامر الذي قد يدفعها الى المزيد من التدخل في الشأن العراقي(السعدون، 2008 : ص 11).

وهكذا يمكن القول ان جميع دول الجوار الجغرافي العراقي قد تدخلت ومازالت تتدخل في الشأن العراقي، وان كان هذا التدخل بدرجات متفاوتة ولاسباب واهداف مختلفة، مما ترتب عليه تاثيرات واضحة في الامن الوطني العراقي.

ب- التحديات الدولية :

لعبت الحروب والارهاب والمصالح الدولية دورا لنشوء تفاعلات دولية سواء بدوافع تجارية او تبادل منافع قادت فيما بعد الى غزوات وحروب بين الدول لتحقيق اطماعها التوسعية. (عرموتي، 1998 : ص 114).

وفيما يخص العراق وتأثره بالارهاب الدولي، فبعد سقوط النظام السابق في 9 نيسان / 2003 وانهيار مؤسسات الدولة وحل الجيش العراقي والمؤسسات الحكومية الامنية اصبحت حدود العراق مفتوحة واصبح العراق ساحة للارهاب بمختلف جنسياته على حساب الشعب العراقي وحرمانه من النهوض وممارسة حقه في الحرية والديمقراطية والعيش الآمن ولهذا استطاعت بعض الدول العربية والاجنبية من تنفيذ مخططاتهم، بغية تحقيق اهداف ومكاسب سياسية واقتصادية وطائفية، وتمزيق وحدة الروابط بين ابناء شعبه وادخاله في دوامة الحرب الاهلية والاقتتال الطائفي والعرقي واستخدام الدين كغطاء للافعال الارهابية وكمبرر لاعمالهم وذلك ودعما لتنفيذ مخططاتهم. (تقرير احصائي، 2004 : ص 9).

ومن ناحية اخرى فمنذ عام 2004 – 2005، بدأت التنظيمات الارهابية المسلحة بالتدفق الى العراق مدعومة من مختلف دول العالم ماديا ومعنويا، وكانت اولى هذه التنظيمات جماعة (التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين) بقيادة (ابو مصعب الزرقاوي)، فقد بدأت هذه التنظيمات التي تعود بجميع تفرعاتها الى القاعدة عمليا في العراق بمقاتلين من مختلف الجنسيات والذين شكلوا البنية القتالية لها في بادئ الامر، الا ان سرعان ما انضم اليها عراقيون ولاسيما ان اعلان تنظيم القاعدة الارهابي بان اعمالهم في العراق هي بحجة مقاتلة الاحتلال الامريكي ومساعدة العراقيين، الامر

الذي اكسبه الكثير من العواطف ووفر له الحواضن والدعم وخاصة في مناطق غرب العراق وشماله (البياتي، 2013 : ص 31).

وكذلك فان الولايات المتحدة عندما وجدت نفسها القوة الوحيدة في العالم وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واعلان تفككه 1991، انطلقت لبلورة نظام كوني يرتكز على القوة الامريكية الوحيدة (الخفاجي، 2015 : ص 21)، واعتبرت الهيمنة مفتاح السيطرة العالمية وكبح التطلعات الاوربية بوصفها قوة دولية منافسة لاقامة نظام دولي متعدد الاقطاب.

وبقدر تعلق الامر بالعراق، فقد توصل مفكرو الادارة الامريكية الى ان العراق يشكل حجر الزاوية في السيطرة على المنطقة واقامة ما يسمى (الامبراطورية الامريكية) وعند النظر الى الخارطة يؤكد ان الولايات المتحدة محيطة بالعراق من كل الجهات، فهي تمتلك قواعد على تواصل في دائرة كاملة، تبدأ من الخليج الى باكستان والى افغانستان والى اوزبكستان والى قيرغستان والى تركيا والى اسرائيل والاردن ومصر والسعودية (الخفاجي، 2013 : ص 34)' فالعراق كان ولا يزال يشكل من وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية مركز القلب في الشرق الاوسط (وليم بيري، 1996 : ص 76)، وذلك بسبب ما يشكله العراق من اهمية جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية له اهمية في تحديد توجهات السياسة الامريكية في المنطقة.

فالصراع على العراق يعكس صراعا أشمل بين تصورين للعالم. فالتصور الأوروبي مبني على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، أما الأدوات فهي الدبلوماسية والتعاون والتغيير التدريجي سلميا والإقناع وفض المنازعات سلميا في سبيل عالم متعدد الأطراف ومستقر، فأوروبا تفضل الترغيب على الترهيب والجزرة على العصا، وكما يقول خافيير سولانا مسؤول السياسية الخارجية في الاتحاد الأوروبي، أوروبا "قوة مدنية وليست عسكرية".. ويقول دوفيلبان إن "سياسة أمنية وحدها لن تقود إلى نظام عالمي سلمي ومستقر". هكذا يحدد التصور الأوروبي وتعارضه مع النظرة الأميركية. أما أميركا فلا تؤمن إلا بلغة القوة، وتغلب الترهيب على الترغيب والعصا على الجزرة ولا تعير أهمية للقانون للدولي بل تسعى

لإخضاعه لقوانينها المحلية، وتنتهج سياسة أحادية متشددة. همها الوحيد هو الإبقـــاء على سيطرتها على العالم.وهذا واضح من خـــلال مفـــردات الخطـــاب السياســـي الأميركي للتمييز بين "الخير" و"الشر"، الأول تجسده أميركا والثـــاني خصـــومها أو بالأحرى من لا يخضع لإرادتها،وفي يناير/ كانون الثاني 2002 وصف بوش كـــلا من العراق، وكوريا الشمالية وإيران بـــ"محور الشر" وكانت النتيجة ان تـــم غـــزو العراق وتدميره في عام 2003(بن عنتر،2004:http://www.aljazeera.net).

لقد كان واضحا ان الولايات المتحدة الامريكية وبصدد صياغة العراق صياغة جديدة فقد سمحت بأنهيار مؤسسات الدولة وتخريبها واعادة هيكلية الكثير منها عدا وزارة النفط فأن الهدف من هذا التدمير الذي سمحت به وقيامها باعادة صياغات جديدة وهياكل مختلفة وخاصة للوزارات الامنية هو محاولة ايجاد مؤسسات تتلائم وتنسجم مع المشروع الامريكي لتحقيق غاياتها ومصالحها لمستقبل بعيد. (الخفاجي، 2013: ص 44)

لذا يمكن القول، ان الامن الوطني للعراق لم يعد له وجود في ظل الاحتلال والارهاب، ولن يكون له وجود طالما استمر الاحتلال والوجود العسكري الاجنبي وانتشار الارهاب،(النعيمي، 2003 : ص8)

وعليه فزدياد وتيرة "سياسة المحاور" والاصطفافات الاقليمية والدولية تنعكس بأقصى أشكالها ومدياتها عنفا" وانقساما" وتلقي بضلالها على المشهد السياسي العراقي ومكوناته،رغم اخلال ذلك بمصالح الشعب العراقي العليا،حيث تنسجم الطبقة السياسية المتحكمة في مقدرات العراق منذ العام 2003 مع النظام السياسي القائم على مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية كنظام حكم في العراق لمرحلة مابعد الغزو الامريكي، في ظل غياب كامل لأرادة وطنية جامعة ودستور يمثل ارادة الشعب العراقي قادر على احتواء تناقضات المجتمع المختلفة وبما يضمن انسيابية التداول السلمي للسلطة.(المعيني،2016 :ص20)

الفصل الثالث

القوى الاقليمية والارهاب – جدلية العلاقة والتأثير

يمر العراق منذ الاحتلال الامريكي عام 2003 ولحد الان ظروفا استثنائية فريدة من نوعها،فهو بلد متنوع القوميات والاديان والمذاهب ضمن الدين الواحد، وساهمت الولايات المتحدة في دفعه نحو التفتيت من خلال اعادة صياغة وتغذية وتسييس تنوعاته الاجتماعية ودفعها للتركز حول نفسها طائفيا،وزيادة على ما يعانيه الداخل العراقي من مخاطر فساد التنمية السياسية القائمة على ادارة شؤون البلاد منذ الاحتلال حتى الوقت الحاضر في اطار الحكومات العراقية المتعاقبة، كما وان العراق يعيش وسط محيط اقليمي متنوع يؤثر فيه مما جعل للعامل الاقليمي تاثيرا ملموسا في خلق اوضاع هشة في العراق وهو ما تسبب في عرقلة امكانية قيام حكومة وحدة وطنية متجانسة فيه، اذ ان المصالح المتناقضة والمختلفة بين مراكز وقوى الاقليم العربية والاجنبية المجاورة للعراق تركت بصمة سلبية واضحة على حساب الاوضاع والتطورات الجارية في العراق واصبح نتيجة لذلك ساحة للتنافس والصراع الاقليمي(فهمي، 2009 : 33).

وسيتناول الفصل الثالث القوى الاقليمية والارهاب – جدلية العلاقة والتأثير من خلال المبحثين التاليين :

1. القوى الاقليمية والعراق بعد العام 2003.
2. القوى الاقليمية والارهاب في العراق / الابعاد الفكرية والسلوكية

1.3 القوى الاقليمية والعراق بعد العام 2003

أن ماجرى ويجري في العراق،الذي هو نتيجة طبيعية للاحتلال وما تبعه هو ليس بسبب سوء تخطيط امريكي،كما يحلو للولايات المتحدة والغرب الترويج له،ولكن هذا هو ما أريد للعراق وما يراد له ان يستمر عليه.وهذا الهدف انسجم ولايزال مع اغلب القوى الأقليمية التي يقف في مقدمتها "اسرائيل" وتأتي بعدها اغلب الدول المجاورة.ربما الفرق الوحيد أن اسرائيل تسعى وترغب في ان تشاهد عراقا" مقسما"الى ثلاث كيانات في الأقل.بينما اغلب الدول المجاورة الاخرى وصلت الى

قناعة بأن تقسيم العراق اصبح لايخدم أمنها القومي **أولا**" ولأن عدوى التقسيم العراق قد تنتقل اليها **ثانيا**".وبالتأكيد فان الغرب الأن يهتم بالعراق وسورية فقط على اساس أن هاتين الدولتين تشكلان مصدر الأرهاب الذي بدأ يضرب مجتمعاته.(جواد،2016 :ص45).

وسيتناول القوى الاقليمي والعراق بعد عام 2003 ومن خلال التاليين :

أ المتغيرات في العراق بعد 2003 وموقف دول الجوار العربي.

ب. المتغيرات في العراق بعد 2003 وموقف دول الجوار الاقليمي .

1.1.3 المتغيرات في العراق بعد العام 2003 وموقف دول الجوار العربي:

(سوريا – الأردن – السعودية – الكويت)

شكل احتلال العراق في 9 نيسان 2003 نقطة فاصلة في تاريخ علاقة النظام الاقليمي العربي بالولايات المتحدة ومع احتلال العراق فرضت الولايات المتحدة على النظام العربي نمطا جديداً من العلاقات، واخذت بوصفها قوة عظمى تمارس نوع من الهيمنة الساعية على مستوى النظام الدولي كي تهيمن على النظام الاقليمي العربي وعلى غيره من النظم الاقليمية ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة اليها، بما يمكنها من اعادة ترتيب علاقاتها مع القوى الاقليمية المحيطة بما يخدم مصالحها وذلك من خلال اقامة علاقات دولية جديدة واعادة تعريف ما هو قائم منها بطرق تتفق وتحديات القرن الحادي والعشرين. والسؤال المطروح اين العرب من كل ما يجري على الساحة، وكيف ينظرون الى العراق من منظار المصالح القطرية والقومية ؟ ولم يأتي هذا السؤال من فراغ بل بفعل العديد من التطورات والعوامل ومن ابرز هذه العوامل هي:(ناصر، 2008 : ص 1).

1- انفجار الوضع الأمني وبروز المخطط الاقليمي لتنظيم القاعدة انطلاقا من العراق، وتوقعات تكرار تجربة (العائدين من افغانستان) مرة اخرى مع (العائدين من العراق).

2- التوترات او الاحتقانات الطائفية التي تطورت في بعض حالاتها الى مواجهات مسلحة، وهذه ما اثارت المخاوف من انتقال هذا الاحتقان الى بعض الدول

العربية المجاورة التي تتنوع تركيبته المذهبية، ومن ثم عدم انحسار الاثار السلبية لهذه التوترات المدمرة داخل الحدود العراقية، بل ربما تمتد نارها الى خارج هذه الحدود.

3- اتضاح جوانب الدور الايراني الكبير في العراق عن طريق العلاقة التي تربط ايران ببعض القوى السياسية العراقية التي تسلمت زمام الحكم في العراق، وهذا ما اثار قلق العرب ودفعهم الى الاهتمام بدرجة اكبر بالشأن العراقي.

4- تعثر الولايات المتحدة الامريكية في ضبط الاوضاع الامنية والسياسية داخل العراق، دفعها هذا التعثر الى ممارسة ضغوطها على العرب من اجل مساعدتها، خاصة بعد ان تراجعت عن خطة نشر الديمقراطية في المنطقة العربية التي كانت مبعث قلق انظمة الحكم في المنطقة.

5- برزت بعض التوجهات العراقية التي اقلقت الدول العربية، مثل مشاريع الاقاليم التي تعمل على تقسيم هذا البلد وفقاً للخطوط العرقية والطائفية وتراجع البعد العربي في الدستور والسياسة الخارجية العراقية.

6- الصراع الاقليمي بين ايران وبعض القوى العربية لاسيما مصر والسعودية وهو الصراع الذي تعددت جبهاته من العراق الى لبنان مرورا بفلسطين، وانتهاءا باليمن، فمن شأن الوضع القوي لايران في العراق ان يؤثر في الاوضاع الداخلية في بعض الدول العربية وخاصة من الجانب المذهبي، ذلك ان (فوبيا) الوضع القوي للشيعة في العراق المدعوم بقوة عسكرية ايرانية، من شأنه ان يرفع سقف الطموحات والمطالب لهذه الطوائف في مواجهة النظم القائمة. وقد مر الموقف العربي تجاه العراق بثلاث مراحل أساسية: (الجابري، 2008 : ص 18).

أ- المرحلة الاولى: هي مرحلة التفاعل مع وضع العراق كدولة تحت الاحتلال والعمل على اتخاذ موقف عربي يستجيب بفعالية للتحديات والتداعيات المترتبة على هذا الوضع، وشملت مظاهر هذا الموقف العربي قبول استمرار عضوية العراق في جامعة الدول العربية بعد الاحتلال، واحتفاظ عدد من الدول بالتمثيل الدبلوماسي لها في العراق، والتحرك العملي بإيفاد رجال اعمال ومستثمرين

عرب للمساهمة في عمليات اعادة الاعمار وبناء ما دمره الغزو، واستمرت هذه المرحلة ما يقارب من عامين بعد الغزو، وانتهت بعد ان جوبهت تلك المحاولات العربية للتفاعل الايجابي مع مرحلة الاحتلال بعراقيل ومشكلات متصاعدة دفعت الاطراف العربية الى تأجيل البحث عن دور فاعل في العراق والاكتفاء بموقف المراقبة، ومجاراة ما يحدث على الساحة العراقية عن بعد، مع التمسك قدر المستطاع بعدم التورط في اجراءات ومواقف من شأنها تعميق الخلل الناجم عن الاحتلال، او تكريس اوضاع لا تتسق مع المصالح العراقية والعربية. (راشد، 2010 : ص 131).

ب-المرحلة الثانية: هي مرحلة التكيف السلبي مع الاحتلال الامريكي للعراق وهي المرحلة التي مال فيها الموقف العربي الى مراقبة التطورات وترقب ما سوف تؤول اليه التداعيات الداخلية بين الاطراف الفاعلة في الساحة العراقية كـــ (الاحتلال، العراقيين، القوى السياسية، ايران) وساعد على الانكفاء العربي بالنسبة الى العراق ما شهدته الساحة العراقية من تدهور حاد في كل المجالات، خصوصا في الجانب الامني، مع تصاعد اعمال العنف سواء الطائفية او المقاومة المسلحة الموجهة الى الاحتلال، كذلك شهدت تلك المدة عملية بلورة النظام السياسي الجديد في العراق، ففضلت الدول العربية التريث ومتابعة تطورات ذلك النظام وما سوف يؤول اليه، وهي التطورات التي عرفت باسم (العملية السياسية) ومع ان تلك العملية السياسية لم تحظ اجمالا بتأييد عربي الا ان الجانب العربي ظل حريصا على عدم اتخاذ مواقف سلبية تجاه التطورات السياسية الجارية في العراق، تجنبا لمزيد من التوتر مع القوى العراقية الماسكة بزمام الحكم، وانتظارا لما سوف تسفر عنه التفاعلات الداخلية من جانب والتفاعلات المرتبطة بالاحتلال من جانب اخر، ومع ذلك فقد شاركت بعض الدول العربية في اجتماعات آلية (دول الجوار العراقي) التي كانت تنعقد على مستوى وزراء الخارجية او الداخلية، كذلك حافظت الدول العربية على قنوات اتصال مباشرة مع الحكومة العراقية والمؤسسات الرسمية العراقية، واستمرت هذه المرحلة منذ سنة 2005 والى اواخر سنة 2007 (راشد، 2010 : ص

132) عندما بدأت اشارات امريكية واضحة بضرورة الخروج من العراق، والاستعداد لذلك فعلا بابرام مذكرة التفاهم الاستراتيجي التي تتضمن محاور عدة ابرزها، المحور الامني (الاتفاقية الامنية) ثم جاءت خطوة تأليف (الصحوات) وتحسن الوضع الامني، لتساعد الدول العربية على اتخاذ القرار بالانفتاح على العراق الجديد (تقرير الاستراتيجي العربي، 2008 : ص 213).

ت-المرحلة الثالثة: تمثل هذه المرحلة ما يمكن وصفه عودة عربية الى العراق، حيث تأكد للعرب ان العراق لن يعود الى الوراء، وان الوضع الجديد هو المستمر، كذلك تغيرت المعطيات الداخلية، فاصبحت البيئة العراقية اكثر تهيؤا لاستقبال دور عربي تدريجي في الساحة العراقية، وتوافق العرب والعراقيون على ان تكون البداية بالانفتاح البدلوماسي عن طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية او رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي اضافة الى خطوات تدريجية ثنائية في المجال الاقتصادي بوجه خاص (راشد، 2010 : ص 134) خاصة مع شعور العرب وادراكهم ان الوضع الشاذ الذي اوصلهم اليه احتلال العراق، وخاصة في ما يتعلق بانفراد ايران بالساحة العراقية، وفي ظل السياسة العربية المقترنة بالسياسة الامريكية الرامية الى افتكاك دول الممانعة، او ما يمكن ان يطلق عليه (فك الارتباط) بين دول عربية وايران، كذلك شهدت السنتان 2008 و 2009، محاولة عربية لتغيير تلك المعادلة، عن طريق فتح سفارات عربية عدة في بغداد، منها الاردنية والبحرينية والاماراتية، فضلا عن السورية، كذلك بدأت الدول العربية ترسل مبعوثيها الى العراق، سعيا منها لطي صفحة الماضي ورغبة في اعادة العراق الى حظيرته العربية.

في المقابل، بينت بعض التطورات الحاصلة في العلاقات بين العراق والسعودية،من خلال تبادل الزيارات الاخيرة على مستويات عليا ووضعتها في خانة عودة العلاقات العربية – العربية إلى عصر القوة، في وجه الأطماع "الإقليمية" والإرادة التوسعية الإيرانية .وقد اشارت بعض الصحف السعودية إن الدعم السياسي والاقتصادي، ومواجهة الإرهاب، وحق الجوار والأخوة، تشكل أسس العلاقات السعوديّة مع أشقائها العرب، "وهي الحال عينها مع العراق الدولة والشعب الجار

الشمالي لبلادنا وعلى هذا المستوى تتحرّك السياسة السعوديّة، على الرغم من تاريخيّة تأثير عواصف السياسة، والبعد الأجنبي في علاقات العراق الدولة بجيرانها العرب (شلالا،2017 :انظرelaph.com).

ومع اهمية هذه الاعتبارات التي تشير الى اخطاء عربية في التعامل مع الملف العراقي بعد 2003 فان ضعف الدور العربي في العراق لا يعود فقط الى هذه الاخطاء مع اهميتها ومخاطرها الشديدة بل هنالك اسباب اخرى مهمة من ابرزها :

أ- ساهمت الولايات المتحدة الامريكية نفسها في اضعاف الدور العربي في العراق، حينما اوحت ان ما حدث هو المرحلة الاولى، وان نمطا أخر ربما يأتي دورها في المنطقة لتلقي المصير نفسه الذي لاقاه صدام، وانها تريد ان تجعل العراق انموذجا تعمل على تطبيقه في الدول المجاورة، وهو ما رأته بعض الاطراف العربية ان من مصلحتها بقاء الاوضاع متفجرة في العراق حتى تستمر واشنطن غير قادرة على تنفيذ مشروعها لتغيير خارطة الشرق الاوسط.

ب- نظرت بعض الاطراف العراقية بقلق تجاه اي دور للعرب في العراق، وعملت على ابعاده وتهميشه بطرق مختلفة لانها رأت فيه اضرارا بمصالحها وتعويقا لمشروعاتها الخاصة .(ناصر، 2008 : ص 3)

ج- الوضع الامني الصعب، والذي لا يقل اهمية عن الاسباب السابقة في اعاقة دور العرب في العراق، من اغتيال السفير المصري (ايهاب الشريف) في بغداد، الى تعرض دبلوماسيين عرب كثيرين الى التهديد والاعتداء والخطف والقتل(احمد، 2009 : ص 116).

وسيتم توضيح موقف كل دولة من دول الجوار العربي (السعودية – الكويت– الاردن – سوريا) وكما يلي:

اولاً : المملكة العربية السعودية: لم تستقر علاقة العراق بالسعودية منذ العام 1921 فهي تحاول جاهدة المحافظة على مستوى مقبول من العلاقة، تبقيها في موقف المتفرج القادر على تنميتها في الوقت المناسب دون ان تسهم في تطويره وتقويته كي لا يكون البديل الاستراتيجي عنها سياسيا ونفطيا في المنطقة. وقد

حافظت على هذا الموقع لعشرات السنين وحافظت على تحالف هي الاقرب فيه الى الامريكان باستثناء الكيان الصهيوني. (ماضي، 2004 : ص 43).

وظل تأريخ العلاقات العراقية – السعودية مشحونا بالريبة والتقلبات، فبعد خروج الهاشميين من الحجاز عام 1925، وتأسيس حكمهم خارج المناطق المقدسة وتسلمهم عرش العراق، كان هناك صراعا بين فلسفتين للحكم، الاول: استند الى تصور علماني قائم على شكل نيابي استمر في العراق منذ تأسيسه، وحتى سقوطه عام 1958، والثاني : شديد التزمت، عانى منه العراق خلال السنوات الاولى من الحكم الملكي. (وهيب، 2008 : ص 53).

وخلال الحكم الجمهوري اتخذ العراق طريقا معاكسا لما اتخذته السعودية التي ارتبطت بشكل صريح بالغرب، لان ادراك القيادة السعودية قد تطور على نحو واضح وخاصة بعد ابتعاد العائلة المالكة عن تغليب الفقه الوهابي عن مقتضيات السياسة ونجحت في انتهاج سياسة تقوم على ادامة التحالف مع الغرب، استهدفت من خلاله تخليد سلطة ال سعود على المملكة. فالعلاقات بين السعودية والعراق خلال العهد الجمهوري الاول (1958 – 1963) لم تكن وطيدة ولم تصل في كل الاحوال الى التوتر. (سلوم، 2008 : ص 44).

ان السعودية الغنية بالنفط كانت على الدوام تعاني من هاجس الشك تجاه جيرانها وبخاصة ايران سواء أبان حكم الشاه او حتى بعد الثورة الاسلامية في ايران، لذلك فأنها وقفت الى جانب العراق في حرب الخليج الاولى وقدمت الدعم المالي طوال سنين الحرب. لكن تحولا في العلاقات بين العراق والسعودية حدث بعد قيام النظام العراقي بغزو الكويت عام 1990، ووصلت الى مستوى القطيعة بعد مطالبة النظام السابق للسعودية بإسقاط ديونها على العراق جراء حرب الخليج الاولى والبالغة (12) مليار دولار. وعلى الرغم من ان السعودية وافقت على اخراج العراق من الكويت في حرب الخليج الثانية الا انهم رفضوا فكرة ازاحته من الولايات المتحدة واستبداله بحكم يسيطر عليه الشيعة في العراق، لاسيما بعد الانتفاضة الشيعية التي حدثت في الجنوب عقب الحرب على العراق عام 1991 (لويزار، 2006 : ص 219).

وجاء التغيير في العراق بعد عام 2003 في لحظات عصيبة كانت تمر بها المملكة متمثلة بتزايد الارهاب المحلي، وضغوط الاصلاح التي فرضتها الولايات المتحدة على السعودية بعد احداث 11/ سبتمبر / 2001، وعلى اثر ذلك طالبت الولايات المتحدة من السعودية باصلاح النظام التعليمي والتخفيف من التشدد الديني، والاعتراف بالتعددية التي ينطوي عليها المجتمع السعودي (الربيعي، 2008 : ص 63).

لذلك ترك هذا التغيير الذي حصل في العراق المخاوف لدى السعودية من نفوذ ايراني في العراق، لاسيما مع بروز ما يسمى بـــ " الهلال الشيعي " بعد صعود الاحزاب الشيعية بحكم اغلبيتها في العراق، كما عبر عن ذلك وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) " لقد حاربنا معا من اجل منع ايران من احتلال العراق بعد طرد العراق من الكويت، والا فأننا لن نسلم البلد بأكمله الى ايران دون سبب " (ماضي، 2004: ص 16) وأعقبه تصريح اخر أمام مجلس العلاقات الخارجية الامريكية بواشنطن والذي انتقد فيه واشنطن " لتسليمها العراق الى الايرانيين بدون اسباب واضحة". وهكذا وبسبب هذه التغييرات والمخاوف من تزايد النفوذ الايراني في العراق، بدأت السعودية على العمل بمد نفوذها داخل العراق من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه لهيئة علماء المسلمين وبعض التنظيمات المسلحة في العراق. (سلوم، 2008 : ص 47).

وهكذا تظهر السعودية نفسها بحجة كونها الحامي والمدافع عن (السنة) في العراق في مواجهة نفوذ الاحزاب الشيعية في العراق المدعومة من ايران حسب اعتقادهم.

وعليه يمكن اجمال الاسباب التي دفعت وتدفع السعودية الى التدخل في الشأن العراقي والمتمثلة بتقاسم النفوذ مع ايران، فكل واحد منهما يريد افشال الآخر وتحقيق اكبر نفوذ في العراق، وكذلك العمل على اطالة غياب النفط العراقي عن الاسواق العالمية للمحافظة على اسعاره والانفراد بقيادة منظمة الاوبك، والعمل على عدم عودة المقاتلين السعودين في العراق الى السعودية لشن هجمات داخل المملكة. (بهالا، 2008 : ص 369).

وهكذا يمكن القول ان العلاقات العراقية السعودية اتسمت بعدم الثبات،فما حصل بعد التغيير عام 2003جاء بخلاف الرغبة السعودية، الامر الذي زاد من قلق الاخيرة ودفعها الى التدخل وزيادة نفوذها في العراق، وما ترتب على ذلك من تعاظم لأحداث العنف السياسي الذي شهدها العراق بعد التغيير، وفي وقت لاحق قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية وسط محاولات لعرقلة التقارب بين البلدين. وقال العبادي، خلال مؤتمره الصحفي الأسبوعي، عندما نحاول التقدم خطوة للتقارب مع دول الجوار هناك أصوات داخلية وخارجية تحاول عرقلة هذا التقارب. واشارت بعض المصادر الدبلوماسية أن أجواء إيجابية بدأت تسود العلاقات بين البلدين منذ زيارة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير للعراق في أواخر شباط/ فبراير2017 الماضي ولقائه بالعبادي وكبار المسؤولين العراقيين وأعقبتها زيارة وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أواخر الشهر الماضي إلى بغداد بحث خلالها مع مسؤولي الحكومة العراقية الوضع في سوق النفط ومسألة تمديد اتفاق خفض الإنتاج (القدس العربي،2017 :انظر الرابط http://www.alquds.co.uk).

ثانيا : دولة الكويت.

اعتبر السياسيون العراقيون خلال النصف الاول من عمر الدولة العراقية، الكويت على انها تابعة للدولة العراقية، ولعل اقدم محاولة في هذا الاتجاه كانت الحملة الدعائية التي اطلقها الملك غازي عام 1937(حسن، 2009 : ص 14)، لضم الكويت الى العراق، وبعد ثورة تموز عام 1958 اعاد الزعيم عبد الكريم قاسم احياء دعوى الملك غازي، من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية لاستعادة الكويت في مؤتمر صحفي عقد في وزارة الدفاع في 25/حزيران/1961، وذلك بعد يوم واحد من قرار بريطانيا منح الاستقلال الى الكويت، وبالرغم من كل ما جرى من مداولات ومشاورات بِشأن الحدود العراقية الكويتية، الا ان المسألة بقيت حبر على ورق فقط. (التميمي،1995 :ص50)، فبعد خروج العراق من الحرب العراقية الايرانية بانتصار أكبر مما كانت الولايات المتحدة ترغب فيه بالاضافة الى ان العراق استطاع من تطوير التقانة التي مكنته امريكا والغرب منها اثناء الحرب

لاعتبارات خاصة باستراتيجيتها في المنطقة، بحيث اصبح يملك قدرا من الردع يمكن ان يحول دون العربدة الاسرائيلية حيث يؤثر في أمن اسرائيل وفي بعض مشاريع التسوية الامريكية في المنطقة وفي تصحيح جزئي لميزان التسلح المختل بين العرب واسرائيل لصالح اسرائيل،لذل كان تدمير القدرة العسكرية العراقية الناشئة التي بدأت تخرج عن الطوق الامريكي هدفا امريكيا ملحاً فالولايات المتحدة الامريكية كانت تحظر لضربة عسكرية للعراق وكانت الحملة الاعلامية على العراق قبل غزوه للكويت هي المقدمات الضرورية لذلك حيث كان هناك استفزاز كويتي غير مبرر للعراق اذ تشير بعض الوثائق والمعلومات التي تكشفت فيما بعد الا ان الامر لم يخلو من تنسيق بين الكويت وامريكا حوله، فقد كانت هناك محاولة للضغط الاقتصادي على العراق وكانت الكويت احدى ادواتها من خلال تخفيض اسعار النفط بزيادة الانتاج عن الحصص المقررة من قبل الاوبك وكان العراق قد وضع خططه على اساس دخل معين من عوائد نفطه على اساس حصته المقررة من الاوبك والاسعار المتفق عليها ليمول حاجاته من الاستيراد الضروري ولتسديد فوائد واقساط ديونه وتمويل برنامجه العسكري وبالتالي فان أي تخفيض لاسعار النفط وبالتالي لدخل العراق من انتاجه النفطي سيحدث له ارباكات اقتصادية لا يستطيع تحملها وقد قامت الكويت والامارات بزيادة انتاجها من النفط باكثر من حصتها التي حددتها لهما الاوبك وهو ما ادى لتخفيض الاسعار العالمية للنفط في حدود وصلت الى 20 – 30 % من اسعاره،والذي يجلب الانتباه الى ان الكويت والامارت لم تكونا بحاجة الى دخل اضافي لتمويل برامجهم التنموية والكويت بالذات لم تكن لها أي مصلحة اقتصادية في ذلك،وهو ما ادى الى انخفاض اسعار النفط وهذا العمل بدوره اضر بالعراق والاقطار العربية الاخرى ذات الانتاج القليل للنفط والتي تحتاج اليه بصورة ماسة مثل الجزائر ومصر واليمن وسوريا (حسيب،2016 :ص12).

كما تبين ان الكويت قامت اثناء الحرب العراقية – الايرانية بالتجاوز على احتياطي العراق من حقل الرميلة المشترك بين العراق والكويت الذي يقع اكثر من 90% منه في الاراضي العراقية وكان العراق قد قام باغلاق ابار هذا الحقل اثناء الحرب الا ان الكويت استمرت تضخ من هذا الحقل وهوما اكده مهندسون كويتيون

عملوا فيه واكدته بعض المصادر الكويتية المعارضة (الخطيب، 2016، ص : 12).

ففي 2/ آب / 1990 اجتاح الجيش العراقي في النظام السابق الكويت بالكامل بحجة ان الكويت جزء من العراق. مما ادى الى تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة التي استطاعت في حرب الخليج الثانية من اخضاع النظام العراقي بالقوة، وعلى اثر هذه الحرب شكل مجلس الامن لجنة لتخطيط الحدود بين البلدين وتم ذلك بعد اعتراف النظام العراقي السابق بما تمخض عنها في تشرين الثاني/ 1994 (التميمي، 1995 : ص 50).

لكن العلاقات لم يتم تطبيعها بين البلدين لوجود الكثير من الملفات العالقة بينهما مثل قضية الاسرى والمفقودين الكويتيين ومسألة التعويضات، لذلك دعت الكويت باستمرار لاحتواء نظام الرئيس السابق واخضاعه وحتى تغييره، كما تمثل ذلك في حرب الخليج الثالثة 2003، حيث اعتبرت الكويت قاعدة لانطلاق الغزو الامريكي على العراق، وقدمت الكويت على الرغم من صغر حجمها دعما استراتيجيا ولوجستيا للقوات الامريكية، وتجلى ذلك عندما أدخلت الاف المعدات والآليات والعربات المدرعة والجنود فضلا عن السماح لقوات التحالف باستخدام القاعدتين الجويتين العسكريتين (علي السالم واحمد الجابر) واستخدام قاعدتين بريتين مركزا لقيادة القوات الامريكية في الكويت هما مخيم الدوحة في الشمال ومخيم عرفيجان في الجنوب، فضلا عن الاسهام المالي للكويت في الحرب ضد العراق والمتمثلة بما قيمته (206) مليون دولار اسهاما مباشرا و (60) مليون دولار دعم عيني يشمل الغذاء والوقود. (الجابري، 2008: ص 20).

وتمثل الموقف الكويتي بعد الاحتلال الامريكي للعراق بتركيز ثقلها ونشاطاتها في الساحة العراقية بمختلف الوسائل والاساليب، فضلا عن دعمها للفوضى وعدم الاستقرار في العراق. هذا التدخل الكويتي في شؤون العراق الداخلية دعا الامريكان الى لفت انتباه الكويتيين الى خطورة ما يقومون به، وهو الامر الذي دعا رئيس البرلمان الكويتي الى الطلب من حكومته وقف هذه السياسة والتصرف بحدود قدرات الكويت وحجمها الحقيقي دون الحاجة الى الانغماس في الشأن

العراقي، لما يشكله هذا الامر من خطورة على الكويت.(ويكيبيديا،2011:انظر الرابط http://ar.wikipedia.org)

ومع ذلك تبقى الكويت تخشى من قيام نظام قوي في العراق يهددها مستقبلا لان الكويت، لطالما اعتبرت من قبل العراق قضية عراقية، كذلك تبقى الكويت كغيرها من الدول العربية تمتلك هاجس الخوف من نفوذ ايراني قوي في العراق يهدد مصالحها في العراق الامر الذي يدفعها الى المزيد من التدخل في الشأن العراقي وزيادة النفوذ (الجابري، 2008 : ص 24).

ثالثاً : المملكة الأردنية الهاشمية.

سادت بين العراق والاردن في مطلع القرن الماضي علاقات وثيقة نتيجة لكون البلدين حكمتهما العائلة الهاشمية نفسها مما كان له اثر كبير في التقارب الذي وصل ذروته في الخمسينيات عندما اعلن عن تأسيس الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن تمهيدا للوحدة بين البلدين، لكن الاطاحة بالعائلة المالكة في العراق في ثورة 14 تموز 1958 غير مجرى العلاقات بين البلدين الى التدهور الذي استمر الى حين مجيء الرئيس صدام حسين الى السلطة، فخلال حرب الخليج الاولى وقف الاردن الى جانب العراق ودعمت جهوده في الحصول على الاسلحة (علاوي، 2008 : ص 27) وتعد الفترة الممتدة من عام 1991 – 2002، بمثابة الحقبة الذهبية في العلاقات بين البلدين، اذ دعم فيها العراق الاقتصاد الاردني سواء بالهبة المجانية للنفط ام بمنحه بأسعار منخفضة، وتحول الاردن الى المتنفس الاقتصادي الوحيد للعراق خلال فترة الحصار الاقتصادي، وبعد احتلال العراق من الولايات المتحدة، ازداد القلق الاردني من تزايد النفوذ الايراني في العراق، خصوصا وان القوى السياسية التي استلمت الحكم في العراق بعد التغيير وكرد فعل على سياسات النظام السابق ظهرت بمظهر المدافع عن حقوق الفئات المهمشة (الشيعة والكرد) واقامت قطيعة مع الدول العربية غير واعين بخطورة ذلك وانه سوف يستفز الى حد كبير العامل العربي الفاعل في العراق منذ عقود. وقد عبر الملك عبد الله الثاني عن هذا القلق بتصريحه الشهير في كانون الاول/2004 " بأنه اذا قدر للاحزاب الموالية لايران السيطرة على العراق، فأن النتيجة ستكون (هلالا شيعيا) تسيطر عليه

الحركات والحكومات الشيعية، يمتد من لبنان عبر سوريا والعراق وايران الى الخليج مطوقا الاردن". وبالرغم من كل ذلك فأن العلاقات الثنائية بين العراق والاردن سارت بشكل سلس بسبب المواقف البراغماتية التي سلكتها الحكومة الاردنية في علاقاتها الخارجية وقبولها مجيء نظام عراقي جديد مهما كانت توجهاته. (الياسري، 2010 : ص227).

وعلى اية حال على صانع القرار السياسي في العراق ايضا العمل على كسب الموقف الاردني لصالحه وذلك لما للأردن من تأثير على واقع ومستقبل النظام السياسي في العراق. (تقرير الامين العام للامم المتحدة، 2006 : ص 277).

ويرى الاردن في تعميق العلاقات مع مختلف الاطراف العراقية هدفا اساسيا لرسم المعادلة العراقية، بما يحقق مصالحه الوطنية، وبذلك يكون الاردن قد خرج من عنق الزجاجة المتمثلة بمحدودية الامكانيات لاداء دور كبير في المشهد السياسي العراقي سواء في تشكيل المعادلة العراقية لضمان أمنه الداخلي سياسيا واقتصاديا، ام في مجال امنه الخارجي وعلاقاته الاقليمية والدولية. وفي المقابل كان العراق حريصا على تطبيع وتقوية هذه العلاقة وذلك ما يتضح من خلال الزيارات الرسمية للوفود العراقية وعلى اعلى المستويات الى عمان، سواء كانت زيارات رؤساء الوزراء ام الخارجية. (الاسدي، 2011 : ص 66).

فبعد العام 2003 يمكن ان يسجل للمملكة الاردنية العديد من النقاط الايجابية التي تصب في صالح الامن العراقي، مثل عمليات تعاونها مع الجانب الامريكي والعراقي في اقامة المركز الاردني الدولي لتدريب الشرطة في الموقر (50 كم شرق عمان) وفتحها دورات تدريبية للشرطة العراقية، واقامة العديد من المؤتمرات وورش العمل للاستثمار واعادة الاعمار، وارسال جهد طبي للمعاونة والاسناد، فضلا عن عقد لقاءات بين اطراف حكومية واخرى تجارية واستثمارية وسياسية في عاصمتها عمان، عندما كان من الصعب عقدها في بغداد بسبب الظروف الامنية غير المواتية ثم عدم سماحها للشخصيات السياسية المحسوبة على النظام السابق للعمل السياسي والاعلامي على اراضيها ضد النظام الجديد في العراق(خماس، 2011 : ص 91).

رابعا : الجمهورية العربية السورية.

اذا استعرضنا تاريخ العلاقات السورية العراقية منذ تسلم حزب البعث السلطة في سوريا في 8 آذار 1963 واستلام حزب البعث السلطة في العراق في 8 شباط 1963 لوجدنا ان العلاقات بين البلدين الشقيقين تتسم بالتجاذب والاستقطاب والمنافسة والتوتر، حيث وقفت سوريا بجانب ايران في الحرب العراقية الايرانية عام 1980 وكذلك وقفت الى جانب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد شهدت العلاقات بين البلدين نوع من التقارب والانفراج. ففي عام 1996 كان للدوافع الاقتصادية دوراً في تعميقها فقد حاول النظام العراقي السابق التخفيف من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، وقابل ذلك الازمات المتكررة التي كان يعاني منها الاقتصاد السوري متمثلة بعدم حصولها على مساعدات كبيرة من دول الخليج. (حميد، 2005 : ص 59).

وهكذا بدأت العلاقة بينهما بالتصاعد متخذه طابعا اقتصاديا، وخاصة في المجال النفطي عبر تدفق النفط العراقي عبر الاراضي السورية الى ميناء (بانياس) السوري، والى طرابلس ولبنان، لتصل نسبة النفط المتدفق الى (150) الف برميل يوميا، مما وفر نحو (ملايين) الدولارات سنويا، فضلا عن العديد من اتفاقيات التبادل التجاري بين البلدين، لاسيما اتفاقية التجارة الحرة بينهما في شباط 2001 ومع الاستعدادات الامريكية للحرب على العراق ازداد التوتر في العلاقات السورية الامريكية لصالح توثيق العلاقات مع العراق، لاسيما بعد تصنيف سوريا من الولايات المتحدة كأحدى دول محور الشر واتهامها بدعم الارهاب. (حميد، 2005 : ص 61).

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق اصبحت سوريا من اكبر الخاسرين بعد عملية التغيير، وخاصة الخسارة الاقتصادية المتمثلة بخسارة السوق العراقية، والخسارة الفورية لكميات النفط العابرة لأراضيها، والتي قطعتها القوات الامريكية في نيسان 2003، فضلا عن شعور سوريا بالقلق لوجود القوات الامريكية في العراق المجاور لها، ورغبة الاخيرة المعلنة بتغيير جميع الانظمة في الشرق الاوسط. لذلك سعت سوريا بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الى تعزيز

نفوذها في داخل العراق وافشال المشروع الامريكي في العراق والشرق والاوسط، وذلك من خلال محورين:الاول: اصبحت سوريا أبان الحرب على العراق في آذار – نيسان / 2003 البوابة الرئيسية لدخول المقاتلين الاجانب الى العراق. (عبد الستار، 2011 : ص199).

اما المحور الثاني: فهو احتضان سوريا للعديد من قيادات واعضاء حزب البعث والذين وجدوا في سوريا ملاذا امنا لمعاودة نشاطهم السياسي والمسلح ضد النظام السياسي الجديد في العراق، بالإضافة الى موقف سوريا الرسمي من عملية التغيير في العراق، اذ جاء موقفها متحفظا على مجلس الحكم الانتقالي، الذي اعتبرته تكريسا للطائفية ولا يمثل اطياف الشعب العراقي كافة، على الرغم من الزيارات العديدة التي قام بها اعضاء مجلس الحكم الى سوريا، وكرد فعل على ذلك اصدر الرئيس الامريكي في كانون الاول / 2004 قانون محاسبة سوريا، الذي انعكس بصورة سلبية اكثر على العلاقات العراقية – السورية من خلال تصاعد وتيرة الارهاب الاجنبي القادم عبر الحدود عن طريق سوريا الى العراق. وعلى اثر ذلك دخلت العلاقات بين البلدين في ازمة كبيرة بعد استدعاء السفير العراقي في سوريا، ومطالبة الحكومة العراقية الحكومة السورية بتسليمها اثنين من كبار قادة حزب البعث في سوريا متهمين بالتفجيرات التي شهدتها بغداد، في 25 ت1 2009، وكذلك في 8 شباط من العام نفسه. (حميد، 2005 : ص 68).

وهكذا فان السياسة السورية في العراق، هي سياسة التدخل النشط لايجاد نفوذ لها داخل العراق، عبر اعادة تأهيل البعثيين الذين يقاسمونها الايديولوجية نفسها، ومقاومة الوجود الامريكي في العراق، فسوريا لا تريد للولايات المتحدة النجاح في العراق مما يغريها في تكرار التجربة العراقية في بقية الدول العربية الاخرى. (الغزي، 2008 : ص 140).

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية فأن الغزو الامريكي للعراق مثل التحدي الأكبر للسياسة المصرية وفي الوقت نفسه لم ترغب مصر بالمغامرة بمستقبل علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية لان تلك العلاقات كانت استراتيجية بكل معنى الكلمة(التقرير الاستراتيجي العربي،2004 :ص103) وفي مرحلة ماقبل

العمل العسكري على العراق اكدت مصر ضرورة الوصول الى حل سلمي يجنب الشعب العراقي مخاطر ضربة عسكرية وأهمية صيانة وحدة وأراضي العراق وسلامته الأقليمية ولكون الغزو الانجلو-امريكي يمثل انتهاكا"لنظام الامم المتحدة والمواثيق الدولية(ميثاق الامم المتحدة،المادة1: ص2) ورغم الرفض الشعبي المصري للاحتلال الا ان الحكومة المصرية أكدت انها لاتستطيع أن تمنع أية قطعة حربية أجنبية من المرور في قناتها الا اذا كانت مصر هي المقصودة بالحرب(العاني،2006 :ص15) غير ان تطور الاحداث التي شهدها العراق بعد غزوه لم يمهل السفير المصري الذي تم تعينه حيث تم خطفه وقتله من قبل مجموعة من الارهابيين.

اما بالنسبة لموقف جامعة الدول العربية فلم يختلف كثيرا من العراق،فعلى الصعيد العملي كان موقف الجامعة اما محايد او متفرج مستندة من ان العراق واقع تحت الاحتلال ولا تعامل الا مع سلطة وطنية مبادرة للتحرك العربي السياسي(الاسدي،بلا :ص147) لكن مع تطور الاحداث في العراق وتشكيل مجلس الحكم قررت الجامعة الاعتراف بالمجلس وقبول تمثيل العراق. ومن المفارقات بالموقف العربي من العراق هو ان الانظمة العربية صديقة للولايات المتحدة الامريكية بمعنى ان هنالك تاثير متبادل لم تستغله الدول العربية لترسيخ وجهة نظرها ومصالحها القومية في العراق (احمد،2007:ص22) وفيما بعد سعت جامعة الدول العربية لتأمين حضورها داخل العراق بما يسهل عليها بالقيام بدور افضل عن طريق بعثتها الدبلوماسية فعمل الجامعة العربية يرتكز على ثلاث مبادئ هي:(محمد، 2006:جريدة الحياة) الحفاظ على وحدة التراب العراقي، انجاح العملية السياسية في العراق، ضمان تواصل العراق مع محيطه العربي.

وبذلك ارتكبت الدول العربية واحدة من اكبر الاخطاء تكمن في ابعاد الحكومات العراقية المتعاقبة عن محيطها العربي، وهو ما دفع المسؤولين العراقيين لان يكونوا اكثر انجذابا نحو ايران، ففي الوقت الذي لم تجد فيه القيادة العراقية ترحيبا من الدول العربية بل في بعض الاحيان وجدت نفورا عربيا –لاسباب ذكرت سابقا –فانها وجدت ذلك الترحيب الحار عند الايرانيين، وهذا ما وظفته ايران من

هذه المعادلة، فعززت علاقاتها مع الساسة العراقيين وعملت على بناء علاقات وثيقة مع اغلب الحركات والتيارات السياسية العراقية على اختلاف اسسها الفلسفية والعقائدية (العلوي، 2009 : ص 57). خاصة مع الاتهامات التي وجهت الى بعض الدول العربية بالمساهمة في تأجيج الاوضاع الامنية بشكل مباشر او غير مباشر، بل والامساك بدلائل اشارت الى دور هذه الدول في تأجيج العنف الطائفي والقتل والدمار في العراق، وهو ما ساهم في احجام تلك الدول العربية عن الانفتاح الدبلوماسي على العراق، مقابل رغبة عراقية خفية في بعض الاحيان، ومعلنة في احيان اخرى برفض اقامة علاقات مع هذه الدول.

2.1.3 المتغيرات في العراق بعد 2003 وموقف دول الجوار الاقليمي (تركيا – ايران)

اشتد التنافس الايراني – التركي في منطقة الشرق الاوسط منذ 1996 بعد وصول نخب سياسية معتدلة ومنفتحة على منطقة الشرق الاوسط والدول العربية وقد تبلور هذا التنافس في وجود كلا البلدين في العراق باعتباره دولة نفطية هامة مع وجود عدم استقرار اجتماعي وسياسي بها مما يسهل عملية النفوذ لكليهما، فتركيا كرست نفوذها في العراق في منطقة كردستان العراق واصبحت هذه الاخيرة سوقا تجارية لها اما ايران فقد اعتمدت في تكريس نفوذها على المراجع الدينية التابعين لها بالاضافة الى النخب الحاكمة الموالية لايران، فكلا الدولتين تركيا وايران حاولتا تكريس نفوذهما في المنطقة من خلال دعمهما للاطراف المتنازعة في الدول العربية التي شهدت ما يسمى بالحراك العربي وهو ما ابرز التنافس التركي - الايراني في المنطقة بشكل جلي.(لادمي،2014، ص : 144).

واثرت التطورات التي شهدتها المنطقة في الدور التركي اذ دفعت بتحول وتغيير في المواقف التركية حيال الثورات العربية حيث تنوعت المواقف التركية واختلفت من حالة لاخرى على نحو دفع بعض الاتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" في التعامل مع احداث المنطقة المستجدة لتعزيز المصالح الامنية والوطنية لتركيا(نور الدين، 2012)، حيث سعت تركيا لتكريس نفوذها في العراق من خلال مداخل سياسية وامنية كالقيام بحوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة

العراقية نفسها واكدت تركيا على ضرورة المحافظة على وحدة العراق والوقوف ضد اي مشروع لتقسيمه وشهدت علاقات تركيا مع شمال العراق في اواخر عام 2010 تنسيقا هاما في مجال الامن والطاقة خاصة بعد اعلان اقليم كردستان تذمره من الاعمال الارهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي بالاضافة الى التشجيع للقيادات السنة العراقية على المشاركة في الانتخابات عام 2005، اما ايران فقد اعتمدت على البعد الطائفي لتكريس نفوذها في العراق من خلال التركيز على فكرة التوطين للشيعة الايرانيين في بعض المناطق المختلطة طائفيا اما من خلال شراء منازل او اراضي او من خلال تهجير سكانها بالمضايقات الامنية والاقتصادية من خلال انصارها داخل الدولة العراقية بما يساعد على احداث خلل في التوازن الديموغرافي لهذه المناطق تجاه فئة معينة.(لادمي،2014، ص: 143). وبموازات هذه الرؤيا فان طبيعة التوجهات الايرانية التركية تجاه العراق تميزت بتعدد المدارك ذات المال الواحد نحو استراتيجية طامحة للتفوق والتأثير على المستوى الاقليمي والدولي الامر الذي ادخل العلاقات الايرانية التركية تجاه العراق طابعا مغايرا لما كانت عليه سابقا لما يحتله العراق من مكانه لا يمكن اسقاط اهميتها في الفكر السياسي والاستراتيجي التركي، وهكذا الحال مع ايران للعراق، وقد نشآت هذه الاهمية المتبادلة على اعتبارات عديدة منها الموقع الجغرافي، فضلا عن الامكانيات النفطية والامتداد الجغرافي والتاريخي والديني (المذهبي) بين البلدين، فكان لهذه العلاقات تجاذبات متبادلة بسبب تلك العوامل او غيرها. (صاحب، 2015: ص 6).

فالاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 خلف فراغا امنيا وسياسيا ومشكلات اقتصادية رفعت سقف الطموحات لدول الجوار الجغرافي (تركيا وايران تحديدا) وان تلك العوامل حملت بدورها نمط التوجهات الايرانية التركية تجاه العراق، ونتج عن هذه التوجيهات مصالح واهداف مشتركة احيانا ومختلفة احيانا اخرى، وسيتم توضيح السياسية لكل واحد منهما بعد عام 2003 وكما يلي:

السياسة التركية تجاه العراق والعوامل المؤثرة فيه بعد عام 2003

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 ظهرت بعض المتغيرات في الساحة العراقية كان لها اثر كبير على السياسة التركية تجاه العراق ابرزها الانتقال من الصيغة المركزية الى الصيغة الفدرالية، وظهور كيان كردي في شمال العراق، ومع بروز هذه التطورات في الساحة ظل العراق يمثل اهمية كبيرة لتركيا ولا سيما في الجانب الاقتصادي اضافة الى الجانب السياسي والعسكري، وعلى هذا الاساس يمكن تأطير السياسة التركية تجاه العراق بعد العام 2003 بعدد من المواقف ورد الفعل التي كانت بمثابة توضيح لسلوك صانع القرار السياسي التركي تجاه العراق ارتسمت على امتداد السنوات اللاحقة لما بعد الاحتلال بمجموعة من الثوابت التركية تجاه العراق رغم تبدل الحكومة والخريطة البرلمانية في تركيا وما بين هذه الثوابت تؤلف جامعا مشتركا وبين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية والتركية منها (وحدة الاراضي العراقية– ومنع اقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق ورفض سياسة التفكك السياسي والعرقي للعراق، منع تشكيل العراق اي تهديد مستقبلي لتركيا) ولكن تركيا حاولت جاهدة للابقاء على سير علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية بشكل ايجابي حيث لم تؤثر تلك الاشكاليات وغيرها بدور تركيا ضمن الاستراتيجية الامريكية الى حد كبير بقدر ما حددت مسارات هذا الدور فالولايات المتحدة الامريكية لا يمكن ان تستغني عن تركيا الحليف الاستراتيجي المهم بسبب اهميتها الاستراتيجية ومواقعها المتميز ولاسيما بعد احتلال العراق وحاجة الولايات المتحدة الى دور تركي فاعل ومؤثر في الشرق الاوسط في اطار مشروع (الشرق الاوسط الكبير).(صيوان، 2008 : ص 350).

وقد تعززت مكانة تركيا في الاستراتيجية الامريكية وبشكل لافت بعد فوز الديمقراطيين في الولايات المتحدة الامريكية لذلك دفعت بتركيا لتلعب دور فاعل في المنطقة من منطلق انموذج اسلامي يجب ان يطبق في العالم الاسلامي. وبناء على ذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية وبالرغم من قرار البرلمان التركي الرافض لمشاركة تركيا في الحرب على العراق قد اعاد التفكير في اهمية تركيا الاستراتيجية في تثبيت الاستقرار في العراق خدمة لمصالح الطرفين، وهكذا تحول دور تركيا من محطة رئيسية في مساعدة القوات الامريكية المتواجدة في العراق الى فاعل رئيسي

في الساحة العراقية، بعد ان سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تهدئة العلاقة بين تركيا واكراد العراق وتحول الموقف الكردي والحكومة المركزية العراقية الى التأييد الكامل لسياسات انقرة في طبيعة التعامل مع حزب العمال الكردستاني، ولاسيما بعد ان نجحت تركيا في توظيف المنهج الوظيفي (الاقتصاد) بتوسيعها العلاقات التجارية والاقتصادية. واصبح من الصعب على تركيا ان تمارس او ترسم سياسة خارجية بعيدا او خارج اطار سياسة الولايات المتحدة الامريكية في العراق او على الاقل بعيدا عن الضوء الاخضر الامريكي وبخلاف ذلك يعني الصدام مع الولايات المتحدة الامريكية، وبكل الاحوال فان العراق كان قضية جوهرية ورقم مهم في تحديد طبيعة العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية لاسيما وان تركيا حرصت على خلق توازن في مواقفها بين مصالحها الاقتصادية والعسكرية والامنية في العراق وبين علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية وحرصها على استقرار تلك العلاقة.(المستقبل العربي، 2008 : ص 35).

والعراق وتركيا بلدين متجاورين جغرافيا تربطهما علاقات اقتصادية وسياسية وامنية واجتماعية، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالاخر، وبينهما اكثر من قضية مشتركة مثل القضية الكردية، قضية المياه، قضية التركمان وكركوك. وايجاد حلول لمثل هذه القضايا العالقة مرهونة بالتوافق السياسي بين البلدين، فضلا عن المؤثرات الخارجية التي باتت تلعب دورا كبيرا في تعقيد الحلول المنطقية لتلك القضايا، لكن التغير المفصلي المهم في علاقة البلدين هو احتلال العراق من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في نيسان عام 2003 وما رافقهما من تداخلات دولية واقليمية تركت جملة من المتغيرات في رؤية القادة العراقيين والاتراك، في الجوانب السياسية والاقتصادية. (هادي، 2006 : ص 17).

وتعد تركيا نفسها مسؤولة عن الدفاع عن حقوق الاقليات ذات العرق التركي في الدول المجاورة ويمثل هذا التوجه نهجا تتبعه في سياستها الخارجية ازاء وجود التركمان في العراق. (العلاف، 2003 : ص 37).

ومن جانب آخر، فإن كركوك ذات الاكثرية التركمانية تشكل خطا احمر للسياسة التركية حسب ما صرح به اكثر من مسؤول تركي وفي مناسبات عديدة، اذا

ما اقدم اكراد العراق على المطالبة الى ضم كركوك الى فيدراليتهم والحكومة العراقية لها موقف رافض وبشكل قاطع للتدخل التركي في كركوك وهو الموقف الذي اعلنته تركيا برفض فتح ملف كركوك في تركيا كونه ملف عراقي داخلي عالجه العراقيون في الدستور الجديد. (داود، 2008 : ص 33).

ولهذه الاسباب وغيرها كان موقف تركيا من الحرب على العراق في عام (2003) موقف حساس وفي غاية الاهمية بالنسبة للتوجهات التركية اتجاه العراق لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخوفا من تعرض تركمان العراق الى التهميش والاقصاء وتحذر دائما من تجاوز الاحزاب الكردية العراقية من ضم كركوك الى اقليم كردستان العراق لتكون عاصة للإقليم. (هادي، 2006 : ص 83).

لكن بعد احتلال العراق عام (2003) تغيرت السياسة التركية واخذت تطالب بشكل علني بحقوق الاقلية التركمانية، يدفعها في ذلك المصلحة السياسية والمتمثلة بان يكون دور للتركمان في تشكيلة النظام السياسي في العراق هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان المسالة التركمانية تمنح تركيا ذريعة للوقوف بالضد من الطموحات الكردية بضم مدينة كركوك الى اقليم كردستان. (Bulent Aras، 2009 ; p.138).

وتعد العوامل الاقتصادية واحدة من المؤثرات السياسية الخارجية التي تعدها الدولة وتسهم بعملية تغيير او استمرار تلك السياسات بشكل او بآخر، ويلحظ ان تركيا استطاعت ان تطرح بلدها كنموذج اقتصادي وسياسي يقدم نفسه للعالم والمحيط الاقليمي وخصوصا العراق بحكم المشتركات بين البلدين من موقع جغرافي وارث تاريخي ومصالح متبادلة، وتأتي في مقدمة العوامل الاقتصادية جيوسياسية المياه والتنافس والتوترات المصاحبة لها دورا كبيرا في السياسة الخارجية وخاصة بعد العام 2003. وتعد تركيا من اهم دول المنبع بالنسبة لموارد المياه العراقية، ضمن اراضيها ينبع دجلة والفرات، كما يمثل الفرات مصدرا اساسيا للزراعة والصناعة واحتياجات اخرى في سوريا والعراق وما تمثله تركيا من انشاءات على نهري دجلة والفرات ضمن مشروعها الطموح المسمى مشروع شرق الاناضول

(GAP) تهديدا حقيقيا للأمن المائي للبلدين عندما نجم عن تنفيذ تلك المشاريع تراجع ملحوظ في كمية المياه الواردة الى دول المصب (سوريا والعراق) فضلا عن التردي المتزايد في نوعيتها. كما شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا تقلبات وازمات تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع دجلة والفرات المتدفقة داخل الاراضي العراقية مما انعكس سلبا على الواقع الزراعي والري والسقي وهذا ادى الى زيادة التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كثيرة مما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الانتاج والاضطرار الى استيراد اكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. (خلف، 2012 : ص 637).

ويبدو ان الموقف الرسمي التركي يشكل عقبة نحو اي تنسيق في هذه المسألة معتقدا بأن الضغط في مسالة المياه يحقق للسلطة التركية مكاسب سياسية بالاضافة الى المكاسب الاقتصادية.

السياسية الايرانية تجاه العراق والعوامل المؤثرة فيه بعد عام (2003).

احدث احتلال العراق سنة 2003 تغيرا جوهريا في الوضع الاقليمي لايران، واصبحت رقما صعبا في معادلة الاوضاع في العراق، فاسقط النظام العراقي واعتمد النظام الجديد بدرجة كبيرة على القوى السياسية المعارضة للنظام السابق والتي كان من بينها قوى احتضنتها ايران منذ سبعينيات القرن المنصرم، وقد زادت ايران من اهتمامها بهذه القوى قبيل الحرب على امل ان تكون هذه القوى حليفة لها في العراق. عن طريق تبني سياسة جديدة تجاه تلك القوى السياسية، تحركت في مسارين يحتاج التوفيق بينهما الى سياسة حاذقة وبعد نظر، تمثل المسار الاول باستمرار المحافظة على تعزيز علاقاتها بالقوى السياسية التي احتضنتها ودعمتها ايام معارضتها للنظام السابق، والتي اصبحت فيما بعد الاحتلال هي المتصدية للحكم خلال مشاركتها في العملية السياسية الجديدة في العراق، اما المسار الثاني فتمثل بدعم القوى المعارضة (السلمية والعسكرية) للوجود الامريكي في العراق، ولمسارات العملية السياسية احيانا، على اساس ان هذه القوى السياسية (الصديقة) لايران لن تكون حرة في حركتها بمعزل عن السياسة العامة التي تضعها دولة الاحتلال.(تريسي، 2009 : ص 33).

وبعد احتلال العراق تبنت ايران سياسة جديدة تمثلت بقيام ايران ومنذ سنة 2003 بتشجيع القوى السياسية العراقية الصديقة لها على العمل مع الولايات المتحدة والمشاركة في العملية السياسية الديمقراطية الناشئة، عن طريق توفير الدعم الكامل لهذه القوى السياسية للمشاركة في السلطة وخاصة (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق) و (حزب الدعوة الاسلامة)، كذلك دعمت ايران الاحزاب والحركات الاخرى الشيعية العراقية للمشاركة في ترتيبات الحكم، من اجل تنوع استمثاراتها السياسية في العراق استثمارا منهجيا، لكي تضمن علاقات جيدة بأي طرف يحقق الغلبة، وكذلك للأمساك بيدها لكل الخيارات في آن واحد.كذلك دعم الايرانيون بعض القوى السياسية ذات العلاقة مع واشنطن كـــ (المؤتمر الوطني العراقي) الذي يتزعمه (احمد الجلبي) وعملت على تعزيز علاقات صداقة معه، في الوقت الذي قدمت له دعما من قبل في اثناء صراعه مع النظام السابق. (تريسي، 2006 : ص 39).

أما القادة (الكرد) جلال الطالباني و مسعود البرزاني فكانوا حريصين على الالتقاء دائما وبانتظام مع الايرانيين فعلاقاتهم مع الزعماء الايرانيين عميقة واكثر تعقيداً' وفي المقابل تذكر ايران بين مدة واخرى انها كانت حاضنة وداعمة لكل القوى السياسية العراقية المعارضة لنظام صدام، وانها لم تتوان عن تقديم اي ساعدة او عون لها ايام المحنة (فيلكنز، 2014 : ص 39).

لهذا فبناء نظام حكم جديد في بغداد، تتمتع فيه القوى الصديقة لايران بمكانة مميزة، فرض على ايران وعلى القوى السياسية نفسها التعاون والتشجيع الايراني للاندماج في عملية بناء النظام السياسي الجديد هذا، فقد سعت ايران عقب سقوط نظام صدام الى توحيد الاحزاب الشيعية في العراق واقناع الفصائل الشيعية كافة وتشجيعها خاصة التيارات الاسلامية القريبة بالعمل معا خلال العملية السياسة التي تقودها لتأليف المشهد السياسي لمصلحة نصر موحد للشيعة في الانتخابات، فعملت طهران على تجميع الاحزاب الشيعية وتوحيدها في كتلة واحدة عرفت بـــ (الائتلاف العراقي الموحد) لخوض انتخابات كانون الثاني / يناير 2005، ودعمت تشكيل هذا الائتلاف، ويذكر هنا ان لايران دور مباشر في اقناع التيار الصدري للانتقال من

المقاومة المسلحة الى المقاومة السلمية والدخول والاشتراك في العملية السياسية. ولم يقتصر التدخل الايراني على الحركات والفصائل الشيعية فقط، بل تعاون فيلق القدس الايراني مع التنظيمات السنية المسلحة كذلك، وبعض الضباط السابقين في الجيش العراقي، الذين الفوا (الجيش الاسلامي) و(كتائب ثورة العشرين) كذلك دعمت بعض الجماعات السنية المتطرفة كـــ (انصار الاسلام).(احمد، 2009 : ص 61).

هذا الدعم والمساندة الايرانية للقوى السياسية العراقية وللفصائل والمليشيات المسلحة الذي جمع بين متناقضين يعود الى كون ان النظام السياسي في ايران ليس مؤسسة واحدة، بل مجموعة من المؤسسات (السياسية، الدينية، العسكرية) فالقيادة الايرانية ليست في النسق نفسه من حيث رؤيتها لما يجري في العراق، وكيفية التعامل معه، رغم اجماعها بشأن الخطوط العامة، فهناك مؤسسات تعمل في الاستمرار في نهج التصدي للولايات المتحدة في العراق، عن طريق دعم العمليات المسلحة الموجهة الى القوات الامريكية، ومؤسسة اخرى ترى ان هذه الافعال تحرج القيادة العراقية التي تربطها بايران علاقات جيدة، لهذا انتهجت ايران هذه السياسة المركبة، علما ان ايران تؤثر على الاحزاب الشيعية العراقية ولكن ارتباط هذه الاحزاب وكذلك بعض الشخصيات السياسية غير المرتبطة بالاحزاب، تأتي على درجات، فالدعم الذي تقدمه المؤسسات للقوى السياسية او الفصائل والمليشيات المسلحة، يتوقف على الظروف والوقت وطبيعة ما هو مطلوب من كل حزب مع اختلاف درجة الدعم(العماي، 2011 : ص 45).

فالأكيد ان ايران نجحت منذ زمن ليس باليسير في ان يكون لها موطئ قدم في الداخل العراقي، وعززت علاقاتها الاستراتيجية مع حلفائها في المنطقة، وذلك بطريقة يصعب الالمام بها او الامساك بتفاصيلها، وقد تنوعت اساليب التحرك الايراني ما بين النشاط الاستخباراتي، والعمل العسكري، والتاييد السياسي، فايران كانت ولا تزال تدعم تلك الحركات الاسلامية كافة دعما سياسيا ومعنويا، وليس في العراق فقط، بل في مختلف المناطق من العالم من منطلق انها تعد نفسها زعيمة للحركات الثورية الاسلامية في العالم. (اسماعيل، 2009 : ص 104).

وواضح ان الحرب على العراق جاءت لتعطي دفعة قوية لأي دور او مشروع ايراني في المنطقة، فايران التي رحبت بإزالة نظام البعث من الحكم في العراق، والمجيء بنخبة سياسية شيعية وكردية قريبة منها، وجدت الفرصة آتية لتقوية نفوذها على جبهة جديدة في المنطقة، جبهة كانت لاعوام عصية على النفوذ الايراني، (احمد، 2014 : ص 47). ثم بصفة اخص ان الامور تسير في العراق لصالح ايران الرابح الاكبر من الحرب، فالعراق لن يتمكن من تهديد ايران لاعوام ان لم يكن لعقود، اذا ضممنا الى ذلك الديمقراطية التي حرصت الولايات المتحدة الامريكية على تثبيتها في العراق لم تسفر سوى على صعود الزعماء الشيعة الى السلطة التنفيذية وهم اكثر تعاطفا مع طهران منهم مع واشنطن، وافرزت تعاون اقتصادي وسياسي واجتماعي وديني غير محدود (عبد المؤمن، 2006، ص 2).

وفي مقارنة غريبة فان رجال الدين الايرانيين المتشددين الذين كانوا متصلبين جدا بشأن اي حركة اصلاحية داخل ايران وخارجها سرعان ما تحولوا الى مدافعين اشداء عن التعددية السياسية في العراق، وتوصل هؤلاء الى استنتاج ينص: "ان العراق الديمقراطي له فوائد سياسية واستراتيجية لايران" واكدوا ان افضل الوسائل لدعم مصالحهم تكمن في تعزيز العملية الانتخابية المكرسة لاقامة دولة ذات تركيبة او بنية فدرالية ضعيفة. (البيضاني، 2014، ص30).

ويشير(مايكل ايزنشتات) مدير مركز الدراسات الامنية والعسكرية بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى على ان ثمة نفوذ ايراني في العراق، ويؤكد ان طهران هي الفائز في الحرب على العراق سواء من خلال نفوذها السياسي القوي داخل الحكومة العراقية التي تضم عددا من اقرب حلفاء طهران فضلا عن نفوذها الديني والاعلامي، واستغلالها المنظم للفوضى التي اعقبت (الربيع العربي) في تعزيز وجودها ونشر نفوذها في المنطقة بدالة استمرار وجودهم في الساحة السياسية والامنية العراقية (Michael Eisentadt،144 .p. 2008 ;) ويضيف (تيد غالن كاربنتر) الباحث بمعهد كاتو ومؤلف كتاب (نحو سياسة خارجية حكيمة لأمريكا) عن جانب تداعيات الحرب لايران ان " انصار الحرب الامريكية على العراق لم يتوقعوا ان تكون نهاية تلك الحرب الطويلة والمؤلمة لأمريكا في العراق هي افساح

مجال اكبر للنفوذ الايراني في العراق بحيث تصبح طهران هي المستفيد الرئيسي من تلك الحرب، "ان ايران هي لاعب كبير في منطقة الخليج وصاحبة النفوذ الاكثر تأثيرا في العراق" وأمثال هذه الاراء ما اكدت عليه وزيرة الخارجية السابقة (هيلاري كلنتون) في شهادتها امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي بالقول " ان الدور الايراني يعد اكبر من بقية الدول المجاورة في التأثير على سير العملية السياسية داخل العراق، وهذا ما يدعو للقلق " وقد بين تقرير امريكي تزايد سيطرة النظام الايراني على القرار العراقي وتصاعد نفوذ ايران في بغداد خلال الاعوام الاخيرة، موضحا التقرير المطول الذي نشره مركز (فورن بوليسي) الامريكي الى ان "الولايات المتحدة الامريكية خسرت فرصة ثمينة لتعزيز نفوذها في العراق ودعم اطراف تحقق توازنا في وجه النفوذ الايراني بين مكون معني في العالم العربي"وشدد هذا المركز – المتخصص بشؤون السياسة الخارجية " ان هذا الوضع يثير القلق لدى الخبراء ازاء ما يحصل في منطقة الشرق الاوسط لاسيما ازاء ما أسمته تعاظم الهلال الممثل بالانظمة المدعومة من ايران في بغداد وبيروت ودمشق". (فورن بولس، www.islammemo.cc).

واستطاعت ايران ان تضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة من اجل تقديم تنازلات مرتبطة بالحدود المشتركة، وفي هذا الاطار استطاعت ايران انتزاع موافقة العراق على اتفاقية الجزائر عام (1975) التي تحدد الحدود الفاصلة بين البلدين واستطاعت انتزاع موافقة الحكومة العراقية التي تشكلت بعد الاحتلال الامريكي على اعلان مسؤوليتها في شن الحرب على ايران في عام (1980) وما يترتب على ذلك من اثار قانونية خاصة بالتعويضات وما الى غير ذلك لاسيما بعد رفع الوصاية الامريكية عن الاموال العراقية وفق بيان اصدره الرئيس الامريكي (باراك اوباما) ونشر على موقع البيت الابيض الالكتروني موضح اسباب رفع الحصانة الى "تغيير الظروف التي استدعت وضع الحماية على ايرادات النفط العراقية".(Michael knights،p;67 ; 2012).

لذلك تسعى ايران الى رسم مستقبل العراق بطريقة تؤمن لها حدودها الغربية بصفة دائمة طالما تجعلها القوة الاقليمية المهيمنة لاسيما وان العراق يمثل لها مجالا

استراتيجيا، اذ يعد العراق مدخلا على الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص عدا العوامل الاقتصادية – والدينية، لوجود عتبات شيعية مقدسة ترى ان عليها ان تكون قادرة على التحكم في القائمين عليها، وتوجيههم بما تقتضيه مصالحها القومية، وما يتطلبه نظامها السياسي، ولم تتوانى ايران في كل مناسبة عن تأكيد دعمها الكامل للحكومات العراقية (الشيعية) وتثمين (انجازاتها) ووصفها بأنها حكومة منبثقة عن (اصوات الشعب العراقي) (فيجل، 2012 : ص 6).

2.3 القوى الاقليمية والارهاب / الابعاد الفكرية والسلوكية

للارهاب والقوى الاقليمية اهداف ومصالح قد تتطابق فكرا وسلوكا وقد تختلف، ولكل منهما مبرراته المزعومة، وكلاهما في تدخله في الشأن العراقي له اثار سلبية مباشرة او غير مباشرة على العملية السياسية وعلى مجمل الوضع الأمني، فالارهاب يبدو لأول وهلة انه الاستخدام المنظم للعنف لاخضاع طرف اخر (افراد – مؤسسات– دول) لارادة القائمين بالارهاب او انه امتداد للسياسة ولكن بوسائل اخرى، فهو اداة لفرض الارادة السياسية على المستوى الداخلي واداة تنفيذ السياسة الخارجية على المستوى الاقليمي والدولي، وصولا الى وسيلة من وسائل التدخل في الشؤون الداخلية للدول لتحقيق مصالحه واهدافه.

ويتناول لقوى الاقليمية والارهاب في العراق/الابعاد الفكرية والسلوكية من خلال:

أ ظاهرة الارهاب (المفهوم – الخصائص – الدوافع)

ب.التماثل والتباين الفكري والسلوكي بين القوى الاقليمية والارهاب.

1.2.3 ظاهرة الارهاب (المفهوم – الخصائص – الدوافع)

الارهاب ظاهرة خطيرة تهدد الحياة اليومية للانسان في اي مكان في العالم ولم يعد الارهاب يرتبط بحضارة ولا دين و لا هوية وهـو عمـل لا انسـاني ولا اخلاقي ولا نقره الشرائع ولا قوانين ويمثل انتهاكا لحقوق الانسان.(بوساق، 2004: ص 170).

فالأرهاب لايقتصر كما يجري الترويج له بكل سذاجة على داعش او المجاميع المتطرفة هنا وهناك وأنما من الناحية العلمية تصنف ظاهرة الارهاب في العراق وفي ضوء اسبابه والنتائج والتداعيات الى ثلاث أنواع كالاتي:-

1- الارهاب الدولي:فحين تقوم دولة عظمى خارج اطار الشرعية والقانون الدوليين بالهجوم على دولة صغيرة من دول العالم الثالث وتقوم بتدمير وتفكيك صمامات الضبط الاجتماعي من حل الجيش ومراكز الأمن والشرطة وحرس الحدود مما أدى الى اشاعة الفوضى وخلق بيئة مواتية للتطرف والجماعات المسلحة، فهذه (الدولة العظمى)تكون قد مارست الارهاب او على الأقل كانت أحد أهم أسبابه.

2- ارهاب الدولة:أن فشل الحكومات بالقيام بواجباتها بتوفير فرص العمل لمئات الاف الشباب العاطلين عن العمل في مجتمع مثل العراق تمثل نسبة الشباب فية الى مايزيد عن 50% وبذلك تغلق منافذ الأمل كافة في المستقبل والعيش بحياة كريمة فهي بذلك تدفع بجيوش من الشباب العاطلين والفاقد للأمل بالمستقبل الى الأنخراط في المليشيات والعمل العسكري،وكذلك حين تمارس الدولة أساليب(القمع والتهميش والأقصاء و الزج بالاف الشباب الأبرياء في سجونها وتعرضهم لمختلف صنوف التعذيب والأذلال)وبالتالي يخرجون ويتصرفون كقنابل موقوتة يسهل تجنيدها من قبل التنظيمات المتطرفة والأرهابية.

3- أرهاب الجماعات المسلحة:وهو بمثابة نتيجة للنوعين الأول والثاني من أنواع الأرهاب،فداعش تعتبر النسخة الأكثر وحشية من بين بقية المجموعات،الا انه من الناحية العلمية يمكن تصنيف كافة المجموعات الخارجة عن سيطرة الدولة بانها مجموعات ارهابية تمارس التخويف والرعب.(المعيني،2016 :ص21)

ولغرض التعرف على ماهية الأرهاب كظاهرة سنتناول الارهاب كمفهوم وخصائص ودوافع بشيء من الاسهاب وكما يلي :

مفهوم الارهاب

الارهاب لغة: ورد تفسير (الارهاب) في لسان العرب في مادة (رهب) (رهب بالكسر يرهب،ورهبا بالضم، ورهبا بالفتح اي خاف مع تحرز وأضطراب). (ابن منظور، بلا: 1237).

اما الترهيب في القران الكريم، فقد ورد في بعض الايات لكلمة (ترهيب)، في مناسبات متعددة من سورة، وبصيغ مختلفة، منها قول الله عز وجل (يابني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واوفوا بعهدي اوف بعهدكم واياي فأرهبون)، اي فاخشون. (البقرة، الاية 40).

وجاء الترهيب في القران الكريم بمعنى الاعداد والاستعداد بالقوة كي يرهب ويخاف اعداء الله. قال تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم). (مغنية، 1987 : ص 308).

وتتكون كلمة الارهاب في اللغة الانكليزية باضافة اللاحقة (ism) الى الاسم (Terror) بمعنى فزع ورعب وهول، ويشتق منها الفعل (Terrorize) بمعنى يرهب ويفزع. (العزاوي، 2008 : ص 239) وهناك علاقة بين الرعب والارهاب والاقليم وهي ثلاثة مصطلحات تشترك في جذر لاتيني واحد وهو كلمة (Terra) (بورادوري، 2013: ص 239)، وفي معجم العبارات السياسية الحديثة ورد مفهوم كلمة (Terrorism) بمعنى الارهاب ووردت كلمة (Terrorist) بمعنى ارهابي (وهبة، 2008: ص 552) وجاء تعريف الارهاب(Terrorism) في قاموس اكسفورد بانه استخدام اعمال العنف والتخويف لتحقيق الاغراض السياسية (اوكسفورد، 2004: ص 77).

الارهاب اصطلاحا :

الارهاب حالة خطرة، بوصفه عملا من اعمال العنف، يرتكب في ظروف صعبه، ومرتكبة، يتسم بالوحشية المفرطة والعمياء، وهذا الاسلوب وقف القانون ضده والاهاب الدولي ابرز صورة للعنف السياسي المسلح في مجال العلاقات الانسانية. (شمسان، 2006 : ص 329).

وبسبب وجود تناقضات من التعريفات للارهاب فأننا نختار منها ما هو شائع لدى الكثير ومن ذلك: التعريف الذي قدمه الفرنسي غوشية (Maeell Gaushre) والذي عرفه بانه: اشكال من القتال قليلة الاهمية بالنسبة للاشكال المعتمدة في النزاعات التقليدية، الا هي وهي قتل السياسيين او الاعتداء على الممتلكات. (العكرة، 1983 : ص 93).

تعريف (رونالد كريلنستن) حيث يعرف الارهاب بانه استخدام العنف والتهديد باستخدامه بصورة مشتركة الذين يتم التخطيط لهما في الخفاء.

وعرف جوليان فرويند الارهاب بانه " استعمال العنف دون تقدير او تمييز بهدف تحطيم كل مقاومة وذلك بانزال الرعب في النفوس، وهو لا يرمي فقط كما في فعل العنف الى القضاء على اجساد الكائنات وتدمير الممتلكات المادية بل يستعمل العنف بشكل منسق ليخيف النفوس ويرهقها، اي انه يستعمل اسلوب العنف ليرزع اليأس في قلوب الاحياء. (العكرة، 1983 : ص 88).

وعرف الدكتور عبد العزيز محمد سرحان الارهاب بأنه: "اعتداء على الارواح والاموال والممتلكات العامة والخاصة بالمخالفة لاحكام قانون الدول (سرحان، 1973 : ص 17) وبتعريف مقارب عرفه رجل القانون (فاسيورسكي) "الارهاب السياسي هو منهج فعل اجرامي يرمي الفاعل من خلاله الى فرض سيطرته بالرهبة على المجتمع او الدولة من اجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة او من اجل تغييرها او تدميرها. (العكرة، 1983 : ص 90).

واقترح الدكتور ادونيس العكرة تعريفا للارهاب بقوله "الارهاب السياسي منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف، الى تغليب رأيه السياسي او الى فرض سيطرته على المجتمع او الدولة من اجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة او من اجل تغييرها او تدميرها. (العكرة، 1983 : ص 93).

ويعرفه واتسون (بانه استراتيجية او اسلوب تحاول عن طريقه جماعة منظمة او حزب لفت الانتباه لاهدافها او فرض التنازلات لاغراضها من خلال الاستعمال المنظم للعنف). (الحديثي، 2002 : ص 16).

اما تورنتون فيعرف الارهاب بانه فعل رمزي يرمي الى احداث تاثير بوسائل غير عادية اما باستعمال العنف او التهديد به). (الخليل، 1980 : ص 192).

أما في الولايات المتحدة الامريكية فهنالك عدة تعاريف للارهاب وهي :

1- تعريف وزارة الدفاع الامريكية الاستخدام المحسوب للعنف غير القانوني او التهديد بالعنف غير القانوني لغرس الخوف تهدف الى اجبار او ترهيب الحكومات او المجتمعات في السعي لتحقيق الاهداف التي عادة ما تكون سياسية او دينية او ايديولوجية. (اليازجي، 2002 : ص 129).

2- تعريف وزارة الخارجية الامريكية العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية او عملاء سريون بدافع سياسي ضد اهداف غير مقاتلة ويهدف عادة للتأثير في الجمهور. (شلبي، 2012 : ص 114).

3- تعريف الكونغرس الامريكي: عنف واقع عن قصد بدوافع سياسية تستهدف به منظمات وطنية او عملاء سريون جماعة غير محاربة يقصد منه في الغالب التأثير على مستمعين او لمشاهدين. (تشومسكي، 2009 : ص 222).

4- اما الحكومة البريطانية: فتعرف الارهاب هو اللجوء الى عمل او التهديد باللجوء الى عمل عنيف او ضار او معطل يقصد منه التأثير على الحكومة او التهويل على الجمهور ويكون بغرض الترويج لقضية سياسية او دينية او ايديولوجية. (المشاقبة، 2012 : ص 216).

5- في حين الحكومة الالمانية تعرفه (صراع طويل وعنيد يمارس لتحقيق اهداف سياسية عبر الاعتداء على حياة او ممتلكات اشخاص اخرين خصوصا بوساطة الجريمة العنيفة). (اليازجي، 2002 : ص 61).

أما الارهاب في قانون مكافحة الارهاب العراقي : (كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال

بالوضع الامني او الاستقرار او الوحدة الوطنية او ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية (حبيب، 2015 : ص 2).

أما الارهاب في القانون الدولي: هو ذلك النوع من الارهاب الذي يقع على خدمة دولية عامة ومرفق دولي عام مثل مرفق النقل الدولي كالطائرات والسفن ووسائل النقل البري الدولي او يقع على شخصيات ذات حماية دولية مثل رؤساء الدول والحكومات. اعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية او الذي يقع من جناة متعددي الجنسية او على ضحايا من جنسيات مختلفة او تم الاعداد له في دولة ما وتم تنفيذه في دولة اخرى (الفتلاوي، 2002 : ص 3).

خصائص الارهاب

لما كان الارهاب عملا من اعمال العنف السياسي المسلح المنظم بين الدولة والافراد فأنه يتميز بجملة من الخصائص التي يمكن ان يتصف بها العمل الارهابي عن غيره من الظواهر، وهذه الخصائص هي: (الفتلاوي، 2009 : ص 30).

1) ان الارهاب صراع مسلح: وهذا يعني ان حالة التظاهر والشغب والاضراب لا تعد ارهابا فالارهاب هو فعل مادي اي عمل عسكري، وليس فكرة ويقوم على استخدام الاسلحة بجميع اشكالها، كما ان التهديد بالارهاب لا يعد ارهابا، بل ان الاعمال الارهابية الواقعة هي التي توقع الخوف والرعب في المجتمع.
2) بث الرعب والخوف: ان الهدف من الارهاب هو بث الرعب والخوف لمن توجه ضدهم الاعمال الارهابية، ولا نقصد بذلك الاشخاص الذين يقع عليهم فعل الارهاب، بل المجتمع الذين يعيش فيها الضحايا بما يخلقه الفعل الارهابي من خوف ورعب في نفوسهم بقصد اضعاف السلطة او الضغط عليها من اجل القيام بعمل او الامتناع عن العمل.
3) تحقيق اهداف محددة: ان الباعث على الارهاب هو تحقيق اهداف سياسية اما اذا كان الباعث على العمل المسلح تحقيق اهداف مادية فان مثل هذا العمل لا يعد ارهابا ومن الاهداف السياسية اسقاط السلطة الحاكمة او اضعافها او شل اعمالها او دفعها للقيام بعمل او الامتناع عن العمل او ان يكون العمل الارهابي موجها ضد المجتمع لموقفه اتجاه الاقلية مثلا. او موجها ضد دولة

اجنبية لمساندتها دولة او معاداتها لها او للفت انظار المجتمع الدولي لمعاناة شعب من الاضطهاد ودفعه لتغيير موقفه. (الامم المتحدة، القرار 1368،2001، بلا).

4) لا يعتمد على المجابهة العلنية: حيث يغلف العمل الارهابي بالسرية، للحيلولة دون معرفة الاشخاص المنفذين للعمل العسكري، من اجل اضفاء الحصانة على المنفذين (خليل، 1980 : ص 193)، وان قوة الارهاب تكمن بان الضحية لا تعرف متى يطولها العمل الارهابي فهي تنتظر مصيرها.
5) اعمال عنف مسلح: الارهاب من افعال العنف الموجهة اساسا اما ضد الكيان الانساني جسديا، وهو ما يطلق عليه العنف البدني واما موجه ضد الاموال والمؤسسات وهو ما يطلق عليها التخريب. (حرب، 1987 : ص 25).
6) صراع بين الدولة والافراد: الارهاب صراع مسلح بين الدولة والافراد وهذا يعني ارهاب الاقوياء ضد الضعفاء وارهاب الضعفاء ضد الاقوياء، وينطبق ذلك حتى على الارهاب الدولي فهو لا يخرج عن الصراع بين الدولة والافراد وهذا بالتأكيد لا يشمل الصراع العسكري بين الدول لان مثل هذا الصراع يدخل في مجال الحرب او العدوان ويخرج من دائرة الارهاب.
7) طابع رمزي: بمعنى ان ذلك الفعل يقصد اليه، ويتم ادراكه باعتباره رمزا ذا مغزى او دلالة اوسع منه في ذاته، ولا يقصد بذلك ان يتجه الفعل الارهابي الى رموز معينة مثل احراق علم دولة ما او احراق دمية ترمز لرئيس دولة، فذلك فعل لا ينطوي بالضرورة على ارهاب، فالعمل الارهابي يقصد به اساسا الارهاب ذلك ان الفعل الارهابي يحمل رسالة الى ضحايا المحتملين الاخرين كافة بحيث يوقع الرعب في قلوبهم. (حرب، 1987 : ص 26).
8) العمل المستمر: ان قدرة الارهاب على خلق الرعب والخوف تكمن في عملية استمراره ذلك ان حالة الرعب والخوف الذي يخلقها الارهاب لا تنحصر بالعمل الارهابي الواقع فعلا، بل في الاعمال التي يحتمل وقوعها في المستقبل واذا ما اعتقد كل فرد في المجتمع بانه سوف يكون الضحية المقبلة للارهاب فأن هذه الحالة هي التي تخلق الفزع والرعب والخوف الذي ينطوي

عليه الارهاب، اما اذا اعتقد افراد المجتمع ان العمل الارهابي قد انتهى بهذا الفعل فأن الارهاب لا ينتج اثره في خلق حالة الرعب والخوف داخل المجتمع، لطالما ان المجتمع سوف يشعر بالامن والاستقرار في المستقبل.

9) جماعة منظمة: الارهاب يصدر عن جماعة منظمة، سواء ما كان منه ارهاب الدولة ام ارهاب الافراد فاذا عملت الدولة على تنظيم الارهاب داخل مؤسسة معينة لمقاومة او القيام باعمال عسكرية ضد بعض الافراد، فان اعمالها هذه تعد ارهابا. ومن ذلك المؤسسات الارهابية الدائمة في فرنسا بعد الثورة الفرنسية والاتحاد السوفيتي والمانيا وما قامت به الولايات المتحدة الامريكية في عام 2001 بعد احداث الحادي عشر من ايلول بتشكيل عمليات ارهابية ضد ما تسميهم بالارهابيين. كذلك فأن ارهاب الافراد ينبغي ان يكون منظما، بحيث تكون هناك تنظيمات عسكرية او سياسية او جمعيات تتولى تخطيط العمليات الارهابية وتنفيذها، وان يكون لهذه التنظيمات اهداف سياسية او اقتصادية او اجتماعية.

وقد يحصل الصراع المسلح داخل الدولة بين الافراد والافراد ومع ذلك فهو صراع بين الدولة والافراد، لان مثل هذا الصراع موجه اساسا الى الدولة لعدم حلها المشاكل التي ادت الى استخدام الصراع العسكري المسلح، او انه موجه اساسا ضد النظام السياسي والقانوني للدولة، وقد يوجه ارهاب الافراد ضد الدولة الى الارهاب افراد ابرياء لا علاقة لها بالصراع المسلح، لعدم قدرة الضعفاء على مواجهة الدولة، فيبحثون عن هدف يستطيعون به ان يعبروا عن قدرتهم على خلق حالة الرعب والخوف في المجتمع. (ابو دية، 1987 : ص 128).

10) اهداف متعددة: اذا كان الارهاب في جميع اشكاله هو عمل مسلح يرمي الى تحقيق حالة الرعب والخوف، الا ان وراء هذا الفعل اهدافا متعددة منها ما تكون اهدافا سياسية او اقتصادية او اجتماعية، وهذه الاهداف هي التي تضفي على العمل صفة او انه يخرج عن دائرة الارهاب، فان كان وراء العنف المسلح تحقيق اهداف مادية فأن مثل هذا العمل يخرج عن دائرة الارهاب ويصبح من الجرائم العادية. (ابراهيم، 1992 : ص 47).

11) اختلاف الارهاب عن المقاومة: افرز القانون الدولي نوعين من الارهاب واضفى عليهما صفة المشروعية، واخرجهما من باب الارهاب هما: الاول، حق الشعوب باستخدام الكفاح المسلح من اجل تقرير حق المصير، والثاني، حق المدنيين في الاراضي المحتلة بمقاومة الاحتلال، ففي حالة القبض على من قام بعمل من الاعمال العسكرية ان يخضع لاحكام القوانين الداخلية، وانما يخضع لاحكام القانون الدولي ويتمتع بالحقوق التي يتمتع بها اسير الحرب. (الغزالي، 1987 : ص 31).

ان عدم مشروعية الارهاب لا تعني ان اهدافه غير مشروعة، فقد تكون الاهداف مشروعة وانسانية ولكنها محكومة في ظل القوانين الداخلية للدولة التي وقع فيها الارهاب، وتعده عملا غير مشروع، وليس هناك دولة مهما كان نظامها السياسي ودرجة تطورها، تعد الارهاب الذي يقع ضدها مشروعا، مهما كان الباعث عليه سليما ونبيلا، كما لا توجد وسيلة قانونية لحماية هؤلاء من بطش الدولة بحقهم، الا عن طريق وسائل حقوق الانسان، وهي وسائل تخضع هي بذاتها لظروف سياسية ينعدم فيها في العديد من الاحيان التمييز بين الشرعية واللا شرعية. اما العنف السياسي المسلح المشروع فهو العمل العسكري الذي اخرجه القانون الدولي من نطاق القوانين الداخلية ومن دائرة الارهاب، وجعله محكوما في نطاق القانون الدولي العام كالكفاح المسلح لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق المدنيين في الاراضي المحتلة بمقاومة سلطات الاحتلال. (رفعت، 1987 : ص 71).

12) الارهاب عمل داخلي: ان الارهاب سواء وقع داخل الدولة ام خارجها فأنه يخضع لاحكام القوانين الداخلية للدولة، طبقا لقواعد الاختصاص القانوني والقضائي للدول. فاذا حصلت جميع عناصر الارهاب داخل الدولة فأنه يعد مسألة داخلية وان اشترك فيه افراد من دولة اخرى بصفتهم الشخصية ولم تكن وراء ذلك سلطات دولتهم ففي هذه الحالة، تستطيع الدولة ان تطبق قوانينها الداخلية بحقهم وتحيلهم على محاكمتهم، اما اذا حصل الارهاب خارج حدود الدولة ضد طائراتها او سفنها او ممتلكاتها الاخرى او اشخاصها في الخارج، فانه يخضع ايضا لاحكام القوانين الداخلية، طبقا لاختصاص

الدولة القضائي الذي حددته الاتفاقيات الدولية، ولا يعد الاشخاص المنفذين لهذه العمليات الارهابية اسرى حرب، ويطلق عليه في هذه الحالة بالارهاب الدولي لانه تجاوز حدود اكثر من دولة. (البكر، 1976، : 37).

13) شرعية وعدم شرعية الارهاب: من الناحية الواقعية فان جميع قوانين دول العالم تعد الارهاب الذي يصدر من الافراد ضد الدولة، جريمة يعاقب عليها القانون، اما الارهاب الذي يصدر من الدولة فان القوانين الداخلية تعده عملا مشروعا، بل انه واجب على السلطات الدولة ان تقوم بمكافحته فالارهاب يعد خروجا عن القانون لانه يتضمن فعلا مؤثرا قانونا ويمس سلامة الانسان الجسدية والمعنوية. (الجمل، 1967 : ص 67).

ومن الناحية الانسانية فأنه من الصعوبة الحكم على شرعية العمل الارهابي فقد يكون الارهاب نتيجة ظلم واضطهاد ومعاناة، ومع ذلك فانه يوصف بعدم شرعيته بسبب عدم وجود هيئة دولية تحكم بان ارهاب هذه المجموعة مشروع وارهاب اخرى غير مشروع، غير ان القانون الدولي افرز نوعين من العمل السياسي المسلح واخراجهما من دائرة الارهاب وهما الكفاح المسلح من اجل حق تقرير المصير وحق المدنيين في الاراضي المحتلة بمقاومة الاحتلال.

14) نظرة الارهابيين: يعد الارهابيون عملهم مشروعا ومنفذا للتعبير عن اهدافهم وانهم يرون انفسهم بانهم الصفوة الواعية من المجتمع وان عملهم لم يكن لاهداف مصلحية شخصية بل انهم وطنيون يعملون للصالح العام وينبغي التمييز بين اهداف الارهاب ووسائل التعبير عنه فقد تكون الاهداف انسانية ومشروعة، فقد يعاني الشعب او شريحة اجتماعية منه الظلم والاضطهاد وقد تكون مطاليبهم مشروعة وانسانية غير ان الوسائل المستخدمة في التعبير عن ذلك وهو العنف المسلح هي التي تفرض على الارهاب عدم المشروعية، جميع الاصعدة الاقتصادية والاعلامية والامنية... الخ والتي استهدفت دولة ذات سيادة وتدخلت في شؤونها وتعدت على سيادتها انطلاقا من ذلك المبدأ.

يعد الارهاب من اخطر الظواهر الاجتماعية التي تتعرض لها المجتمعات الحديثة اذ انها تتعدى البعد الشخصي الى حد جعل الظاهرة حالة اجتماعية تؤثر في

الجماعات سواء كانت صغيرة ام كبيرة في داخل المجتمع، ومع ان الدراسات الاجتماعية لظاهرة الارهاب لم تتبلور حتى الان لتشكل حقلا جديدا من حقول علم الاجتماع بما يتناسب مع تحليل ظاهرة الارهاب وعليه فان تحليل الارهاب بوصفه جريمة اجتماعية ينتهي بنا الى ادراجه ضمن ميدان علم الاجتماع الجنائي. (عبد النبي، 1999 : ص 76).

15) استعمال العنف او التهديد به لغرض احداث الرعب : ويكون ذلك عبر استعمال القوة لاجبار الغير او اخافتهم و ارعابهم او الاعتداء على الاشياء والممتلكات بتدميرها او الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع حيث تعد جريمة يحاسب عليها القانون وهي السمة الاساسية التي يلجأ اليها الارهابي في عمله لاثارة الرعب والفزع لدى الناس وبذلك نتاكد ان العنف المستخدم في العمل الارهابي هو وسيلة لتحقيق غاياتهم والتي عادة ما تكون سياسية .(الخليل، 1980 :ص 128).

حيث في الجريمة الارهابية لا يكون العنف هو الهدف منها، والدليل على ذلك قتل واغتيال شخصيات مهمة او اشخاص مهمين هدفه نشر الخوف والرعب اكثر من كونه يسعى الى تصفية اولئك الاشخاص لان موتهم لا يفضي الى مكسب معين وبذلك فان العمل الارهابي يوجه مجموعة من الرسائل الى المجتمع والسياسيين واصحاب القرار في الدولة وبهذا يترك صورة في اذهان الاخرين بان كل شخص معرض لمثل ذلك الفعل دون استثناء.

16) دقة التنظيم المتصلة بالعنف: ان العنف لوحده لا يحدث اثرا كبيرا ولا يخلف التهديد الا اذا كان ذلك العنف بطريقة صحيحة اذ يكون بمقدوره ايصال رسائل يمكن فهمها، حيث يجب ان تكون الجريمة الارهابية منظمة ومترابطة لخلق حالة من الرعب والخوف المستمرين حيث تجعل الاخرين يشعرون بالتهديد بصورة متواصلة واغتيال السياسيين لا يهدف دوما للتخلص منه وانما تخويف المجتمعات وايصال رسالة عبر ذلك العمل.

17) تحقيق هدف سياسي : ان الهدف الرئيس وراء العمليات الارهابية هو هدف سياسي وليس مادي اي انه مبني على اساس اجبار الدولة على تنفيذ

مطالب معينة واتخاذ قرارات يحتمها عليهم العمل الارهابي، كان لصناعة القرار من اتخاذها او الاقدام عليها لولا ذلك العمل لانه يقوم على اساس استخدام الضغط على صانع القرار السياسي وان اقدامها على اعمال اخرى مثل السشرقة والخطف وغيرها وكل ما يدخل في اطار الجريمة المنظمة فهي ليست سوى وسيلة للحصول على التمويل من اجل الاستمرار بالعمليات الارهابية. (الفتلاوي، 2009 :ص 77).

18) الدعاية والانتشار الاعلامي: في هذا الاطار نجد ان الارهابيين يسعون الى نشر عملياتهم عبر وسائل الاعلام وايصالها الى اكبر قدر ممكن من الاشخاص من اجل نشر فكرهم وانشطتهم لجذب الناس الى التعاطف مع قضيتهم. (الخليل، 1980 : ص 128).

دوافع الارهاب

الارهاب اليوم ليس مجرد احداث تدور بشكل عشوائي وانما ارهاب اليوم ذو استراتيجية تكتيكية، وهذه الاستراتيجية تعتمد على البيئة التي تكون حاضنة لها، سواء كانت مدينة ام ريف ام كانت اقليمية ام دولية، ويختلف شكل الارهاب من مجتمع قبل التطور الصناعي الى مجتمع ما بعد التطورات، والحرب التي تشنها دولة ما على اخرى يمكن ان تكون عملا ارهابيا شأنها شان بعض السياسات الهادفة الى تحقيق الارباح التي تمارسها المؤسسات المتعددة الجنسية (العاني، 2009 : ص 237).

والارهاب من المشكلات المعقدة التي تواجه الافراد والمجتمع الدولي على حد سواء، وفي حاضرنا المعاصر تجددت اشكال الارهاب واساليبه وتعددت اسبابه ومتابعه ودوافعه، و يمكن تصنيف هذه الدوافع باتجاهات مختلفة نوجزها لما يلي :

اولا : الدوافع النفسية

تعد ظاهرة الارهاب احد انواع السلوك العدواني مصدره الغرائز التي يولد فيها الانسان حيث الصراع بين غريزة الموت وغريزة الحياة، حيث الاولى تدفعه الى انتهاج السلوك العدواني على الذات فتؤدي بالنتيجة الى الانتحار والتفجير، والاخر تؤدي الى القتل والتخريب والتدمير، ويتمادى هذا العدوان داخل النفس

البشرية عن طريق الصراعات غير المحلولة المتشابكة التي تؤدي بطريقها الى الاحباط والغضب واللذين يفضيان الى الاكتئاب اذ لم تكن هناك حلول معقولة، وتلعب الجوانب السيكولوجية وما تملكه من متغيرات دورا مهما اساسيا ولا سيما عندما تتعرض تلك الجوانب لبعض الاضطرابات التي تاخذ صور امراضا نفسية، او تقلبات نفسية حادة، وترجع هذه التقلبات الى عوامل وراثية او تعود الى ضغوطات عصبية مفاجئة نتيجة مواقف معينة تكون هذه العوامل دافعا كافيا الى ممارسة الانشطة الارهابية.

وتشكل عقدة الشعور بالنقص المادي او الجسماني لاصابته بعوق دائمي يجعل منه مثارا للسخرية في الوسط المجتمعي الذي يتعايش من خلاله ويمكن ان تكون عقدة الشعور بالنقص نفسيا وتنعكس اجتماعيا عن طريق عجز الفرد تحقيق طموحاته وتحقيق مستوى المعيشة، ويحاول الفرد سد عجز النقص الحاصل عن طريق السلوك الاجرامي وقد يحقق بسبب جنوحه الذهني للشهرة والمال وهذا مال اكدته اللجنة الخاصة بالارهاب – الامم المتحدة عام 1970 (شهاب، 2010 : ص 52) اذ حددت هذه العوامل(الهروب من تنفيذ حكم معين او التزامات معينه،و حب الشهرة والمال،او الاستخفاف بالأنظمة والعقوبات الدولية)، وكذلك من الاهم الاسباب التي تدفع الى ممارسة جريمة الارهاب يتمثل بالنوازع النفسية،اذ يوجد اشخاص يملكون ميول اجرامية نحو ارتكاب الجرائم بصفة عامة و مزاولة الارهاب بصفة خاصه،يرجع السبب في ذلك الى وجود عوامل نفسيه داخلهم تدفع في اغلب الاحيان الى التجرد من الانسانية والرحمة والشفقة. (جواد، 2011 : ص 133).

ويستند التفسير الارهابي الى انه لا يوجد هناك مجرم بالولادة، او بالفطرة،اي ان السلوك الارهابي و الانحرافي،الغير المقبول لا شرعا،ولا حياءً، يكتسب عن طريق التربية والتعليم والتقليد اي من البيئة الحاضنة التي يوجد فيها الشخص المصاب،كما يستند الى الخروج على الفطرة السليمة والمألوفة من سلوك الانسان السوي،اي انه سلوك شاذ،وفساد في الارض،كقوله تعالى بسم الله الرحمان الرحيم (ولا تعثوا في الارض مفسدين) صدق الله العظيم.ومن هذه العوامل الثلاثة الاتية (الظلم،والهوية،والانتماء) تؤدي هذه العوامل الى فهم سبب المشاركة والانضمام الى

المنظمات الارهابية لان التأثير المتناغم لهذه الديناميات تشكل "السبب الجذري "للارهاب،بغض النظر عن الايديولوجية،وهو القاسم المشترك الذي يمر به اغلب المنظمين الى الجماعات الارهابية وهو سند مهم الذي يساعد على تفسير التشابه في سلوك الارهابيين في الانضمام الى المجموعات وهذه الدوافع يتبناها مختلفهم او اغلبهم على نطاق واسع (رندي برقه، 2004 : ص 26).

ثانيا : الدوافع الاجتماعية

يرتبط الارهاب بالتناقضات الاجتماعية ارتباطا وثيقا، فكثيرا من الاضطرابات والعنف والافعال تعود الى سوء تنظيم الدولة للعلاقة بين المجموعات التي يتكون منها المجتمع، اذ يوجد في بعض الدول مجموعة من الافراد، مختلفوا القوميات والاديان، او اللغات وتمارس الدولة سياسة تعمل على الاقصاء او التخلص من هذه الجماعات.

وتؤثر الاوضاع الاجتماعية الدولية في سلوك الافراد او المجموعات الارهابية لوجود ترابط بين الجانبين الوطني والاجتماعي والدولي، وما ينتج من هذا التاثير نتائج سلبية للتخلص من الاوضاع السائدة، ومن اشارات الامم المتحدة في دراسة اعدتها عام 1979 ان هنالك من الاسباب الكامنة وراء قيام وممارسة الانشطة الارهابية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن دوافع الارهاب احداث الفتنة الطائفية بين ابناء الوطن الواحد المتساوين امام الانسانية والدستور لان الطائفية لا تعني بالضرورة الاختلاف في الدين والطائفة، وذلك يعبر عن محاولة من جانب داخلي او خارجي لغرض تحقيق توجهات واهداف وهذا سوف يؤدي الى احداث حالة من الاقتتال الطائفي، والظروف الاجتماعية الخاصة تلعب الدور الكبير التي منها (الامية الابجدية، الامية الدينية، الجهل) والشعور من الفرد بالدونية والتهميش الاجتماعي وتعد هذه من الاسباب المباشرة وراء ظهور الارهاب، وتمارس الدولة ارهابها الاجتماعي بشكل يومي عن طريق مؤسساتها، فيكون التضامن بين الفئات المتضررة وذات المصير والهدف الواحد، فتكون لنا حركة مقاومة ضد ظلم الدولة في سوء استعمال مواردها وخيراتها على الفئات الشعبية كل ذلك يدفع الى استخدام القوة التي يلجأ اليها الشعب عن طريق الارهاب. (لطيف، 2009 : ص 194).

ثالثا : الدوافع السياسية

ان اغلب العمليات الارهابية واعمال العنف تكمن ورائها دوافع سياسية فقد عد البعض ان القمع السياسي الناتج عن دكتاتورية الدولة وعصفها بحقوق الافراد وحرياتهم كذلك التعديلات السياسية الفجائية المتعلقة بنظام الحكم خاصة والتوجيهات السياسية الداخلية بصفة عامة هي من اهم اسباب اللجوء الى الارهاب.(الخضري، 2001: ص 53).

تتصدر دوافع الارهاب على المستوى السياسي قائمة الارهاب في القرن الحادي والعشرين (جاسم، 2010: ص 238) وفي البلدان التي يعيش فيها الناس دائرة العنف والبطش والحرمان وعدم احترام حدود الفرد وعدم تامين مقومات الحياة الاساسية، عن طريق المؤامرات التي تخوضها هذه الحكومات مع اعتداءات على حساب شعوبها ولمصالحها الشخصية وغيرها من العوامل، ستجعل بالنتيجة من شعوب هذه الدول تتحرك بالتعبير عن رفضها لهذه السياسات، فستكون فسحة لنمو جماعات المعارضة، والارهاب في اعتقاد دعاته على اختلاف اهدافهم ومصالحهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية وبيئاتهم المختلفة التي يرجع اصولهم اليها اذ يعد من اكثر الوسائل فاعلية في تدمير الزعامات المتربعة على قمة اجهزة السلطة والنيل من هيئة الحكومات والعمل على خلخلة الهياكل السياسية للدول المستهدفة لهذا الاخطبوط الذي عمد في السيطرة على جميع اجهزة الدولة. (العكرة، 1983 : ص 109).

الارهاب كاداة لادارة التفاعلات السياسية داخل بيئة النظام السياسي ومن اهم دوافع هذا العمل الذي يدفع مزاوليه مهما اختلفت اتجاهاتهم، نحو اسقاط حكومه او تغييرطبيعة النظام او تغيير قوانين او سياسات معينة او احداث تغيرات في سياسة الدولة او في البناء الهيكلي للسلطة. (شفافة، 2013 : ص 111).

رابعا : الدوافع الاقتصادية

يرى الباحثون بصورة عامة ان الدوافع الاجتماعية للارهاب تعود الى التفكك الاسري وانتشار الجهل وتدهور الظروف المعيشية لدى بعض افراد المجتمع وانعدام العدالة الاجتماعية فان جميع هذه الاسباب كفيلة بدفع الافراد الى القيام بالاعمال الارهابية. (الفقي، 2003 : ص 120).

كما يودي الفراغ دورا مباشرا في انضمام الشباب للانحراف والجماعات المتطرفة فأن لم يستغل الشباب اوقات فراغهم في عمل مفيد يحقق اهدافه ويستثمره فيما يعود عليه بالنفع فانه قد يتعرض للملل والاحساس بالدونيه وعليه قد لا يتردد في الانخراط في الجماعات المتطرفة التي تساعد على تحقيق ذاته كما نجد ان شعور الفرد بالظلم والاضطهاد وان حقوقه مسلوبه في المجتمع فان ذلك يدفعه الى الانظمام لاي جهة ليحتمي بها وتساعده في الحصول على حقوقه وهنا تكون الفرصة مواتيه لافراد التنظيمات المتطرفة، ويعد العامل الاقتصادي القاسم المشترك في جميع الجرائم اذ يسهم الفقر وانتشار البطالة والديون وارتفاع اسعار العمله في العجز عن تلبية الحاجيات الاساسية للافراد في مقابل وجود طبقة ثرية تتمتع بكافه الامتيازات المشروعه و الغير المشروعه كافه وتستغل المال العام مما يدفع بالمجرمين اليائسين الى الثأر والانتقام. (بوادي، 2009 : ص 82).

ويدخل (الحرمان الاقتصادي) ضمن بواعث الارهاب التي تعني ان الارهاب هو نتيجة الفقر وعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصاديه،اي تولد ضمن مصطلح (الحرمان النسبي)، التي قوامها على ان العنف يولد من الفجوه الحادثه بين ما يشعر الافراد بأنهم يستحقونه من جهة،وما يحصلون عليه في الواقع من جهة اخرى،وارتباطا بالحرمان النسبي، اذ ان الجماعات الارهابية تستغل فرصتها وتفرض سطوتها على اوساط الفقراء لتجنيد الافراد في صفوفها (وهبان، 2015 : ص 30)، واخذت بعض القوى الدولية لاستخدام الارهاب كوسيلة لإدامة نفوذها الاقتصادي في مناطق معينة والتأثير في الاوضاع الاقتصادية للدول المستهدفة فقد استخدمته الدول الإمبريالية والشركات متعددة الجنسيات والكارتلات النفطية لمنع بعض الدول من تأميم ثرواتها النفطية الطبيعية وتيسير اقتصادها ومعالجة الازمات التي تضربها ومنعها من الخروج من التبعية الاقتصادية الاستعمارية،اذ تعد عصابات (المافيا) المنتشرة في الولايات المتحدة واوربا من اشهر المنظمات الارهابية التي تتاجر بالارهاب والجريمة المنظمة من اجل المال،وعلى مستوى الدول فالكثير من دوائر المخابرات لها ارتباط وعلاقات بالمنظمات الإرهابية التي تعمل لحسابها،ويعد العامل الاقتصادي قاسما مشتركا بين جميع انواع الجرائم على

مستوى الفرد والدولة،ويظهر البعد الاقتصادي بوصفه دافعا مهما وواضحا للانضمام الى الجماعات الارهابية في رغبة للحصول على مكاسب اقتصادية او مادية فان انتشار الفقر والبطالة والتضخم والديون وارتفاع الاسعار وانهيار العملة المحلية كل ذلك يؤدي الى العجز عن تلبيه حاجاتهم الضرورية للافراد،ناهيك عن سيطرة طبقة مترفة اثرت غير مشروعة واستغلت المال العام وهيمنة على الاقتصاد بالنصب والاحتيال عبر المصادر غير المشروعة (القذرة)،كل ذلك يمكن ان يكون الدافع للثأر من الكادحين والبائسين وطريق للانضمام الى الجماعات الارهابية والقيام بأعمال الارهاب هذا سوف يشعرهم بالقوة والقدرة على اشباع حاجاتهم وعيش الحياة بصورة تكون عكس التيار الذي يعيش الافراد وهم مضطهدون،ان الارهاب الدولي لايقتصر على العنف فقط فقد امتد في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ليشمل الجوانب الاعلامية والفكرية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص،ومورس الارهاب بشكلة الاقتصادي من خلال العولمة الاقتصادية والمضاربة والاتفاقات الاحتكارية،ومارست هذه سياسة الدول الكبرى ذات الاقتصادات المهنية على الدول النامية والدول الريعية بشكل خاص. (بو ساق، 2004 : ص 23).

خامسا : الدوافع الدينية

ان الفهم الخاطئ باصول العقيدة وقواعدها والجهل بمقاصد الشريعة من العوامل التي ساهمت في تطرف الشباب، اذ ان حفظ النصوص دون فهم وتفسيرها بشكل خاطئ والابتعاد عن رأي الفقهاء والعلماء سبب مباشر في انتشار الجهل باصول الدين وهو من اهم اسباب الارهاب، لقد برزت بصورة واضحة العمليات الارهابية ذات الطابع الديني والعقائدي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي 1991، اذ بدأ الغرب ينظر الى الاسلام بوصفه العدو الاول لهم بعد زوال خطر المد الشيوعي. (زقزوق، 2002 : ص 14).

ان الجماعات الارهابية تتخد من الدين وسيلة لاستقطاب الرأي العام معهم من خلال الايحاء بان تلك الهجمات تستهدف مواطن الفكر وما هي الا رد فعل مضاد على اعمال العنف والعدوان وبالتالي فهي هجمات مشروعة وان راح ضحيتها المدنيون الابرياء وبدأت تتذرع بهذه التبريرات جماعات العنف الحالية

التي طالت هجماتها البلدان كلها دون استثناء، هذا كله يؤدي الى خلط اعمال المقاومة المسلحة من اجل تقرير المصير مع الاعمال الارهابية ويتحول عنها الرأي العام الدولي بدلا عن مساندتها، ان الارهاب والتطرف الديني وروافدهم في الخارج تتمثل في الدعم المادي والمساعدات التي تتلقاها من الدول الاجنبية التي تقوم بالاتصال بالجماعات المتطرفة بمختلف البلدان وذلك من اجل النيل من الاستقرار السياسي الذي تعيشه هذه البلدان وهذا يعني اننا لا نواجه جماعات دينية لها توجهات واهداف عقائدية،وانما نواجه جماعات سياسية لها اهداف سياسية لا ترتبط بالدين بصلة. (حلمي، بلا : ص 15).

لهذا ليس صحيحا ولا مقبولا الربط بين الدين الاسلامي والارهاب حيث ان الارهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على البلاد الاسلامية فقط بل شهدت اوربا في القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر سلسلة من الاعمال الارهابية والتي لا تزال الجماعات تنفذها تحت ستار الدين مع ذلك لا يربط احد الدين المسيحي او اليهودي وبين النشاط الارهابي لهذه الجماعات(الربيعي، 2002 : ص 210).

وبهذا نجد ان المستفيد الاول من موجة الارهاب التي جعلت من الدين ستارا لها هي الدول الكبرى ولذا على المجتمع الدولي التصدي لها بموضوعية وقانونية للحفاظ على سلامة الابرياء لقد كان الارهاب ملازما للانسان منذ بدء التاريخ غير ان الامر الذي جعل له اهمية كبرى في الوقت الحالي هو التقدم الهائل في وسائل الاعلام او ما يسمى بثورة الاتصال فالارهاب كما يقول (كروبوتكين) هو الدعاية عن طريق الفعل. والاعمال الارهابية هي افعال تستهدف الذيوع والانتشار و تجذب انتباه الناس وتلفت نظرهم اكثر مما يحدثه مائة خطاب سياسي.

وخلاصة القول ان جميع الدوافع السابقة تؤدي الى الارهاب واحدة مكملة للاخرى اذ لا يمكننا القول بان هناك دافع ما اذا زال فان الارهاب سيزول معه لكنني اظن ان اكثر ما يقيد جذور الارهاب في يومنا هذا هو الخطاب الديني والذي يدعو الى استخدام العنف ووسائل الترهيب وهو ذو تاثير كبير على مجتمعاتنا على اساس مجتمعات متدينة.

2.2.3 التماثل والتباين في الفكر والسلوك بين القوى الاقليمية والارهاب

تعد ظاهرة الارهاب خطراً حقيقياً يواجه الوجود البشري اليوم وقد يبدو لاول وهلة ان الارهاب هو الاستخدام المنظم للعنف او هو استخدام الأكراه لاخضاع طرف اخر افراداً او مؤسسات او دولاً لارادة القائمين بالارهاب (G.Bouthoul، 1975 : ص 51) الا ان هذا المفهوم للارهاب وان كان ينطوي على مضمون العنف المسلح بيد انه مفهوم يلغي البعد الاخر من الارهاب وهو البعد السياسي اذ يمكن القول ان الارهاب هو امتداد للسياسة ولكن بوسائل اخرى وهكذا يتحول الارهاب الى اداة لفرض الارادة السياسية على المستوى الداخلي واداة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية على مستوى الاقليمي الدولي وصولاً الى وسيلة من وسائل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وعند التامل بهذا المفهوم للارهاب نجده ينطوي على بعدين اولهما ان الارهاب له مضمون عسكري يتعلق بالعنف المسلح والثاني ان الارهاب لغه مضمون سياسي اجتماعي وتتحدد الطبيعة الاجتماعية للارهاب بوصفه يعكس قدر كبير من التناقض في القيم الفكرية والثقافية بين الاطراف المتصارعة، اما الطبيعة السياسية تكمن في مفهومها الميكافلي الذي يرى ان السياسة هي سلوك او سياقات عمل اجرائية تتبع مختلف الوسائل لتحقيق غايتها. (فهمي، 2006 : ص 156).

وطالما ان السياسة غالباً ما تكتسب خاصية تصارعية بسبب التناقض الحاد بين الاهداف والمصالح سواء على صعيد الافراد او على صعيد الدول فان ذلك يكون مسوغاً للاندفاع نحو اتخاذ مواقف متضادة، وعندما تعجز الوسائل السياسية في حل هذه التناقضات يصبح الارهاب خياراً لفرض الارادة السياسية، وبهذا المعنى يكون الارهاب وسيلة لهذه الحالة التصارعية واداتها، اما غاياتها في اكراه الخصم وفرض الارادة السياسية عليه، وبهذا الوصف يكون الارهاب مظهر من مظاهر العمل السياسي، وعلى هذا لا يخطئ من يظن بان الارهاب هو امتداد للسياسة ولكن بوسائل اخرى (العكرة، 2007 : ص 25).

اضافة الى ذلك لو امعنا وتتبعنا بتاريخ الارهاب لوجدنا ان هناك تباين وترابط في الفكر والسلوك بين القوى الاقليمية والارهاب وهناك جدلية علاقة وتاثير

بينها وسيتم توضيح ذلك من خلال سلوك وممارسات بعض الدول الاقليمية الاكثر تدخلا في الشأن العراقي (اسرائيل – ايران- تركيا- السعودية) وخاصة بعد العام 2003.

1- اذ اتخذت العمليات الارهابية خصوصاً في الاونة الاخيرة صوراً متعددة ومتنوعة للوصول الى تحقيق الاهداف التي تنشدها من تنفيذ هذه العمليات وهو الضغط بالقوة او التفاوض لتحقيق اهداف تلك المنظمة الارهابية، ففي الماضي القريب كانت العمليات الارهابية تتمثل في الاغتيالات السياسية وتخريب المنشات الحيوية التي من شانها ان تؤثر على القرار السياسي للدولة، وذلك من خلال نشر الذعر وحالة الرعب في الراي العام، اما اليوم ومع التطور السريع في تكنولوجيا التسلح وسهولة حصول الجماعات الارهابية على ادوات التسليح، فضلاً عن التطور الكبير في وسائل الاتصالات والنقل، اصبح من السهولة على الجماعات الارهابية ان تقوم وتنتهج اساليب ووسائل جديدة لتنفيذ مطالبها وتحقيق اهدافها وغاياتها (بوادي، 2005 : ص36).

لذا يمكن القول ان من ابرز الاساليب التي تلجأ اليها المجاميع الارهابية هي:

أ. القتل والاغتيالات:

قد يتخذ الارهاب صورة الاغتيال والقتل لبعض الشخصيات الهامة التي لها تاثير على الراي العام داخل الدولة، وتتحدد هذه الشخصية بالنسبة للارهابي حسب الغرض من العملية الارهابية. (عز الدين، 1986 : ص 86).

كما يعد السياسين والقادة الامنيون في المناصب الحساسة اهدافاً للتنظيمات المتطرفة والجماعات الارهابية، اذ تهدف الجماعات الارهابية من وراء هذا الاسلوب الى تخفيض معنويات القاعدة العامة للخصم ونشر الرعب في نفوسها (الجهماني، 1988 : ص 64).

ب. الخطف واحتجاز الرهائن:

تعد جريمة خطف وحجز الرهائن من اخطر صور الجرائم الارهابية وترتكب معظمها اما لاغراض سياسية واما لاغراض اجرامية، وفي حالة ارتكاب

مثل هكذا جرائم لاغراض سياسية فغالباً ما يكون الضحايا من بين الشخصيات التي تشغل مناصب سياسية هامة في الحكومات او المؤسسات الدولية(بوادي، 2005 : ص 58).

ان جريمة الخطف وحجز الرهائن تتطلب جهداً دولياً فاعلاً للقضاء عليها، الى جانب اهمية تكاتف كافة المجتمعات الانسانية للحد من هذه الانتهاكات المروعة التي تسيء الى الحرية. (المندلاوي، 2009 : ص 152).

ومن ناحية اخرى، ان انتشار ظاهرة خطف الرهائن واحتجازهم واستخدامهم كوسيلة ضغط وابتزاز ضد الدول والحكومات لتنفيذ مطالب الخاطفين تفاقمت في الاونة الاخيرة والتي راح ضحيتها الكثير من الابرياء. (رفعت والطيار، 1998 : ص83).

وفي السياق ذاته، يشير هذا النوع من الاختطاف الى سلب الفرد او الضحية حريته باستخدام اسلوب او اكثر من اساليب العنف، والاحتفاظ به في مكان ما، يخضع لسيطرة وحماية ورقابة المختطفين تحقيقاً لهدف معين.(العموش، 2006 : ص16).

ج. التفجير:

تعد هذه الوسيلة من اخطر الوسائل المادية كونها تحقق خسائر كبرة بين الافراد، وذلك من خلال استخدام مواد شديدة الأنفجار مثل الديناميت ومادة (C_4) وغيرها من المواد الداخلة في صناعة القنابل، وتنوعت انماطها من قنابل بدائية الى قنابل ذكية ولاصقة وغيرها. (صاحب، 2008 : ص 12).

ان هذا الاسلوب من الجرائم الارهابية يعد من اسهل الاساليب واكثرها شيوعاً، اذ يحقق هذا النوع الذعر الكبير في نفوس المواطنين دون ان يتعرض الارهابيون للخطر، اذ يصعب متابعته ومقاومته من قبل المنفذين ويرجع شيوع هذا النوع من الارهاب الى سهولة الحصول على المتفجرات وسهولة هروب المنفذين بعد زرع المتفجرات. (الفتلاوي، 2011 : ص 91).

د. العمليات التي ترتكب ضد الاموال والمنشات :

وتتمثل باعمال التخريب التي يقوم بها الارهابيون على المنشات العامة والمؤسسات ذات الاهمية سواء من الناحية السياسية ام من الناحية الاقتصادية على دولة من الدول، سواء كانت هذه المنشات داخل اقليم الدولة او خارجها كالسفارات والقنصليات ومكاتب شركات الطيران الوطنية، وتبدوا خطورة هذه الاعمال الاجرامية في ان معظم ضحاياها ابرياء، وان الهدف الاساسي من ورائها هو زعزعة الكيان السياسي للدولة واثارة الرعب والفزع بين مواطنيها وذلك لتغير ارادة الدولة او قراراتها في جانب معين. (مصلحي، 2006 :ص 25).

ه. العمليات الانتحارية:

وهي العمليات الاجرامية التخريبية والتي يقوم بها شخص او مجموعة من الاشخاص بهدف تحقيق اهداف معينة (سياسية ام دينية) وهي تعد هجوماً على هدف يعتزم المهاجم من ورائه قتل الاخرين او التسبب بدمار كبير، مع العلم بان اي منفذ للهجوم يعلم بانه سيموت في هذه العملية. (مصلحي، 2006 : ص 76).

و. اختطاف الدبلوماسيين:

يلجأ الارهابيون اختطاف موظفي سفارة معينة في دولة ما وهذا الاختطاف يحرج الدولة الضيفة بعدم قدرتها على حماية البعثات الدبلوماسية وبدوره يعرض حياة الدبلوماسيين للخطر والابتزاز.

ز. تفجير القنابل في المحلات العامة:

ويعد هذا الاسلوب من اسهل الاساليب الارهابية واكثرها شيوعاً اذ يحقق هذا النوع الذعر الكبير في نفوس المواطنين دون ان يتعرض الارهابيون للخطر ومن مزايا هذا النوع سهولة هروب المنفذين وسهولة الاستخدام. (محمد، 2009 : ص 105).

وقد اقدمت العناصر الارهابية الضالة بتنفيذ العديد من العمليات الارهابية داخل العراق من قتل وخطف وتفجير وعبث بالممتلكات وعمليات انتحارية، مما ترك اثرا سلبيا على الداخل العراقي ودفع بالكثير من العراقيين الى المغادرة خارج البلد وخلق حالة من عدم الاستقرار انعكست سلبا على الامن الوطني العراقي.

2- كان للتدخلات الاقليمية في الشأن العراقي الاثر نفسه اذ سعت بعض الدول الى تقويض العملية السياسية واعاقة تقدمها، حيث تباينت مواقف دول الجوار بشأن مبررات تدخلها بالعراق، اذ سعت بعض الدول الى تفويض العملية السياسية واعاقة تقدمها وتباين دول الجوار بشان مبررات تدخلها بالعراق. (العلاق، 2009 : ص 151).

فتوجه البعض كان تحكمة مخاوف من انسحاب ما يجري في العراق من اعمال العنف السياسي الى بلدانهم والبعض الاخر موقعها مبني على ما تمليه مصالحها واطماعها بالعراق وللتوضيح سيتم التطرق الى بعض من هذه الدول ذات التاثير المباشر على الامن الوطني العراقي وهي (اسرائيل- ايران- تركيا- السعودية) اما بقية دول الجوار الاقليمي فان تاثيرها محدود ويدعم موقفها موقف الادارة الامريكية بشكل او باخر، وسنستعرض دور التدخلات الاقليمية لهذه الدول فكراً وسلوكاً وكما يلي:

أ. **اسرائيل**:

تشكل اسرائيل احدى اهم دعامات الرؤية الاستراتيجية الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط وامنها محوراً اساسياً في هذا التصوير ازاء اي دولة تحاول ان تملك او تسعى لامتلاك قدرات تخل بالتوازن العسكري مع اسرائيل، العراق يمثل تهديداً لاسرائيل لا بالمنطق العسكري فقط الذي انتهى عملياً بعد حرب الخليج الثانية 1991، واتمه الحاكم المدني بول بريمر بقرار حل الجيش خدمة لاصدقائه الاسرائيلين حسب تعبيره ولا بمنطق عقيدة النظام السياسي قبل او بعد 2003 ولكن بمنطق العقيدة الجماهيرية العراقية اذ ان اغتصاب اسرائيل لفلسطين يحمل دلالات رمزية وقدسية وعاطفية. (البكري وعلي، 2012 : ص 54).

ولقد تميز الدور الاسرائيلي في احتلال العراق بالكثير من الغموض ورغم ان اكثر من جهة وفي مقدمتهم الجانب الاسرائيلي تؤكد هذا الدور الا ان الخوض في تفاصيله، يكون من المحظورات بعد ان شهد العراق عمليات اغتيالات وتصفيات واسعة شملت اصحاب الكفاءات العملية وكبار الضباط والاطباء وغيرهم، ولم يجد الكثيرون لتلك الحملات من تفسير منطقي سوى الاشارة الى ان عناصر الموساد

الاسرائيلي دخلت العراق مع قوات الاحتلال، وان قرار غزو العراق واحتلاله لم يكن بعيداً عن الدوائر الداعمة لعلاقة الولايات المتحدة واسرائيل وقد قال نائب الرئيس الامريكي السابق ديك تشيني (ان هدفنا في العراق هو ايجاد منطقة اكثر امناً لاسرائيل) وكما صرح كولن باول امام مؤتمر منظمة ايباك بان (القضاء على النظام العراقي سيحرر اسرائيل، والشرق اوسط من التهديد الذي تشكله اسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق). (الربيعي، 2010 : ص 143).

ويتركز وجود الموساد الاسرائيلي في العراق على اصطياد العلماء والاثار والبحث عن تاريخ الاجداد والسعي لاستعادة وثائق ومخطوطات وشراء الاراضي والعمل على التخطيط لسلسلة من العمليات الامنية ذات الابعاد السياسية وبالتاكيد تلك التي تكرس عدم الاستقرار في العراق وتفتيت البلاد اكثر. (العريضي،2009 : ص 1).

وقد عد احتلال العراق مصلحة امريكية اسرائيلية مشتركة اذ ركزت مراكز الابحاث الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي على رسم خريطة جديدة لمستقبل المنطقة واسقاط النظم العربية المعادية لاسرائيل وتقسيم المنطقة الى دويلات طائفية وعرقية لتسهيل مهمة اقامة دولة اسرائيل الكبرى وهذا ما اكده (ديفيد ذيير مسجر) من معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية بقوله (ان من يسيطر على العراق يتحكم استراتيجياً بالهلال الخصيب والجزيرة العربية). (جريدة البيان، 2004 : ص 5).

وطرح الدكتور (كينيث بولاك) مدير البحوث مركز سابان لسياسات الشرق الاوسط، نظرته الخاصة عن دور اسرائيل في احتلال العراق في مؤتمر ايباك 2004 بان (قرار شن الحرب قراراً امريكياً لكنه لم يواجه باي معارضة او رفض من اسرائيل) وبالطبع ان اسرائيل كانت مدركة انها مستفيدة من الحرب لكنها لم تضغط في هذ الاتجاه لان المحللين العسكريين الاسرائيلين ينظرون الى الموضوع من زاوية اسرائيلية بحته، وهم دوماً قلقون حيال النشاط النووي الايراني ويصرفون الاهتمام نحو الاسلحة النووية مهما كان الامر متعلقاً بالشرق الاوسط، وبصرف النظر عمن يحكم العراق، وبصرف النظر عما يجري في العراق، لن يصبح العراق

بلداً نووياً خلال العشر سنوات المقبلة، هذا محسوم من وجهة نظر اسرائيل. (بولاك، 2004 : ص 456).

وافاد الدكتور كينيث وشتاين- استاذ في جامعة اهوري في المؤتمر انفاً ان جزءاً من السياسة الخارجية الامريكية كان مرتبطاً بالدفاع عن اسرائيل وضمان امنها وتادية الواجب الاخلاقي أتجاهها. (وشتاين، 2004 : ص 419).

وترى اسرائيل ان ضرب العراق وازالة اسلحة الدمار الشامل (المحتملة في السنوات العشرة القادمة) منه وتغيير النظام فيه يعمل على:-

(1) ازالة التهديد النووي العراقي نهائياً بعد التاكد من عجزه عن الاستمرار في برنامجه النووي.

(2) اضعاف جبهة قوى التشدد في العالم العربي والتي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية.

(3) انهاء فكرة الجبهة الشرقية الى الابد، وهي الفكرة التي ظلت سوريا تراهن عليها للتغلب على الخلل الواضح في موازين القوى بينها وبين اسرائيل.

(4) وضع نظام البعث السوري تحت ضغط احتمال تعرضه لنفس المصير الذي واجهه البعث في العراق.

(5) وضع ايران تحت حصار كامل وعجزها عن التاثير في مجريات الصراع العربي- الاسرائيلي لاضطرارها الى التركيز على الخطر الذي يمثله الوجود الامريكي في العراق.

(6) ارسال رسالة واضحة للدول العربية الاخرى الساعية لامتلاك اسلحة دمار شامل اذ ستواجه الولايات المتحدة ويمكن ان يتكرر انموذج العراق.

(7) وجود نظام جديد في العراق يكون موالياً للولايات المتحدة الامريكية يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الامريكية الرامية الى انتزاع اعترافه باسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية معها. (عبد، 2011 : ص 2).

بدورها كانت اسرائيل تحث الامريكان على غزوا العراق لتحقيق ما عجزت عنه خلال العقود الماضية لهذا شكل الغزو بالنسبة اليها فرصة تاريخية لاعادة الخريطة السياسية والجغرافية في الشرق الاوسط، انها حرب الصقور المدنيين في

البنتاغون، المناصرون لاسرائيل وكانت الولايات المتحدة قد عينت الجنرال جي غارنر حاكماً مدنياً للعراق المحتل، هو مناصر لاسرائيل وعلى علاقة بالمعهد اليهودي للامن القومي. (الشموري، 2009 : ص 297).

ب. السعودية:

تتمثل علاقة العراق بالسعودية بالعديد من الحلقات ومنها التاريخية والجغرافية فتتمثل تاريخياً من حيث تداخل القبائل بين قبائل العراق والسعودية والاحوال المشتركة لمعظم قبائل البلدين، اما جغرافياً فان الخط الحدودي بين العراق والسعودية هو الاطول فهو يمتد الى نحو 814كم وتندمج بمحافظة الانبار مما يجعل الامتداد الجغرافي عاملاً من التقارب العقائدي وهو ما يثير مخاوف البلدين ومن ناحية اخرى فان اغلب الابار النفطية ومنشات التصدير تقع على مقربة من الحدود العراقية وهي تتخذ اجراءات وقائية للابتعاد عن العراق الجديد اذ انها تقوم ببناء جدار عازل يمتد لمسافات طويلة متقطعة على الحدود العراقية وكما اعلنت ترددها قبل اعلان دخول سفيرها الى العراق عام 2008 في ارسال الممثلين الدبلوماسيين الى العراق بذريعة عدم الاستقرار الامني. (سعدون، 2009 : ص 42).

وحين نتحدث هنا عن السعودية فلن نذهب بعيداً عن دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب التشابه الكبير في مواقفها حيال القضية العراقية، مع تباين ضعيف في بعض المواقف، وبعد سقوط النظام السابق ومنذ الايام الاولى شاركت المؤسسة الحكومية السعودية في تقديم كل وسائل العون للشعب العراقي من مستشفيات جوالة ومؤن غذائية وخدمات اخرى مجانية، الا ان المؤسسة الدينية كانت تدفع باتجاه اخر لاسيما بعد تصاعد الاستياء من سلوك القوات الامريكية، وعندما بدأت ردات الفعل على الوجود الامريكي في العراق على شكل مواجهات عسكرية حادة ساهمت تلك المؤسسة برفد المقاتلين في الداخل العراقي والراغبين في الالتحاق اليه بكل وسائل العون والمساعدة، وباتت المؤسسة الرسمية السعودية تتراجع عن دعم الحكومة العراقية وبلغت الازمة ذروتها بعد احداث سامراء 2006 وتصاعدت الصيحات الطائفية بضرورة مناظرة مكون على حساب مكون اخر لذلك تحيز الخطاب الرسمي السعودي وبدأ يصطف الى جانب الخطاب الديني، وفي مقالة

للمستشار الحكومي للسفير بندر بن سلطان في واشنطن قال فيها ((اذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق بصورة مفاجئة فاننا سوف نتدخل بقوة لحماية السنة من الشيعة المدعومين من ايران). (وهيب، 2008 : ص 42).

كما ان الاحتلال الامريكي للعراق لم يكن حسب المخطط له سوى خطوة اولى تتبعها خطوات اخرى، فقد كانت السعودية كما قال جورج بوش الابن الهدف الثاني بعد العراق لذا فهي مطالبة المزيد من الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية واتباع النهج الديمقراطي وحقوق الانسان والمراة (امين، 2011 :ص 15).

وعن التوجه الامريكي ومشروعه في التعددية فقد اسست السعودية ما يشبه مجلس وزراء مصغر للحرب لمتابعة اتجاهات التغير في المنطقة لكونها مشمولة بالتغير بحسب اطروحات بعض السياسين الامريكيين ومن اجل تعطيل او افشال المشروع الامريكي في العراق قامت السعودية بتجنيد الارهابيين من التكفيرين وتوجيههم وارسالهم الى العراق وهو ما يعد تدريباً اولياً لهذه السياسة والذي جرى تطبيقها في ليبيا التي جرى اغراقها بالمتطرفين من اعضاء القاعدة ومن ثم اعتمدت الاسلوب ذاته في سوريا، وربما يتم تطبيقه في دول اخرى، بعدها تصدرت السعودية اعلى مواجهة اقليمية لتصدير فتاوى التكفير والتحريض ضد كل اشكال التغيير الديمقراطي، وكما ان النظام السعودي متخوف من الداخل اكثر منه من الخارج، فتراه يدعم السلفية والوهابية كي تكون (عابرة للحدود) بغية تحييد اوضاعها عما يجري، وهي استراتيجية غير مضمونة النتائج. (المعموري، 2012 : ص 256).

ومما لاشك فيه ان الحكومة العراقية ذات الاغلبية الشيعية تمثل تحدياً لتماسك المجتمعات في البحرين والكويت والسعودية التي يرتبط فيها مفهوم المواطنة باعتبارات مذهبية ينتج منها وجود مواطنة ناقصة للشيعة ومواطنة كاملة للسنة. (رجب، 2010 : ص 57).

ومن الجدير بالذكر حجم التدخل السعودي مرهون بحجم التدخل الايراني، حيث قال (تي اكس هاميس) احد الكولونيلات المتقاعدين في المارينز واحد المشاركين في لعبة الحرب التي رعتها كلية الحرب الامريكية قال (ان توسعاً

للوجود الايراني في العراق قد يؤدي الى زيادة التدخل السعودي وبقية الدول السنية على الجانب الاخر)، وقال هاميس (اذا حدث ذلك فانا قلق من ان الايرانيين سيصلون الى استنتاج بان عليهم ان يفعلوا شيئاً للتنافس مع السعودية وستكون استراتيجيتهم الافضل تحفيز تمرد الشيعة في السعودية). (امين، 2011 : ص57).

وهنالك جملة من العقبات بين العراق وبين منظمة مجلس التعاون الخليجي اصبحت حائلاً دون عودة العراق، وانضمامه الى للمجلس المذكور وكلها تبعات احتلال العراق للكويت، فاولى هذه العقبات هي قضية الاسرى والمفقودين الكويتين والاخرى الديون والتعويضات العالقة بين العراق والكويت وكذلك عقبة ترسيم الحدود العراقية الكويتية ومطالبة بعض السياسين العراقيين باعطاء العراق منفذاً بحرياً على الخليج، وكذلك اعادة الاراضي العراقية المستقطعة من العراق لصالح الكويت (الحريري، 2008 : ص 43). وكان الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية قد اكد رفض المجلس لانضمام العراق الى عضويته بسبب عدم توافر الشروط التي يضعها المجلس لانضمام الدول اليه والمتمثلة بان تكون الاوضاع السياسية والاقتصادية مشابهة لاوضاع في الدول المنتمية للمجلس، وفي الوقت ذاته يجب ان يواجه احتمال ان يكون العراق لا يزال يمتلك القوة الكامنة لفرض هيمنته على المنطقة المحيطة، وتحدي مكانة السعودية داخل بيئة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (رسل، 2005، ص 20). وبعد الاحتلال اصبح الامر بعيد عن عودة العلاقات بين دول النظام الخليجي والعراق الى ما ينبغي ان تكون وهو نابع من عدة اسباب:

1-بروز ردود افعال متناقضة بين دول النظام الخليجي تجاه ما يجري في العراق منذ بدء الاحتلال.

2-ضبابية المشهد السياسي العراقي، بالرغم من حدوث عدة متغيرات سياسية.

3-تاثيرات العوامل الاقليمية والدولية على العراق بعد الاحتلال وتاثير المشهد السياسي العراقي بها واحتمالية تصادم تلك الارادات مع المصالح الخليجية في العراق وفي ظل ذلك تلعب السعودية دوراً قيادياً في توجيه دول المجلس بما ينسجم وتوجهاتها واستراتيجيتها تجاه المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص.

ج. ايران:

تميزت العلاقة بين العراق وإيران بالتوتر والعداء المتواصل منذ فترة تاريخية غائرة في القدم ولغاية العصر الحديث، حتى العداء الأمريكي تجاه البلدين لم ينجح لدفعهما إلى المصالحة والتعاون. فالاختلافات بينهما عميقة: ايديولوجية، سياسية، إقليمية جيوسياسية وكان التدخل الايراني بالعراق صفة مميزة على مر التاريخ وما الصراع الفارسي- العثماني للاستحواذ على العراق الا احد مظاهره اتفاقيات بينهما وقد ابتلى العراقيون بذلك كما قال المؤرخ على الوردي (بين العجم والروم بلوة ابتلينه) برز هذا التوجه الإيراني في عدد من الممارسات مثل استيلائها عسكرياً على ثلاث جزر عربية في مدخل الخليج عام 1971(طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، وفي الوجود العسكري الإيراني في عُمان، وكذلك احتجاجاتها المتعددة على استخدام دول ومؤسسات عربية تعبير "الخليج العربي" بدلاً من "الخليج الفارسي"، علاوة على علاقاتها الخاصة بإسرائيل. من هنا بقيت العلاقات الإيرانية العربية هامشية، رغم أن الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه، أحدثت تغييراً في معادلات القوة بالعلاقة مع الصراع العربي الإسرائيلي (مطر وهلال، 1979، ص 142).

وقد صاغت إيران سياستها الخارجية في سياق أربع ستراتيجيات تظهر دور إيران الإقليمي، وإظهار إيران استقلالها عن الولايات المتحدة والغرب من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية، والحفاظ على المبادئ الرئيسة للثورة و تحقيق أعلى منفعة ممكنة من خلال المناورة السياسية. (عتريس، 2012 : ص 467).

وبعد الأحتلال الامريكي للعراق عام2003 حددت اللجنة المكلفة من قبل المرشد الاعلى للثورة الاسلامية بخصوص العراق له ثلاث اهداف تعمل ايران وهي: (العاني، 2006 : ص 4).

1- منع الولايات المتحدة من الانتصار في العراق بما يقوض امن ايران.
2- ترسيخ نفوذ ايران في العراق الجديد.
3- منع ظهور عراق قوي.

بالمحصلة نجحت ايران في تحقيق هذه الأهداف باشكال مختلفة حيث تم تشكيل حكومات شيعية موالية لها (الجعفري والمالكي) كما تم المساهمة الفعالة في رفع تكلفة وجود القوات الامريكية في العراق (العناني، 2005 : ص 30). مما شكل احد اهم اسباب انسحابها النهائي عسكرياً في ديسمبر 2011م وصب ذلك في مصلحة ايران بشكل كبير، حيث غدت اللاعب الاول في الوضع السياسي الداخلي في العراق، كما تلعب ايران دوراً بارزاً في ادارة المليشيات المختلفة المتورطة في تهريب النفط جنوب العراق وتحصل هذه المليشيات على حصة كبيرة من الارباح مقابل حماية مصالح إيران في الطاقة، وعندما تنمو إحدى المليشيات أكبر من الحجم اللازم فإن إيران ستجد الطريقة المثالية للحد من قوتها، إن استراتيجية إيران في إدارة العراق هي تغيير القائد الشيعي البارز الذي تتعامل معه، بحيث تضمن إيران بأن لا أحد سيصبح قوياً بما فيه الكفاية ليفكر بالتخلي عن إيران أو الانقلاب ضدها (موقع سترانفور للاستخبارات، 2012، الموقع انترنت).

وعن الصراع الخفي بين المرجع الشيعي الأكبر في العراق آية الله علي السيستاني، والقائد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي. قال المعموري، وهو محرر وأستاذ العلوم السياسية في "جامعة سيدني"، إن نموذج قم يرتكز على "ولاية الفقيه"، العقيدة التي منحت المرشد الأعلى الإيراني سلطته، كما تم إنشاؤه على يد آية الله روح الله الخميني. وفي المقابل، يُعدّ نموذج النجف الشكل التقليدي للمذهب الشيعي بقيادة آية الله علي السيستاني. وقال إنه "منذ عام 2003، حاول السيستاني تأسيس نظام سياسي أكثر ديمقراطية في العراق، إلا أنّ خامنئي تدخّل في ذلك النظام من خلال حشد نفوذه لدى الأحزاب السياسية الشيعية العراقية ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي بالاضافة الى دعمه لمجموعة من الفصائل المسلحة، وأوضح أنه خلافا لخامنئي، "يتجنب السيستاني الخطابات الطائفية التي تتناول السلفيين، أو السنة، أو الخصومة بين إيران والسعودية، بل يثبّط عزيمة مواطني دول الخليج والدول العربية عن دعم حركات التمرد ضد حكوماتهم .وبالمثل، حث أتباعه على عدم حمل السلاح على خلفية قضايا شيعية ساخنة، مثل دعم بشار الأسد في سوريا، أو معارضة الحكومة السنية في البحرين ذات الأغلبية الشيعية." ولفت إلى أنه "إذا ما

توفي خامنئي أو السيستاني، سيبرز فراغ في السلطة، ما سيسمح للطرف الآخر بتوسيع دائرة نفوذه. فعلى مر التاريخ، خلال السنوات الخمس إلى العشر التي تلي وفاة مرجع كبير، يتنافس المرشحون فيما بينهم على تأسيس قاعدة شعبية داعمة لهم(المعموري،2017:انظر http://arabi21.com)

فإيران تسعى لأخذ (قم) مكانة مرجعية النجف التي لا تؤمن بولاية الفقيه، وتسعى بكل قوة لطرح وتثبيت مرشحها المفضل لقيادة المرجعية في النجف بدل السيد/ على السيستاني.

ولغرض التعرف على إستراتيجية إيران بنشر مذهبها في العراق باعتبارها أكثر الدول تدخلاً في الشأن العراقي (فكراً وسلوكاً) سيتم تحديد ثلاثة منطلقات رئيسية (تاريخي،نظري،قيمي) وكما يلي :

1 – تاريخياً:

أصبح المذهب الجعفري الاثناعشري مذهباً رسمياً في ايران منذ عام 1501 م، مع قيام الدول الصفوية، التي يعد قيامها في حد ذاته نقطة تحول مفصلي في تاريخ هذه البلاد منذ دخول الإسلام بلاد فارس ليس فقط لان مؤسسيها إسماعيل ألصفوي قام بفرض هذا المذهب عنوة على الأمة الإيرانية ليحول أبناءها مرغمين عن المذهب الشافعي إلى المذهب الشيعي، بل لان حكم الصوفيين الذي دام لأكثر من قرنين (1501 م، 1736م) قد أسفر ايضاً عن تطور تاريخي مهم على المستويين المذهبي والاجتماعي كان مفاد التطور الأول هو تكريس فكرة أمكانية قيام حكومة شيعية في ظل غيبة الأمام الثاني عشر، ولكن مع خضوع جميع التفاعلات السياسية فيها بمعايير الاجتهاد والتقليد (جمعه والخوي 1976:بلا)،بينما انطوى التطور الأخر على نقل المجتمع الإيراني إلى زاوية المجتمعات الدينية المنغلقة ولا يماثل مجتمع أسلامي آخر، بحيث أصبح متمتعاً بمجموعة من القيم المذهبية الخاصة النابعة من المعارف النقلية، التي تبلورت اطرها النظرية على دعائم من التراكم التاريخي الموروث عبر الأجيال بلا جرح اوتعديل.

وفي ضل هذه النقلة المذهبية والاجتماعية في تاريخ إيران، ظهرت طبقة عريضة من فقهاء الشيعة الذين قاموا بتشكيل كيان مؤسسة دينية لا تعنى بتكوين

مجتمع مذهبي متكامل وحسب، بقدر ماتقوم بدور سياسي نافذ في الدولة الشيعية وقد ادى ذلك الى جعل هؤلاء الفقهاء يتمتعون منذ ذلك الوقت بعلاقة وثيقة مع كل الفئات الاجتماعية الأخرى، لاسيما تجار البازار، ورغم ان علاقتهم بالعسكريين اتسمت بالتوتر تارة، والصدام تارة اخرى، خاصة بعد ان تزايد دور المؤسسة العسكرية منذ انقلاب عام 1921، وصولاً الى قيام الثورة الايرانية عام 1979 فان الفقهاء تمكنوا من استحداث طبقة عسكرية موالية لهم تسمى الحرس الثوري ضمت طاقات قتالية محترفة واخرى شبه عسكرية تسمى قوات التعبئة العامة او الحشد الشعبي.

2 – نظرياً:

ارتباط مفهوم نظرية ولاية الفقيه ارتباطاً وثيقاً بنظام الجمهورية الإسلامية الذي أفرزته الثورة الايرانية عام 1979 ويقوم منطق ولاية الفقيه وقوامها في الفكر الشيعي على ان مبدأ الحاكمية في الإسلام هو لله تعالى صاحب السيادة المطلقة على المخلوقات كافة والذي تستمد الولاية الأرضية شرعيتها منه. وتتمثل هذه الولاية في ثلاثة امتدادات تجسد حاكميه الله على الأرض هي النبوة والإمامة وولاية الفقيه وذلك من خلال تسلسل استخلاف الإنسان في الأرض وامتداد الامامة جاء بالعصمة.أما امتداد ولاية الفقيه فقد جاء بالمنزلة اي ان النبوة منصوص عليها بالاسم ومعصومة أيضا، ولكن لايوحى اليها.اما ولاية الفقيه فلا نص عليها بالاسم ولا هي بمعصومة ايضاً الا ان مواصفاتها وشروطها مثبته في سنة المعصومين وبعبارة اخرى يرى فقهاء الشيعة ان النبي هو حامل الرسالة من السماء لاختيار الله له ونزول الوحي عليه وان الأمام هو المستودع لهذه الرسالة ربانياً بمعنى أن النبي والأمام معينان من الله تعييناً شخصياً.أما المرجع الديني آو الفقيه الولي فهو معين تعييناً نوعياً.حدد الإسلام شروطاً عامة له وترك آمر التعيين والتأكد من انطباق هذه الشروط عليه من عدمه الى الامة نفسها.

وبناء على هذا رأى فقهاء الشيعة أن بالمنطق نفسه التي شرع الله به القوانين للبشرية عن طريق انزال الوحي على من اصطفاه من رسله، محمد فان الله بالقدر نفسه قد اختار الأمام ولياً لأمر المسلمين وقائدهم الزمني والديني وان الدليل الموجب لوجود هذا الأمام هو الدليل نفسه الذي استدعى بعث الأنبياء والرسل ونظراً

لغيبة الأمام الثاني عشر فقد بدأت المرحلة التالية للإمامة.وهي مرحلة النيابة الخاصة، ثم النيابة العامة التي تتجسد في ولاية الأمر، وقيادة المجتمع الشيعي من خلال الفقيه الجامع للمواصفات والشروط.

ومن هذا المنطلق فان الحكومة تعد هنا بمنزلة الذراع التنفيذية للولى الفقيه على أساس أن الإسلام بوصفه نظاماً شاملاً لايمكنه آن يتخطى حدود النظرية نحو التطبيق دون الاعتماد على أجهزة حكم تضمن بسط القوانين الإسلامية بين الناس على ارض الواقع. أما فيما يخص ممارسة الفقيه للولاية في ضل الحكومة الإسلامية فإنها تشمل حسب النظرية المذكورة جميع المجالات التي كان يمارس فيها الإمام المعصوم ولايته وفي هذه الصدد يقول اية الله الخميني أذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فانه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي منهم، ووجب على الناس ان يسمعوا له ويطيعوا وان يمكن هذا الفقيه بوصفه الحاكم من امر الادارة والرعاية والسياسة للناس.

وهكذا وفقاً لنظرية ولاية الفقيه حصل أيه الله الخميني على مكانة بارزة في التاريخ المعاصر بوصفه زعيماً لثورة شعبية عارمة أطاحت بأعتى العروش في المنطقة، ومرجعاً دينياً نافذاً قاد اضخم احياء مذهبي في التاريخ. وأصبح وليا للآمر نيابة عن الأمام الغائب ومن ثم فقد اختصه الشيعة في العالم بلقب الامام الذي لم يكن يحظى به قبل ذلك الا الأمة الاثنا عشر خاصة انه كان يستمد مكانته الدينية لدى الشيعة من كونه فقيها يصل نسبه الى أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب (وزعيماً سياسياً اقام نظام حكم الهيا) وهنا يمكن القول أن لقب (أمام) قد اكتسب خصائص دلالية جديدة في عالمي الدين والسياسة منها.

أ- انه زعيم للمستضعفين في الأرض.

ب-انه زعيم الثورة الإسلامية في إيران.

ج-انه يتولى المرجعية الدينية والمرجعية السياسية معا.

د- انه نائب أمام الزمان. (الصباغ، 2011،بلا)

3- **قيمياً**:

قدمت إيران مجموعة من القيم الخاصة التي صاغت هويتها الدينية. وجعلت منها معياراً للحكم على مدى الولاء لها والاستجابة لأهدافها ومن أهم هذه القيم التي نشرتها إيران ومثلت غطاء لتمددها الخارجي نصرة المستضعفين في الأرض، والمظلومة المذهبية والوحدة الإسلامية. وقد تميزت هذه القيم بالشحن المعنوي الذي يستهدف التأثير في وجدان الجماهير واستثارة انفعالاتهم بالدرجة التي تحقق الثورة من ورائها أهدافها.سواء على المستوى الداخلي او الخارجي وقد اعتمدت الثورة على أساليب واستراتجيات متعددة في ترويج هذه القيم ومحاولة إقناع المسلمين بإبعادها في أطار بناء الصورة الذهنية المثالية لإيران ومن بين هذه الأساليب استخدام باقة من الشعارات التصادمية الانتهازية التي استهدفت مجرد ملئ الفراغ السياسي في المنطقة،مثل:الله اكبر..الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود إضافة الى أنها استخدمت مجموعة من الألفاظ والمصطلحات الخاصة ذات الدلالة الدينية التي تنطوي في الوقت نفسه على أحكام تعكس مفاهيم ولاية الفقيه التي تماهي بين الدين والسياسة مثل: الإسلام المحمدي الأصيل، والاستضعاف والاستكبار، والاستشهاد، والوحدة، والتقريب. ولقد أكدت الإحداث التي شهدتها المنطقة منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى اليوم ان استخدام طهران لهذه الشعارات والألفاظ التي تعمل على دفق شحنة من الانفعالات العقائدية لدى جموع المسلمين انما جاء بغرض استقطاب الرأي العام الإسلامي واستدراجه الى نقطة التناهي مع أهدافها السياسية وتصوراتها الإستراتيجية ومن ثم التأثير فيه.

وقد عمد فقهاء الشيعة وعلى رأسهم اية الله الخميني الى تفكيك مفهوم الاسلام التقليدي الذي يؤمن به مسلمو المعمورة ليقدموا تعريفاً ثورياً جديداً له لدى العامة فقد فرق مؤسس الجمهورية الإسلامية بين مفهومين للإسلام في نظره،

الأول: هو أسلام أهل السنة، الذي وصمه بالإسلام الأمريكي ووصفه بإسلام الرفاهية والمظهرية ولا يعتقنه ألا أهل الدعة والاستكبار والظلم خاصة الذين ابرموا صلحا منفردا مع إسرائيل اما المفهوم الآخر فهو أسلام اهل الشيعة الذي وصفه بالإسلام المحمدي الأصيل الذي هو في نظره إسلام المحرومين والمستضعفين

والمظلومين وانطلاقاً من هذا المفهوم الخاص للإسلام دعا اية الله الخميني الشيعة الى مقاومة النظم السياسية الظالمة المهيمنة على العالم.كما دعاهم الى العمل على تحرير القدس الشريف.ويعد هذا المفهوم أمرا فارقا بين الإسلام ذا الطابع المذهبي الشيعي الصافي المحمدي والإسلام ذي الطابع المذهبي السني الأمريكي من ناحية وبين الاسلام السياسي الثائر والإسلام المحافظ من ناحية أخرى. (الصباغ، المعجم الموسوعي، فارسي / عربي)

أ - **نصرة المستضعفين**: عبارة قيمية تسهم في رسم الصورة الذهنية لجمهورية إيران الإسلامية على المستويين الداخلي والخارجي.فقد شاعت كلمة مستضعف في ايران منذ قيام الثورة، بعد ان اكتسبت حقلاً دلالياً. على المستوى السياسي – الاجتماعي جعلها تنفرد بمفاهيم محددة لاترقى اليها كلمات مماثلة او مرادفة أخرى. اذ لم يعد المستضعف في الأدبيات السياسية الإيرانية يعنى فقط ذلك الفرد المسكين مهيض الجناح الذي يعاني الظلم والحرمان المفروض عليه من المستكبرين بل أصبح يتمتع بخصائص دلالية محددة من حيث أصبح متمتعاً بالوعي الثوري اللازم وابناً للثورة الإسلامية ونصيرها ووقودها وممتلكا الدافعية لمقاومة الظلم الاستكبار.

ب – المظلومية المذهبية : تعد المظلومية من القيم الثابتة في المذهب الشيعي والتي يتم تناقل تفاسيرها التاريخية وتوظيفها المذهبي منذ أن صاغها ونظر لها مفكرو وفقهاء المذهب خلال العصر الصفوي وحتى اليوم.

تبداء فكرة المظلومية عند الشيعة تاريخياً من مظلومية السيدة فاطمة (رض الله عنها) ومظلومية ابنها الحسين بن علي (ووفقاً للروايات الشيعية فان مظلومية الزهراء وقعت بعد وفات النبي (صلى الله عليه وسلم) بسبب خلاف نشب بينها وبين أبي بكر الصديق (حول ارض فدك التي كانت تعدها فاطمة ميراثها الشرعي عن أبيها) ومنعها عنها أبو بكر لأنه كان يرى ان الأنبياء لايورثون.اما مظلومية الحسين بن علي فتتعلق باستشهاده في كربلاء وهي الأكثر تأثيراً في وجدان الشيعة على الإطلاق خاصة بعد ان صاغ منها منظرو المذهب أيقونة للتضحية والفداء(شبكة الشيعة العالمية:http//shiaweb.org)

اليات تحقيق النفوذ المذهبي :

وفقاً لاستراتيجية طهران في تصدير مذهبها الشيعي تعد الدولة الايرانية محورا لثلاث دوائر اهتمام تحيط بها تضم كل دائرة كتلا استراتيجية مهمة ولكل من هذة الدوائر الثلاث الية محددة تختلف من دائرة الى اخرى ومن كتلة استراتيجية الى اخرى وذلك وفقا للتصنيف النوعي للاقلية الشيعية ولطبيعة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيش فيها وماهية الهدف الذي سيتحقق لايران من وراء هذة الالية **الدائرة الاولى – شيعة المحيط الجغرافي** : وهي التي تضم اتباع الطائفة الشيعية في الدول المتأحمة للحدود الايرانية على اختلاف نسبهم المئوية من اجمالي عدد السكان وتشتمل هذه الدائرة على ثلاث كتل استراتيجية.

الكتلة الاولى: وتضم المنطقة الجغرافية الممتدة من شمال غرب الحدود الايرانية باتجاة حدودها الجنوبية الموازية لمياة الخليج في كل من، تركيا، والعراق، والكويت والبحرين، وقطر، والسعودية، وسلطنة عمان، والامارات، والاردن وتضم الكتلة الثانية الدول الواقعة على حدودها الشمالية وهي، ارمينيا، واذربيجان، وتركمانستان، وتضم الكتلة الثالثة والاخيرة دولتي افغانستان وباكستان المتاخمتين لحدودها الشرقية.

الدائرة الثانية – شيعة الجوار الجغرافي: وتشمل على ثلاث كتل استراتيجية ايضا: الكتلة الاولى وتضم الدول الواقعة شرق البحر المتوسط، سوريا، ولبنان، والاردن، وفلسطين، وتضم الكتلة الثانية كلا من: طاجيكستان، وازبكستان، وروسيا في الشمال، والهند، وبنجلادش في الغرب، اما الكتلة الثالثة والاخيرة، فتضم الدول المطلة على مياة المحيط الهندي وبحر العرب وتضم كلا من اليمن وارتيريا والصومال وكينيا وتنزانيا واوغندا فضلا عن اثيوبيا والسودان وجزر القمر.

الدائرة الثالثة والاخيرة – البؤر الشيعية حديثة النشآة: وهي الدائرة التي تدخل في طور التكوين والانماء المستمر واللتي تكشف تلقائياً عن الابعاد السياسية للتحركات الايرانية وحجم جهودها في تكوين البؤر توطئة لقيام الحكومة العالمية الشيعية وتتضمن هذه الدائرة اربع كتل استراتيجية الاولى تضم دول شمال افريقيا : مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وتضم الكتلة الثانية بعض دول غرب

ووسط افريقيا وجنوبها ايضاً مثل، نيجيريا، وغانا، والسنغال، وسيراليون، وزمبابوي، وجنوب افريقيا، بينما تقع الكتلة الثالثة في جنوب شرق اسيا، وتضم الدول الاسلامية، على وجه الخصوص، مثل اندونيسيا، وماليزيا، والمالديف، فضلاً عن المناطق ذات الاقليات المسلمة في كل من الصين، وتايلاند، وسيرلانكا، والفلبين، وبورما،.. الخ. اما الكتلة الرابعة والاخيرة فتضم بعض الدول الاوربية، مثل، البانيا، واسبانيا، واليونان، وايطاليا، وبلغاريا، وبريطانيا، وفرنسا، ثم بعض دول امريكا الجنوبية.

أما فيما يتعلق باليات إيران لتصدير ثورتها فانها تتمحور في اربع آليات رئيسية تتلخص في: تنشيط ودعم الجماعات الأصولية ودعم ومساندة حركات التحرر وتصدير اعمال العنف والارهاب وبناء سياج طائفي حول الحدود الإيرانية وفتح آفاق دعوية جديدة في العالم ولاسيما في افريقيا والعمل على بلورة أطار مؤسسي للأقليات الشيعية في مجتمعاتها وكما يلي:

الآلية الأولى – دعم الجماعات الاصولية:

كانت تمثل أحدى أولويات طهران منذ قيام الثورة الإسلامية نظراً لأيمان نظامها بانه هو الحامل القياسي للإسلام الثوري المناصر للمستضعفين مسلمين كانوا او غير مسلمين وهو الأمر الذي يدعوها لان تلعب دوراً رئيسياً في شؤونهم هذا فضلاً عن زعمها ايضاً بان مصير الأمة الإسلامية رهن بمدى قدرة الجمهورية الإسلامية على تحويل نفسها الى قوة عالمية يمكنها الدفاع عن مصالح الامة ودفعها الى للأمام

ومن هذا المنطق عملت إيران على تفعيل دور جماعات الاسلام السياسي المتطرفة في جميع انحاء الشرق الأوسط وتقديم أوجه الدعم اللازم لها بغرض اعادة صياغة البيئة الاقليمية بطريقة تتجانس مع التصورات الإستراتيجية والمصالح الايرانية في المنطقة وتعظم بالقدر نفسه القدرات الثورية للنظام داخلياً (ايزنشتات، دلالات عملياتية وسياسية).

حيث دأبت التحركات الإيرانية على بلورة البعد الثورى لجماعات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي بوصفه بعدا جديداً للصحوة الاسلامية التي

يمكنها ان تستلهم النموذج الثورى الايراني وتصوغ منه اهدافا متجانسة اومشتركة بينها وبين هذه الثورة وزاد توافق الاهداف من ثقة ايران في تأثيرها في هذه الجماعات المستضعفة الامر الذي شجع الاجهزة والمؤسسات الايرانية على توظيف دور هذه الجماعات في مواجهة الأنظمة والحكومات التي لاتقبل بسياستها او نموذجها الاسلامي (هارم،شانزدهم 1381 ه، ص 213).

وقد بدأت إيران أولى خطواتها لتنشيط هذه الجماعات الأصولية برسم صورة إيديولوجية براقة للثورة الإسلامية عبر خطاب ثوري استند إلى مجموعة من الأسس التي غازلت المكون الوجداني والعاطفي لعموم المسلمين مفاده ان جذور هذه الثورة ممتدة إلى العهد النبوي الأول الذي لم تحد له حدود او تكبله قيود نحو الانطلاق للعالمية. وإنها استمرار لنهضة الأنبياء التي لم تقتصر على حيز جغرافي دون اخر.فالرسول صلى الله عليه وسلم مثلاً كان من ابناء الحجاز ومع ذلك لم تقتصر دعوته على منظمة الحجاز ولا على الجزيرة العربية وحدها بل تعداها الى العالم اجمع (الخميني، 1997، بلا).

الآلية الثانية – دعم ومساندة حركات التحرر

لهذه الآلية أهمية كبيرة في إستراتيجية نشر النفوذ الإيراني مذهبيا وسياسيا ومن ابرز الامثلة على توظيف إيران لدعم ومساندة حركات التحرر الوطني تحركاتها عبر تلك الالية في كل من فلسطين وأفغانستان فقد تعاملت ايران مع القضية الفلسطينية بوصفها احدى اهم قضايا العرب والمسلمين بالمعنى الاستراتيجي والتي يمكن ان تمثل مدخلا مهما للقيام بدور مؤثر في منطقة الشرق الاوسط. وقد استندت السياسة الإيرانية في التعامل مع القضية الفلسطينية الى ثلاث اطر، حاولت من خلالها اعادة صياغة معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي في المنطقة وفق معطياتها الخاصة وتصوراتها الاستراتيجية التي تهدف الى تصدير الثورة الايرانية للجماهير العربية.

أ – **الإطار الأول**: تفريغ القضية الفلسطينية من مكوناتها الوطنية وابعادها العربية وحصرها في البعد الإسلامي الثوري بما يعزز قدرتها على الربط بين تصدير ثورتها والقضية الفلسطينية ومن ثم روج خطاب إيران السياسي لقيم الاستضعاف

والاستشهاد وتحرير بيت المقدس كما رفعت طهران شعاراتها المعادية لاسرائيل الموت لامريكا الموت لاسرائيل، اللعنة على اليهود، واقامت احتفالاً سنوياً بيوم القدس العالمي بهدف حشد العناصر الاصولية والرافضة للسلام حول تصورات المعادلة الايرانية في القضية.

ب – الاطار الثاني : الرفض الظاهري المبرم لجميع اتفاقيات السلام العربية مع اسرائيل، بدءاً من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وصولاً الى المبادرة العربية 2002.

ج – الاطار الثالث : تقديم الدعم والمساندة للفصائل الفلسطينية التي ترى طهران انها ممثلة لمشروع الجهاد، وفق رؤيتها الخاصة، وتصوراتها الاستراتيجية وتأتي على رأس هذه الفصائل.حركتا الجهاد الاسلامي، والمقاومة الاسلامية حماس(الصمادي،بلا:انظر الموقعhttp://www.aljazeera.net).

اما بالنسبة لافغانستان التي تشترك مع ايران في حدود جغرافية تصل لاكثر من 940 كيلومترا، فأنها تمثل مجالا حيويا للامن القومي الايراني وحجر الزاوية في استراتيجية ايران للتمدد شرقا نحو باكستان والهند والصين وشمالا نحو جمهوريات اسيا الوسطى ولا سيما طاجيكستان فقد لعبت طهران دورا بارزاً في دعم ومساندة فصائل الجهاد الافغاني ضد القوات السوفيتية منذ اجتياحها لكابل عام 1979 وحتى بعد انسحابها في فبراير عام 1989 حيث نجحت في وضع الفصائل الشيعية الموالية لها على خريطة مقاومة الغزو الاجنبي لاول مرة في تاريخ افغانستان مثل فصائل، نصر و "رعد " و " جيل الحضرة " و " منظمة الشعب الكادح " و "حزب الله " والتي تلقت جميعا مساعدات عسكرية ومالية سخية من ايران. (الحاج،1997،ص14) قبل ان يؤدي الصراع الداخلي بين الفصائل الافغانية المجاهدة الى افساح المجال امام ايران لتعزيز قدرة وماكنة الفصائل الشيعية في الدولة الافغانية (معهد العربية للدراسات،بلا :انظر www.alarabiya.net).

وحتى عندما افضى الصراع بين المجاهدين الأفغان إلى بروز حركة طالبان في عام 1994. لم تر ايران غضاضة في مساندة الحرس الثوري للقوات الأمريكية "

الشيطان الأكبر " للقضاء على طالبان والذي جنت من ورائة عدة مكاسب، أهمها اشتراك إيران بفعالية في رسم مستقبل أفغانستان (منيسى،2002،بلا).

الآلية الثالثة – تصدير العنف

وهي الآلية التي تضطلع بها أجهزة الأمن الإيرانية المختلفة لتحقيق عدة أهداف أهمها مايأتي :

1- **الهدف الأول** : تصفية عناصر المعارضة الإيرانية بالخارج.
2- **الهدف الثاني** : الانتقام من الدول المعادية لنظام الجمهورية الإيرانية من خلال تنفيذ مجموعة من العمليات الانتحارية الضخمة بواسطة عملائها.
3- **الهدف الثالث** : تهديد استقرار دول الخليج العربي وهو ما شرعت فيه ايران عشية قيام الثورة مباشرة باتهام حكومات دول الخليج العربية بممارسة القهر والاضطهاد ضد الطائفة الشيعية الموجودة فيها ثم ذهبت لأبعد من ذلك عندما بدأت في تحريك الجماعات الموالية لها لتكشف مبكرا عن ورقة الضغط هذه لديها في التعامل الإقليمي ككل (بهير عباس، ص23). ثم شهدت الاستراتيجية الإيرانية تطوراً في إليتها. حيث بدأت تعتمد على القوة الناعمة بوصفها الية لتصدير التعاليم المذهبية والثقافة الايرانية في صورة أهداف ثورية خاصة بعد ان ثبت لها ان الاسلوب العنيف في تصدير ثورتها هو أسلوب تقليدي لم يعد مقبولاً خاصة في ظل النظام العالمي الجديد وبالتالي حصرت اعتمادها على استخدام العنف من خلال وكلائها في المناطق التي نجحت في تكون جيوب شيعية بها، او تتمتع فيها الطائفة الشيعية بالتماسك الظاهري بينما انصبت جهودها في تصدير المذهب الشيعي وقيمه المذهبية المختلفة في صورة وثقافة ثورية.

الآلية الرابعة – إقامة سياج طائفي

السياج الطائفي حول ايران ركن ثابت في إستراتيجية طهران الرامية للحفاظ على بقاء نظام ولاية الفقية في السلطة ولتحقيق طموحاتها في ان تصبح قوة إقليمية عظمى في منطقتي الشرق الاوسط واسيا، وتحديداً في نطاق دائرة المحيط الجغرافي الملاصق لها وتعتمد ايران في هذا الشأن علئ شبكة واسعة من المؤسسات المعنية

والتي تتلائم جهودها مع طبيعة المجتمعات والفئات المستهدفة كما تعتمد ايضا بشكل غير مباشر على الاقليات والطوائف الشيعية بوصفهاء حلفاء لها في العمل على تحقيق اهدافها الإستراتيجية ومصالحها العليا وتتصف هذه الآلية بتعدد أبعادها وتنوع أهدافها حيث تتداخل فيها الأهداف السياسية والثقافية والدينية.

اما فيما يخص بناء هذا السياج الطائفي العابر للقوميات داخل دائرة المحيط الجغرافي سواء الملاصق لإيران من الغرب او من الشرق فأن نظرية الأمن الإيرانية قد استهدفت تحقيق عددا من الأهداف الإستراتيجية داخل الدول الواقعة ضمن هذا المحيط وذلك اعتمادا على قدرة مؤسساتها واجهزتها على تنظيم واستغلال عناصر قوتها المتمثلة في: الموقع الجغرافي، والقوى البشرية، والموارد الطبيعية والاقتصادية، والفكر التنظيمي، فضلا عن استغلال سلبيات الخصوم لمصلحتها والتي أفضت في النهاية الى نجاح إيران في اختراق جدار الرفض العربي والإسلامي لنظامها الطائفي واستقطاب الأقليات الشيعية في بعض المجتمعات العربية وتحويلها الى منافذ للتغلغل الى هذه المجتمعات واستغلالها لمصلحتها والاستفادة منها.

وفي هذا السياق ارتبط اسم عدد كبير من الاحزاب والمليشيات الطائفية المسلحة سواء في المنطقة العربية او في أفغانستان وباكستان باجهزة الامن الايرانية والحرس الثوري وقد عبرت هذه الاحزاب والمليشيات عن جوهر الغايات الثورية الاسلامية الرامية لتكوين حكومية الاسلام (الشيعي) العالمية. تمهيدا لعودة المهدي المنتظر في العقيدة الاثني عشرية ويأتي حزب الله اللبناني في مقدمة هذه الاحزاب التي ارتبطت باهداف الثورة الايرانية، واكتسب شرعيتة المحلية وشعبيتة الاقليمية من رسم وترسيخ صورة ذهنية له بصفته تنظيما يجسد " المقاومة " ضد الاحتلال الاسرائيلي فقد استثمر حزب الله انجازاتة العسكرية وحولها الى رصيد سياسي لمصلحتة في لبنان ولمصلحة ايران في المنطقة وهو نفس ما تحاول فعلة منظمات شيعية اخرى تم استنساخها منه في العراق.

اذا نجحت اجهزة امن الايرانية في تكوين مليشيات وتنظيمات طائفية مسلحة كثيرة في العراق في اطار سعيها لتحويله الى رصيد طائفي سياسي داعم للمصالح

الايرانية في منطقة الخليج العربي. وتتمتع هذه المليشيات بقدرات مالية كبيرة تتلقاها من ايران وبامكانيات بشرية تم تدريبها في معسكرات الحرس الثوري فضلا عن التسليح والتخطيط. وقد حددت ايران اهدافها من وراء تكوين هذة المليشيات الطائفية بالعمل على ملئ الفراغ السياسي والعسكري الناجم من سقوط نظام صدام حسين وانهيار المؤسسة العسكرية العراقية وتفريغ الدول من مكوناتها العربية وتغيير المكون السكاني لمصلحة ابناء الطائفة الشيعية الموالية لايران فقط. أما ابرز المليشيات الشيعية المسلحة التي تأسست تحت اشراف ايران ورعايتها في العراق فتشمل كل من :حزب الله العراق،وجيش المختار، ولواء ابى الفضل العباس، وحركة النجباء،وعصائب اهل الحق، وحركة انصار الله الاوفياء، والحشد الشعبي، وكتائب اليوم الموعود. (مركز الجزيرة، http//studies.aljazeera.net

الآلية الخامسة –تشكيل كيانات شيعية:

تسعى ايران الى بلورة أطر مؤسسية وكيانات شيعية منظمة داخل الاوساط السنية الكبيرة أو المناطق غير الاسلامية بوصفها تمثل بذرة الاختراق الايرانية / الشيعية لهذه الاوساط وذلك من خلال العمل على انشاء الهيئات أو المؤسسات أو المجالس الشيعية في الخارج لربط المتشيعين الجدد (المستبصرين الجدد) بالمرجعيات الدينية الايرانية على المستوى العقيدي وبالولي الفقيه على المستوى السياسي بوصفه المرشد الاعلى لعموم شيعة العالم. ومن ناحية أخرى يتم العمل على نمذجة هؤلاء المستبصرين والمتعاطفين مع النظام الإيراني إضافة الى المطالبة المستمرة بترميم الاضرحة والمزارات الشيعية بدول المهجر. ومن الأمثلة على تلك المؤسسات المجلس الشيعي الاعلى في فلسطين ونظيره بالاسم نفسه في الكويت والمجلس الأعلى لرعاية أل البيت في مصر.

د. تركيا:

قبل نشاة الجمهورة التركية الحديثة عام 1923 كان التيار الاسلامي ومفاهيمه تترسخ بطريقة او باخرى لدى الاتراك عبر تراكمات تراثية امتدت لقرون، ولعل ذلك هو الدافع التاريخي للتحرك نحو قلب الدولة الاسلامية في العالم القديم وحول البحر المتوسط اقتراباً من دار الخلافة تحت مسمى (الخلافة الاسلامية)

وشكل العثمانيون في تلك المرحلة نظاماً سياسياً اتخذ من الطابع الاسلامي صورة له كان فيه لعلماء الدين موقع متميز، وسيطرت فيه القومية التركية بحيث تمكنت عبر زحفها من الشرق من تكوين (الامبراطورية العثمانية) التي لم يكن لها وجود من قبل، وقد استمر الحكم من قبل الدولة العثمانية بنظام الخلافة لاكثر من اربعة قرون حتى الحرب العالمية الاولى للفترة (1914-1918). ونتيجة لهزيمة الامبراطورية العثمانية في تلك الحرب من قبل قوات الحلفاء (انكلترا وفرنسا وايطاليا) واقتطاع اجزاء من الامبراطورية العثمانية، سعت القوى العسكرية المتبقية جراء تلك الهزيمة على توحيد الشعب والجيش وتنظيم الامكانات المتوفرة من اجل اعادة الاجزاء المقتطعة تحت قيادة موحدة تؤمن بمصالح الشعب التركي، وقد ظهر (مصطفى كمال اتاتورك) الذي اكتسب شهرة بسبب مقاومته القوات اليونانية وقام انذاك بتاسيس مؤتمر وطني ثم جمعية وطنية، وعلى ضوء تلك الاحداث تم انهاء الخلافة العثمانية واعلان الجمهورية التركية الحديثة والتي سعت للارتباط باوروبا وتتبنى القوانين والاعراف الاوربية والغربية، وقد اصدر اتاتورك عام 1924 دستوراً الغي بموجبه الخلافة الاسلامية واعلن تركيا جمهورية علمانية ذات سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية. (حسن، 2002، ص 44).

اما ارتباط الاتراك بالعرب بشكل عام والعراق بشكل خاص لما للاخير من اولوية في التوجهات التركية بحكم اهمية الموقع والجوار الجغرافي والمصالح المشتركة، يرجع الى حقبة زمنية طويلة مستندة الى علاقات متنوعة كان مرتكزها الاول والاهم هو (الاسلام) فضلاً عن العلاقات الاجتماعية والثقافية في ظل الامبراطورية العثمانية، وحين انهارت تلك الامبراطورية بعد الحرب العالمية الاولى، اجبرت الامبراطورية العثمانية على توقيع اتفاقية الصلح العام عام (1919) مع الحلفاء الاوربيين (انكلترا وفرنسا وايطاليا) والذي بدورهم اجبروا الامبراطورية العثمانية (الرجل المريض) على توقيع اتفاقية (سيفر) عام (1920) والتي موجبها قسمت اراضي الامبراطورية العثمانية بين الدول المنتصرة في الحرب سيما اليونان وايطاليا كما منحت هذه الاتفاقية الارمن والاكراد حق الاستقلال (محفوظ، 2008: ص 33).

اما فيما يتعلق بالموصل فقد تم تدويل القضية بعد ان احالت بريطانيا النزاع الى عصبة الامم عملاً بمعاهدة لوزان (1923) حتى توصلت الاطراف الثلاثة (العراق تركيا بريطانيا) في عام (1926) الى معاهدة ثلاثية اعترفت تركيا بموجبها ببقاء مدينة الموصل جزءاً من العراق والتنازل عن ادعائها بشانها مقابل منحها (10%) من عائدات النفط المستخرج من الموصل لمدة (25) عام فضلاً عن ذلك تضمنت المعاهدة المذكورة التاكيد على الصداقة وحسن الجوار بين البلدين الجاريين وعم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.

وبعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية عام (1980) اعلنت تركيا حيادها اتجاه طرفي النزاع، وصرح (توركوت اوزال) رئيس الحكومة التركية انذاك (عن عزم بلاده فعل ما هو ضروري للتوسط من اجل انهاء الحرب) وفي الوقت نفسه اعلن وزير خارجيته ان بلاده تبذل ما في وسعها من جهود من اجل ايقاف الحرب في استخدام الاسلوب الهادئ حسب تعبيره وذلك باستغلال تركيا لعلاقات الصداقة والتعاون وحسن الجوار بين العراق وتركيا مستفيدة من عضويتها في لجنة المساعي الحميدة التي شكلت لتحقيق ذلك الغرض، ويبدو ان تركيا كانت تشعر بالقلق من استمرار الحرب بسبب مجاورتها لكل من العراق وايران وحفاظاً منها على مصالحها الحيوية في كلا البلدين (العراق، ايران) وامنها الوطني من نتائج هذه الحرب وارتباطها بحدود طويلة مع البلدين. (رضوان، 2006 : ص 190).

ولكن تركيا على صعيد اخر حققت مكاسب اقتصادية بسبب ظروف الحرب اذ تزايد اعتماد العراق على تركيا بصورة ملحوظة حيث اصبحت ممراً امناً للبضائع العراقية الى الموانئ التركية وباقل كلفة وفي حينها اعتبرت تركيا منفذاً رئيسيا للنفط العراقي بعدما اغلقت سوريا منفذ العراق النفطي من خلالها وما لحق من دمار في منافذ تصدير نفط العراق الجنوبية مينائي (البصرة والعمية) بسبب الحرب القائمة بين العراق وايران.

كانت تركيا قد حرصت على اظهار حيادها في الحرب العراقية- الايرانية فان هذا الموقف قد تغير في حرب الخليج الثانية عام 1991 والتي قادتها الولايات المتحدة الامريكية بعد اجتياح العراق للكويت فقد لعبت تركيا دوراً فاعلاً في هذه

الحرب وذلك بمساعدتها لقوات التحالف الدولي، وسماحها باستخدام قاعدة (انجرليك) الجوية لشن هجمات جوية ضد اهداف في العمق العراقي (بريجنيسكي، 1991 : ص 12).

لكن التطور الذي شهدته العلاقات العراقية – التركية بالتاكيد كان يتضمن مساعي تركية لاجل تصفية العديد من الحسابات التي تضمنتها ملفات عديدة بقيت عالقة بين العراق وتركيا تعود الى ما قبل عام 1991 ومن اهم تلك الملفات (عوض، 1998: ص 136).

اولاً: ملف الموصل وكركوك اذ ما يزال الكثير من الاتراك يعدون الموصل وكركوك جزء من الاراضي التركية على الرغم من معاهدة (فرساي) حزيران (1926) بين (العراق وتركيا وبريطانيا) والتي حسمت نهائياً الخلاف التركي – الانكليزي واعترفت تركيا بموجبها بالحدود الحالية بينها وبين العراق واصبحت الموصل وكركوك جزء من الاراضي العراقية، فبدايات التطور في العلاقات التركية – العراقية اقترنت بمشكلة الموصل اذ طالبت بولاية الموصل والتي تشمل (الموصل – اربيل – كركوك وسليمانية) وتوابعها وكانت تلك المطالبة من اخطر التهديدات التي واجهت الدولة العراقية الحديثة عام 1930 وتذرع الاتراك بمطالبهم هذه بالمادة الاولى من الميثاق الوطني التركي الذي تم تاسيسه في 28 كانون الثاني (1920) في زمن القائد التركي (مصطفى كمال اتاتورك) فقد اكدت هذه المادة على عدم التنازل عن اي جزء من اراضي الدولة العثمانية التي لم تتمكن قوات التحالف من احتلاله قبل عقد هدنة (مودروس) في 30 تشرين الاول (1918) وقد عد الاتراك احتلال ولاية الموصل من جانب القوات البريطانية بعد التوقيع على الهدنة عملاً غير قانوني واخلالاً بشروطها، ولكن تركيا خضعت لمعاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا التي تم التوقيع عليها في (لوزان) في 24 تموز (1923) والتي نصت على (تثبيت خط الحدود بين تركيا والعراق وتسوية مسالة ولاية الموصل بترتيب ودي بين بريطانيا الدولة المنتدبة على العراق وتركيا). (احمد، 2005 : ص 149).

ان معظم المزاعم التي بينت تركيا على اساس حقها في مدينتي الموصل وكركوك ترجع الى مبررات تاريخية من جهة واستغلال ظروف العراق الحالية من جهة اخرى، فالامر حسم عام (1926) وصادقت عليه عصبة الامم المتحدة في حينها' الا ان تركيا ما زالت تعد شمال العراق مصدر تهديد لامن القومي التركي فقد اثار وزير الخارجية التركي بقوله (ان حساسية مسالة كركوك بالنسبة لتركيا ترجع الى مبررات تاريخية) ولكن في حقيقة الامر ان تركيا وجدت ان كركوك تتمتع بقيمة اقتصادية كبيرة وهو ما يشكل ثقلاً في حسابات الاستراتيجية التركية لهذا استندت السياسية التركية في التعامل مع مسالة كركوك على اساس المزايا التي تتمتع بها المدينة ومنها. (نور الدين، 1993 : ص 246).

أ. ما تحتوية المدينة من النفط والغاز الطبيعي لذلك سميت بمدينة النار الازلية اذ يؤلف الاحتياطي المؤكد لحقول كركوك خمس الاحتياطي الكلي للعراق.

ب. التركيبة الديموغرافية المعقدة في هذه المدينة فهي تتكون من قوميات مختلفة.

ثانياً: ويشكل ملف الاكراد في شمال العراق ولجوء اعضاء حزب العمال الكردستاني الى هناك بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) العنصر الضاغط في العلاقات التركية – العراقية منذ حرب الخليج الثانية، وفي تلك الحرب كان (حزب الوطن الام) برئاسة (تورغوت اوزال) يسيطر على القرار السياسي التركي.

في الرابع من تشرين الاول (1992) اقر البرلمان الكردي اعلان دولة كردية في اطار عراق فيدرالي ويضم هذا الاقليم محافظات اربيل، السليمانية، دهوك، كركوك (نور الدين، 1993، ص 55). وقد اثار هذا الاعلان ضجة في العراق وتركيا وجوبه بالرفض القاطع، ومن جانبها اكدت المؤسسة العسكرية التركية، ان تركيا تدرك تماماً ان الراعي الاول والاخير لقيام الدولة الكردية في شمال العراق هو الولايات المتحدة الامريكية واعلان الناطق باسم الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي من هذا الامر الذي من ورائه الولايات المتحدة الامريكية بالذات ويحمل دلالات واضحة في هذا السياق وعلى ضوء هذا سوف تحاول تركيا تامين القدر الاقصى من مصالحها دون الاصطدام بالولايات المتحدة حليفتها الاستراتيجية (نور الدين، 1992 : ص 3).

سعت تركيا لمنع الحرب ضد العراق وكان البرلمان التركي قد رفض في الاول من اذار عام (2003) مذكرة الحكومة التركية بالموافقة على فتح الاراضي التركية امام القوات الامريكية، ولكن الرهان التركي على منع اندلاع الحرب لم ينجح، فاصيبت العلاقات التركية- الامريكية بنوع من الفتور بسبب الموقف التركي الرافض للحرب، اشارت العديد من التحليلات السياسية والاعلامية اسباب رفض المجلس الوطني التركي لمشاركة تركيا في الحرب ضد العراق ومن هذه الاسباب (النعيمي، 2009: ص 441).

1. سعي الحكومة التركية الى تحشيد موقف عربي واقليمي لمنع خيار الحرب.
2. معارضة الراي العام التركي اشراك تركيا في الحرب ضد العراق.
3. خشية تركيا من ان تؤدي نتيجة الحرب الى استقلال اكراد العراق واعلانهم دولة كردية في شمال العراق مما يؤثر على اكراد تركيا في جنوب شرق الاناضول.
4. خشية تركيا من ان تؤدي الحرب ضد العراق الى حدوث هجرة كبيرة من اكراد العراق الى تركيا.
5. ان الحرب تؤدي الى تفاقم الازمة الاقتصادية في تركيا بعد الخسائر التي تكبدتها تركيا جراء الحصار على العراق منذ عام (1991) والتي قدرت حينها بما يقارب (40) مليار دولار.
6. انسجام الموقف الذي اتخذته تركيا والرافض للحرب ضد العراق مع الموقف الاوربي الذي قادته كل من فرنسا والمانيا، لا سيما عندما اصبح لتركيا الرغبة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية في الانضمام الى الاتحاد الاوربي مما يعبر عن الاتفاق التام لتوجيهات المجموعة الاوربية في الموقف حيال العراق.

اما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 للعراق فظهرت بعض المتغيرات التي كان لها تاثيرات مباشرة على السياسة الاقليمية التركية تجاه العراق واهمها: (نور الدين، 2007: ص 184).

أ. انتقال العراق من الصيغة المركزية الى الصيغة الفدرالية.

ب.ظهور كيان كردي في شمال العراق.

ج. تمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

د. تسجيل الاكراد نقاط تقدم مهمة في مسالة كركوك.

ه. ارتفاع مستوى التضامن بين اكراد تركيا واكراد العراق اذ خرجت تركيا من التاثير في المعادلة العراقية من الداخل اذ افتقدت التاثير المباشر كما افتقدت القدرة على القيام بتحريك قواتها عبر الحدود في ظل الرفض الامريكي على ذلك.

ومع كل تلك التطورات ظل العراق يمثل اهمية كبيرة لتركيا ولاسيما في الجانب الاقتصادي اذ بلغ حجم التجارة التركية مع العراق قبل حرب الخليج الثانية، نصف حجمها الكلي مع جميع الدول العربية كما وتكبدت تركيا خسائر اقتصادية ثقيلة من جراء الحظر الاقتصادي المفروض على العراق حيث قدرت الارقام التركية الرسمية هذه الخسائر باكثر من (40 مليار دولار). (نور الدين، 2008 : ص 237).

وعلى هذا الاساس يمكن تاطير السياسة التركية تجاه العراق بعد عام (2003) بعدد المواقف وردود الفعل التي كانت بمثابته توضيح لسلوك صانع القرار السياسي الخارجي التركي تجاه العراق والتي تجسدت في استمرار العلاقات الاقتصادية التركية- العراقية في التحسن وارتبطت الشركات التركية بعقود واستثمارات كبيرة في العراق فضلاً عن التجارة الحدودية منذ تغيرت الخريطة العراقية بعد حرب الخليج الثانية وظهور معادلات داخلية واقليمية جديدة، ارتسمت على امتداد السنوات العشر الماضية مجموعة من الثوابت التركية تجاه العراق ورغم تبدل الحكومة والخريطة البرلمانية في تركيا فان هذه الثوابت بدت تؤلف جامعاً مشتركاً بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية التركية منها، وحدة الاراضي العراقية، ومنع اقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، رفضت السياسة التركية التفكك السياسي والعرقي للعراق، منع تشكيل العراق اي تهديد مستقبلي لتركيا. ترى الدراسة ان حالة من التفكك في النسيج الاجتماعي العراقي ساد في إعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 لاستناد العملية السياسية على المحاصصة الطائفية والمذهبية والقومية ولعبت دول الجوار دوراً بارزاً في الشأن العراقي بين رافض ومؤيد للوجود الامريكي وكانت ايران من اكثر الدول تدخلاً

وتأثيراً بالشأن العراقي لنشر مذهبها الشيعي إضافة الى تركيا لتأمين مصالحها وأهدافها أما إسرائيل ومن خلال مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي يعتمد على صياغة الجغرافية السياسية للمنطقة لتسهيل هيمنة الولايات المتحدة عليها وتعتبر منطقة الشرق الأوسط مهمة بناءاً على موقعها ومواردها الطبيعية و ممراتها المائية. (العمار، 2016 : ص 35).

الفصل الرابع

الأمن الوطني العراقي واشكالية التدخلات الاقليمية والارهاب

بالرغم من ان الولايات المتحدة رفعت شعار تطبيق الديمقراطية والحرية في العراق، الا انها اتخذت اسلوب التخريب لتفكيك الدولة العراقية واعادة صياغتها وفق المنظور الامريكي بعيدا عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطه الاقليمي والاسلامي، الامر الذي اثار تحفظ دول المنطقة التي تدرك مسبقا ان الولايات المتحدة تحمل رؤاها وتصوراتها الخاصة تجاه الاصلاحات السياسية والدعوات الى الديمقراطية التي نادت بها الولايات المتحدة مع انتهاء الالفية الثانية، مما زاد من طبيعة التحديات للأمن الوطني العراقي بعد العام 2003 اضافة لممارسات الارهاب الاجرامية التي اثرت سلبا على الامن الوطني العراقي.

ويتناول الفصل الرابع الامن الوطني العراقي واشكالية التدخلات الاقليمية والارهاب من خلال:

1. **طبيعة النظام السياسي في العراق بعد** 2003.
2. **اثر التدخلات الاقليمية على الامن الوطني العراقي**

1.4 **طبيعة النظام السياسي في العراق بعد** 2003

يتميز الوضع الاجتماعي في العراق بتعدد قومي وديني وطائفي افرز مزيجاً معقدا في طبيعة الهوية الوطنية العراقية، تدخل فيها الموروث لدى اغلب العراقيين في التفكير والسلوك بحيث جرى التعبير عنها بالموروثات الطائفية والموروثات العشائرية حتى طغي كل منهما على معايير الكفاءة، وقد تباينت حالة الغلبة بين هذه الموروثات لدى قيادات القوى السياسية في ظل التداخل بين الواقع العشائري والطائفي في العراق.

ونتيجة لذلك ساد العراق في اعقاب الاحتلال الامريكي عام 2003 حالة من التفكك في النسيج المجتمعي، وطغت حالة من فقدان الثقة بين مختلف القوى والاطراف السياسية مما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما دفع الادارة الامريكية الى السير في طريق التحولات السياسية.

فقد يتناول المبحث الاول طبيعة النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 ومن خلال :

أ تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003.
ب.طبيعة تكوين العملية السياسية.

1.1.4 تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق 2003

عندما تمكنت القوات الامريكية من الانتصار عسكريا واسقاط نظام الحكم في العراق، فشلت بدرجة كبيرة في النهوض بمسؤولياتها كقوة احتلال في العراق، اذ وقع العراق اسيرا للفوضى منذ بداية الاحتلال وتسببت ممارسات القوات الامريكية في تفاقم هذه الفوضى، وشرعت سلطة الائتلاف المؤقتة التي هي جزء من قوات الاحتلال الامريكي للعراق باتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تركت نتائج كان لها اثار عديدة على المجتمع العراقي بأسره شملت مستويات متعددة وامتدت لتغطي جميع المرتكزات الاساسية التي قامت عليها الدولة في تسيير شؤونها، وقد اضحى انهيار النظام السياسي والعمل على ايجاد نظام بديل يختلف عنه عنوانا جديدا من العناوين التي اخذت تتشدق بها الولايات المتحدة الامريكية بأنها تسعى الى انشاء نظام يحتذى به في المنطقة، وكذلك كانت هناك اثار اخرى على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، فجاءت تداعيات هذا الاحتلال والتخطيط الامريكي المقصود لتزيد من حدة الخلافات والتناقضات الداخلية، مولدة تداعيات جمة على عدة اصعدة ابرزها (مسعد، 2012: ص 43):

أولاً : الصعيد الداخلي

سياسياً : أدخل الاحتلال الواقع العراقي برمته في نمط جديد ومتشابك في العلاقات الداخلية ربما لا يكون مألوفا في التاريخ السياسي الحديث للبلاد، من حيث شدة تناقضاته وموضوعاته الصراعية، حيث نجح الغزو في اسقاط النظام، ولكنه اسقط الدولة العراقية معه، نتيجة استمرار الحسابات الامريكية غير الرشيدة التي بنيت عليها، فأصدرت قراراتها بتفكيك مؤسسات النظام كافة، ولاسيما المؤسستين العسكرية والامنية، ولم يحدث ذلك بالمصادفة المحضة، بل كان مقصودا ومعدا

بعناية (مسعد، 2012: ص 94)، ولم ترافق عملية التفكيك تلك أية جدية في اعادة البناء حتى صارت أزمة بناء الدولة من اكثر الازمات خطرا واشدها حساسية في نفوس العراقيين (بلقزيز، 2003: ص 52)، وهذا ما اغرق البلاد في حالة من الفوضى والفراغ الامني والمؤسسي، خاصة مع انتشار اعمال السلب والنهب والتدمير لمؤسسات الدولة وبناها التحتية، التي تحدث عنها الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر) بالقول (يبدو انه لم يكن لدى الجنود الامريكيين الذين يزيد عددهم على 40 الف أوامر لوقف الناهبين) (النصراوي، 2009 : ص 246)' لذلك سرعان ما تداعى هذا الوضع بدرجة كبيرة بواسطة نشاط تنظيم القاعدة الارهابي الذي لم يقف عند الحدود العراقية، نتيجة فتح الباب للمتطرفين لينتزعوا موطئ قدم لهم في منطقة كانوا مستبعدين عنها سابقا، حيث يشير الباحث المتخصص في شؤون الارهاب الامريكي (بيتر بيرغن) الى ان غزو العراق قد أدى الى زيادة في العمليات الارهابية في العالم بنسبة سبعة اضعاف (هدسون، 2012 : ص 102) 'والتي اسفرت عن اكثر من مليون شهيد عراقي و (2) مليون ارملة و (4) ملايين يتيم.

وكذلك الطريقة التي عالج بها الاحتلال المسألة الكردية حيث لم تعمل سلطات الاحتلال على بناء الثقة بين العرب والكرد بل قامت بدور المخفف للصدمة (Buffer) بين تلك الاطراف طوال مدة وجودها في العراق (احمد ونيفين، 2009: ص 233)، بل كان لتغاضيها عن انسلاخ شمال العراق دور مهم في ان يكون هناك جيش ثان في البلد – البيشمركة – ونظام تعليم واستغلال للثروات الاقتصادية من دون المرور بسلطات الدولة المركزية، وارسال الممثلين في السفارات العراقية، واستقبال الرؤساء والمبعوثين اضافة الى انه اصبح رئيس اقليم كردستان يستقبل لدى الدول اضافة الى ذلك الدول العربية استقبال الرؤساء، مما يعني تفكيك الدولة العراقية، وليس استجابة للمطالب المشروعة لجزء من شعبها.

وبغض النظر عن تقييم هذا الموقف من المنظور الوطني، فان سياسات اعادة بناء الدولة العراقية في ظل الاحتلال قد اعتمدت (الفيدرالية) شكلا لهذه الدولة، وهو امر لا غبار عليه في حد ذاته، غير ان (الفيدرالية) المقصودة في هذا الحد جاءت ابعد ما يكون عن الفدرالية كما نعرفها في الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي

تأخذ بالنظام الفيدرالي، اذ كان من شأن الفيدرالية العراقية ان تفضي بالكرد الى وضع الدولة المستقلة من الناحية العملية (دراسة عالمية، 2010: ص 2) ' في ظل ما سبق ومع تبني مفاهيم جديدة تجعل المجتمع العراقي يتقبل فكرة التقسيم منها لاضعاف المركز لمصلحة الاقليم، والتغاضي عن التدخلات الخارجية لزيادة الاستقطابات من الداخل نحو الخارج والسعي لتقسيم الثروات الاقتصادية ومنها النفط، فضلا عن التهجير والعزل للمناطق وسكانها، وهو الاسلوب نفسه الذي اتبعته الولايات المتحدة في يوغسلافيا ورواندا، حيث عمدت الى اشعال وتغذية النعرات العرقية وتقويتها، بحيث لا يبقى كيان قوي متحد، فتفككت تلك الدول الى دويلات، وهي خطة وضعت سلفا للعراق وبعض الدول العربية لتفتيت المنطقة (ابو دان، 2010 : ص 264) .

على وفق نظرية الدومينو الذي مثل جوهر الاستراتيجية الامريكية، يقوم على اساس تقسيم العراق الى عدد من الولايات والكانتونات العرقية والطائفية وفق تعبير (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الامريكي الاسبق، بعد احتلال العراق اذ اكد بقوله (ان العراق دولة انشأت على غرار يوغسلافيا السابقة، لاسباب جيوسياسية، ولا يمكن توحيده بمؤسسات تمثيلية، لذا سيتجه العراق نحو الاوتوقراطية او سيتفكك الى عناصر ومكونات) (مضمور، 2011 : ص 166) ' وكذلك ما قالته (مادلين اولبرايت) وزيرة الخارجية الامريكية السابقة في هذا الشأن (قد يكون السبيل الوحيد للمحافظة على اجتماع العراق هو السماح بانقسامه لا على نطاق رسمي او كامل بل على قدر كافي يتيح انشاء حيز للعيش للشيعة في الجنوب والكرد في الشمال وللسنة فيما بينهما)، وتضيف (وهذا العراق المفدرل أمر سيء في احسن الظروف، ولكن عندما يلحق الدمار الشديد ببلد ما، فان الاسلاك والشرائط اللاصقة ستظهر) (اولبرايت، 2008 : ص 199)، فجاءت آراء المحافظين الجدد في الاستراتيجية الامريكية باتجاه تنفيذ مشروع طائفي– قومي– لتقسيم العراق على وفق صيغة مفترضة لمكونات الديمقراطية للشعب العراقي، وتضمنت هذه الصورة توليفا يعتمد على تشظية مكونات الشعب العراقي الى مكونات اصغر اولا كتشظية عرب العراق الى شيعة وسنة، وتشظية العراق ثانيا الى عرب وكرد وتركمان من منطلق

قومي، ودفع هذا المشروع الى الامام تمهيدا لترسيمه واعطائه صفة دستورية وقانونية وواقعية، وهذا ما جاء على لسان السيناتور الديمقراطي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ومن ثم نائب الرئيس الامريكي ومرشح الانتخابات الرئاسية الامريكية (جوزيف بايدن) في 26 ايلول / سبتمبر 2007، الذي قاد حملة داخل مجلس الشيوخ ووسائل الاعلام الامريكية دعت مجلس الشيوخ الى اقرار خطة غير ملزمة لتقسيم العراق الى ثلاثة اقاليم للحكم الذاتي هي (كردستان– شيعستان– سنستان)(بيتر، 2013 : بلا).

وفي هذا الخصوص، يشار الى ان (التقسيم اللين – الناعم) يجري على قدم وساق في العراق، وان لم يكن على وفق ما جرى التخطيط له في واشنطن من حيث الجدول الزمني، بسبب عدم استجابة العراقيين لخطوطه العامة، والجداول الزمنية.

وصور لسلطات الاحتلال ان في مقدورها ان تقيم في العراق نظاما ديمقراطيا، ومع اجراءات غير عملية انتخابية – شابها ما شابها من تلاعب وتدخلات خارجية – في حين ان المؤكد ان مجمل سياسات الاحتلال قد جعل من نجاح هذه المحاولات أمرا بعيد المنال، فقد انقسم المجتمع العراقي على نفسه، الى الحد الذي اصاب قدرته على بناء تحالف وطني قادر على الامساك بدفة الحكم، اضافة الى عجز القوى السياسية العراقية – قبل وبعد – اي انتخابات ان تنسق في ما بينها على اسلوب او طريقة وصلاحيات السلطة، مع ما ان هذه الانتخابات قد حملت الامل في بداية قدرة العراقيين على عبور الخطوط الطائفية الى الساحة الوطنية الرحبة' وفي هذا الجانب يرى الرئيس العراقي السابق (جلال الطالباني) ان من الاخطاء الامريكية في العراق هو عدم تأليف حكومة عراقية وطنية انتقالية مباشرة بعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق وهذا ما دفع الاكاديمي الامريكي (مايكل هدسون) للقول (ان قوات الاحتلال بقيادة الامريكيين دمروا دولة، ولكنهم غير قادرين الى الان ان يؤسسوا دولة جديدة، وما زال العراقيون يعيشون في حالة توتر وقلاقل مزمنة)· (هدسون، 2013 : ص 102).

1. **اجتماعياً**: نتج عن الاحتلال الامريكي للعراق رد فعل معاكس في المجتمع العراقي، نظرا الى جهل قوات الاحتلال بعادات هذا المجتمع وتقاليده، لان

ممارسة العنف اصبحت مرضا مدمنا يمتلكه الجنود الامريكيون تجاه العراقيين، وهذا ما نراه ونلمسه خلال الحياة اليومية، وليست فضيحة سجن (ابو غريب) ببعيدة عن الواقع وما ظهر من صور عارية لرجال ونساء عراقيين، يبين درجة افتقار القادة الامريكان لرؤية واضحة لطبيعة العادات والتقاليد المتبعة في هذا المجتمع (مسعد، 2012 : ص 98)' كذلك افرز الاحتلال عدة تداعيات على البنية الاجتماعية العراقية عن طريق الضغوط المباشرة على المجتمع العراقي التي اصبحت عاملا لتوليد تناقضات في هذه البنية وتفكيك عراها، وتكريس علاقاتها العنصرية والطائفية والاثنية والعشائرية لاعادة هيكلة توجهات المجتمع بدرجة تتوافق مع القواعد والمرتكزات التي تقوم عليها السياسة الامريكية في المنطقة، وهي اطلاق العنان للتناقضات الطبيعية الكامنة (الدينية، العرقية والطائفية) في المنطقة، فالمسألة الأساسية هي التحدي الطائفي الذي يواجه الدولة العراقية المحتدم والمصحوب بالكثير من عناصر الكراهية والحقد والبغضاء ولاسيما التي يقوم بها امراء الطوائف والمستفيدين من الانشطار الطائفي بتغذيتها وخصوصا" علاقة السنة بالشيعة، حيث ادى هذا الانقسام الى احترابات وتكفير وخصوصا" ان دعاة الطائفية هم في الغالب الأعم "طائفيون بلا دين" (الوردي، 1965 : ص بلا) واستخدموا الطوائف بما يسيء الى الدين،بتقديم ذلك على مبادئ الوطنية والمواطنة وليس ذلك بعيدا" من التداخل الخارجي الاقليمي والدولي (شعبان، 2016 : ص38).

هذا الى جانب التلوث البيئي، الذي بث اثاره السلبية على الصحة العامة والبيئة العراقية، بفعل الاشعاعات النووية والقنابل التي اطلقت على العراق في اثناء الاحتلال انتشرت على اثره الامراض المستعصية المميتة، حيث يذكر الدكتور (جيرس باسبي) البريطاني واختصاصي الاشعاعات في جامعة (ليفربول) وممثل بريطانيا في اللجنة الاوربية لمخاطر الاشعاع الذري ان استعمال بريطانيا والولايات المتحدة مئات الاطنان من اسلحة اليورانيوم المنضب في العراق قد عرض العراق والعالم اجمع للخطر، ويضيف ان هذه الاسلحة تطلق كميات كبيرة من رذاذ سرطاني في الجو، ينتقل بمهب الرياح الى جميع ارجاء العالم، ويعطي تأثير هذا

الاشعاع القاتل سببا للأمراض مثل (السرطان، اللوكيميا، الاضرار بالدماغ والكلى، وفي الاجنة التي تولد مشوهة خلقياً)، وغيرها مدة تزيد على(4.500.000.000)سنة ' وكان اول من ظهرت عليهم اثار الحرب هم جنود قوات التحالف والذين يعدون شهودا على هذه المأساة، حيث نشرت الجمعية الملكية البريطانية معلومات تبين كيف ان الجنود الذين استنشقوا او ابتلعوا نسبة معينة من اليورانيوم المنضب قد اعطبت كلاهم في ايام قليلة. (حداد، 2007: ص 3).

في المقابل تزايدت ظاهرة الهجرة الكبيرة للعلماء والكفاءات العراقية الى الخارج وحصولهم على فرص عمل وتوظيف سواء أكان في الولايات المتحدة وكندا ام دول العالم الاخر، مما اسهم في تفريغ العراق من العلماء والكفاءات، وهو ركن اساسي من اركان المشروع الامريكي في العراق، فالمطلوب ان يكون العراق بلد الأمية والجهل بهدف التدمير النهائي والكامل للبنية المعرفية العراقية وخاصة بعد عمليات التهجير والهجرة بعد الاحتلال سواء أكان داخل العراق ام خارجه (احمد، 2009 : ص 218) والتي بلغت حوالي (4) ملايين عراقي بحسب بعض المصادر. (احمد ومسعد، 2010 : ص 218).

اقتصادياً : واجه العراق خلال اكثر من ثلاثين عاما حروباً متعددة الحقت خسائر واضراراً كبيرة في الاقتصاد العراقي، ختم باحتلال العراق عام 2003، واعتقد الكثير ان هناك بارقة امل في تحسن الوضع الى حال افضل،لكن تجربة السنوات التي أعقبت عام الاحتلال لم تكن كما يعتقد البعض ولم توفق الحكومات التي توالت على العراق في إدارة الاقتصاد العراقي على نحو ناجح، ما أدى الى تراجع قطاعاته الاقتصادية جميعا واصبح العراق سوقاً لتصريف منتجات دول أخرى منها دول الجوار، في الوقت الذي توجد مقومات كثيرة للنهوض بهذه القطاعات الاقتصادية لو توفرت الإرادة الصادقة والإدارة الكفوءة. وكانت النتيجة ضياع الأموال من دون مخرجات على الأرض (الربيعي،2016 :http://www.nrttv.com).

وجاءت الرؤية الاقتصادية الامريكية للعراق بعد الاحتلال واضحة تماما وقوامها خصخصة كل شيء في العراق، وادماجه في الرأسمالية العالمية، وهو ما مثل تحولا جوهريا في النظام الاقتصادي العراقي، اذ تحولت طبيعة النظام

الاقتصادي القائم في العراق وفلسفته من النظام المركزي القائم على هيمنة الدولة، الى نظام يعتنق فلسفة الحرية الاقتصادية ويؤمن بقوى السوق وآلياته، فقبل العدوان على العراق بشهرين كانت (وكالة المعونة الدولية الامريكية) قد اعدت امر تشغيل لشركة (بيرنج برينت) يدعوها لتنفيذ مهمة الانتقال بالعراق من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق المفتوح، واكتسبت تلك المهمة دفعة جديدة بتولي (بول بريمر) زمام الامر في العراق، فبعد شهر واحد من تسلمه مهامه،اعلن (بريمر) اعتزامه خصخصة(200) شركة تملكها الدولة، ويتنوع نشاطها بين مختلف المجالات الاقتصادية فيما عدا النفط، ثم توالى اصدار اوامره التي فتحت ابواب العراق على مصراعيها امام الاستثمارات الاجنبية خصوصا مع ضعف القدرة الاستثمارية للمواطن العراقي، ومن تلك الاوامر الامر رقم(30) الميسر لعمل البنوك الاجنبية في العراق، والامر رقم(37) الذي خفض معدل الضرائب على المؤسسات والشركات الاجنبية من(40% - 15 %) ورفع القيود عن نقل ارباحها الى خارج العراق، والامر رقم(39) الذي اباح للشركات الاجنبية تملك نسبة(10%) من الاصول غير المرتبطة بالموارد الطبيعية، وساوى بين المستثمر العراقي والمستثمر الاجنبي في الشروط المفروضة عليهما(مسعد، 2012: ص 19)' اما القانون رقم(30) لسنة 2006 فقد نص على (اعفاء الشركات المستثمرة في العاملة في العراق من الضرائب مدة(10) سنوات، وعند المشاركة مع مستثمر عراقي يكون الاعفاء مدة (15)عاما، اعقب ذلك صدور قانون الاستثمار رقم(2)لسنة 2009 وبموجبه يمنح المستثمر فردا كان او شركة عراقيا ام اجنبيا امتيازات واسعة في القطاعات كافة، اضافة الى قطاع النفط والغاز، ويذكر هنا انه خلال السنوات 2003، 2004 فقط منح ما يزيد على (80%) من العقود الاساسية الى الشركات الامريكية، اما مجموع العقود التي تسلمتها الشركات العراقية في اثناء حكم سلطة الائتلاف المؤقتة فبلغ حوالي (2%) فقط (سلوم، 2008 : ص 217)، هذا الى جانب انخفاض الناتج المحلي الى ادنى مستوياته، وتحول العراق من بلد زراعي شبه مكتف ذاتيا، الى بلد مستورد للمنتجات الزراعية من دول الجوار، واصبح يستورد ايسر الحاجيات المحلية، واقتصرت عملية التصدير على النفط، الذي بدوره

شهد انخفاضا في الانتاج والاسعار، مع تفاقم ظاهرة التضخم التي اخذ الاقتصاد العراقي يعانيها، والتي اضرت به كثيرا، اضافة الى المديونية الخارجية التي قدرت بـــ (400) مليار دولار، وتفاقم ظاهرة البطالة التي وصلت الى ما يقارب (60%) وارتفاع معدلات الفقر، وتكاليف المعيشة دون سقف محدد للحماية الوطنية، وهذا ما ابرز ظواهر اجتماعية سيئة كارتفاع معدل الجريمة (علي، 2010 : ص 187) ، مما ادى الى تدمير شامل للبنى الاقتصادية الاساسية، والهياكل الصناعية ومؤسسات الادارة والتشغيل فضلا عن الخدمات ومقومات الحركة الاقتصادية بمختلف اشكالها، خصوصا الطرق والنقل والاتصالات، ما يعني تدمير قطاعات الاقتصاد العراقي، خاصة قطاعي الصناعة والخدمات في الوقت الذي جرى فيه انشاء(صندوق تنمية العراق) المدرج في اضابير(البنك المركزي العراقي) ولكنه في قبضة (بنك الاحتياط الاتحادي) في نيويورك وهذا الصندوق هو حافظة عائدات النفط العراقي والاصول المجمدة سابقا، الاتية من الخارج وقد تلقى الصندوق نسبة (95%) من عوائد بيع النفط والغاز الطبيعي العراقي (مضمور، 2012: ص 144)، ففرض الاقتصاد الرأسمالي في العراق ونشره على الصعيد الاقتصادي، بحسب اعتقاد الباحث يتناقض جذريا مع النظم الاقتصادية والظروف الاجتماعية السائدة، على اساس ان القوانين العملية في الاقتصاد الرأسمالي قوانين علمية في اطار منهجي خاص، وليست قوانين مطلقة تنطبق على كل مجتمع وفي كل زمان ومكان كالقوانين الطبيعية في الفيزياء والكيمياء، بل تعد كثيرا من تلك القوانين حقائق موضوعية، في الظروف الاجتماعية التي تسيطر عليها الرأسمالية بجوانبها الاقتصادية وافكارها ومفاهيمها، فلا تنطبق على مجتمع لا تسيطر عليه الرأسمالية وتسوده افكارها.

اضافة الى الفساد الداخلي الذي بلغ حدا يستعصي على التصديق، والذي ينهض على فداحته في كل يوم دليل جديد، تحول الشعب العراقي الذي يفترض بحكم ثرواته ان يكون واحدا من اغنى شعوب المنطقة وافضلها تمتعا بمستوى راق للمعيشة الى الوضع المأساوي الذي نراه عليه اليوم العراق من ضمن الدول العشرة الاكثر فسادا في العالم لعام (2015). (محمد، 2016، www.rudaw.net).

أمنياً : كان التصور الامريكي ان يكون احتلال العراق وتغييره وفق الخطط الامريكية رأس الرمح في تغيير المنطقة برمتها، وبهذا الاطار جائت انشطتها في المجال الامني بتفتيت هيمنة الدولة العراقية وتفكيكها واعادة بناء اجهزتها الامنية بمشاركة قوى خارجية في صياغة مفاصلها الاساسية (المؤسسة العسكرية – الاجهزة الامنية والمخابراتية) وقد نتج عن ذلك اثارا وتداعيات امنية متعددة نوجزها لما يلي(العمار، 2007: ص 11) :

1- افضى تفكك الدولة العراقية الى انقسام المجتمع العراقي الى ثلاثة كتل سكانية كبيرة طائفية وعرقية، وامتلكت كل كتلة من تلك الكتل لأجهزة عسكرية – أمنية مما جعلها تلجأ الى دخول ميدان التنافس والصراع فيما بينها بأساليب عسكرية للظفر بمكاسب سيادية في الدولة.
2- تغذية ورقة الحرب الطائفية والفتن الاجتماعية بغية الوصول الى الحرب الاهلية، والتي شهدها المجتمع خلال الاعوام (2006 – 2007) والتي كادت ان تؤدي الى تقطيع اوصال هذا المجتمع.
3- تكوين المنظمات السرية التي مارست اعمال قتل واختطاف والحصول على اموال فدية عمن يتم اختطافهم حتى اصبحت ظاهرة شديدة ادت الى المساس بحالة التكاتف الطائفي الذي كان قائما بين ابناء المجتمع.
4- القيام بعمليات قتل منظم والقاء قبض وتشريد لعوائل عديدة، والذي كان سببا مباشرا في تنامي نسبة اعداد الارامل والتي لها اثار اجتماعية قاسية على المستوى القريب، فيما ادى العمل الاجرامي الذي قامت به المليشيات المسلحة بتفجير مرقدي الامامين **علي الهادي والحسن العسكري** في مدينة سامراء الى تنامي حالة الطائفية في المجتمع ساهمت بشكل كبير في المساس باللحمة الوطنية، وادت الى ازدياد حالات القتل العشوائي على الهوية والاسم الطائفي رافقتها اعمال التهجير المنظم في المناطق السكانية على اساس طائفي مع التعرض للأقليات الدينية والقومية الاخرى غير المسلمة.
5- سيادة اجواء الفوضى العارمة في معظم ارجاء العراق وبروز حالة عدم الاستقرار التي شكلت المشهد الامني والسياسي العراقي وكل هذا يعود الى

القصور في ادارة الازمة والحل المتعمد لأجهزة الدولة الذي افرز غياب امني كبير فسح المجال لانتشار اعمال النهب والسلب والتجاوز على الممتلكات العامة والخاصة وحرقها وسرقة الاثار والمتاحف العراقي مما سبب خسارة لا تعوض لتراث حضاري ملكا ليس للعراقيين فحسب بل للبشرية جمعاء.

6- غياب القدرة على بناء مؤسسة عسكرية جديدة لها عقيدتها واستراتيجيتها المنبثقة عنها فضلا عن ان عملية بناء الجيش العراقي الجديد باهظة التكاليف اخذ العراقيون يتحملون نفقاتها.

7- وقوع المؤسسات العسكرية العراقية تحت الهيمنة الامريكية عبر اجهزة مخابراتها المركزية (CIA) التي تعد اضخم مؤسسة استخباراتية في العالم.

8- تعدد الاجهزة الامنية الاستخباراتية الفاعلة الاقليمية والدولية على ارض العراق يتقدمها الموساد الاسرائيلي والاستخبارات الايرانية والسورية.

9- لقد حول الاحتلال الامريكي العراق الى ساحة عمل لعشرات الالوف من العناصر الارهابية والاجرامية العاطلة عن العمل فضلا عن (المرتزقة) التي تحمل اسم (شركات حماية المدنية الامريكية) التي اخذت تمارس شتى انواع الجرائم.

10- نتيجة للفوضى الامنية وعدم قدرة الاجهزة الامنية قد فرض سيطرتها على الوضع الامني ادى الى ظهور فصائل مسلحة (مليشيات) يرتبط قسم منها بالأحزاب الطائفية والقسم الاخر يرتبط بإيران مما ترك اثار سلبية على الوضع الامني في جميع المحافظات.

11- ظهور داعش كحركة ارهابية في المحافظات السنية سببها السياسة الخاطئة التي اتبعتها الحكومة المركزية في التعامل مع فئات الشعب وخاصة في المحافظات ذات الاغلبية السنية.

ثانيا : الصعيد العربي والأقليمي

عملت الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1948 على مذهب جديد وهو خلط الهويات، من خلال قراءة التاريخ نجد ان هناك صراعا فكريا بين الاتحاد

لاسوفيتي الذي هو اتحادي وبين الفيدرالية الامريكية، امريكا تسعى الى الفدرلة والاتحاد السوفيتي يدعو الى الاتحاد.وعند سقوط الاتحاد السوفيتي في عام 1990 رغبت الولايات المتحدة الامريكية في تعميم موضوع الفيدرالية في مناطق العالم الاخرى، لكن لم تتمكن من الحديث عن الفيدرالية في العراق لان النظام او ميثاق الامم المتحدة يقول انه لا توجد دولة مستقلة تقسم الى فيدراليات لكن توجد دول متحدة فيدراليا مثل الاتحاد السوفيتي يمكن ان تعود الى خاصيتها الاولى، وحتى تصل الولايات المتحدة الى ذلك عملت في التسعينات بصورة قصوى على نظرية جديدة اسمها التفككية فغزت العراق لتفكيكه لكن هذه السياسة فشلت وحين فشلت بدأت الولايات المتحدة بما يسمى الحراك العربي فما يحدث في سوريا مشابه لما يحدث في العراق ويدل على تقسيم عرقي وطائفي واول من تكلم عن هذا هو الملك حسين عام 1995 حين قال ان العراق ربما يقسم الى خمس فيدراليات او اقاليم (الناهي، 2016 : ص 51).

ولاحتلال العراق اثر في سلوك النظام العربي بل اكثر من ذلك ادى الى تغير النظام ذاته، وترجع قوة ذلك التأثير الى ان واقعة الاحتلال جاءت في لحظة كان النظام فيها ضعيفا ولم ينته بعد من علاج تبعات غزو العراق للكويت وجاءت في الوقت الذي فضلت فيه وحدات النظام الاحتفاظ بعلاقات امنية وعسكرية مع الولايات المتحدة بدلا من تطوير تلك العلاقات مع غيرها من الدول العربية او الاقليمية (رجب، 2011 : ص 415) .

اضافة الى تفكك الوحدة الوطنية للأنظمة العربية وارتفاع الاصوات الطائفية والمطالبة بالحقوق السياسية وبذلك تخلخلت مقومات الدولة والنظام مما زاد في انكشاف هذه الانظمة الهشة اصلا، فضلا عن دول الجوار العربي منها وهي التي ساهمت بشكل او بآخر وساعدت في انهيارا لنظام السياسي العراقي السابق، وزادت حدة التناقضات بين تلك الدول ومن التدخل الاجنبي في شؤونه الداخلية الذي عزز بذور الخلافات السياسية العربية – العربية، وذلك ما زاد من اضعاف النظام العربي ومواقفه السياسية وتصدع مفهوم الامن القومي العربي (سعيد، 2007 : ص 69).

وقد رافق ذلك قيام الدول العربية ولاسيما الخليجية منها محاولة ابعاد الحكومات العراقية من محيطها العربي وعالمها الاسلامي، مما دفع ذلك المسؤولين العراقيين الى ان يكونوا اكثر انجذابا نحو ايران وتحقيق اعلى درجات التعاون السياسي والاقتصادي معها، ففي الوقت الذي لم تجد القيادات السياسية ترحيبا حارا من الدول العربية، فانها وجدت ذلك لدى الايرانيين، ويبدو ان ايران سنحت لها الفرصة من هذه المعادلة فعززت علاقاتها مع الساسة العراقيين الشيعة والاكراد، مما اثار هواجس الدول الخليجية التي تمتلك في الغالب ميراثا سلبيا في العلاقة مع ايران والتخوف من احتمال انتقال النفوذ الايراني الى خارج حدود العراق. (مير، 2006 : ص 215).

ومن هنا فأن بروز ايران كقوة اقليمية في المنطقة، ولد هواجس امنية مختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي جراء تنامي القوة العسكرية الايرانية، والمخاطر المحتملة لسيطرة ايران الفعلية على خليج هرمز الممر النفط البحري الوحيد، مما دفعها الى الاعتماد على المتغير الخارجي الذي تمثله الولايات المتحدة الامريكية من اجل حماية مصالحها في امدادات الطاقة(عبد الجبار، 2010 : ص 350).

للاحتلال الامريكي تداعيات بارزة على ايران، فوجود عسكري امريكي واسع وفعال في العراق الجار الغربي لايران مما زاد تهديدا مباشر لها لاسيما ان ايران قد صنفت من قبل الادارة الامريكية السابقة على انها احدى اهم دول محور الشر، ومن الدول الراعية للارهاب، والمرشحة لعمل عسكري تقوم به الولايات المتحدة مثلما فعلت مع العراق، كما ان ازاحة الولايات المتحدة عدو ايران اللدود في المنطقة، الذي يختلف معها ايديولوجيا لكي تنفرد بالزعامة الاقليمية. من خلال ممارسة طهران دورا براغماتيا في تعاملها مع الشأن العراقي فهي تعلن ضد قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، لكن واقع الحال انهم بقوا عمليا على الحياد وغضوا النظر عن الانتهاكات الامريكية لاجوائهم ومياههم الاقليمية، لان طهران ارادت ان تتجنب اعطاء واشنطن اي سبب للمواجهة. (مطلك، 2012 : ص 241).

كما ان حجم المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليها ايران كانت في مصلحتها، سواء من زاوية تعزيز وضعها الاقليمي، او من زاوية كبح جماح نزوع بعض الاجنحة المتشددة داخل الادارة الامريكية باتجاه القيام بعمل عسكري ضدها، ان وصول قوى سياسة عراقية شيعية وكردية لها علاقات وثيقة بايران عزز من نفوذ ايران بفرقاء الساحة العراقية.الامر الذي من شأنه ان يدفع الولايات المتحدة اذا ما ارادت استقرار الاوضاع في العراق الى التنسيق مع ايران او تطلب مساعدتها ولاسيما فيما يخص منع تسلل المقاتلين عبر حدودها الى العراق للقيام بعمليات عسكرية ضد القوات الامريكية (حسين، 2005 : ص 76).

كذلك للاحتلال الامريكي تداعيات على تركيا : اذ اسهمت الازمة العراقية اسهاما فاعلا في توتر العلاقات التركية – الامريكية بعد رفض النواب الاتراك مذكرة الحكومة في (1 آذار 2003) التي طلبت بموجبها الموافقة على وجود القوات الامريكية في اراضيها وتقديم التسهيلات لها في اطار غزوها للعراق، الامر الذي احدث ازمة حادة في علاقات البلدين (التقرير الاستراتيجي العربي، 2003 : ص 230) .

وكان للرفض التركي نتائج سلبية على الاقتصاد التركي، فقد شهدت الاسواق المالية هبوطا حادا، وفرضت الحكومة إجراءات تقشفية منها زيادة الضرائب وخفض امتيازات العمال، مع انخفاض حاد في قيمة الليرة التركية، وارتفاع في نسبة الفوائد وتدني في قيمة الاسهم، وتزايدت المخاوف من احتمال حرمان تركيا من المساعدات والقروض الامريكية (عيسى، 2005 : ص 585):

ويرى كثير من المحللين الاستراتيجيون ان تركيا فقدت اهميتها الاستراتيجية بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق، الا ان الولايات المتحدة مازالت بحاجة ماسة لتركيا بوصفها الجبهة الشمالية في الاستراتيجية الامريكية.(اللباد، 2007 : ص 106).

وخلاصة القول يمكن القول ان عملية احتلال العراق شكلت نقطة تحول كبيرة في مسار التوازنات الاقليمية فيما يسمى بمنطقة (الشرق الاوسط) وفيما يتعلق بالعلاقات بين الدول العربية من ناحية وبين اقطاب (دول الجوار الاقليمي) غير

العربية من ناحية اخرى كما احدث احتلال العراق اختلالا بعيد المدى وعميق التأثير في معادلة التوازنات داخل العراق بين المكونات المختلفة.

2.1.4 طبيعة تكوين العملية السياسية

بناء العملية السياسية في العراق بعد العام 2003

لم تكن النخبة التي تولت صدارة الحكم في العراق بعد العام 2003 موحدة او متفقة على نقاط مشتركة تحقق المصلحة والمنفعة العامة المشتركة، بل انها لم تأتي بفعل عملية ديمقراطية تستند الى الانتخابات، فالامريكان هم الذين تولوا تمهيد الطريق لتلك النخبة لتسلم الحكم الذي استند الى مبدأ المحاصصة الطائفية والمذهبية والقومية، وقد اختلفت رؤى تلك النخبة ما بين الدينية والليبرالية والطائفية وانحسرت او خفت الرؤيا العلمانية، وتجلت هذه في تشكيلة مجلس الحكم الذي انشأه الحاكم المدني بريمر، ووضع الامريكان ثقلهم في اصدار قرارات لهدم البنية التحتية للدولة العراقية، وهو ما فتح المجال لاحداث فوضى في البلد، ونجحوا في فرض دستور جديد باسم قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في 8 آذار 2004 (السوداني، 2004 : ص 124) واللافت في هذا القانون ان شكل الدولة قد تغير من دولة بسيطة الى دولة فيدرالية من دون ان يكون للشعب اي دور فيه، وسادت في العراق حالة من التفكك في النسيج الاجتماعي وطغت حالة عدم الثقة بين مختلف القوى السياسية، مما دفع الادارة الامريكية الى السير في طريق التحولات السياسية الآتية :

1- اعتماد الديمقراطية التوافقية.

تبلور التفكير الجدي لقادة قوات الاحتلال الامريكي للعراق لاعتماد اسلوب جديد من صيغ العمل الديمقراطي لم يكن مألوفا في العراق والدول المجاورة له من قبل، وذلك من اجل ايجاد مخرج لا يبتعد عن توجهاتها السياسية القائمة على الديمقراطية التمثيلية، بعد ان اعلنت بأن تطبيق الديمقراطية هو احد اهدافها الرئيسية التي دفعتها الى غزو العراق واحتلاله، فوجدت ان ذلك يتطلب السير في طريق لا يبتعد عن اسلوبها في تطبيق الديمقراطية التمثيلية وذلك من خلال مبدأ الديمقراطية التوافقية الذي اصبح يبدو منطقيا لاتباعه في العراق، على ان يتم بصورة مرحلية

مؤقتة من اجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الاقليات من توجهات الاكثرية، وهذا يعني ان تكون التوافقية خطوة على طريق خلق الاهداف الواحدة وتعزيز الانسجام الوطني وجراء معاناة الشعب العراقي اسوة مع كثير من الدول النامية لا سيما الاسيوية والافريقية والامريكية الجنوبية منها مثل : لبنان، بوروندي، وماليزيا، اندونيسيا، نيجيريا، فوريانا، وسورينام، وترينداد من مشكلات سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها، وغياب الاجماع الموحد لها، فقد كان خيار الديمقراطية التوافقية هو الافضل من وجهة نظر القائمين على الشأن العراقي في الادارة الامريكية، فبدأ الشروع في عمليات التحول الديمقراطي في العراق منذ عام (2005) (عبد الحي، 2006 : 126).

2-**انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية (كانون الثاني** 2005)

شاركت في هذه الانتخابات مكونات كبيرة من الشعب العراقي، وقاطعتها مكونات اخرى، اذ دعا القادة السياسيون والدينيون من طائفة المسلمين السنة الى مقاطعة هذه الانتخابات، لذلك لم يشارك غالبية ابناء هذه الطائفة في الانتخابات، وهو قرار سرعان ما ندموا عليه بمرارة لانه ادى الى ابعادهم عن المشاركة في وضع اسس النظام السياسي العراقي الجديد (تقرير الشرق الاوسط الصادر عن منظمة مجموعة الازمات الدولية رقم 52 في 27 شباط 2006).

وواجه قانون الانتخابات العراقي انتقادات وتحفظات كثيرة من ابرزها: ان هذا القانون قد تم وضعه من المحتل وليس من العراقيين (الامير، 2005 : 163)، وان نوعية القوائم الانتخابية كانت قوائم مغلقة ويقوم معظمها على اسس عرقية وطائفية مما يؤدي حتما للتجزئة والمحاصصة ولم يتم منح الناخب الحرية التامة في اختيار المرشحين وفق العدد المطلوب ودون التقيد بقائمة محددة لان ذلك يؤدي الى اختيار من هو اكفأ واجدر بتمثيل المواطنين في المجلس النيابي ليس على اساس عرقي او طائفي (العبيدي 2005 : 91).

وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت الى قانون الانتخابات العراقية، الا ان هناك من يعتقد ان نظام التمثيل النسبي له بعض الايجابيات التي تتلائم مع الواقع العراقي، فإذا كان اتباع نظام الاغلبية يتسم بالبساطة وعدم التعقيد، فانه يعمل على

قيام اغلبية متماسكة في المجلس النيابي ومن ثم الى تأكد الاستقرار، الا ان نظام التمثيل النسبي هو نظام عادل يؤدي الى دفع الغبن والظلم عن الاقليات السياسية، وذلك عن طريق تمثيل هذه الاقليات وغيرها تمثيلا يناسب والاصوات التي حصلت عليها في الانتخابات، وكذلك يحفظ للاحزاب الصغيرة استقلالها وبرامجها الذاتية كذلك يسمح بتمثيل بمختلف اتجاهاته وميوله، مما يؤدي الى ان تكون الهيئة النيابية صورة صادقة ومعبرة عن اراء الشعب وميوله (سعد 2004 : 235).

وقد جاءت نتائج انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية معززة للفرز الطائفي، ومثيرة اكثر للتخوف السني من الصعود الشيعي، وهذا الصعود بالتعابير الطائفية، شكل انعكاسا تاريخيا بدرجة اوقعت الخوف في قلوب العرب السنة ليمتد لعدة عقود ان لم يكن لعدة قرون من سعي الشيعة للثأر من التمييز والقمع وطائفة من المظالم الاخرى الحقيقية ضدهم، وقد عزز اعتقاد السنة العرب بأن حركة التاريخ قد انقلبت بصورة حاسمة ضدهم (تقرير الشرق الاوسط الصادر عن منظمة مجموعة الازمات الدولية رقم 52 في 27 شباط 2006).

وشارك الشيعة والاكراد بكثافة في هذه الانتخابات، فقد وصلت نسبة المشاركة في المحافظات العراقية الجنوبية حولي (90%)، وفي المحافظات العراقية الكردية الشمالية حوالي (85%)، وفي مناطق اخرى بلغت حوالي (60%)، وشارك العراقيون المقيمون في (14) دولة بالاقتراغ، اذ ادلى (265) الف عراقي باصواتهم يمثلون (30%) ممن يحق لهم التصويت وشهد عملية الاقتراع مراقبون دوليون (الزبيدي،2008: 213).

3-تشكيل الحكومة الانتقالية (ايار 2005)

جاء تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية في (ايار 2005) بموجب قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، هذا القانون الذي تمخض عن حالة غريبة في شكل النظام السياسي المراد بناؤه، فقد شاب الضعف والوهن كثيرا من المواد القانونية وظهر ذلك واضحا في محاولة الجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني معا على نحو شديد الغرابة، فالحكومة العراقية الانتقالية المشكلة بموجب هذا القانون هي التي تتألف من: الجمعية الوطنية الانتقالية (السلطة التشريعية)، ومجلس رئاسة الجمهورية

(الرئيس ونائباه)، ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية)، بضمنه رئيس الوزراء والسلطة القضائية (وثيقة قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة 24)،

ولم يكن تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية امرا سهل المنال،فقد مر المشهد السياسي في العراق بمرحلة مخاض عسيرة دامت (78) يوما، وجرى بعدها الاعلان عن تشكيلة هذه الحكومة في (28 نيسان 2005)، بعد ان نالت ثقة الجمعية الوطنية المشكلة وفق انتخابات (2005/1/30) باغلبية (180) صوتا من مجموع الحضور البالغ (185) نائبا،اي بغياب (90) نائبا من اصل (275) مجموع اعضاء الجمعية الوطنية (العطية،2005 :2).

وتزامن مع الاعلان عن الحكومة الانتقالية قيام الجمعية الوطنية بتنفيذ الهدف الاساسي لها المتمثل باختيار مجلس الرئاسة الذي يتكون من رئيس الجمهورية ونائبيه، اذ وقع الاختيار على السيد جلال الطالباني ممثلا للكرد رئيسا للجمهورية، وغازي عجيل الياور ممثلا للسنه وعادل عبد المهدي ممثلا للشيعة مع كونهما نائبين لرئيس الجمهورية، فيما قام مجلس الرئاسة باداء مهمته الاولى التي تتحدد بتسمية رئيس الوزراء، فقام الثلاثة باختيار ابراهيم الجعفري ليكون رئيسا للوزراء (العلاف، 2008:15).

وجاء توزيع المناصب الرئاسية المتمثلة في مجلس الرئاسة و مبنيا على اساس التوافق السياسي بين القوى السياسية العراقية، بعد ان اختتمت الجولات المطولة للمفاوضات بين الفرقاء السياسيين وانتهت بدعم ترشيح حاجم الحسني رئيسا للجمعية الوطنية الانتقالية التي انتخبت بدورها مجلس الرئاسة (الزبيدي، 2008: 213).

وقد تغلب مبدأ التوافق والمحاصصة في توزيع المناصب والمهمات والمسؤوليات في تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية، بعد ان كشفت مفاوضات تشكيل هذه الحكومة بين الفرقاء السياسيين تغيرات مهمة في التعاطي السياسي العراقي ، واظهرت رغبة الاحزاب السياسية في تشكيل الحكومة من بين اعضائها، وبذلك طغى على التشكيلة الوزارية الطابع الحزبي بنسبة (80 %) من مجموع الوزراء في ما جاء بقية الوزراء من المستقلين، عدا القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي التي

فضلت عدم المشاركة في الحكومة والوقوف في صف المعارضة.(سعد، 2004 : ص 245).

4-اقرار الدستور الدائم (تشرين الاول 2005)

يعد الدستور العراقي الدائم اول وثيقة دستورية تصاغ على يد جمعية وطنية منتخبة، وقد اكتسبت قضية صياغة دستور دائم للعراق من قبل جهة وطنية اهمية ضرورية في تلك المرحلة، اذ ان للدستور مهمة تحديد شكل الدولة العراقية ونظام الحكم فيها، وتثبيت حقوق الشعب والعلاقة بين الشعب والدولة فضلا عما يقدمه الدستور من فرصة لبلورة رؤيا وطنية موحدة لمستقبل البلاد، اذ ان عملية كتابة الدستور والاستفتاء عليه تحتاج الى تفاعل ودعم من مختلف مكونات الشعب العراقي لكي يصبح الدستور مجسدا للهوية الوطنية لجميع المواطنين (جميل، 2011: 100)

ويمثل الدستور الدائم الاطار العام للعملية السياسية في العراق التي يفترض ان تقوم على تنفيذها السلطات التي تتحمل المسؤولية وتتعاقب على الحكم وكان ينبغي لهذا الدستور اذا اريد له ان يكون ناضجا ان يمر بثلاث مراحل اساسية هي (الزبيدي،2008 : 216).

أولا: مرحلة التصورات والرغبات والاراء والحاجات التي تمثل جميع مكونات الشعب، وهي المرحلة الاوسع والاهم، والتي تقع على عاتق المفكرين والنخب والقيادات، وينبغي ان تتم في مساحة واسعة، وان تاخذ مداها الزمني الكافي.

ثانيا: مرحلة التكيف مع الظروف السياسية وطبيعة الاحداث الاقليمية والدولية وظروفهما، وهي مرحلة تقع على عاتق فقهاء السياسة ومنظريها.

ثالثا: مرحلة انضاج النص والصياغة القانونية، وهي مرحلة فنية بحتة تقع على عاتق الخبراء في القانون الدستوري، وذوي القدرات العالية في مجال الصياغة وتركيب النص القانوني.

ثم جرى تنظيم عملية الاستفتاء الشعبي في (15 تشرين الاول 2005) من اجل التصويت بقبول الدستور او رفضه من قبل الشعب العراقي، اذ اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق يوم (25 تشرين الاول 2005) ان

نحو (78%) من الناخبين العراقيين صوتوا نعم للدستور العراقي الجديد، فيما رفضه نحو (21%)، اذ صوت معظم المكون السني (لا للدستور) بعد ان رفضته اغلبية المواطنين في محافظة صلاح الدين بنسبة (81%)، وفي محافظة الانبار بنسبة (96%)، ومحافظة نينوى بنسبة (55%) وهي اقل من نسبة الثلثين اللازمة لرفض الدستور التي حددها قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي اشترط رفض ثلاث محافظات بأغلبية الثلثين لمشروع الدستور لكي يتم رفضه، فيما حظي مشروع الدستور بتأييد كبير في المناطق ذات الاغلبية الشيعية والكردية، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء الشعبي على الدستور (63%) (حافظ،2010: 400).

5-الانتخابات التشريعية (كانون الاول 2005)

بعد اقرار الدستور العراقي الدائم والذي جرى العمل به بعد عملية الاقتراع عليه من قبل الشعب العراقي في الاستفتاء الشعبي في (15 تشرين الاول 2005)، كانت الخطوة التالية للحكومة العراقية الانتقالية هي اجراء انتخابات برلمانية، وهي ثالث اقتراع مباشر للعراقيين بعد الاحتلال، اذ تم في (15 كانون الاول 2005) اجراء الانتخابات البرلمانية الجديدة بهدف انتخاب مجلس نواب جديد يتمتع بصلاحيات دستورية كاملة لدورة انتخابية تستمر (4) سنوات، وقد صوت العراقيون هذه المرة على قوائم بعينها ليتم توزيع (230) مقعدا بالتناسب على محافظات العراق الثماني عشرة كما خصص (45) مقعدا (تعويضيا) يتم توزيعها على الاحزاب وفق ادائها في الانتخابات وقد تم تصميم النظام اذا يمنح اصوات السنة وزنا اكبر على امل ان يؤدي ذلك الى زيادة تمثيلهم في مجلس النواب حتى وان ظلت نسبة الاصوات التي يحصلون عليها منخفضة (ستناسفيلد، 2009: 206).

وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي في العراق تمثلت بالانتخابات التشريعية التي اشتركت فيها كل مكونات الشعب العراقي، وفرض الخيار الديمقراطي نفسه حتى في المناطق الساخنة حينذاك (الفلوجة، الرمادي، سامراء، تكريت، ديالى، الموصل)، اذ مرت الانتخابات دون حصول مشكلات امنية كبيرة او حتى تجاوزات واضحة، وقد شارك العرب السنة بكثافة في هذه الانتخابات

التي بلغ اجمالي نسبة المشاركة فيها اكثر من (70%) ممن يحق لهم التصويت اي حوالي (15.5) مليون شخص (الزبيدي، 2008 :222).

وقد اختلف النظام المعمول به في هذه الانتخابات عن سابقتها التي جرت في (30 كانون الثاني 2005) لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية، فقد اصبح بموجب النظام الانتخابي الجديد لكل محافظة من محافظات العراق الثمانية عشر عدد ثابت من المقاعد البرلمانية تتناسب مع تعداد سكان المحافظات، فحصلت كل محافظة على المقاعد المخصصة لها بغض النظر عن نسبة الاقبال على الانتخابات، اذ كان من المرجح ان يعود هذا النظام بالفائدة على عدد مقاعد العرب السنة، الذين لم يتمتعوا بتمثيل مناسب في البرلمان المؤقت (الجمعية الوطنية الانتقالية)، ورغم ما شاب الانتخابات من عمليات تزوير في كثير من المراكز الانتخابية اذ صدرت تقارير منظمات المجتمع المدني تؤكد حدوث عمليات تدخل غير نزيهة في الانتخابات، الا ان النتائج الاولية اظهرت تفوقا كبيرا للاحزاب الشيعية الدينية في مقابل القوى الاخرى، الامر الذي اسهم في انطلاق كثير من المظاهرات احتجاجا على نتائج الانتخابات وتأييد ذلك بالتقارير المقدمة الى المفوضية العليا للانتخابات من قبل لجان المجتمع المدني (حافظ 2010 : 401).

ترى الدراسة ان حالة الاحتقان السياسي التي شهدها العراق جاءت نتيجة الظروف التي مر بها المشهد السياسي في العراق في اعقاب اعلان نتائج انتخابات مجلس النواب، اذ دخل العراق ازمة سياسية حادة تفاقمت في ظل المباحثات والمناقشات بين قادة الكتل البرلمانية الفائزة والتي استمرت اكثر من خمسة اشهر ، ولم تحصل موافقة كتلتي التحالف الكردستاني وجبهة التوافق العراقية على مرشح الكتلة الشيعية ابراهيم الجعفري لرئاسة الوزراء، ومرة اخرى عاد الائتلاف الشيعي الى الواجهة السياسية بقوة بعد اعلان الجعفري في (20 نيسان 2005) تخليه عن ترشيح نفسه، واحال الامر للائتلاف في ترشيح غيره، فتم عقد اتفاق داخلي ضمن بقاء حزب الدعوة الاسلامية في المقدمة، وانتهى باختيار نوري المالكي كبديل عن الجعفري لشغل منصب رئيس الوزراء، وعندها باتت الاجواء ممهدة لعقد اولى جلسات مجلس النواب بعد ثلاثة اشهر من اعلان النتائج النهائية للانتخابات، وانتهت

جلسة مجلس النواب الاولى التي عقدت في (22 نيسان 2005) بانتخاب محمود المشهداني من كتلة التوافق (السنية) رئيسا للمجلس، وخالد العطية من كتلة الائتلاف العراقي (الشيعية) نائبا اول، وعارف طيفور من كتلة التحالف الكردستاني نائبا ثانيا.

التحولات السياسية في العراق خلال الفترة 2006 -2011

افرز الواقع السياسي والفكري والثقافي في العراق منذ قيام حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عام (2006) وحتى انسحاب قوات الاحتلال الامريكي، نهاية عام (2011)، عن افتقار عام الى الامن والخدمات، وتحول سريع في التضاريس السياسية، في ظل وجود قوات اجنبية متعددة الى جانب قوات الاحتلال العسكري الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية الدولة العظمى المهيمنة على مقدرات النظام الدولي الجديد، مما خلف سياقا سريع الاشتعال للتراث الثقافي العراقي بعد تسيس المجتمع بكل اطيافة ومكوناتة، مع بروز حقيقة اعتماد القوى السياسية على الولايات المتحدة الامريكية او ايران في توفير الامن وادارة الدولة، وفي حل اغلب الازمات التي تعترض الحياة السياسية في العراق، وهو امر مرهون بمصالح ايديولوجية واستراتيجية دولية واقليمية (عطوان : 2006 : 19).

لذلك لم يجر الوضع السياسي في العراق ببساطة ويسر، فقد شهدت البلاد جدلا عنيفا بين الكتل السياسية ظهر بصورة حراك سياسي نشط في اعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في (15 كانون الاول 2005)، برزت فيه اختلافات عميقة في وجهات نظر هذه الكتل، اذ لعب الاكراد في هذا الحراك الدور الابرز من اجل تحقيق التوافقات والمساومات وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء، شهد العراق بعدها جملة من التحولات السياسية التي كان من ابرزها :

1- تشكيل الحكومة الدستورية الدائمة (ايار 2006) دخل امر تشكيل الحكومة الدستورية الدائمة التي سميت حكومة الوحدة الوطنية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية التي جرت في (30 كانون الاول 2005) لمجلس النواب العراقي المحدد له قضاء اربع سنوات بموجب الدستور الدائم المصوت عليه من قبل الشعب بالاستفتاء الشعبي (المادة 56- أ من وثيقة دستور جمهورية العراق لعام 2005)

ذات المأزق الذي أدخله امر تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية بعد انتخابات (30 كانون الثاني 2005) عندما لم تحصل على ثقة الجمعية الوطنية الانتقالية بتلك الحكومة الا بموجب توافقات الكتل السياسية الرئيسة التي قامت بتوزيع المناصب العليا فيما بينها، ويعود سبب المأزق الذي مرت به العملية السياسية الى ان تلك المرحلة افرزت قوى وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة على الارض، كان من ابرزها : انزواء فكرة الدولة وما يرتبط بها من افكار المواطنة والهوية الوطنية والمشاركة والشرعية والعقلانية والبناء، وحلت محلها الهوية الصغرى وكل ما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والمحاصصة والتهميش والتغييب المجتمعي والتطرف ونزعات التدمير، ومع تنامي الصراع من اجل السلطة والثروة، خاصة بعد قرار الانتخابات التشريعية واستلام السلطة من قبل العراقيين (النصراوي، 2007: 155).

وفي (20 ايار 2006) عقد البرلمان العراقي جلسته السادسة التي خصصت لطرح الثقة في حكومة رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي الذي دعي لقراءة اسماء الوزراء، في حكومته، وبعد الانتهاء من التصويت المباشر على كل وزير الاغلبية، ما عدا وزيري الداخلية والدفاع حازت الوزارة الجديدة على ثقة البرلمان، كأول وزارة عراقية دائمة، رغم اعتراض بعض النواب الذين كان بينهم رئيس جبهة الحوار الذي قاطع الجلسة محتجا اضافة الى نواب بعض الكتل المعارضة ومغادرة مبنى البرلمان معبرين عن رفضهم واحتجاجهم عن عملية التصويت (راشد 2006 : 137).

وقد واصل غياب التوافق الوطني عن الشعب العراقي خلال فترة الاحتلال، وعلى الوجه الخصوص بعد تصاعد التخندق الطائفي الى حافة الحرب الاهلية خلال الاعوام (2005\2007) هذا الامر الذي يقف بالضد مما تتطلبه الديمقراطية في مسيرتها الصعبة والطويلة الامد في محاولتها لتحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة المصالح المتناثرة من اجل الصالح العام، فاعضاء المجتمع السياسي يسعون وراء اهداف متباينة يتم التعامل معها، بين امور اخرى، من قبل الحكومة ان الاختلاف والاتفاق هما جانبان مهمان من جوانب النظام السياسي، فابناء الشعب

الواحد الذين يعيشون معا لم يستطيعوا ابد الاتفاق على كل شي، ولكن اذا ارادوا الاستمرار في الحياة معا، فهم لن يستطيعوا الا ان يتفقوا على اهدافهم، (Dhal 1989: 45).

وقد ادى غياب التوافق الوطني خلال مرحلة الاحتلال الى الاضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية كجزء من مخطط نفذه الاحتلال من خلال تشجع هذه الاشكال من الاصطفافات الطائفية، لانه يريد عراقا موحدا شكلا ومفتتا واقعا في صور كانتونات وطوائف وعرقيات بعيدا عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطها العربي والاسلامي (الحريري 2004: 60-61).

وقد افرز الاحتلال عن مجموعة من التداعيات التي تركت اثارها في الوضع السياسي العراقي يمكن تحديدها بالاتي :-

اولا: ظاهرة انتشار الاحزاب: يعد ظهور الاحزاب والحركات والمنظمات السياسية بهذه الكثرة احد اوجه الديمقراطية الجديدة بعد اسقاط النظام السياسي في العراق، غير ان هذه الكثرة تمخضت عن حالة جديدة من الاصطفاف الطائفي الذي لم يعرفه تاريخ العراق السياسي المعاصر منذ تاسيس الدولة العراقية عام (1921)، كما ان بعض هذه الاحزاب والحركات قد جرى تاسيسها خارج العراق او انها كانت تمارس نشاطاتها في الخارج وهي لا تملك شعبية او جماهيرية واسعة، فضلا عن عدم شعورها بمعاناة غالبية ابناء الشعب طيلة عقدي ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، كما انها عملت بظروف غامضة في الولايات المتحدة وبريطانية وبعض الدول الاقليمية العربية منها والغير العربية ولم تفصح عن مصادر تمويلها.

ثانيا: تدهور الوضع الامني: ان قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة باحتلال العراق رتبت على الولايات المتحدة الامريكية تنفيذ عدد من الالتزامات القانونية والاخلاقية باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال خاصة بانها تشبثت بهذا القانون والقرارات بتنفيذ اغراضها الخاصة، غير ان الممارسات اليومية لقوات الاحتلال ادت لحدوث تدهور امني خطير للبلاد اعطت المبرر لاستمرار الاحتلال وتقوية المزاعم بانه على الرغم من تواجد قوات الاحتلال الا ان تطورات الاحداث

كادت ان تخلف حربا اهلية شرسة بين العراقيين خلال الاعوام (2005-2007)، فضلا عن بروز عوامل عديدة ساعدت على انهيار الوضع الامني في العراق خاصة خلال الاشهر الاولى من الاحتلال ويمكن ابرازها على النحو التالي (شبلي، 2013: 134):

1) الحدود المفتوحة: ان استمرار فتح الحدود الرسمية بين العراق ودول الجوار استمر لفترات طويلة جراء حالة التدمير التي تعرضت لها المنافذ الحدودية، بالاضافة لنهب وتدمير النقاط الحدودية الكثيفة المنتشرة على طول الحدود العراقية مع سورية وايران وتركيا والكويت والسعودية والاردن، ومنذ عشرات السنين، الامر الذي فتح الباب امام المتسللين الاجانب للدخول الى العراق ومن ضمنهم عناصر الارهاب والتخريب.
2) المليشيات الحزبية المسلحة: ان بقاء الاحزاب والحركات والمنظمات السياسية التي دخلت العراق في اعقاب الاحتلال، اوجد حالة عسكرية دائمة في البلاد فضلا عن قيام التنظيمات السياسية الاخرى بتشكيل تنظيمات مسلحة لها لمواجهة الناشطين في الساحة السياسية.
3) تأخير اعادة بناء الجيش العراقي: ان تسريح قوات الاحتلال للمؤسسة العسكرية والامنية بتشكيلاتها المختلفة من جيش وقوى الامن الداخلي وجهاز المخابرات، التي كان لها تصور كامل عن الحالة الامنية في البلاد والتهديدات الخارجية على الحدود، اثبت خطا للتصورات الامريكية لهذا الاجراء مما دعى لاعادة التفكير ببناء الجيش العراقي ليكون رديفا ومساعدا لقوات وزارة الداخلية للتصدي للوضع الامني المتدهور في العاصمة بغداد وبقية محافظات العراق.

2- الانتخابات التشريعية (اذار 2010): دخل العراق مرحلة تشكيل التحالفات بين القوى السياسية المختلفة لخوض الانتخابات التشريعية المقرر اجرائها في (7 اذار 2010)، فقد حدث تغير نوعي في تحالفات القوى السياسية الشيعية المدعومة من ايران بصفة خاصة وبالتغير في طبيعة علاقاتها مع بعضها، حيث شكل المجلس الاعلى الاسلامي الائتلاف العراقي الموحد في (24 اب 2008) دون ان يضم حزب الدعوة الاسلامية الذي يرأسه رئيس الوزراء نوري المالكي واستقطب هذا

الائتلاف بعض المكونات الاساسية في الائتلاف الموحد التي خاض انتخابات عام (2005)، كالتيار الصدري، حزب الفضيلة، وتيار الاصلاح الوطني الذي يتزعمه رئيس حزب الدعوة ورئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري، الى جانب بعض ممثلي المكون السني كمجلس انقاذ الانبار برئاسة حميد الهايس، وجماعة علماء العراق برئاسة الشيخ خالد الملا، وبالمقابل نجح حوار حزب الدعوة ورئيسه نوري المالكي مع بعض قادة الصحوة، وحزب الدعوة تنظيم العراق جناح هاشم الموسوي، وكتلة مستقلون، والاتحاد الاسلامي لتركمان العراق، والتيار العربي المستقل، والحركة الدستورية، والحزب الوطني الديمقراطي من اجل ائتلاف دوله القانون (رجب 2010 : 123).

وجرت عملية الاقتراع في (7 اذار 2010) وهي الفرصة الثانية بعد الاحتلال لاجراء انتخابات مجلس النواب العراقي، وقد رأى كثير من المراقبين من الشأن العراقي ان هذا الاقتراع كان امتحانا للديمقراطية. فقد تنافس (6172) مرشحا يمثلون (165) حزبا سياسيا (12) تكتلا انتخابيا على (325) مقعدا نيابيا وشارك في الانتخابات حوالي (12) مليون عراقي من اصلا (19) مليونا يحق لهم الانتخاب او (62.5 %) من اجمالي الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الاقتراع من ضمنهم (1.4) مليون مواطن عراقي يقيمون في الخارج وبالرغم من ما اسفرت عنه نتائج الانتخابات عن فوز القائمة العراقية برئاسة الدكتور اياد علاوي فان القانون لم يحترم بالسماح لهذه الكتلة بتشكيل الحكومة واصبحت بداية لعملية شاقة وطويلة لتشكيل الحكومة استغرقت قرابة (10) اشهر مما عقد الوضع السياسي في العراق المعقد اصلا، واصبح العراقي بين خيارين الامن والاستقرار بدون حرية او ديمقراطية والحرية بدون امن واستقرار (اللهيبي، 2013 : 111).

3- حكومة الشراكة الوطنية (2010): جاء الواقع السياسي بعد الانتخابات التشريعية مغايرا تماما للنتائج التي افرزتها تلك الانتخابات فرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الذي رأس قائمة دولة القانون التي جاءت بالمرتبة الثانية رفض الالتزام بالاجراءات الديمقراطية، وشكك في نتائج الانتخابات وطلب اعادة فرز الاصوات يدويا وتمت اعادة الفرز تلبية لطلبة وجاءت النتائج مطابقة، فلجأ الى ما

يسمى بهيئه المسائلة والعدالة التي تخصصت في تصفية القيادات المحسوبة على النظام السابق تحت دعوة اجتثاث البعث، وقد وجهت هذه الهيئة اتهامات لبعض القيادات التابعة للقائمة العراقية برئاسة اياد علاوي التي فازت بفارق بسيط عن قائمة دولة القانون، وطلبت اقصاءهم وعدم استبدالهم بمن يليهم في القائمة، في محاولة لافقاد القائمة اغلبيتها، وهو ما كان ينذر بازمة حادة يمكن ان تهدد العملية السياسية باكملها. وهنا تدخلت الولايات المتحدة الامريكية ومارست ضغوطا فالغت الهيئة التمييزية (هيئة قضائية استئنافية مختصة بقرارات المسائلة والعدالة) القرار المذكور (الزيات : 170).

ثم قام رئيس الوزراء نوري المالكي بالاعتراض على صيغة الكتلة الفائزة الاكبر، ومنع رئيس الجمهورية من تكليف رئيس تلك الكتلة بتشكيل الحكومة، لحين نجاحه بتشكيل كتلة نيابية حظيت بالاغلبية داخل مجلس النواب ضمن كتلتين هما: كتلة دولة القانون الذي لها (89) مقعدا، وكتلة الائتلاف الوطني العراقي الحاصل على (73) مقعدا، بما اتاح الفرصة لبقاء نوري المالكي بمنصب رئيس الوزراء الامر الذي ظهر من خلال قدرة الجانب الايراني في ابعاد اياد علاوي عن تشكيل الحكومة العراقية، رغم انه شيعي المذهب، الا ان توجهاته علمانية وطنية بصبغة عروبية ومعروف بصلاته القوية بعدد من العواصم العربية والدولية، بما يجعله مرشحا غير مقبول من ايران (عمر، 2010: 100).

ونتيجة لاتفاقية اربيل التي عقدت بين الكتل الفائزة الكبيرة توالت موافقات الكتل السياسية العراقية التي منحت تفويضها لرئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي بتشكيل الحكومة الدستورية الثانية التي اطلق عليها تسمية حكومة الشراكة الوطنية، ثم منح مجلس النواب العراقي ثقته للحكومة الجديدة بتاريخ (2010\12\20) تلك الحكومة التي طال انتظارها مع تولي رئيس الوزراء نوري المالكي الحقائب الوزارية الامنية بالوكالة، كما صوت مجلس النواب على البرنامج الحكومي قبل ان يتم التصويت على (29) وزيرا اضافة الى رئيس الوزراء وثلاثة من نوابه بالاغلبية المطلقة (الفيصل، 2013 :152).

ترى الدراسة ان الاحتلال الامريكي للعراق قد اسهم في احداث تحولات سياسية كبيرة في العراق لكنه اوجد اشكالية في بناء الدولة العراقية، بعد ان خلق تداعيات عديدة ومآزق دوليه وقعت فيها اطراف الاحتلال، وباتت تشكل كوابيس مزعجة وامراض مزمنة وعاهات مستديمة في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية التي سبقت ان وضعت العراق المحتل ضمن استراتيجيتها منذ احتلال الكويت عام (1990) واغرقت شعبها والعالم باكاذيب حول اسلحة الدمار الشامل العراقية، وان غزو العراق هي حرب اخلاقية لتحريره وسوف يستقبلها شعب العراق بالورود ولم تكد تدخل قواتها العراق حتى فوجئت بمقاومة شرسة غير مسبوقة تحصد العشرات من الجنود الامريكيين، فتبدد وهم اقامة العراق الديمقراطي الحر على النموذج الامريكي، واذا بنزيف مالي خائر في الاقتصاد الامريكي اثار قلق الاقتصاديين فانقلب الرأي العام الامريكي على ادارته وبدأ الحديث عن المنقذ في الانتخابات الرئيسية التي جرت في نهاية (2008) وكان الرئيس باراك اوباما هو ذلك المنقذ الذي التزم بالمعاهدة الامنية الموقعة بين الولايات المتحدة الامريكية والحكومة العراقية والتي حددت سحب القوات الامريكية في نهاية عام (2011).

اتفاقية اربيل وتشكيل الحكومة الثانية للمالكي 2010م

وفي مواجهة احتمالات تشكيل علاوي للحكومة، نجح المالكي في جمع الاحزاب الكردية والشيعية وترأس مسعود برزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني رئيس اقليم كردستان، مفاوضات دامت ثلاثة ايام لجلب علاوي والقائمة العراقية الى حكومة وحدة وطنية ، وخلال تلك المفاوضات، اجرى كل من صالح المطلق واسامة النجيفي العضوان البارزان في القائمة العراقية في محاولة للحصول على منصبين لهما – اصبح المطلق نائب لرئيس الوزراء والنجيفي رئيسا للبرلمان – وهما من ضغط على علاوي لقبول الصفقة تحت طائلة تعريض القائمة للانقسام اذا رفض وجاءت المبادرة تحت اسم (اتفاق اربيل) (الهاشمي والعطواني، 2012 : ص 264) بعد ان وقع المالكي لائحة من 15 نقطة اعدت خصيصا للحد من سلطته، وكان يقصد من التنازلات ان تشمل احالة قوات مكافحة الارهاب الى وزارة الدفاع، وتقوية سلسلة القيادة في الجيش او الشرطة، وكان بواسطة عقد الاتفاق يتم

تشكيل المجلس الوطني للسياسيات الاستراتيجية برئاسة علاوي، كما يجري ارسال جميع القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الى هذا المجلس للحصول على موافقته قبل ان يسن البرلمان قوانين بشأنها. لقد كانت الحكومة التي تم تشكيلها بعد اتفاق اربيل نصرا سياسيا للمالكي، فقد احتفظ برئاسة الوزراء، ونجح في جميع محاولات كبح سلطته وادخل عدد من الموالين له الى مواقع مهمة في الوزارة واحتفظ بالسيطرة على الجيش والشرطة والاستخبارات عن طريق تعيينه سياسيين افراد ضعفاء وله ارتباطات شخصية معهم في مناصب وزراء بالنيابة ومن ثم افلح في الالتفاف على الالتفاف على اتفاق اربيل وعلى الحاجة الدستورية الى ان تكون المناصب الوزارية مقره من جانب البرلمان ووسع في دائرة سلطاته بعد اخضاع الهيئات المستقلة : مثل هيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والبنك المركزي وهيئة حقوق الانسان وهيئة الاعلام، اذا اصبحت جميعها خاضعة لاشراف مجلس الوزراء بشكل مباشر.

وبما ان اتفاق اربيل قد انهى حالة الشلل السياسي في العراق والتي استمرت من اذار، مارس 2010 وحتى 11 تشرين \ نوفمبر 2010، الا انه اوجد ازمات عديدة ابرزها (احمد، 2014 : ص 219) :

1- ازمة الوزارات الامنية، التي ظل رئيس الوزراء نوري المالكي يدير شؤونها بالوكالة وهي الداخلية والدفاع والامن الوطني، ورفض مرشحي القائمة العراقية لهذه الوزارات، وتبرير ذلك بمسالة عدم كفاءة الاسماء المرشحة لها.
2- ازمة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية، وقد نص اتفاق اربيل على ان تكون رئاسته من نصيب القائمة العراقية، الا ان المشكلة هنا في الاتفاق على انشاء سلطة جديدة في البلاد غير منصوص عليها بالدستور، مما ترك الباب مفتوحا امام القوة الرئيسية التي تشكل الحكومة للتنصل منه في اي لحظة، لكونه غير دستوري، وهو ما حدث فعلا من خلال المماطلة في اقرار القانون المنظم لعمل المجلس.

3- عودة وزراء ونواب القائمة العراقية الى مقاطعة اجتماعات مجلس الوزراء وجلسات البرلمان بحجة الاستهداف المباشر لقيادات القائمة، فبعد اكتمال انسحاب القوات الامريكية المقاتلة من العراق في 18 كانون الاول \ ديسمبر 2011 جاء صدور مذكرة توقيف بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، بتهمة في عمليات ارهابية، كما هدد المالكي بسحب الثقة من نائبه صالح المطلق.

لقد كشفت هذه الازمات ان المشكلة تتمثل في ازمة الشراكة السياسية في الحكومة وان القائمة العراقية كانت مجرد شريك اسمي وكذلك الاطراف الاخرى : حيث لم تشارك في اتخاذ اي قرار استراتيجي للدولة فالواقع يبين هيمنة واستفراد واضح من قبل المالكي وحزبه فقد سيطر على حوالي 80% من وظائف الدرجات العليا في 1 والقيادات العليا في الجيش وابقت 20% من هذه المناصب للقائمة العراقية والشركاء الاخرين (ايمان، 2012 : ص 132) .

انسحاب القوات الامريكية من العراق وسياسة الازمات المتوالية الى 2014 م

وفقا لنص الاتفاقية الامنية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم انشطتها خلال الوجود المؤقت فيه والموقعة في نوفمبر 2008، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2009 وتم بالفعل انسحاب جميع القوات الامريكية المقاتلة في العراق بتاريخ 18\ ديسمبر 2011 بعد حسم ملف عدم اعطاء الحصانة القانونية للخبراء والمدربين الامريكيين والشركات الامنية المتعاقدة معهم، بفعل التوازنات الداخلية والاقليمية التي ادت لذلك، رغم الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها حكومة المالكي من قبل الادارة الامريكية التي ترفض اخضاع جنودها لاي مسائلة قانونية حتى وان كانت من قبل القانون الدولي نفسه (احمد، 2012 : ص 7) .

وبالاضافة الى تحديد موعد انسحاب القوات الامريكية من العراق فقد اكدت الاتفاقية على ان تساعد الولايات المتحدة العراق في انهاء تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق بمجرد انتهاء ولاية مجلس الامن الدولي بمقتضى القرار 1790، وتؤكد الاتفاقية على ردع المخاطر الامنية التي تهدد سيادة العراق

واستقلاله وبوحدة اراضيه ونظامه الاتحادي الدستوري وبناء على طلب من الحكومة العراقية تتخذ الولايات المتحدة الاجراءات او اي اجراء لردع مثل هذا التهديد (ايمان، 2012 : ص 24).

كان يفترض ان يشكل انسحاب القوات الامريكية من العراق فرصة للتصالح بين النخب العراقية واعادة التفكير والتشاور والمراجعة لبناء الديمقراطية على اساس قيم المواطنة، وليس على اساس الانتماء القبلي او المذهبي او الطائفي، وبداية لظهور خطاب جديد يطوي صفحة العنف الطائفي ويشجع عودة المقصيين والمنفيين ويشرك جميع الطاقات الوطنية في بناء العراق الجديد، الا ان ما حدث هي بالضد من ذلك تماما فما ان غادر الجنود الامريكيون البلد حتى انتهج رئيس الوزراء المالكي سياسات تعمق عرقلة سير العملية السياسية نحو الافضل فعمل على: -

أ- اقصاء المنافسين

واثارت قضية اصدار مذكرة اعتقال ضد الرئيس العراقي طارق الهاشمي بقلق العراقيين والمراقبين، مما دعى الى التشكيك بنوايا رئيس الوزراء نوري المالكي واتهامه بتأزم الوضع بشكل خطير ولا مبرر له سوى البحث عن زيادة سلطاته بالتخلص من المنافسين السياسيين (معهد الدوحة، 2011 : ص 1).

كما فوجئ العراقيون غداة الانسحاب الامريكي بقيام المالكي بتقديم طلب الى البرلمان لرفع الحصانة عن الدكتور صالح المطلق نائب رئيس الوزراء تحت ذريعة تصريحه بان المالكي يدير العراق بطريقة دكتاتورية، وعلى نفس الشاكلة تم تهديد رافع العيساوي وزير المالية واعتقال عناصر حمايته، وبشكل علني هدد المالكي بانهاء الشراكة الهشة والضعيفة، فالحقيقة ان حكومة الوحدة الوطنية – كما يفترض ان تكون لم تستطع ان توجه الجهود والاهداف وانما نقلت الاختلافات والخلافات الى صميم جهاز الدولة مما اشل عمليا قدرات الحكومة (معهد الدوحة، 2011 : ص 16).

ب - قمع الاحتجاجات الجماهيرية

وفي نفس هذه الفترة من عام 2011 لم يكن العراق بعيدا عن التاثر بالثورات التي اندلعت في عدد من الدول العربية التي نجحت في الاسقاط السلمي للنخب

الحاكمة، كما في حالة تونس ومصر فقد شهدت ساحة التحرير في بغداد خلال شهر شباط \ فبراير 2011 مظاهرات اعتبرها البعض من اكبر المظاهرات منذ الاحتلال ورفعت شعارات تطالب بتحسين الاداء الحكومي في المجال الخدمي والامني والاصلاح السياسي وضمان حرية التعبير، وقد اضطرت هذه المظاهرات ثلاث محافظين ينتمون الى كتلة المالكي الى تقديم استقالاتهم في البصرة وواسط وبابل واضطر المالكي للبحث عن مهلة 100 يوم من اجل تحسين مستوى الخدمات وتنفيذ اصلاحات خاصة لمكافحة الفساد وتوفير 280 الف وظيفة حكومية، حيث تفيد العديد من التقرير ان المشاركين في هذه الاحتجاجات المواطنين العاديين ومن الشباب، ولم يكن هناك حضور للاحزاب السياسية باستثناء الحزب الشيوعي العراقي، وهو غير ممثل في حكومة المالكي، وقد جابه المالكي هذه الاحتجاجات بالقمع من خلال قوات الشرطة والجيش والمليشيات التابعة له، وقد طرحت هذه الحالة اهمية اجراء اصلاحات سياسية عميقة لا يستطيع المالكي القيام بها، كما يبدو ان شخصية المالكي غير مؤهلة للقيام بها (احمد ومسعد، 2012 : ص 48).

جـــ - تفتيت العراق

ان سياسات المالكي المشار اليها يمكن ان تساعد في تفتت البلد وتقسيمه على اسس عرقية واثنية في الوقت الذي تغض فيه الولايات المتحدة الطرف ومن ثم فهي تساهم بطريقة او بأخرى في تسريع عملية تقسيم البلاد، ان زيادة التوتر في المناطق السنية من العراق التي تشهد موجة التظاهرات تحاكي تلك التي حصلت ايام " الربيع العربي "وما يتخذه المالكي من سياسات وقرارات تعدى اثرها لتوليد نفورا لدى اكراد العراق الذين يعيشون منذ ما يزيد على عقدين من الزمن في منطقة مستقلة نسبيا عن سيطرة الحكومة المركزية واصبحت العلاقة بينهما متوترة جدا (هنري جي باركي، 2013 : ص 6).

د- عودة الدكتاتورية

وفي تقرير لمجموعة الازمات الدولية ترى ان الازمة التي تمر بالعراق حاليا تجد جذورها في اتفاق اربيل الذي تمخض عنه تشكيل حكومة المالكي الثانية الذي تضمن الاتفاق على تقاسم السلطة، وفي هذا السياق فان منتقدي المالكي يتهمونه

بانتهاك الدستور وتجميع السلطة بين يديه بشكل مطرد على حساب الفروع الاخرى للحكومة (كابرلمان والسلطة القضائية والهئات والمؤسسات المستقلة)، كما وضع قوات الامن تحت سلطته الشخصية المباشرة وعدم اجراء توزيعا عادلا للمناصب الامنية من شركاء المالكي بالتالي توجه بشكل متزايد نحو حكم الفردي المطلق، لذا تعهد خصوم المالكي (الذين يضمون طيفا واسعا من السنة والاكراد والشيعة) بالاطاحة به من خلال التصويت في البرلمان بسحب الثقة منه ولبراعة رئيس الوزراء في المناورة على المناطق الرمادية من الدستور فقد تمكن من تركيز السلطة بين يديه منذ 2006 وان خصومه يتحملون قدرا من المسؤولية لانهم اخفقوا في استخدام قوتهم التشريعية لتقييد سلطاته، وبات من الواضح ان الاحتمالات التي تتعلق بقدرتهم على حشد الاصوات اللازمة للإطاحة به ضعيفة وحتى لو نجحوا فمن المستبعد ان يتفقوا على ارضية مشتركة لتشكيل حكومة بديلة الامر الذي سيترك المالكي رئيسا لحكومة تصريف اعمال حتى موعد الانتخابات القادمة عام 2014 (كريستر كري، 2012، ص 126).

هـ - تعاظم النفوذ الايراني

وخلال فترة ولاية المالكي الثانية تعاظم النفوذ الايراني في العراق، الذي ازداد على حساب النفوذ الامريكي، وتعثره المستمر، فقد فشلت الولايات المتحدة في التوسط من اجل تشكيل حكومة في عام 2010، كما فشلت في تمرير اتفاقية من اجل الابقاء على قوات امريكية داخل العراق بعد عام 2011 فالتأثير الايراني في العراق اصبح امرا مسلما به بالنسبة للنخب والاحزاب السياسية في العراق وهناك اقرار من قبل الجميع بان ايران اصرت على ابقاء المالكي في منصبه والسبب يعود الى العبء الذي اثقل كاهل ايران فنتيجة جهودها الرامية للابقاء على نظام الاسد في سوريا فهي غير قادرة على التعامل مع مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة (اي سكاي، 2012: الرابط) .

وـ المواجهة مع التحالف الكردستاني

لقد توالت الازمات التي اثارتها حكومة المالكي الثانية وخاصة بعد انسحاب القوات الامريكية ومنذ عام 2012و2013 وليس صدفة تفاقمها كذلك بعد مرض

الرئيس العراقي جلال الطالباني المعول عليه كثيرا للعب ادوار الوساطة في السياسة العراقية الذي اصبح عاجزا بعد اصابته بجلطة دماغية وقد حصل التوتر بين الاقليم والمركز ولا احد يستطيع ملئ الفراغ الذي خلفه ففي عام 2012 اثر ارسال المالكي وحدات عسكرية الى المناطق الحدودية، ارتفع التوتر بينهما، حيث حمل الاكراد وزر المحاولة الفاشلة لازاحة المالكي الذي عد معارضة بارزاني له، ضربة بالصميم، ومنذ ذلك الوقت بدأ المالكي باتخاذ خطوات لتهميش الاكراد، فقد انشأ لجنه برلمانية لدراسة حجم الاموال التي كانت تدين بها حكومة كردستان والصادرات غير المرخص بها ودون موافقة بغداد للنفط، كما انه بدأ بعقد اجتماعات مجلس الوزراء في المناطق المتنازع عليها سعيا منه لفرض سيادة بغداد عليها، ومما اثار القلق اكثر قيام المالكي بتاسيس (قيادة قوات دجلة) وهي هيكل قيادي للعمليات العسكرية توحد كل من الجيش والشرطة في المناطق المتنازع عليها تحت قيادة عامة واحدة ويقدم تقاريره مباشرة الى المالكي من دون المرور بوزير الدفاع وسلسلة القيادات الاعتيادية واختير الفريق عبد الامير الزيدي لقيادة هذه القوات وهو مساهم بحملة الانفال لابادة الاكراد اثناء حكم نظام صدام حسين (Osullivan)، (2013 p: 10، وقد قام المالكي ايضا بابرام عدد من صفقات السلاح لزيادة قدرة قوات الامن العراقية وعلى حد قوله " لنحارب الارهاب اينما كان في الصحاري او الجبال" (ولم يغب عن الاكراد بأنهم هم الذين يعيشون في الجبال)، كما حدثت في نوفمبر 2012، اشتباكات بين القوات العراقية وقوات البيشمركة على طول الحدود المتنازع عليها مع حكومة اقليم كردستان بجو مشحون بالتوتر، وفي ضوء التوترات المستمرة مع بغداد، حدث تقارب ملحوظ بين انقرة واربيل الذي فاقم بدوره العداء المتزايد بين انقرة وبغداد والذي جعل فكرة مد خطوط انابيب من اقليم كردستان مباشرة الى الشمال لتصدير النفط الكردي رغم اعتراضات بغداد على ذلك فكرة مقبولة لدى تركيا بعد ان كانت فكرة كهذه تعد ضربا من الخيال.

المالكي ورئاسة الحكومة الثالثة.

ومن خلال ما ذكر اعلاه وكما يبدو فقد استكملت حلقة العداء من قبل اطراف العملية السياسية للمالكي وسياساته، عشية انتخابات المجلس الوطني العراقي في نيسان 2014، وعلى الشكل التالي :

1- المجلس الاسلامي الاعلى والتيار الصدري كقوى شيعية منافسة حيث رغم ارتباط المجلس الاعلى مع حزب الدعوة بمشتركات عقائدية وسياسية ومصالح الا انهما ظلا طرفين متنافسين الى النهاية، ان حزب الدعوة قطع صلته بالمجلس الاعلى عند تأسيسه في العام 1982 ليصون استقلاله، كما ان التيار الصدري الذي يرتبط بعلاقات وثيقة بحزب الدعوة، وجد نفسه في قلب صراع دام ضد هذا الحزب حين تولى نوري المالكي رئاسة الوزراء(الربيعي، 2011 : ص 12)، وتفاقمت الخلافات بين الطرفين من جهة ورئيس الوزراء من جهة اخرى، حيث اتهموه بالدكتاتورية والانفراد وعدم تنفيذ وتمزيق وتفتت القوى المتحالفة.

2- القائمة العراقية باغلب مكوناتها.... مثل اياد علاوي وصالح المطلق والنجيفي وسليم الجبوري واغلب الاحزاب في المكون السني.

3- الاحزاب الكردية وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني المتمثل في رئيس الاقليم مسعود البارزاني وحكومة الاقليم عموما والتي تضم الاتحاد الوطني (ولو انه ينتقد المالكي، بشكل اخف)، وقائمة التغيير "كوران" هي ايضا لا تكف من انتقاد المالكي على سياساته ازاء الاقليم والاكراد.

ان جوهر الصراع بين القوى السياسية المتنفذة بعد الاحتلال في 2003 لم يكن طائفيا بمعنى الصراع الطائفي التقليدي (النمطي) اذ لم يحدث ارتطام او تصادم عنيف بين الكتل المذهبية والعرقية التقليدية (سنة –شيعة – عرب – اكراد) بل تكشف عن كونه صراعا سياسيا بين قوى متنافسة على مصادر النفوذ والسلطة والمال بمعنى اخر ان هذه القوى هي جماعات سياسية متنافسة على مصادر السلطة، لا جماعات ممثلة للطائفتين او للعرق، وبانها تستخدم الخطاب السياسي الديني في صراع يدور في الاساس داخل حقل السياسة لا داخل حقل الهويات المذهبية

والعرقية، وهذا التطور في النظرة الى جوهر الصراع هو الذي اضفى عليه وبقوة طابعا سياسيا، وجعل من هذه القوى، مجرد جماعات تدير صراعات سياسية بادوات طائفية لا قوى اجتماعية تدير صراعا طائفي بأدوات سياسية ، الصراع المحلي هو صعود احزاب الاسلام السياسي الى دور القوى المنتقدة في العملية السياسية بعد الاحتلال الامريكي للعراق مع تزايد وهن قوى الصد الطائفي المحلي وضعفها .

كما اتخذ مسار الصراع السياسي الذي خاضته القوى الساسية المختلفة بادوات طائفية بعده الاثنى \ القومي، مع تفجر مشكلة كركوك، واتضح ان هذه المشكلة تهدد بتطوير الصراع المحلي الى صراع اقليمي ، فلا ايران يمكن ان تسمح بحسم النزاع على ما بات يعرف بالاراضي المتنازع عليها بين المركز وكردستان(ديالى وخانقيين) بمصلحة الاكراد، ولا حتى ان توافق على هيمنتهم على كركوك (حيث توجد اقلية الشيعية) ولا يمكن لتركيا ان تتقبل تمدد الاقليم الكردي الى مناطق التركمان، وفي هذا الاطار برز البعد الاثنى – المذهبي في العامل الاقليمي وظهرت طبيعته المركبة (الربيعي، 2011 : ص 33).

العبادي ورئاسة الحكومة الحالية (2014-2017)

منذ وصول حيدر العبادي الى رئاسة الوزراء العراقية، في صيف عام 2014، راهن كثر على ان شخصيته التوافقية واسلوبه المرن في الادارة و السياسة سوف يساهمان في انجاح الحروب ضد تنظيم داعش وسوف يعيدان الى الدولة بعضاً من توازنها بعد اضطرابات عهد نوري المالكي،وكان هذا الرهان ذا وجهين، اذ انه يمثل تقاطعاً بين المصلحة العراقية من جهة و والمصلحة الامريكية – الخليجية من جهة اخرى. وطيف واسع من العراقيين يعتقد بأن داعش يمثل في احد وجوهه رد فعل على تهميش العرب السنة في العراق وبالتالي ان محاربته والانتصار علية يوجبان أولاً معالجة الاسباب، هذا بدوره يحتاج الى شخصية مرنة وتوافقية، وكانت الادارة الامريكية السابقة وعواصم خليجية، تتخذ من هذه الفرضية منطلقاً يتيح العودة الى العراق بعد الخروج العسكري الامريكي منه عام 2011، بما يسمح بـــ (مواجهة النفوذ الايراني) وبعد ثلاثة اعوام مرت (آب 2014-

آب2017) تحول العبادي في غضونها من شخصية متواضعة التأثير والحضور، الى واحد من الارقام الصعبة في المعادلة السياسية العراقية،والى مهندس لسياسة خارجية جديدة لبغداد ترتكز على (الابتعاد عن سياسات المحاور) ما قربة اخيراً من الرياض، فحيدر العبادي ليس حديث العهد في السياسة فهو انتمى منذ كان شاباً الى صفوف (حزب الدعوة) وارتقى في ظل هياكله حتى تولى رئاسة مكتبة السياسي، ودخل في النظام السياسي للعراق مابعد الغزو منذ عام 2003، فأن تبوأه المسؤولية في صيف 2014 لم يكن مهمة سهلة خاصة ان هاجسين لاحقاه منذ يومه الاول في المنصب الجديد : طهران، والمالكي. (عربيات – العدد / 3261-2007) http://www.al-akhbar.com

وقطعاً هناك حاجة ماسة لأ جراء تغيرات دستورية ومؤسساتية لإصلاح النظام العراقي خاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين اقليم كردستان وبغداد والنظام القضائي والنظم الانتخابية وادارة الموارد والمؤسسات المستقلة.

2.4 أثر التدخلات الاقليمية على الامن الوطني العراقي

يمكن النظر الى العراق باعتباره قوة متوسطة في محيطه الاقليمي بدوائره الثلاث: الخليجية والعربية والشرق اوسطية، وهنا تبدأ اشكالية دوره وموقعه ومصالح واهداف دول الجوار فيه (العزاوي، 2009 : ص 64).

فقد شهد العام 2003 تحول سياسي واستراتيجي جذري ادخل المنطقة والنظام الاقليمي العربي في استحقاقات سياسية وامنية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد، فالسمات التي قام عليها النظام السياسي الجديد في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية هي ذات طابع مغاير تماما لما سبقها للنظام السابق فقد شكلت هذه السمات مضامين رؤية سياسية مختلفة مع ما هو موجود من سياسات ورؤى وتوجهات في الدول المجاورة له.

ان بروز الولايات المتحدة الامريكية بوصفها القوة الفاعلة الاساسية في الساحة العراقية، وتبنيها مشروع الشرق الاوسط الجديد، واعتبارها العراق قاعدة

انطلاقه، وهو ما تضمن وضع نهاية للصراع العربي – الاسرائيلي وتحقيق السلام لاسرائيل، اضافة الى اعلان الولايات المتحدة الامريكية من انه مشروع يهدف الى محاربة الارهاب واصلاح مجتمعات الشرق الاوسط سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا (المندلاوي، 2005 : ص 33) مما ادى الى استثارة دول المحيط الاقليمي التي استغلت فئات من المجتمع العراقي كانت مهشمة وغياب اخرى كانت تحكم العراق لفترات طويل سابقة، من جانب اخر غياب السلطة وفتح الحدود وبذلك اصبح العراق ساحة مفتوحة لتصفية حسابات الدول الاقليمية مع الولايات المتحدة الامريكية او مع بعضها البعض الآخر، لايجاد نفوذ لها في العراق لتنمية مصالحها اولا ولدفع الضرر الذي قد يأتيها من الصراع الدائر في العراق ثانياً.

لذلك سنتطرق في هذا البحث الى اشكالية تأثير التدخلات الاقليمية على الامن الوطني العراقي ومشروع الشرق الاوسط باعتباره مشروعا اقليميا ودوليا" يشكل العراق قاعدة لانطلاقه ويكون لاسرائيل دور مهم فيه بما يمثل تهديدا مباشرا للامن الوطني وذلك من خلال:

أ. مشروع الشرق الاوسط الجديد والامن الوطني.

ت. تدخل دول الجوار الاقليمي والامن الوطني العراقي.

1.2.4 مشروع (الشرق الاوسط الجديد) والامن الوطني العراقي

يعتبر الشرق الاوسط مشروع اقليمي يجري تنفيذه من قبل قوى اقليمية ودولية مرتبطة بشكل واضح بالمعادلة الدولية، التي سادت بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، وتفكيك الاتحاد السوفيتي، طرحه الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز وتبنته الولايات المتحدة الامريكية، وترتكز عملية تنفيذ هذا المشروع على رؤية المنطقة من منظور الولايات المتحدة الامريكية بوصفها القوة المهيمنة على النظام الدولي الحالي والمسيطرة على شؤون الشرق الاوسط وكذلك على الرؤية الاسرائيلية للمنطقة (عبد الحسين،2015:ص10) في الوقت الذي يعاني فيه النظام العربي حالة من حالات الضعف والانقسام والصراعات الداخلية والتفكيك،

والمشروع تتعدد مراميه وتتنوع اهدافه، وبغيه التعرف على مختلف جوانبه وتأثيره على الامن الوطني العراقي سيجري التطرق اليه في اطار الفقرات التالية:

أولاً: ماهية المشروع الجديد : تم استخدام تعبير الشرق الأوسط *ليغدو ثالث الصفات التي يلقب بها الشرق بعد صفتي (الأدنى والأقصى) حيث اشير بالشرق الادنى الى ولايات الدولة العثمانية في حين اشير الى الشرق الاقصى الى الصين وظل الشرق الأوسط مفهوما" تتنازعه الاهواء فهو تارة يتسع ليضم كل العالم الاسلامي بين ظهرانيه وتارة اخرى يضيق عن استيعاب الدول العربية في الوقت الذي يضم فيه اسرائيل وقبرص واثيوبيا.(هلال وسعد،2000 ص23) فالشرق الاوسط الجديد هو مصطلح يطلق على منطقة جغرافية واسعة تطل على البحر الاحمر والخليج العربي والبحر الابيض المتوسط وبحر العرب والمحيط الهندي وبحر قزوين، وقد وضع معهد الشرق الاوسط في واشنطن حدودا للشرق الاوسط الجديد بشكل يجعلها تتطابق مع العالم الاسلامي (العزاوي وعوني، 1996، ص 37).

اما معهد الشرق الاوسط وشمال افريقيا في لندن فيحددها بمنطقة الهلال الخصيب واسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وافغانستان وتركيا وايران وقبرص، فيما يرى رئيس الوزراء الاسرائيلي ومهندس المشروع شمعون بيريز ان منطقة الشرق الاوسط الجديد تمتد من حدود مصر حتى حدود باكستان ومن تركيا وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوباً (بيريز، 1994 : ص 35).

وتذهب الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) الى ان الشرق الاوسط يتوزع على عدة مناطق فرعية تضم كل منطقة منها مجموعة من الدول وعلى النحو الآتي (ويكيبيديا، الشرق الاوسط):

1. الهلال الخصيب وتضم كل من العراق، الاردن، سوريا، فلسطين، اسرائيل، لبنان.
2. شبه الجزيرة العربية وتضم البحرين الكويت عمان، قطر، السعودية، الامارات، اليمن.

3. الاناضول وتتمثل بتركيا.
4. الهضبة الايرانية وتضم ايران، افغانستان، باكستان.
5. اسيا الوسطى وتضم كازاخستان واوزبكستان وتركمانستان طاجيكستان، قرغيزستان.
6. القرن الافريقي وتضم كل من جيبوتي وارتيريا.
7. القوقاز وتضم ارمينيا، اذربيجان وجورجيا.
8. البحر الابيض المتوسط وتتمثل بقبرص.

وتعد منطقة الشرق الاوسط مهمة جدا في ترتيبات الاستراتيجيات الدولية، منذ ان اصبحت مجريات الصراع الدولي بين الدول قادرة على التأثير في المحيط الخارجي لسلطته، ولكن هذا التأثير بات في العصر الحديث اوسع نطاقا واكثر قوة بفعل ثورة المواصلات والاتصالات التي بدأت منذ الثورة الصناعية منتصف القرن التاسع عشر، فقد كانت هذه المنطقة في تأريخها القديم مسرحا لصراعات الاقوياء من الامبراطوريات والدول وبالشكل الذي جعلها كتلة ترجيحية لمن يستطيع ان يمسك بقلاعها النشطة تأثيرا وفعلاً (السعدون،2013:ص206)، وتعد المنطقة اليوم من اكثر مناطق العالم توترا امنيا حيث شهدت اكثر من (10) حروب، منها الحروب العربية – الاسرائيلية، والحرب العراقية – الايرانية، وغزو العراق للكويت، والغزو الامريكي للعراق، والمشكلة النووية الايرانية والحرب الاسرائيلية على لبنان، ولا نستطيع التكهن بأن الحروب في هذه المنطقة ستنتهي تماما لما لها من اهمية اقتصادية واستراتيجية ولمصالح دول كبرى واقليميا على حد سواء (الموسعة الحرة، ويكيبيديا) وفي الوقت نفسه، فأن هذه المنطقة تعد منطقة اتصال محورية، كونها تمثل جسرا واصلا بين القارات الثلاث (اسيا وافريقيا واوربا) من يستطيع الامساك بها، يستطيع ان يمسك بالعالم من كافة مفاصله، وهذا ما اشار اليه الجغرافي البريطاني "هالفرد ماكندر" اشهر دارسي الجيوبوليتيك في نظريته المعروفة بأسمه، والتي اهتمت بالحركة الجيوبوليتيكية التي تمكن الاقوياء من السيطرة على العالم وفقا لمعطيات القوة والاقليم المؤثرة في الحركة العالمية كلها، وجعل فيها منطقة الشرق الاوسط جزءا من المنطقة المحيطة بقلب العالم واعتبرها

من المناطق المهمة والحساسة (عبد الوهاب، 1977:ص64)، وتعد منطقة الشرق الاوسط رغم كل ظروفها وطبيعتها، محط انظار الجميع ومثار مطامعهم لكل ما فيها من خصائص استراتيجية وقد زاد شراهة الطامعين بها انها تملك ايضا اكثر من ثلثي مخزون النفط العالمية والتي تعد اهم مادة انتاجية يحتاجها الغرب الاوروبي – الامريكي، مما اضفى على الشرق الاوسط مستوا عاليا من اشكال ادارة الصراع ومستوياته على الاصعدة كافة (السعدون، 2013 : ص 216).

ومنطقة الشرق الاوسط تعاني ايضا من فقر سكانها بشكل عام، ومعظم دولها من الدول النامية نسبيا وتعتمد غالبية سكان الشرق الاوسط على الزراعة كمصدر زرق عام، وعدد ضئيل منهم يعتمد على الصناعة باستثناء (اسرائيل) التي تعتمد على الزراعة والصناعة اما الدول العربية البترولية التي يعتمد اقتصادها على الصناعات البترولية مثل السعودية وقطر وعمان والكويت، فتتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة وتعاني دول منطقة الشرق الاوسط من نقص كبير بالمياه واحتمالية ان تشهد المنطقة نزاعات عدة بسبب هذه المشكلة. (السعدون، 2013: ص224).

ثانيا : المنطلقات الفكرية للمشروع الجديد : يمثل مشروع الشرق الاوسط الجديد في حقيقته، احد اشكال الطموح الاسرائيلي الذي يتعامل مع المنطقة العربية، خصوصا القسم الاوسط منها، وكأنها الامتداد الطبيعي لاسرائيل من النيل الى الفرات وقد اختلفت الاراء حول بدايات فكرة المشروع الاوسط الجديد فمنهم من يرجعها الى بدايات الحروب الصليبية (1097م) وقسم آخر يرجعها الى بدايات ظهور الاستعمار الاوربي الحديث بعد الاستكشافات الجغرافية، وآخرون يرون ان بداية الفكرة تعود الى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى ويرى اخرون غيرهم انها لم تظهر الا في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية وما تلاها من الاعلان عن قيام دولة (اسرائيل) عام 1948 (المندلاوي، 2005 : ص 31 ¨

ولكن ذلك كله لا يمنع من القول ان الخطط الكبرى لمشروع الشرق الاوسط الجديد والتفاصيل الدقيقة لها، والتي شكلت المنطلقات والاسس الفكرية لهذا المشروع كان قد تحدث عنها لاول مرة رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق والرئيس لدولة

اسرائيل" شمعون بيريز" في مؤلفه "الشرق الاوسط الجديد" وقد تمحورت اطروحات شمعون بيريز الفكرية حول دعوته الى (المندلاوي، 2005 : ص 37):

أ- الغاء الجامعة العربية التي تقوم – حسب رأيه – على قاعدة قومية، لتحل محلها منظمة تعاون اقليمية تتحرك على قاعدة فوق القومية، على اساس ان ذلك سيكون الرد الوحيد على الاصولية من خلال قيام هيكل اقليمي منظم، بديلا عن الجامعة العربية من شأنه ان يخلق اطرا جديدة للمنطقة ويوفر القدرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي ويسهم في اطفاء نيران التطرف وتبريد رياح الثورة الساخنة.

ب- مواجهة الفقر تتطلب احداث تغيير شامل في منطقة الشرق الاوسط يتمثل في تحقيق اصلاحات سياسية واقتصادية وادارية والتدخل لتغيير مناهج التعليم والثقافة وفرض الممارسات الديمقراطية.

ت- ان مشكلة هذه المنطقة في العالم لا يمكن ان تحل على يد دولة منفردة، او حتى على مستوى ثنائي او متعدد الاطراف، وانما تحل بواسطة التنظيم الاقليمي الذي هو المفتاح الى السلام والامن وسيعمل ذلك على اشاعة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والازدهار وهذا يقتضي ثورة في المفاهيم.

ث- ان سبب عدم استقرار المنطقة يعود الى المد القومي والهاجس الوحدوي وان فكرة القومية العربية هي سبب الحروب والاضطرابات والتباين العرقي واختلاف الفجوات الاجتماعية والانقسامات السياسية مما يتطلب وضع نهاية لها.

ج-وفي ذات المعنى قال " بن غوريون " عن الشرق الاوسط بأنه " ليس منطقة عربية خالصة بل على النقيض من ذلك فان غالبية سكانه ليسوا عربا، فالاتراك والايرانيون واليهود دون ان نأخذ في الاعتبار الاكراد والاقليات غير العربية في الدول العربية اكثر من العرب في الشرق الاوسط"(عساف، 1997: ص144).

ح-وكانت دراسة استراتيجية قدمتها جامعة تل ابيب في عام (1997) قد حددت مجموعة من الاسباب التي تدفع (اسرائيل) الى تبني مشروع الشرق الاوسط

الجديد الذي يتطلب منها القبول بعملية السلام والانسحاب من الارض على اساس ان المشروع سيضمن لها تغييرا في طبيعة علاقاتها مع الدول العربية في المنطقة، ولما كانت اية استراتيجية ليست مكونة من بعد واحد ولكنها بناء متعدد الابعاد والمستويات فان مشروع الشرق الاوسط الجديد قد جاء حاملا هذه الخصائص كجزء من استراتيجية عالمية جديدة (المندلاوي، 2005 : ص 21) وقد استند هذا المشروع عند "شمعون بيريز" الى فكرة دمج (اسرائيل) في المنطقة عبر توزيع المهمات بين الدول العربية وبذلك فان مشروع الشرق الاوسط الجديد يحقق (لاسرائيل) ما كانت تسعى اليه منذ قيامها حتى الوقت الحاضر، حيث انه يحقق لها، اضافة الى شرعية الوجود، عددا من المكاسب والاهداف هي (الزبيدي، بلا : ص 501):

1. تحقيق تعاون اقتصادي مشترك بينها وبين الاقطار العربية وعلى الصعد كافة.
2. فتح الحدود بين اطراف مشروع الشرق الاوسط الجديد وخصوصا العربية منها، والمستفيد من ذلك (اسرائيل).
3. جعل كل دولة من دول المنطقة متخصصة بنشاط اقتصادي محدد ضمن تقسيم العمل والانتاج في المشروعات الاقتصادية الكبرى.
4. جعل التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة مدخلا لانهاء الصراع العربي - الاسرائيلي، وحل القضية الفلسطينية وفق الرؤية الصهيونية .
5. اقامة نظام للامن الجماعي لدول مشروع الشرق الاوسط الجديد بما يحقق الاستقرار الدائم للمنطقة.
6. انشاء صندوق للتنمية لدول المنطقة تشارك فيه الدول الخليجية الثرية.

وبذلك فان هذه المكاسب والاهداف التي يحققها المشروع لاسرائيل تجعلها قادرة على القيام بدور المركز الاقليمي المهيمن وهو ما يفسر تبني اسرائيل للمشروع وحرصها على تنفيذه بكل الوسائل.

ثالثاً : الموقف الاسرائيلي من مشروع الشرق الاوسط الجديد :

يكاد يلاحظ الباحث في شؤون الشرق الاوسط ان الدورين الامريكي والاسرائيلي في صياغتهما وحتى تنفيذهما دوران متعاضدان او متشابكان الى حد كبير، ولا يمكن الفصل بينهما لاسباب تاريخية وثقافية واقتصادية وسياسية، وكان هذا الدور المشترك والمزدوج للطرفين قد بدأ مع بدايات السيطرة الغربية على المنطقة العربية واستمر حتى الوقت الحاضر، ولا تبدو له نهاية ضمن دائرة الصراع الدائر بين الامم والحضارات، واذا كان لابد لأي مشروع يراد البدء في تنفيذه من ان تتوافر له ارضية مناسبة من شأنها ايجاد الاجواء الملائمة للتنفيذ فقد توفرت لمشروع الشرق الاوسط الجديد الاجواء المناسبة محليا على صعيد الدول العربية واقليميا ودوليا، وهو ما ساعد على البدء باتخاذ الخطوات الاولى لتنفيذه ويمكن ان نحدد الظروف والاحداث التي وفرت هذه الاجواء كالآتي :

1- قيام حرب الخليج الثانية في بداية عام 1991 لتحرير الكويت، وتفكك الاتحاد السوفيتي في العام ذاته، والتي شكلت البداية الاولى للاعلان عن ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية (كاظم، 2006 : ص 110).

2- احداث الحادي عشر من ايلول / سبتمبر 2001 وما تبعها من الاعلان عن الحرب على الارهاب.

ويمكن ان نرصد في هذا السياق دعوة الولايات المتحدة الامريكية على لسان الرئيسي الامريكي " جورج بوش الابن " لانشاء منطقة حرة مع (23) دولة في الشرق الاوسط، وما اكدته تلك الدعوة من حاجة منطقة الشرق الاوسط الى مستثمرين انطلاقا من قناعة مفادها ان العمل والمال يمكنهما احلال السلام في المنطقة ويدخل ضمن ذلك ايضا الحديث عن تعاون استراتيجي تريد الولايات المتحدة اقامته مع دول الشرق الاوسط.

ويبدو من ذلك ان هناك خطة امريكية مسبقة تستهدف اعادة ترتيب اوضاع منطقة الشرق الاوسط قائمة على ما اكده " روبرت تاكر " استاذ العلاقات الدولية في جامعة : جونز هوبكنز " بخصوص منطقة الشرق الاوسط، حيث يرى ان هذه المنطقة عبارة عن مساحة مسطحة لا تعرف التضاريس والنتوءات وانها حيز

فحسب وبرهانه على ذلك هو اقتراحه العملي لحماية المصالح الامريكية في المنطقة من خلال اسرائيل لقواعدها العسكرية في سيناء لتتمركز فيها قوات تدخل سريع امريكية تكون قريبة من مياه الخليج ونفطه (مطر، 2007 : ص 85)، وهذه الخطة قد عبرت ايضا عن فحواها " اليزابيث تشيني " ابنة نائب الرئيس الامريكي " ديك تشيني " التي كانت تعمل مساعدا لوزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط عندما قالت " ان البرنامج الذي نعمل على تنفيذه ليس برنامجا عن الاسلام او المسيحية او غيرها ولكنه برناج نهضة اقتصادية وتعليمية وانفتاح ديمقراطي، ونحن لا ننظر الى مشاكل الشرق الاوسط من منطلق ديني ولا نفضل دينا على آخر، ولكننا نريد ان نقدم يد المساعدة لاخراج شعوب منطقة الشرق الاوسط من عهود المقابر الجماعية وغرف التعذيب والمعتقلات (اللاوندي، 2005 : ص 57).

وفي هذا الصدد قال نفر من الاستراتيجيين ان ادارة الرئيس "بوش" عازمة على تغير ملامح الشرق الاوسط اما بالقوة العسكرية او بالتخويف والوعيد او بالاقناع والشراكة او حتى بالفوضى الخلاقة (اللاوندي، 2005 : ص 59)، وفي هذا الاطار طرح وزير الخارجية الامريكي " كولن باول " في شهر كانون الاول 2002 بمبادرة بعنوان (الشراكة بين الولايات المتحدة الامريكية والشرق الاوسط : بناء الأمل للسنوات القادمة) وكان الهدف من المبادرة هو الترويج للديمقراطية وتدعي مساندة عملية التحول الديمقراطي في المنطقة من خلال المساهمة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص وتحديث التعليم، وتقوية المجتمع المدني، وتمكين المرأة وزيادة الفرص المتاحة للشباب وتعزيز عملية الاصلاح السياسي (كاظم، 2006 : ص 113).

وقد أسست الولايات المتحدة الامريكية سياستها اتجاه المنطقة لتنفيذ المبادرة على دعامتين هما :

1- الدعامة الاولى: التغيير والسيطرة لان هذه المنطقة بدت وكأنها معمل تفريخ للارهاب بسبب دكتاتورية حكامها وسوء ادارتهم لموارد البلاد.
2- الدعامة الثانية: التدخل لتغيير مناهج التعليم والثقافة وفرض الممارسات الديمقراطية.

ولم تغب (اسرائيل) عن هذا المخطط الامريكي لتغيير ملامح الشرق الاوسط فلقد اعتبرت وزيرة الخارجية الامريكية " كونداليزا رايس " ان النزاع العربي – الاسرائيلي جزء من نزاعات المنطقة بشكل عام، فضلا عن الحاجة الى الكف عن اتهام (اسرائيل) باثارة القلاقل في المنطقة واعتبار ان الانظمة العربية هي المسؤولة عن ذلك من خلال اذكائه روح الصراع والكراهية مع الدولة العبرية (اسرائيل) ويعني هذا ان الانظمة العربية من وجهة النظر هذه هي التي تستغل الصراع مع(اسرائيل) كنوع من الملهاة للشعوب العربية في اطار الشرق الاوسط الجديد، ينبغي ان تصبح اسرائيل وحدها ركيزة اساسية للنفوذ والسلطان (اللاوندي، 2005 : ص 59) وفي اطار هذا الفهم، تجد اسرائيل نفسها قادرة في حال انجاز مشروع الشرق الاوسط الجديد على تحقيق اهدافها التي تتمثل في (العامري، 1999، ص 21):

1- تحقيق السلام بوصفه مدخلا للتعايش السلمي بين شعوب الاقليم.
2- المحافظة على حالة التفوق العسكري الاسرائيلي، لضمان الاستقرار السياسي وتوسيع الديمقراطية باعتبارها مطلبا عالمياً.

رابعاً : اثر مشروع الشرق الاوسط الجديد على الامن الوطني العراقي

نشرت المذكرات عن حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث نشر **شوارزكوف** الذي قاد الحرب مذكراته بعد حرب الخليج وهي في قسمين: الاول: عن حرب فيتنام التي شارك فيها والثاني عن حرب الخليج يقول شوراكزف انه في عام 1988 عين قائدا للقوات المركزية في امريكا وهي ما نسمية نحن قوات التدخل السريع وفي عام 1989 طلب منه تقييم الاخطار التي تتعرض لها امريكا في الشرق الاوسط ويحكي عن الزيارات التي قام بها الى الخليج بما فيها السعودية ومصر وقد عاد من زيارته في اواخر عام 1989 وقدم تقريرا قال فيه: (ان الخطر الاول والرئيسي الذي يواجه الولايات المتحدة في الشرق الاوسط هو العراق) لذلك يلاحظ انه منذ اواخر 1989 بدأ الكلام في الاعلام الامريكي والغربي عن (المدفع العملاق) واوقفوا القروض من بنك التصدير الامريكي للعراق،وبدأ التحريض في وسائل الاعلام الامريكي والبريطاني ضد العراق، ويضيف شوراكزف (ان لدى القوات المركزية تمرينا

سنويا وان التمرين الخاص في عام 1990 لاول مرة تم تخطيطه على اساس ان العدو هو العراق وليس الاتحاد السوفيتي وبدأ التمرين في تموز / يوليو 1990 على هذا الاساس وتداخل مع حرب الخليج وفي مجال التحضير لهذا التمرين وقبل ان تبدأ حرب الكويت وضعت الاهداف التي تقصف في العراق وكل التفاصيل الخاصة به (Sschwarzkopf 1992 pp;267-308).

ولقد كان العراق على الدوام حاضرا وفاعلا ومؤثرا ومتأثرا بكل احوال منطقة الشرق الاوسط بل ان واقع العراق وما يحويه من ارث تأريخي وديني وثقافي واجتماعي واقتصادي، جعله يفعل فعله في المحيط الشرق اوسطي، فالعراق اشبه بقلعة مضيئة تصل انوارها حيث تطلع الاخرون لها، وهذا ما اضفى عليه تراكما اضافيا يغري كل طامع باقتناصه دون نسيان ما يتمتع به من ثروة نفطية هائلة تلعب دورها المؤثر في دفع المطامع للوثوب الى الامام (السعدون، 2013 : ص 228).

ولما كانت المنطقة الحيوية من العالم سابقا ولاحقا هي منطقة الشرق الاوسط، وفي وسطها كمحور لحركتها يقع العراق الذي شكل دوما منطقة جذب واغراء لكل غزاة العالم وفاتحيه مما عرضه لان يكون وبشكل دائم منطقة صراع وتنافس وقتل لاهله ولغزاته، لذلك فقد كان الغزو الامريكي للعراق عام 2003 في بعض صوره تعبيرا عن توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، تهدف الى اعادة رسم دور العراق المستقبلي على المستويين الاقليمي والدولي، وبما يجعل منه احد الادوات الامريكية الرئيسية التي تنفذ ما هو مخطط لها استراتيجيا وفقا للمفهوم والرؤى الامريكية، فحينما غزت الولايات الامريكية العراق في عام 2003، مفتتحة استهلالية جديدة لاشكال الغزو المسلح في الالفية الثالثة فانها عدت ما قامت به من اعمال استراتيجية " ضربة وقائية " حاولت تبريرها بادعاءاتها بامتلاك العراق لاسلحة الدمار الشاملة وايواء مجاميع وقيادات من تنظيم القاعدة، جاعلة من ذلك عذرا وتوطئة لما اقدمت عليه بعد ان بات لها تصنيف العراق "دولة راعية للارهاب" مما جعلها تبدو هدفا يجب القضاء عليه، ولاسيما بعد تأكيد الرئيس الامريكي " جورج بوش الابن " بأن العراق جبهة مركزية للقضاء على الارهاب

(برجنسكي، 2004: ص 155)، مما يجعل من النظام العراقي مصدر خطر على الامن القومي الامريكي بمستوييه الاقليمي والعالمي الامر الذي يستوجب توجيه ضربة وقائية له واسقاطه.

وبعد ان توفرت الفرصة للولايات المتحدة لاحتلال العراق واسقاط نظامه بدأت بتنفيذ استراتيجيتها في منطقة الشرق الاوسط، والتي تضمنت الاهداف الآتية:

1. الهيمنة على الثروات الاستراتيجية الطبيعية وابرزها النفط.
2. اكمال مستلزمات استراتيجية التواجد العسكري الامريكي في المنطقة عبر اقامة شبكة من القواعد والتسهيلات العسكرية.
3. تقديم الدعم الامريكي الكلي لـــ (اسرائيل) باعتبارها الحليف الاستراتيجي الاوحد في المنطقة.
4. العمل على تطبيق مشروع الشرق الاوسط الكبير.

وليست هذه الاهداف الا خطوات اولى على طريق تنفيذ مشروع الشرق الاوسط الجديد وانشاء (اسرائيل) الكبرى، وعلى ما يبدو ان (اسرائيل) قد وجدت في هذه الاهداف فرصة ثمينة لتحقيق ما تصبوا اليه، لاسيما وان مشروع الشرق الاوسط الجديد عندما يتحول الى نظام يجري اعتماده من دول المنطقة يسمح لاسرائيل بالتعامل المباشر مع المجتمعات العربية من الداخل مما يساعدها على تفتيت هذه المجتمعات وتجزئتها الى كيانات صغيرة لتصبح (اسرائيل) الدولة الاكبر والاقوى في المنطقة ولازالت المحاولات مستمرة لتنفيذ هذا المشروع بداية من العراق الذي شهد محاولات لاعادة بنائه على اسس عرقية وطائفية وهذا ما قامت به الادارة الامريكية في العراق بعد الاحتلال، وذلك عندما قامت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي (الزبيدي، 2007:ص80) في 2003/7/13 الذي يعد محاولة من هذه الادارة لاعادة بناء المجتمع العراقي على اساس هويته العرقية والطائفية وهي محاولة بدت ذات توجه شامل لجميع مكونات المجتمع العراقي (الشيعة، السنة، الاكراد، المسيحيون، التركمان) (الزبيدي، 2007 : ص 518).

والواقع ان الادارة الامريكية وقد اعادت توزيع السلطة بين مكونات الشعب العراقي فأنها اصطدمت بشكل الديمقراطية التي يمكن بنائها في العراق في

المستقبل، حيث ادى سقوط النظام السابق الى انكشاف الفضاء السلطوي الذي كان يحكم المجتمع العراقي، فبعد ان كان المجتمع تحت سلطة مركزية الغت الهويات والانتماءات الفرعية لدى العراقيين لحساب الولاء لها، راح كل فرد من افراد المجتمع العراقي في الوضع الجديد يستعيد هويته الاولية وانتمائه الضيق، سواء كانت هوية دينية / مذهبية او قومية / عرقية، ونتيجة لذلك فقد اتاحت هذه الظروف الفرصة للاحزاب والقوى السياسية التي كانت في المعارضة وتتواجد في المنفى والتي هي في غالبيتها عبارة عن احزاب طائفية وعرقية للظهور والعمل على الساحة العراقية وفي ضوء هذه المعطيات قامت الادارة الامريكية بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي على النحو الذي تمت الاشارة اليه، وقد تعرض مجلس الحكم الانتقالي للكثير من الانتقادات وحملات التشكيك بشرعية وجوده وصدق تمثيله للمكونات التي يدعي تمثيلها،لاسيما وان ادارة الاحتلال لم تكتف بحل الحكومة وانما انتقلت الى حل الدولة والغاء مؤسساتها ومن ثم شكل التمثيل السني المحدود لمجلس الحكم استفزازا لواقع وتاريخ السلطة في العراق واوجدوا شعورا لدى البعض بان المشاركة في العملية السياسية تعطي للطرفين الشيعي والكردي شرعية اكبر على حساب مشاركة الطرف السني والذي ظهرت عليه ملامح الانقسام بين القول بجدوى المشاركة والقول بعدم جدواها وبين ان يدعم المقاومة المسلحة او يدعم الحلول السلمية، وبغية انقاذ الوضع تم طرح مشروع التقسيم المعروف بأسم "مشروع بايدن" نسبة الى واضعة نائب الرئيس الامريكي "باراك اوباما" والذي يقضي بتقسيم العراق الى ثلاث دول كردية وسنية وشيعية، بمعنى تقسيم العراق الى اسس دينية وعرقية وكانت الدراسة التي نشرتها مجلة القوة الامريكية لعام 2006 بعنوان "حدود الدم" قد اوضحت ان العراق وقع ضحية لمشروع الشرق الاوسط الجديد، كما اصبح ساحة لتصفية حسابات القوى المناهضة للمشروع مما شكل خطرا كبيرا على الامن الوطني العراقي(الزبيدي، 2007: ص527).

وبعد احتلال العراق في عام 2003 بدأت الاستراتيجية الامريكية في العراق تتجسد بما يأتي :

1. الهيمنة على الثروات الاستراتيجية الطبيعية في العراق وابرزها النفط والغاز (احتكار، تسويق، نقل، تسعير).
2. اكمال استراتيجية التواجد العسكري الامريكي في المنطقة عبر اقامة شبكة من القواعد والتسهيلات العسكرية.
3. تطبيق مشروع الشرق الاوسط الكبير وتقسيم الوطن العربي من (22 الى 56) دولة واذكاء الاحتراب بين الطوائف والاحزاب والمكونات ضمن نظرية الحرب الديموغرافية التي نشهدها اليوم في المنطقة العربية.
4. تقديم الدعم الكامل للحليف الاستراتيجي الاوحد للولايات المتحدة في المنطقة والمتمثل باسرائيل.
5. الغاء هوية العراق العربية والاسلامية وتقسيمه الى دويلات طائفية وعرقية وتمزيق نسيجه الاجتماعي لتحويل الشعب العراقي الى طوائف واعراق واثنيات متنازعة. (ناي، 2003 : ص 32).

وهذه الاهداف ما هي الا خطوات اولى في تنفيذ مشروع الشرق الاوسط الجديد وانشاء اسرائيل الكبرى، وهي اهداف سعت اسرائيل الى تحقيقها منذ نشأتها وعبر دعامتين، تتمثل الدعامة الاولى بشد اطراف الجسد العربي عبر اقامة الجسور الخلفية مع دول الجوار العربي والتعاون معها (تركيا واثيوبيا) على وجه الخصوص، فيما تتمثل الدعامة الثانية اختراق الجسد العربي وارهاقه من خلال التعامل المباشر مع الاقليات العرقية والدينية والطائفية وتشجيعها على التمرد والانفصال وبث الانقسام والتجزئة داخل المجتمع (ناي، 2003 : ص 37).

ولازالت المحاولات مستمرة لتنفيذ هذا المشروع بداية من العراق في محاولات لبث الفتن والطائفية وتقديم مقترحات انقاذ الوضع، وكان ابرزها مشروع التقسيم المعروف باسم (مشروع بايدن) سالف الذكر.

مما سبق يتضح ان العراق وقع ضحية لمشروع الشرق الاوسط الجديد كما اصبح ساحة لتصفية الحسابات للقوى المناهضة للمشروع، مما كون الخطر الاهم امام استراتيجية الامن الوطني العراقي.

2.2.4 التدخل الاقليمي و الامن الوطني العراقي

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 برز نوع من التنافس الاقليمي والدولي داخل الساحة العراقية، مما خلق ضغوطات سياسية، وجيوسياسية وحتى استراتيجية على المشهد السياسي العراقي،ومما سهل من ازدياد وفعالية ذلك التنافس ضعف وهشاشة الساحة العراقية،نتيجة لمجموعة من الازمات التي استفحلت بعد العام 2003 فمن الصراع الحزبي بين الكتل السياسية، الى تدهور الخدمات الأساسية للمواطن وتدهور الوضع الامني وانتشار الفساد السياسي، والاداري، والحكومي وهيمنة الولاءات الفرعية الاثنية والطائفية التي زرعها الاحتلال الامريكي على الولاء الوطني، الى التضخم في الأقتصاد وضعف الواقع الزراعي والصحي وانتشار الامراض المستعصية والولادات المشوهة بسبب استخدام الاسلحة المحظورة دوليا من قبل الاحتلال الامريكي ضد الشعب العراقي.(الحريري،2016 :ص5)

ولم تتمكن الدول الاقليمية المجاورة للعراق من توحيد سياستها تجاه عوامل الاضطراب التي اجتاحت العراق وتداعياتها، وانما انقسمت على نفسها وتراوحت مواقفها بين التأييد المطلق للسياسة الامريكية الى المعارضة العلنية والرفض الصريح والتنديد الواضح بمخطط احتلال العراق مرورا بمواقف عربية اقليمية اخرى متباينة الظلال تعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلاف ظاهرها عن باطنها، وقد استندت تلك المواقف المتباينة منها والمتناغمة الى دوافع واسباب مختلفة ترتبط بمصالحها الداخلية والخارجية(حميد، 2011 : ص 23) وللتوضيح سيجري التركيز على خمسة من دول الجوار الاقليمي للعراق لغرض التعرف على كيفية تأثير الوضع العراقي عليها سلبا او ايجابا وتحديد مصالحها الستراتيجية في العراق هي (ايران – السعودية– سوريا– تركيا– اسرائيل) كونها اكثر الدول الاقليمية المجاورة للعراق تأثيرا وتأُثرا بالشأن العراقي،فدور هذه الدول بالاضافة الى قطر والولايات المتحدة في المرحلة الأولى من تدريب وتمويل داعش لايمكن تجاهله وبغض النظر عن المرحلة الحالية،حيث أن داعش لم تعد تخدم مصالحهم،اضافة الى ذلك قامت بعض الجهات في الغرب بتشجيع او تسهيل انضمام

بعض مواطنيها الى داعش لاسباب ودوافع مختلفة بما فيها التخلص منهم.(حسيب،2016:ص16) وبالرغم من ان الاردن والكويت وباقي دول الخليج لا تمتلك القدرة على التدخل في الشؤون العراقية كما هو حال الدول الاخرى المذكورة، وان وجدت فهي ستكون لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية وليس ضدها، وسيتم التطرق لدول الجوار الاقليمي (اللاعبين الرئيسيين) في المشهد العراقي وعلى ضوء المصالح والنفوذ والاهداف التي تبني سياستها تجاه العراق ولزيادة التوضيح لابد من بيان الحقائق والتأثيرات التالية:(انظر: ملحق رقم 2).

1- لايران رغبة غير محدودة وحوافز قوية في التدخل في الشأن العراقي لما لتطورات العراق من تأثير مباشر على مصالح ايران القومية والاستراتيجية (عوض، 2011 : ص 33)، ولأ سباب عديدة لها علاقة بمعادلة توازن القوى والصراع الدولي والاقليمي في اكثر مناطق العالم حيوية للحفاظ على أمنها واستقرارها السياسي، اذ ان ايران لديها نفوذ وتأثير واسع على قوى سياسية حاكمة في العراق، فضلا عن انها استطاعت ان تمد نفوذها داخل مناطق وقوى اما رافضة لها او مختلفة معها عقائديا، وبذلك يبدو ان الملف العراقي بالنسبة لايران جزء اساسي من استراتيجيتها الخارجية الشاملة والتي تهدف من خلالها امتلاك جميع مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية التي تسمح لها بحماية مصالحها الاستراتيجية الكبرى، فللدولة الاسلامية الايرانية علاقة تاريخية مع جزء مهم من المؤسسة الدينية العراقية وهي في ذات الوقت لها روابط وثيقة مع العديد من الاحزاب السياسية العراقية، لذلك نرى ان قوة النفوذ الايراني على القوى السياسية العراقية برز واضحا بعد انتخابات 2010، ونجحت مساعيها في توحيد الجهود لاختيار المرشح لقيادة الحكومة وبما يتوأم وسياستها الخارجية.(حسين،2010: http//www.almowatennews.comm).

كما ان وجود القوات الامريكية في العراق قد دفع الحكومة الايرانية لبذل كل ما في وسعها لاجهاض المشروع الامريكي الذي اعدته امريكا حجر الزاوية لمشروعها الكبير والقائم على تغيير ديمقراطي في المنطقة، وقد نجحت ايران في ذلك واستطاعت التاثير وبشكل ملموس في تشكيل الحكومة العراقية من خلال قدرتها

على الضغط على تشكيل تحالف بين دولة القانون والتحالف الوطني وخاصة (الصدريين) فيما فشلت واشنطن في التاثير باتجاه اقامة تحالف بين الكتلة العراقية ودولة القانون (اذاعة العراق الحر www.iraqhurr.org).

وايران لم تكن مستعدة لتقبل الوجود الامريكي على حدودها القريبة بعد ان جاورها في حدودها الشرقية لذلك تعاملت مع هذا الوجود من اتجاهين الاول : العمل لأفشال الاحتلال الامريكي عبر الحاق اكبر الخسائر في قواته، ثانيا : بتفعيل دورها على الساحة العراقية من خلال القيادات السياسية التي كانت ترتبط بها في فترة النظام العراقي السابق، وسعت ايران لتقوية نفوذها داخل العراق من خلال تقديم الدعم اللامحدود لحلفائها في الساحة العراقية ومن مختلف الانتماءات وتقديم الدعم لفصائل شيعية وسنية على حد سواء وتجهيزه بمختلف الاسلحة والمعدات وتعمل تحت امرتها كمليشيات وتستخدمها كيفما تشاء، ولها تأثير مباشر على حالة عدم الاستقرار مما انعكس كل ذلك سلبا على الامن الوطني العراقي، حيث سادت حالات الخطف والقتل والسلب عموم البلاد ويتعذر على السلطات الامنية بسط سيطرتها على الوضع في الساحة العراقية(حلقة نقاشية، 2012 : ص 20).

2-كانت السعودية اول المؤيدين لغزو العراق وقدمت لذلك كل امكاناتها وطالما دفعت بهذا الاتجاه ضد نظام الحكم السابق، اذ تسيطر على العقل السعودي فكرة مفادها (ان العراق دولة عسكرية مستبدة تميل بطبعها الى تهديد جيرانها بفضل جيشها القوي وقاعدتها الصناعية مع توفر كل مستلزمات القوة والتوسع) اضف الى كل ذلك الايديولوجية التي يتبناها النظام السابق (صالح، 2010 : ص10) ' دفع ذلك السعودية وغيرها من دول الخليج العربي، ولمحدودية الافق الاستراتيجي لهذه الدول وتقيدها بالمتغير الامريكي والمخططات الامريكية دفعها الى اتخاذ مواقف مساندة للاحتلال الامريكي ومخططاته ولكن ما ان وقع الاحتلال حتى وجدت نفسها الخاسر الاكبر في عملية التغيير الحاصلة في المشهد العراقي مع ادراكها وغيرها من دول الخليج انها قد سلمت العراق مع دولة الاحتلال على طبق من ذهب الى ايران التي ربحت معركة لم تدخلها ونصرا لا تحلم به، على اعتبار ان العراق ساحة للصراع والتنافس مع ايران، وبذلك اصبحت ايران من اهم الدول الفاعلة في

المنطقة (weherey،Fred ،p.55 ; 2007) بعد ان كان العراق قد حيدها قبل عام 2003، بناءا على ذلك يبدو ان الخلافات العراقية السعودية قائمة لا محال وان الاختلاف في سياسة البلدين قد تشهد تطورا دراماتيكيا في الفترة الذي تلى الانسحاب الامريكي من العراق نهاية عام 2011 حيث يمكن وضع بعض التصورات السعودية لعراق ما بعد الانسحاب الامريكي (سعد سلوم، 2008 : ص 9) وكما يلي :

أولا : ترغب السعودية في عراق مستقر نسبيا يمتلك قوة عسكرية وامنية قادرة على ضبط الامن الداخلي لكنها مقيدة ومحدودة القدرة على التحرك خارجياً.

ثانيا : ترغب السعودية في انحسار النفوذ الشيعي في العراق، لان ذلك يؤدي الى مطالبات بحقوق سياسية وثقافية للشيعة في السعودية، وقد بدأت بوادر ذلك من خلال المحاولات المتكررة للشيعة في السعودية للقيام بمظاهرات معارضة للحكم السعودي لكنها جوبهت بنوع من القوة والحزم لمنعها من الظهور.

ثالثا : ترغب السعودية في عدم تبني الفيدرالية في العراق لان ذلك قد يمكن ايران من تقوية نفوذها في جنوب العراق مما يؤدي بالنتيجة التأثير على وحدة السعودية ومطالبة شيعتها بذات المطالبة بالفيدرالية.

وتحاول السعودية اقامة علاقات سياسية مع العراق لخلق نوع من التوازن بين النفوذ الايراني والمصالح العربية، وبالتاكيد كان ذلك بدفع مباشر من الولايات المتحدة الامريكية بعد ان ادركت ان النفوذ الايراني اصبح المحرك الاساسي في الاحداث العراقية، وبالمقابل نرى ان السياسة الامريكية تضغط على العراق للتوجه نحو العرب ودول العالم الاخرى ليكون العراق فاعلا في الساحتين العربية والاقليمية (محمد، انترنت: http://m62.net/newsview4313html).، مع التركيز على انه عنصر فعال في مسار الاستراتيجية الامريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب، لذلك نرى ان الدور السعودي سيعتمد على بناء استراتيجية متوازنة مع الحكومة العراقية مع التركيز على بناء استراتيجية فاعلة في الساحة العراقية معتمدة على الدعم الامريكي للدفع بهذا الاتجاه، مع التأكيد على عدم قطع العلاقات مع المعارضة العراقية التي تتفق معها وربما تعتمد عليها مستقبلا لكبح النفوذ الايراني المتزايد في

العراق وهذا لا يعني توافق المعارضة العراقية مع مخططات الولايات المتحدة الامريكية لكنه قد يكون تكتيك مرحلي لفترة محدودة للوقوف بوجه عملية هيكلة النموذج السياسي العراقي الجديد القائم على المحاصصة الطائفية والعرقية.

وتعد السعودية الدولة الابرز من دول الخليج في التدخلات في الوضع العراقي، لاسيما وان لهذه الدولة اقلية شيعية مقصية عن السلطة، الامر الذي اثار قلقها من التغيرات الجذرية التي حدثت في النظام السياسي العراقي بعد العام 2003، لذلك اقدمت المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية على اصدار الفتاوى للجهاد والقتال في العراق وتدعو هذه الفتاوى الى قتال الشيعة والسنة المتعاونين مع الحكومة العراقية .

كما ادركت المملكة أن الاهداف الامريكية المتعلقة بالنفط وزيادة الانتاج العراقي سيكون لها اثار سلبية على الاقتصاد السعودي في المدى البعيد، واقتصر توجه التدخلات السعودية على تحويل المقاتلين المتشددين والمتطرفين اولا، والتدخل باستخدام الاموال والاسلحة وقوتها الاقتصادية في حال انسحاب القوات الامريكية من العراق، كل ذلك جعل الساحة العراقية ميدانا للعمليات الانتحارية والتفجيرات، ذهب ضحيتها المئات من العراقيين بين قتيل وجريح وتدمير العديد من الممتلكات والاليات، وتدهور الوضع الامني بشكل كبير وسادت الفوضى العديد من المرافق داخل العراق، واصبح الهاجس الامني الشاغل لافكار العراقيين (رجب، 2010 : ص 22).

3- تكتسب العلاقات العراقية السورية اهمية كبيرة لثقل البلدين الاستراتيجي وتأثيرها على مجريات الأحداث العربية والإقليمية في منطقة الشرق الاوسط، لكن المتتبع لهذه العلاقة يرى ان الغالب عليها سمة الصراع وعدم الانسجام بين حكومة البلدين (احمد، 2009 : ص 181) الا ان مجريات الاحداث الدولية ومتغيرات التوازن الدولي في الاونة الاخيرة فرض على سوريا اتباع استراتيجية جديدة لاخراجها من عزلتها الاقليمية مع سعيها الحثيث في استغلال علاقاتها مع العراق في السير بهذا الاتجاه.

وتمتلك سوريا من الاليات والوسائل اللازمة لحماية مصالحها في العراق التي يمكن ان تؤثر على مستقبل العملية السياسية فيه بعد الانسحاب الامريكي، فسوريا كانت الحاضنة المهمة لرموز الحكومة الحالية قبل الغزو الامريكي للعراق عام 2003 واستمرت في نهجها السابق باحتضانها لرموز المعارضة العراقية للحكومة الحالية، وهذه الاستراتيجية تميزت بها سوريا عن غيرها من دول الجوار العربية والاسلامية، فعندما كانت تتفق مع ايران يوما في احتضانها للمعارضة العراقية اختلفت معها حاليا، لان الايديولوجية القومية التي تتبناها سوريا لا تتماشى مع الخط الايراني في العراق (الرحماني، 2010 : انترنت)، اذ تسعى دوما ان يكون لها التاثير في الحكومة العراقية الحالية وهذا ما نراه في الوقت الراهن، ولهذا فان الحكومة السورية لم تتوان في العمل ضد الحكومة العراقية في حالة تعرض مصالحها للخطر معتقدة ارتباطها بالاتفاقية العراقية – الامريكية التي تعدها سوريا معادية لها، لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية توظف سياستها الخارجية لضمان أمنها ومصالحها.

وكانت سوريا اكثر الاقطار العربية معارضة لفكرة الحرب على العراق عام 2003 سواء بدافع الانتماء العربي او بقراءة ما ستؤول اليه الاوضاع بعد الحرب، فلم تعترف بالتغيير وابقت حدودها مفتوحة امام انتقال المسلحين الى العراق او استقبالها للعديد من المسؤولين العراقيين، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الى اتهام سوريا بانها تتساهل في قضية دخول الارهابيين الى العراق، وبعد التفجيرات التي ضربت العراق في ايلول 2009 واعلان العراق بان لديه ادلة تثبت وتدين الحكومة السورية، والنية الطلب من الامم المتحدة للتحقق من الادلة، واحالة التحقيق الى المحكمة الدولية، لتبدأ بعد ذلك الازمة السورية التي انعكست مجرياتها على الساحة العراقية السياسية والامنية والاجتماعية وعلى مجمل الامن الوطني العراقي(رجب، 2010 : ص 22).

4- تشعر تركيا ان تطورات الاحداث الدراماتيكية بعد تشكيل الحكومة العراقية في الانتخابات الاخيرة والانسحاب الامريكي نهاية 2011 سوف يكون لها تاثير على الامن القومي التركي وانها سوف تواجه تحديات استراتيجية تهدد كيانها ووحدتها،

فقد توجه اكراد العراق الى محاولة اعلان الدولة الكردية او التهديد بذلك وينسحب ذلك سلبا بالنتيجة على اكراد تركيا خاصة وعموم المنطقة، ويعد ذلك تهديدا لوحدة تركيا التي ترى في المتغير الكردي عنصرا رئيسيا في امنها القومي.

لذلك نرى ان تركيا اليوم تختلف جذريا عن تركيا 2007 وما قبلها، فقد اختطفت لنفسها سياسة التكيف السلبي وابتعدت عن الشأن العراقي متخذة من عدم التعامل مع المسالة الكردية منهجا ثابتا في سياستها مع تأكيدها على وحدة وسلامة الاراضي العراقية، فيما نرى اليوم قد تحولت سياستها الخارجية في اتجاه التكييف الايجابي (امين، 2011 : ص 8)، بعد ان شعرت ان تعاظم دورها الاقليمي قد يوفر لها دورا سياسيا كبيرا في رسم التطورات المتعلقة بمستقبل العراق وتحديدا شماله لذلك نرى ان تركيا تطمح الى ان يكون العراق بعد تشكيل الحكومة الحالية عراقا موحدا في الداخل للاسباب التالية :

اولا : ان عراقا موحدا يضمن عدم قيام دولة كردية في شماله.

ثانيا : ان عراقا موحدا يضمن امن الاقلية التركمانية في كركوك وان لا تقع كركوك في ايدي الاكراد، خشية ان تتحول ذات يوم بنفطها الوفير الى مصدر دخل لاقامة الدولة الكردية.

ثالثا : ان عراقا قويا وموحدا سوف يحول دون ان يكون لشماله الكردي ملاذا امنا لحزب العمال الكردي الذي يحصل على الدعم اللوجستي من حاضنته الشعبية في الشمال العراقي.

رابعا : عموما ان السياسة التركية تسعى لاقامة علاقات قوية متوازنة مع الحكومة العراقية الحالية وجميع مكونات الشعب العراقي ودعم قيام حكومة مركزية قوية بحيث تصبح قادرة على القضاء على اي امل كردي بالانفصال عن العراق، لذا فان تركيا تسعى كما دول الجوار العراقي للدفع بهذا الاتجاه الذي يقف حائلا بوجه اي دعم لتقسيم العراق وبقائه موحداً، كذلك يهم تركيا الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها المتعددة في العراق اضافة الى الاهمية الكبرى للنفط العراقي الذي يمر عبر خط كركوك – جيهان الذي يوفر لتركيا موارد دخل هامة، لذلك نرى ان تركيا تسعى لتكون

دولة مؤثرة وذات حضور سياسي في الساحة الاقليمية والعالمية متخذة اليات لا تتصل فقط بالبعد الاسلامي وعمقه الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية بل اخذ في الاعتبار التجاذبات و الاستقطابات الموجودة في المحيط الاقليمي لتركيا (عوض، 2011 : ص 32).

شهدت الساحة العراقية تدخلا تركيا واضحا سواء كان مباشر بالتصريحات او بطريقة غير مباشرة لحماية مصالحها من خلال :

اولا : ضمان الامن التركي على حدودها مع العراق.

ثانيا : التحفظ على اي نشاط عسكري كردي ينطلق من الاراضي العراقية، وعدم القبول بوجود دولة كردية في شماله.

ثالثا : العمل على ضمان الحقوق التركية في مدينة الموصل العراقية وعدم المساس بالوضع الديموغرافي لصالح الاكراد والحفاظ على الروابط التاريخية بين تركيا وتركمان العراق.

رابعا :عدم السماح بضم كركوك الى اقليم كردستان وعدتها خطا احمر.

خامسا : توصل دول مجلس التعاون الخليجي الى صيغة تفاهم مع تركيا لاحداث توازن بين الايرانيين والنفوذ التركي في العراق، وذلك لامتلاك تركيا قوات عسكرية موازية لقوة ايران في المنطقة، كل ذلك شجع تركيا على التدخل في الشؤون الداخلية للعراق مما اثر سلبا على امنها الوطني وظهور حالة عدم الاستقرار في بعض مناطق العراق وبالأخص المحافظات الشمالية والوسطى (محمد، 2010 : ص 146).

5-تبدو اسرائيل معنية اكثر من سواها بالوضع في العراق لذا فهي تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاستراتيجية التي تؤمن مصالحها العليا، ومن جملة هذه الاهداف الحد من القوى الاقليمية المؤثرة في العراق وفي مقدمتها ايران، كما ان عراق غارق في الفوضى وتنتشر فيه التنظيمات الارهابية يمكن ان يؤثر على استقرار الجارة الاردن، على وجه الخصوص وذلك لسببين : قدرة التنظيمات الارهابية على الامتداد الى الداخل الاردني في مرحلة تشهد تنامي القدرات التنظيمية والمالية والنوعية للحركات الارهابية

حيث ستعمل هذه الحركات على زعزعة انظمة الحكم العربية المعتدلة في المنطقة، الى جانب تعزيز الانظمة التي تناصب امريكا العداء، كما ان اكبر ضرر استراتيجي سيهدد اسرائيل سيكون المس باسقرار الاردن، لانه يمثل الحزام الفاصل بين اسرائيل والمعسكر المتطرف الذي يمكن ان ينمو في ظل بيئة اقليمية ملائمة، الى جانب الموقف الاردني الصارم ضد الحركات المتطرفة ومن شأن اي تغيير هناك ان يحوله الى ساحة فعل ضد اسرائيل بما يعيدها الى السنوات الاولى لوجودها (غليون، 2003 : ص 16)، كما ان عدم استقرار العراق وانتشار الفوضى الامنية والسياسية فيه قد يؤدي الى الاقتتال الطائفي وتقسيم العراق الى ثلاثة اقاليم لكل من السنة والشيعة والاكراد، وعليه، فان عملية العزل العرقي من جانب وخلق تكتلات طائفية على اسس قومية من جانب اخر، في العراق ومن بعده سوريا ولبنان، وستخلق ظروفا جيدة لاجواء دولة يهودية كجزء لا يتجزأ من المنطقة، بحسب التحليل الاسرائيلي.

وفي ضوء هذا المنظور يمكن القول ان اهم التحديات التي تهدد الامن الوطني العراقي بعد 2003 يمثل بحالة التناقض بين المصالح الامريكية والاسرائيلية (المخزومي، 2010 : ص 45)، من حيث الرغبة في الاستقرار او عدم الاستقرار في المنطقة على اثر الاحتلال الامريكي للعراق فالمصلحة الامريكية الفورية تتمثل بالسيطرة الامنية والاقتصادية والجيوستراتيجية على العراق، انطلاقا من حسابات الهيمنة على النظام العالمي والسيطرة على سوق النفط الدولية، للتحكم بمقدرات اوروبا واليابان والصين وروسيا وعلى جميع الاصعدة، ولا يتم ذلك الا من خلال الاستقرار في المنطقة، وبالمقابل لا يجد الاسرائيليون مصلحتهم الا في الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة لتبرير حاجتهم الى المساعدات المتدفقة عليهم من الولايات المتحدة ولتبرير حاجتهم التوسعية تحت ذريعة تحقيق الامن المطلق.

وبشكل عام اكبر المستفيدين من الاحتلال الامريكي للعراق والقضاء على مقومات الدولة العراقية يتمثل باسرائيل، اذ يعد احتلال العراق فرصة

ذهبية لها لازالة التهديد العسكري العراقي وتدمير قوته وتحويله الى دولة ضعيفة فضلا عن ازالة النظام العراقي ليصار الى اعادة ترتيب الادوات السياسية في العراق تمهيدا لترتيب المنطقة بما يتناسب مع الاهداف الامريكية وتحقيق (مشروع الشرق الاوسط الجديد) المشروع الذي تتوافق فيه الاهداف الامريكية والاسرائيلية فضلا عن اسكات المقاومة الوطنية والاسلامية من خلال تشديد الملاحقة الداخلية والاغتيالات الميدانية لتبقى السيطرة الفعلية لاسرائيل، والانتقام من اكثر مدينة في العالم كرها لليهود(بابل) ورمزها ملكها الكبير(نبوخذ نصر) الذي يرتبط اسمه بذكريات الاسر البابلي،ولغرض تنفيذ السياسة الكبرى لاسرائيل تم تعيين عدد من المتشددين للمشروع الصهيوني في مناصب رفيعه في البنتاغون امثال (دوغلاس فيت، بول وولفويتز، البرت ابرافز، استورت ليفي) وقد ساهم هؤلاء وغيرهم بدور كبير في تدمير البلد وقدرته العسكرية والصناعية وتفكيك شامل لجهاز الدولة العراقية(تشومسكي، 2006 : ص 68).

كما واتقن الاسرائيليون استخدام منظمات اللوبي- الاسرائيلي التي تتكون من اليهود واصدقائهم كوسيلة لاختراق البلدان الاخرى والتغلغل في هياكلها المؤسسية الرسمية.والان،وبعد قيام الادارة الامريكية باحتلال العراق تحاول اسرائيل تمرير مخطط اعادة تصدير اليهود الى العراق وسوف يتيح تنفيذ هذا المخطط المزيد من المزايا لاسرائيل ومن اهمها التخلص من اليهود الشرقيين الموجودين في اسرائيل،حيث اشارت الدراسات الخاصة بمستقبل اسرائيل الى ضرورة ان تصبح شخصية المواطن في دولة اسرائيل على غرار نموذج اليهودي الامريكي،وكما تقول المعلومات فان حوالي 50 الف يهودي كردي يعيشون حاليا" في اسرائيل وتحاول اسرائيل القيام بعملية اعادة تأهيلهم وتزويدهم بالاموال واعادة تصديرهم الى(كردستان) بما يتيح اجلاؤهم من اسرائيل على غرار يهود الفلاش الأثيوبيين الذين تم اعادة تصديرهم الى خارج اسرائيل،وايضا بما يتيح لاسرائيل بناء لوبي اسرائيلي قوي في منطقة كردستان تعتمد عليه

كـــذراع ووســـيلة ناجحـــة فـــي ادارة الحركـــات الكرديـــة وتصـــعيد الصـــراع الكردي- العربي والكردي –التركـــي هـــذا بالاضـــافة الـــى محاولـــة اســـرائيل ارسال المزيد من اليهود الاسرائيليين الشـــرقيين الـــى وســـط وجنـــوب العـــراق وبالذات ذوي الاصول العراقية والايرانية وعلى الاغلب يـــتم ذلـــك عـــن طريـــق الاستثمارات والشـــركات الغربيـــة ممـــا يـــؤدي الـــى تمتـــع هـــؤلاء اليهـــود او بـــالاحرى اللـــوبي الاســـرائيلي القـــادم فـــي العـــراق بـــالقوة الماليـــة والاقتصادية(العلوجي،2013:ص بلا). ولـــيس ســـرا" ان الموســـاد قـــدم خبـــراء واسلحة واموالا" للاكراد في العراق فيمـــا اســـتقبلت اســـرائيل البرزانـــي وعـــدد من قادة الاكراد وتعاونت معهم بشكل مكثـــف تحقيقـــا" لهـــدف ضـــرب الوحـــدة الوطنية العراقيـــة وتقســـيم دولـــة العـــراق الـــى دويـــلات،هـــذه ســـنية، وتلـــك كردية،واخرى شيعية وبـــذلك يتحقـــق لاســـرائيل هـــدفها (عقيلـــي،2016:ص8) ولقد رافق الموساد الاسرائيلي القوات الامريكيـــة مـــن لحظـــة دخولـــه العـــراق والعمل بالتعاون مع الاستخبارات الامريكيـــة وميليشـــيات احمـــد الجلبـــي وايـــاد علاوي وبعض السياسيين الاكراد ووضعوا يدهم علـــى جميـــع ممتلكـــات جهـــاز المخـــابرات العراقيـــة وفـــتح خزائنـــه وبيعهـــا للامـــركيين والاســـرائيليين والاستحواذ على الملفـــات والممتلكـــات للصـــناعة العســـكرية العراقيـــة،وتفكيـــك المنشات المهمة ونقلهـــا الـــى تـــل ابيـــب وبيـــع اجـــزاء اخـــرى الـــى الـــدول الاقليمية،بالاضافة الى اعداد فرق خاصة بالاغتيـــالات للقيـــام بعمليـــات الخطـــف والقتـــل وتصـــفية العلمـــاء والاســـاتذة و الشخصـــيات السياســـية والاجتماعيـــة والدينية وخلق فتنة طائفيـــة واشـــعال حـــرب اهلية،ولقـــد اكـــد تقـــارير امـــتلاك العراق 3500 عالم عراقـــي،ولقـــد صـــرح (هـــانزبلكس)كبيرالمفتشـــين وأحـــد ضباط المخابرات الامريكية ورئيس فرقة التفتـــيش العاملـــة تحـــت مظلـــة الامـــم المتحـــدة حتـــى لـــو دمرنـــا كـــل شـــي (فـــنحن امـــام جـــيش كبيـــر مـــن العلماء)(اسرار،2017 :ص5) وعليه يمكـــن القـــول ان اســـرائيل تشـــكل خطـــر مستمر على الامن الوطني العراقـــي، ومـــازال لهـــا دور فاعـــل فـــي الاوضـــاع

العراقية الحالية وخاصة عمليات التهجيـــر واســـاليب التعـــذيب والقتـــل واجنـــدة تقسيم العراق.

ترى الدراسة ان التحديات التي تواجه استمرار العراق كدولة(مستقبل الدولة) قائمة هي **اولا**" :تحديات سياسية خارجية،اضافة الى تحديات اقتصادية دولية بسبب شروط التبادل واستيراد الغذاء وانخفاض اسعار النفط واستيراد السلاح والمديونية،الامر الذي يجعل البلاد اكثر خضوعا" للهيمنة الخارجية وذلك يطرح تحديات جيوسياسية من خلال روابط التبعية ولاتأتي هذه فقط من الغرب الامبريالي، بل من ايران وتركيا واسرائيل باستخدام القوة العسكرية او لاقتطاع الاراضي،او لاجبار العراق على توقيع اتفاقيات سلام مع اسرائيل **وثانيا**":تحديات داخلية،وأولها وأهمها وأخطرها هو الأحتراب الطائفي المعلن والمستتر،وهيمنة الطائفية السياسية على مقاليد الدولة واجهزتها وممارساتها للتقاسم الوظيفي الطائفي والاثني.يضاف الى ذلك عدم الاقرار بالتنوع الثقافي (شعبان،2016 : ص37) وهذا يعني بقاء الوضع على ماهو عليه دون احراز تقدم يذكر،وبالتالي فشل الخطط المعلنة بالاصلاح بسبب عوامل الكبح والمعارضة من جانب الجماعات المتضررة من الاصلاح وخصوصا" أن هناك تحالفا" سريا" بين مختلف الكتل والجماعات على عدم فتح ملفات الفساد، وحين تجرأ وزير الدفاع خالد العبيدي على كشف محاولات ابتزازه اثناء فترة عمله، عاقبه مجلس النواب بسحب الثقة منه،فمن بعد ذلك سيغامر ويكشف ملفات الفساد او يتعرض للمفسدين.

وبعد العام 2003 شهد العراق العديد من المتغيرات كان لها الأثر الكبير في العلاقة مع دول الجوار العربي والإقليمي ففيما يخص دول الجوار العربي المتمثلة بـــ (سوريا، الأردن، الكويت، السعودية) فقد اتسمت سياستها كما يلي :

سوريا – كان لها شعور بالقلق تجاة وجود قوات أمريكية على الأراضي العراقية وخشية النظام السوري من انعكاس السياسة الأمريكية على أراضيها مما دفعها الى محاولة عرقلة وإفشال المشروع الأمريكي في العراق من خلال السماح لدخول المقاتلين الأجانب عبر أراضيها الى العراق وكذلك إيواء قادة النظام العراقي

السابق لمعاودة نشاطهم السياسي والمسلح ضد النظام السياسي الجديد في العراق والقوات الأمريكية داخل الأراضي العراقية.

الأردن - فقد أتسمت سياسة المملكة الأردنية بالثبات اتجاه العراق داعمة وحدة أراضية والمشهد السياسي العراقي في تشكيل الحكومة العراقية لضمان أمنه الداخلي واستقراره السياسي وعلى ضوء السياسة الحكيمة للمملكة اتجاه العراق.

الكويت – فأنها ترغب في قيام نظام علماني في العراق يظهر قدرته على ضبط الأمور في البلاد ووجوب ان يكون نظام الحكم في العراق ديمقراطياً ويؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية والاقتصادية وبدولة القانون وبالشكل الذي لايمثل خطرا"وتهديدا" مستقبليا" عليها.

السعودية – فقد أتسمت سياستها وعلاقتها مع العراق بعدم الثبات حيث انها كانت تريد الإطاحة بنظام الرئيس السابق ألا أنها ما كانت تفضل أسلوب الغزو وإنما تريد تغيراً انقلابياً داخلياً عبر أدوات محلية يمتلكها سنة العراق القائمون آنذاك. كما أنها لا تريد أن يستلم الشيعة دوراً بارزاً في قيادة العراق لعلاقتهم الوثيقة مع إيران الأمر الذي زاد من قلقها ودفعها إلى التدخل وزيادة نفوذها بالعراق.

وفيما يخص دول الجوار الإقليمي (تركيا وإيران) حيث أن العلاقة مع العراق اتسمت بالاستقرار ألا أن تداعيات الاحتلال عكس مسارها الى علاقة تنافس لتأمين مصالحها في العراق فأيران تعد من أكثر الدول التي تأثرت أيجابياً بالاحتلال الأمريكي للعراق وأصبحت اللاعب الأكثر نفوذاً وتأثيراً في العراق نتيجة علاقتها بالقوى السياسية(الطائفية) الموالية لإيران.

أما تركيا فقد اتسمت سياستها بالعمل على ان يكون العراق جامعاً مشتركاً لمختلف القوى السياسية في العراق بما يضمن وحدة الاراضي العراقية وعدم اقامة دولة كردية في شمال العراق وعدم تشكيل العراق اي تهديد لأمن تركيا مستقبلاً.

وعموماً فأن دول الجوار الإقليمي تتحدد مواقفها على ضوء مصالحها وعلى هذا الأساس تبني سياساتها المستقبلية.

ولاشك في ان العراق سيمثل على المديين القريب والمتوسط بؤرة الصراع الدولي القادم بمستوياته المحلية ولااقليمية والدولية كافة كونه يمثل خط التقسيم الاول

والنموذجي ديموغرافيا وجغرافيا لادارة مثل هذا الصراع الدولي لحقبة ما بعد الحرب الباردة التي تتخذ من الاصطدام الديني والعرقي عنوانا وغطاءا لها، اذ يمكن تفجير المنطقة عرقيا من كركوك ويمكن تفجير المنطقة طائفيا انطلاقا من بغداد، فالعراق صمام امان تفجير المنطقة وهو على مر التاريخ ادى وظيفة حجر توازن للقوة في معادلة وخارطة توزيع مثلث القوة في المنطقة (تركيا وايران والسعودية) (المعيني، 2016 : ص 19).

الخاتمة والاستنتاجات

لقد اجتهدت الدراسة على قدر ما توصلت اليه من مراجع للبحث والاجابة عن سؤالها المتعلق بتحديات الامن الوطني العراقي داخلياً وخارجياً خلال الفترة من 2003 ولغاية 2017 وتباين الهياكل التي تلعب دوراً مهماً في صنع السياسة الامنية في العراق وتتبع الاهداف التي اختطها الفاعلون خلال الزمن الذي غطتهُ الدراسة المراد لها ان تكون جزء من سياسة الامن الوطني فعلاً، فقد واجه الامن الوطني بعد العام 2003 تحديات واسعة على المستويات كافة التي يستند عليها الامن الوطني، وهذهِ التحديات لم تكن وليدة لحظة الاحتلال الامريكي فحسب، وان شكلت صدمة الاحتلال نقطة الانفجار التي ابرزتها الى الواجهة اذا ان الكثير من التعقيدات التي واجهت النظام السياسي اعقاب العام 2003 كانت ناجمة عن ميراث طويل من السياسات الخاطئة التي قادت الى تداعيات عام 2003 وما تلاها وعززها ممارسات الادارة الامريكية ونهجها السياسي والاوامر الادارية التي اصدرتها والممارسات الخاطئة التي اتبعتها، وقد واجهِ الامن الوطني العراقي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي مشكلة اعادة بناء النظام السياسي، ضمن اهتزازات عميقة على مستوى الثقافة الوطنية والاقتصاد في ظل ظهور قوى ومجاميع مسلحة جعلت القرار السياسي في الشأن الامني يخضع للمشاكل الداخلية وما يترتب عليها من خلاف سياسي وتأثيرات اقليمية ودولية باحثة عن مصالحها، ونتيجة للاختلال الامني وحل الادارة الامريكية للجيش والاجهزة الامنية وما رافق ذلك من احداث عنف وقتل وتفجير استهدف المدنيين والسياسيين معاً مما ادى الى توجه السياسة الامنية في المرحلة الاولى الى اتخاذ الطابع العسكري التقليدي في الشأن الامني وانشغلت

الحكومة باعادة تشكيل الاجهزة الامنية وهيكلة مؤسساتها وفي الوقتِ نفسهِ شكلت الخلافات السياسية التي اكتنفت مجمل العملية السياسية حجر الزاوية في الاختلال الذي اعترى السياسة الامنية في العراق والقى بظلالهِ على بقية اركان الامن الوطني العراقي، كما ادت الطريقة او المنهج الذي اتخذ في بناء النظام السياسي وفق اسس المحاصصة الى ضعف النظام الوليد وانعدام المؤسسية الذي قاد الى عدم تسلم التكنوقراط للمناصب الحساسة في مختلف مناصب الدولة العسكرية والمدنية لاعتمادهم على توزيع المناصب على اسس المحاصصة الطائفية والمذهبية. ويخضع الامن الوطني العراقي لمؤثرات كثيرة بعضها داخلي وبعضها اقليمي والاخر دولي تبدو تاثيراتها كما يلي :

1. المؤثرات الداخلية التي تتعلق بالقوى السياسية والدينية والتي لعبت دوراً في الدفع باتجاه الانتخابات والمطالبة بتحقيق اهداف سياسية او قانونية ووضع اسس الدستور، كذلك ظهور الارهاب وما تمخض عن ظهوره من قتل وتفجير وسلب... الخ.
2. أما المؤثرات الاقليمية المتمثلة بدول الجوار وامتدادها في الاقليم، فقد اختلفت مصالحها في العراق واستطاعت التأثير سلباً او ايجابياً في مجمل الوضع الامني في العراق.
3. كما كان للعامل الدولي وما فرضهُ من آراء وتوجهات سياسية (الامم المتحدة ومنظماتها والبنك الدولي) الزم الحكومة الى توخي سياسات اقتصادية احادية الجانب تلبي مصالحها واهدافها في العراق.

وأخيراً فقد خلصت الدراسة الى ان تفكيك الجيش والاجهزة الامنية بالاضافة الى حل وزارة الدفاع العراقية من قبل بول بريمر قد ساعد على توسيع المنظمات الارهابية في العراق بعد احتلاله ونتيجة ذلك فقد تسبب الامريكيون في حصول فراغ وفجوة امنية وطنية وفرا الوضع المثالي لازدهار الجماعات الارهابية، بالاضافة الى ان الجانب السياسي الذي رافق سياسة الاحتلال كان بؤرة كل العراقيل التي ضربت الامن الوطني العراقي، سواء كان خلافاً على الصلاحيات، او الاتهام المتبادل بالاستئثار والهيمنة والغاء الاخر وعرقلة القوانين والقرارات والتسويف

السياسي وتضخم الجانب التنفيذي كل ذلك رافق التوجه نحو عسكرة الامن ودفع جهد الدولة برمتهِ في هذا الجانب الى الاجهزة الامنية المسلحة، كل ذلك وما رافقهُ من سلبيات ادى الى ظهور المليشيات والعناصر الارهابية مما انعكس سلباً على الوضع الامني في العراق بشكل خاص وعرقلةِ أي جهد تجاه رسم سياسة عامة مستقلة للامن الوطني تضمن الاستقرار والامن في عموم العراق، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة تباين وترابط في الفكر والسلوك بين القوى الاقليمية والارهاب متمثلة بأبعادها الفكرية وعلاقتها الجدلية فلكل خصالة واهدافه ومحصلتها انعكست سلباً على الوضع الامني العراقي، وفي ضوء ما تقدم توصلت الدراسة الى جملة استنتاجات توضح عناصر مشكلة الامن الوطني واهميته ومكانة القوى الاقليمية بالتأثير في الساحة العراقية، وكما يلي :

1- أن العراق يمتلك كافة المقومات التي تمكنه من تحقيق امنه الوطني لينعم شعبه بالامن والاستقرار والرفاهية ولا ينقصه إلا عامل الارادة الاجتماعية والسياسية.

2- أن ظاهرة التنوع في العراق، أثنياً ودينناً ومذهبياً، قد اختزلت بظاهرة العنف وعدم الاستقرار واللاأمن، والتي أصبحت لصيقة بتاريخه منذ تأسيس دولة العراق الحديثة عام 1921 حتى الوقت الى الحاضر، مما جعلها تعبر عن واقع ازمة يعيشها المجتمع العراقي، في الوقت الذي تؤكد فيه الدراسات (التكوين التأريخي للعراق) بوصفه هويه ثقافية وليست عرقية.

3- أن عسكرة المجتمع العراقي كانت موجودة في العراق قبل انقلاب تموز عام 1968، لكن هذه الظاهرة قد تنامت بعد الانقلاب على السلطة وتسلم مقاليد الحكم، مما ادى الى تحويل الشخصية العراقية من شخصية مدنية الى شخصية محاربة عنيفة، فأصبحت القيم المقبولة في المجتمع هي قيم العنف وممارسة القوة في كل موقف.

4- أن تدخل الولايات المتحدة الامريكية الواسع في الشأن العراقي بعد العام 2003 ادى الى استثارة دول الجوار الجغرافي العراقي، مستغلة صعود بعض فئات المجتمع العراقي التي كانت مهمشه، وغياب اخرى كانت تحكم

العراق لفترات طويلة، اضافة الى غياب السلطة وفتح الحدود، فأصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات لهذه الدول مع الولايات المتحدة الامريكية او مع بعضها البعض الاخر، لإيجاد نفوذ لها في العراق لتحقيق مصالحها اولاً، ولدفع الضرر الذي قد يأتيها من الصراع الدائر في العراق.

5- تحديد مشكلة الامن الوطني العراقي بما يلي :

أ- عدم توفر مفهوم حقيقي للأمن الوطني العراقي، وأختلاف اركان النظام السياسي العراقي في تحديد وتسمية التهديدات الخارجية والداخلية، الامر الذي يعني عدم توفر استراتيجية امنية فاعلة.

ب- عدم توفر القدرات العسكرية والامنية الكافية لتأمين متطلبات حماية المصالح الوطنية بالمستوى المطلوب، وذلك نتيجة عوامل عديدة أهمها الاخطاء الجسيمة في بناء المؤسسات الدفاعية والامنية خارج المعايير والسياقات المهمة، وتوغل واسع للنفوذ السياسي للقوى السياسية الرئيسية المتنافسة للهيمنة على تلك المؤسسات وتشكيلاته المسلحة بحيث اصبح العديد من تلك القدرات جزءاً من مشكلة الامن الوطني.

ج- التهديدات والمخاطر المستمرة التي يواجهها المواطن العراقي، ولأسباب سياسية وطائفية وعرقية، من مصادر تهديد مختلفة، أخطرها المصادر الحكومية فالحرمان من الوظائف والاعتقالات العشوائية، وممارسات مجحفة لحقوق الانسان، مع ضعف مشخص للقضاء العراقي.

د- عدم توفر التوازن والتنسيق الكافي بين الخطط الامنية العراقية والامريكية وفقدان الثقة بين الطرفين، وطغيان سمة التحايل والتضليل خلال تنفيذ الخطط المشتركة بينهما، في ظل غياب علاقة العراق المباشرة بالاستراتيجية الامنية الدولية التي تتولاها المنظمات الدولية كالجمعية الوطنية ومجلس الامن الدولي.

6- تشكل ظاهرة الارهاب العالمي وبما يحتويه من تحديات على الامن والاستقرار العالمي فرصة داعمة في زيادة مكانة القوى الاقليمية في التحالفات الدولية لا سيما في مناطق تمركز الجماعات الارهابية ضمن أنظمة

اقليمية جيوستراتيجية موجودة فيها قوى اقليمية طامحة تتنافس فيما بينها لتعزيز نفوذها الاقليمي وميل كفة التوازن الاستراتيجي لمصلحتها، فكان الانضمام للتحالفات الدولية هو احد معوقات تعزيز ذلك الدور والمكانة من جهة اخرى، كما هو الحال بتوظيف تركيا في التحالف الدولي ضد داعش من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

التوصيات :-

وتقدم الدراسة بعض التوصيات مع مراعاة أن الواقع الحاضر في العراق يفرض ان يتوجه جهد الدولة برمتها الى استعادة السيادة على ما خسرته من اراضي، ولملة الشتات والجهد العسكري من اجل النهوض بواقع الامن الوطني نحو الاحسن، لذا فان التوصيات يجب ان تصب الى ما يجب ان يصار أليه في المستقبل وفق المعطيات الموجودة، وهي عرضه للتغيير وفق ما يستجد :

1. ضرورة الالتفات إلى ان الامن الوطني لا يقتصر بالجانب العسكري، وان هناك ما يجب ان يعضده في الجوانب الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، والسياسة، وأن تصاغ سياسة الدولة العامة في الامن الوطني على هذا الاساس.
2. توفر الإرادة الصادقة والإدارة الكفوءة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية كافة (الصناعي، الزراعي، النفطي، الخاص) لما لها من تاثير مباشر على تعزيز الجانب الأمني.
3. من الواضح ان الكثير من اسباب عدم الرشاد في القرار السياسي ناتجة عن قصور في الخبرات والقدرات المتاحة، مما يعني ضرورة التوجه نحو تعزيز عمل ذوي الخبرة، وبيوت التفكير، ومراكز الدراسات وتعزيز البحث الاكاديمي في هذا الجانب، وإتاحة الفرصة أمام الباحثين لاكتساب المعلومة، والخبرة الكافية التي تؤهل هذه المراكز لأن تخرج بتوصيات سليمة، تصب في الجهد الأمني وتعززه، وعدم الاقتصار على بعض المراكز الحكومية التي أنشأت ضمن البنى الأمنية ولم تأخذ دورها الحقيقي فعلاً.
4. تعزيز آليات المساءلة والمحاسبة، بالاستناد الى الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها جمهورية العراق، وزيادة الرقابة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتقوية

سلطات الهيئات المختصة بالنزاهة، والتشديد على المساواة امام القانون، واتباع الاساليب الحديثة للتحقيق في القضايا المتعلقة بالنزاهة، لا سيما مع كبار الموظفين.

5. ضرورة حصر السلاح بيد الدولة، والتوجه نحو بناء المؤسسات الامنية والجيش بالاستناد الى المعايير المهنية لبناء الجيوش الوطنية، ضمن عقيدة عسكرية محترفة، تحرص على وحدة العراق، والمساواة بين ابناءه، والاستفادة من الخبرات العراقية المتراكمة، والخبرات الدولية بما تضمنه الاتفاقيات العراقية مع الدول الكبرى في هذا الشأن.
6. تفعيل استراتيجية الامن الوطني العراقي، وخطة التنمية الوطنية، بما يضمن تعاضد العمل الحكومي لوضع سياسة امنية عامة تقود الى استقرار البلد عبر الالتفات الى الجانب الاقتصادي.
7. تأهيل المقدرات العسكرية للامن الوطني ورفع كفاءة ادائها وكما يلي :

أ) وضع سياقات مهنية وفق معايير دقيقة للتوصل الى توصيف مهني عال لكل المناصب والمستويات المهنية، وتنقيتها من التشوهات التي فرضها التنافس الحزبي والسياسي والنفوذ الديني والعرقي على كل مكونات المؤسسات الدفاعية والامنية وهو ما يعني الغاء جميع التعيينات والترقيات التي لم تصدر بمراسيم جمهورية لكافة الرتب والمناصب العسكرية خلال المدة المنصرمة.

ب)التخطيط لعملية اعادة تنظيم واسعة للقوات الدفاعية وفق المعايير والسياقات العسكرية الصحيحة، وتوسيع مشاريع بناء المرتكزات التحتية للقوات الدفاعية على كل المستويات.

ج) اعادة النظر في المؤسسات الامنية والمخابراتية وفق السياقات الصحيحة لضمان مهاراتها واستقلالها السياسي، وتوحيدها بما يضمن المصلحة الوطنية وليس مصالح الاحزاب المتضاربة في السلطة بسبب وجود جهاز استخباراتي تابع لكل حزب من احزاب السلطة والقضاء على ازدواجية العمل والولاء.

د) اعادة النظر في نظام التطوع الحالي الذي هيمنت عليه مراكز القوى السياسية الحاكمة. ومن الضروري اعتماد نظام سوق خدمة مشابه لما كان عليه سابقاً، وذلك لضمان شمول العراقيين كافة دون أي تمييز عرقي او طائفي او مناطقي.

ه) اعتماد التوصيف الوظيفي وفق المعايير الاحترافية ابتداء من مراكز الفحص والقبول، ومروراً بمراكز التدريب والكليات والمعاهد العسكرية، وانتهاء بالتدرج بالرتب والمناصب والتوصيف الدقيق لكل منصب، وخاصة المناصب القيادية.

و) اعادة التوزان الاداري والقتالي في فروع القوات المسلحة وصنوفها وتشكيلاتها، واعادة بناء المرتكزات التحتية الضرورية في عملية واسعة لتطوير القوات المسلحة الوطنية، مما يؤهلها لتنفيذ المهمات المنوطة بها لتأمين متطلبات الامن الوطني.

ز) اجراء تحليل دقيق لمصادر التهديدات الامنية الداخلية والخارجية، ومن خلال نتائج تلك التهديدات وتحديد اسبقياتها، تبنى عليها حسابات الاحتياج النوعي والكمي من القوات الدفاعية والامنية والخطط الكفيلة للتصدي لتلك التهديدات. وكأسبقية عالية، توفير قيادات محترفة مستقلة سياسياً ومخولة صلاحيات بصورة صحيحة وكافية بما يشكل على رأس كل مستوى من مستويات تنظيم القوات المسلحة بمختلف مؤسساتها، المرتكز المهم في اعادة تنظيم او بناء تلك القوات وفقاً لأسس التنظيم والمعايير المهنية للانتماء الى هذه القوات والتسليح المناسب، والتدريب المتقدم، ووضع قواعد قانونية صارمة في عمل القوات الامنية، علاوة على قواعد الاشتباك لكل مستوى من المستويات بما يضمن حرية وكرامة وامن المواطن العراقي، مع تحريم حمل الاسلحة بكافة انواعها خارج القوات المسلحة.

ح) اعداد القيادة المركزية المتطورة علمياً وتقنياً والقادرة على تحليل المواقف الامنية المختلفة ومعالجتها، وإنشاء نظام مركزي دقيق للمعلومات يغطي كل مصادر التهديدات الداخلية والخارجية.

ط) سد الثغر الامنية ضمن البلاد وفقاً لخطورتها واهميتها، وذلك من خلال تنظيمات عسكرية نظامية وشبه نظامية، وبنظام مراقبة وحماية يكون مركزياً ومتطوراً وفعالاً، وإحكام السيطرة على الحدود الدولية للعراق مع الدول المجاورة، وفقاً

لخطورة قواطعها من ناحيتي الجغرافية ومخاطر التهديدات، وتطوير وسائل المراقبة والحماية الفعالة البرية والجوية والنهرية، وتوسيع منظومات الاستشعار الالكترونية المختلفة عن بعد لسد فجوات المراقبة البشرية، مع عقد اتفاقيات حماية مشتركة مع دول الجوار، تحدد من خلالها المسؤوليات الامنية المشتركة لكل طرف.

المراجع

- **القرآن الكريم**

التقارير والنشرات والمواثيق

التقرير الاحصائي لعمليات العنف التي حدثت في العراق منذ سقوط النظام الصدامي ولغاية 2004/6/26، مركز العراق للابحاث، قسم السياسة الداخلية، حزيران، 2004، ص 9.

التقرير الاستراتيجي العربي2003-2004 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،القاهرة،2004،ص103

التقرير الأستراتيجي العربي، 2005 – 2006.

التقرير الاستراتيجي العربي، 2003،العلاقات التركية – العربية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص 230.

التقرير الاستراتيجي العربي 2008 – 2009، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 213.

التقرير الاستراتيجي2009-2010، جامعة الموصل، مركز دراسات الاقليمية، 2011، ص61.

تقرير الامين العام للأمم المتحدة، 2006 عملاً بالفقرة (3) من قرار مجلس الامن الدولي في 15 ك 1

تقرير خاص منشور على موقع ستراتفور لاستخبارات الدولية في 2012/1/30 :موقع انترنيت

ميثاق الامم المتحدة،المادة1: ص2 (حفظ السلم والامن الدولي،انماء العلاقات الودية بين الامم....).

ميثاق الامم المتحدة، نيويورك – الديباجة ص 93

ميثاق الامم المتحدة، (نيويورك : الامم المتحدة)، الديباجة، ص 3.

المعاجم

ابراهيم مدكور، **المعجم الوجيز**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1989، ص 25.

ابو الفضل ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، المجلد الاول، دار لسان العرب، بيروت.

ابو نصر اسماعيل بن حماد الجواهري الفارابي، الصحاح، ط4، بيروت، ج5، ص 2051.

ابي القاسم الزمخشري، **اساس البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1998.

محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الاولى، 1968.

محمد بن علي الانصاري، ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دار المعارف، 1955، ص 1748.

محمد داود، **المعجم الوسيط**، واستدراكات المستشرقين، دار غريب، القاهرة، الطبعة الاولى، 2006.

الكتب العربية

ابراهيم،حسنين توفيق، 1992 **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ص 47.

احمد، حميد شهاب، 2007،**العراق...المشكلة والحل**-دراسة نقدية في ظل المتغيرات الحالية،سلسلة قضايا،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة،العدد28، ص22

الاسدي، عدنان هادي،سنة بلا،**سياسة العراق الخارجية في المنطقة**،ص147

البداينة، ذياب موسى،2011 **الامن الوطني في عصر العولمة** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية).

البداينة،ذياب موسى، 2011 الامن الوطني في عصر العولمة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية،ص 25

برجنسكي، زبيجينو،2004 **الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم**، ترجمة عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ص 155.

البكر،ابراهيم احمد حسن، 1986،**خطف الطائرات**، دراسة في القانون الدولي، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ص 37

بوادي،حسنين المحمدي،2005 **الارهاب الدولي بين التجريم والمصالحة**، دار الفكر الاسكندرية، ص132

بورادوري، جيوفانا، 2013 **الفلسفة في زمن الارهاب**، ترجمه، خلدون النبواني، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الاولى ، ص 236.

البياتي، رياض،2013 **الامن الوطني العراقي الى اين**، بغداد، دار الفراق للثقافة والاعلام، بغداد، ص 131 – 132.

التميمي،عبد المالك، 1995،**العلاقات الكويتية العراقية**1921-1990،دراسة تاريخية في الغزو العراقي للكويت،ص50-51

الجنابي،امجد، 2012،**الثروات الطبيعية في العراق، اهم عوامل القضاء عل البطالة**، مركز النور، ص 62

الجهماني، امر ابراهيم،1988، **مفهوم الارهاب في القانون الدولي**، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق،، ص64.

الحافظ، مهدي، 2006 **هموم وقضايا في السياسة الاقتصادية** "، الحوار، العدد السادس (حزيران).

حداد وحامد عبيد، 2007 **الابعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال**، اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 158 ايلول / سبتمبر، ص 1-3 .

الحريري،جاسم يونس،2016 **التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجيه بعد الاحتلال الاميركي**،ص5

الحريري،جاسم، 2008، **العلاقات العراقية- الخليجية، بعد الاحتلال محددات التعاون والصراع**، كراسات استراتيجية عدد 191، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ص43.

حسين،عبد الرزاق عباس،1976، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية**،مطبعة اسعد،بغداد، ص274.

حطحط،امين محمد،2009، **الاتفاقية الامنية واثرها على السيادة والامن العراقي والاقليمي**، الطبعة الاولى، بغداد، مركز العراق للدراسات، مطبعة البنية، ص 30.

الحمداني،رعد، 2008 **واقع المؤسسات والقوات الامنية العسكرية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح**، ط 1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ص 89

خليفة،حسين علاوي وجابر،ايات ناصر، (د،ت)، **الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب**:الاطار العام،قضايا سياسية،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين ص49.

الراوي،احمد عمر، 2015، **استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي**، بيت الحكمة، ص 488

رايموند، كاريفيلد،1962 **الدولة والسياسة**، ترجمة : فاضل زكي محمد، مكتبة النهضة للنشر، بغداد.

رجب، ايمان، 2010 **الامن والسياسة في العراق بعد الانسحاب الامريكي**، مركز الاهرام دراسات استراتيجية، العدد 213.

رجب،ايمان احمد، 2010 **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،، ص 22.

رسل،جيمس،2005 **تشكيل النظام السياسي في العراق**، دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ط1، سلسلة محاصرات الامارات، (90) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ص20.

رفعت،احمد محمد، 1987،**العنف السياسي في مجال القانون الدولي**، الجوانب القانونية لجريمة الارهاب، منتدى الفكر، عمان، 71

الرمضاني،مازن اسماعيل، 1981 **الامن القومي العربي والصراع الدولي،** بغداد،ص 44

الزبيدي،حسن لطيف، 2007 وآخرون، **العراق والبحث عن المستقبل،** بيروت، شركة كاردينيا للطباعة، ص26وص 518.

سالم محمد عبود،2003 **الامن الوطني بين البطالة والهيمنة،** مركز دار الدكتور للطباعة، بغداد، 2003،ص95

سامح راشد،2010 **السياسيات العربية تجاه العراق بعد انتخابات 2010**، اوراق الشرق الاوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، العدد 48، نيسان / ابريل، 2010، ص 131 – 132.

سامي عبدالرحمن واصل، 2003 **ارهاب الدولة في اطار القانون الدولي،** دار المعارف، الاسكندرية، 2003، ص7- 9

ستار جبار الجابري،2008 **علاقات العراق مع دول الجوار العربية،** دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 13، كانون الاول / ديسمبر، 2008، ص 18.

سرمد عبد الستار امين،2011 **العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط، وجهة نظر امريكية،** سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 112، مركز الدراسات الدولية، 2011، ص57.

سرمد عبدالجبار امين،2011 **مظاهر المشكلة السياسية والامنية في العراق بعد 2003**، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية 2011 ص 5

سرمد عبدالستار،2011 **العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط،** وجهة نضر امريكية، دراسة استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011 ص 199

سعد اوديه، **العنف السياسي في الوطن العربي،** منتدى الفكر العربي، عمان 1987، ص 128

سعد حقي توفيق، 2000 **متغيرات الامن القومي العربي،** دار الحرية للنشر، 2000،ص 17

سعيد المندلاوي،2005 **الشرق الاوسط الكبير**: مؤامرة امريكية ضد العرب، القاهرة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والوزيع، 2005، ص 31 – 58.

السعيدي،بهاء عدنان، 2012 **الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران**، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد،، ص127.

سلام خطاب الناصري، 2000**الاعلام والسياسة الخارجية الامريكية** : دراسة الاختراق الاعلامي الامريكي للوطن العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000.

سهيل حسين الفتلاوي،2011 **الارهاب الدولي وشرعية المقاومة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص90.

سيف الدين،بيار مصطفى،2009 **تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران**، دمشق، دار الزمان للنشر، ص 146.

شاكر عبد العزيز المخزومي،2010 **في طريق العطش**، الطبعة الاولى، عمان، دار الورد للنشر والتوزيع، 2010، ص 45.

شحاته محمد ناصر،2008 **ازمة الدور العربي في العراق، قضايا استراتيجية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي، العدد 24، 2008،ص 1

شريف،حسين،1997 **الارهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الاوسط خلال اربعين قرنا**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص78.

شكري ومحمد عزيز، 1987 **الاحلاف والتكتلات في السياسة الدولية**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة، رقم 7)، ص 8.

الشموري،ايهاب علي، 2009 **المشروع الصهيوني- الامريكي الجديد ومخاطره على العالمين العربي والاسلامي**، بلا طبعة، مركز باحث للدراسات بيروت،، ص397.

شيمون بيريز،1994 **الشرق الاوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص 35.

صافيناز محمد احمد،2014 **ايران والانسحاب الامريكي من العراق اجندة جديدة ام تنسيق اقليمي**، مختارات ايرانية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 2014، ص 47.

صلاح حميد الجنابي،1979 **جغرافية العراق**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص 11

صلاح نصراوي،2009 **المصالحة والوفاق الوطني في العراق** : دروس من تجارب الآخرين، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 177 تموز / يوليو، 2009، ص 246.

طالب،حسن، 2004 **بناء الجيش العراقي، التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ص 211

طلال عتريسي، 2009 **جيواستراتيجية الهضبة الايرانية** : اشكاليات وبدائل، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2009، ص 33 وما بعدها.

طلال عتريسي،2006 **ايران في تحولات الشرق الاوسط** : المخاطر والفرص، شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 125، ربيع 2006، ص 39.

الطيار،بكر صالح و رفعت،احمد محمد،1998، **الارهاب الدولي**، مركز الدراسات العربي الاوربي، بيروت،، ص83.

ظاهر،سعدون شلال، سنة بلا،**أهمية موقع العراق وإثره في دوافع العدوان الأمريكي عليه**،، ص113.

عادل، مشموشي،2011 **مكافحة الارهاب**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2011، ص32-33.

عاطف لافي مرزك السعدون،2009 **مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق**، الطبعة الاولى، النجف، المركز العراقي للبحوث والدراسات،2009، ص 21وص42

عامر كامل احمد،2009 **العلاقات العراقية السورية**، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 2009، 181، ص 9.

عامر،محمد عبد المجيد، **الجغرافية السياسية والدولة أسس وتطبيقات**، مطبعة دار المعرفة الجامعية، إلاسكندرية، بدون سنة طبع، ص156

العاني،ظافر، 2006، **العراق وافاق المستقبل**،مداخلة في ندوة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ص15

العاني،حسان محمد شفيق، **الانظمة السياسية والدستورية المقارنة**، جامعة بغداد، 1986، ص 43.

العاني،خليل،2005 **الدور الايراني في العراق، دراسات استراتيجية مركز الاهرام**، ص30-34.

عبد الجليل زيد المرهون،1997 **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 105.

عبد العزيز مخيمر عبد الهادي،1986 **الارهاب الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص8.

عبد القادر محمد فهمي،2004 **المدخل اتلى دراسة الاستراتيجية**، دار الرقيم، بغداد، 2004، ص 67.

عبد المؤمن،محمد سعيد، 2006 **ايران وجيرانها والازمات الاقليمية**، دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، سلسلة ترجمات، العدد (24)، جامعة عين الشمس، ص 2.

عبد، منى حسين،السياسة الاسرائيلية تجاه العراق في ضوء المتغير الامريكي،2011،ص2

عبدالرزاق الحسني،2008 **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط 7، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص 19

عبدالسلام بغدادي،2010 **السلم الوطني**، دراسة سياسية اجماعية في قضايا المصالحة والتسامح، بغداد 2010 ص 92

عبدالناصر حريز،1996 **الارهاب السياسي،** دراسة تحليلية، مكتبة مدكولي، القاهرة، 1996، ص 134

عدنان هادي الاسدي،2011 **المتغيرات السياسية للعراق بعد** 2003/4/9، بغداد، 2011 ص 66

العزاوي،رائد، 2008 **امريكا والاسلام والارهاب،** مكتبة مدبولي، القاهرة،ط 1، ص 10.

عزيز جبار شيال،2012 **الجيش العراقي قدرات متدنية وتهديدات متزايدة،** مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ص 6

عساف،ساسين، 1997 **الصهيونية والنزاعات الاهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 144.

عصام فاهم العامري،1999 **خصائص ترسانة اسرائيل النووية وبناء الشرق الاوسط الجدي**د، دبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999،ص21 – 22

العقابي،علي عودة،2005 **العلاقات الدولية دراسة في الاصول والتاريخ والنظريات** (بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان)، ص 173.

عقيل سيد محظوظ،2008 **جدليات المجتمع والدولة في تركيا،** المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص32.

عقيلي،بدر، 2016، **الموساد في العراق**: انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،ص8

العكرة،أدونيس، 1983،**الارهاب السياسي،** بحث في اصول الظاهرة وأبعاده الانسانية، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص 93

العكرة،ادونيس، 2007 **الارهاب السياسي،** بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية- دار الطليعة بيروت- ص25.

علاء عكاب خلف،2012 **علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي للدولة،** وقائع اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثامن، بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، بغداد، 2012، ص 637.

العلاق،ابراهيم خليل، 2011،**دورالعامل الاقتصادي في حركات التغيير العربية،** جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، دار ابن الاثير للطباعة، ص 165

العلاق،تحرير ابراهيم خليل،2009 **النظام السياسي العربي، النضير الاستراتيجي،** مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ص151.

العلوجى،عبد الكريم ، 2013،**الاختراق الاسرائيلي للعراق،** ص بلا

العلوي،حسن،2009 **شيعة السلطة وشيعة العراق** : صراع الاجناس، دار الزوراء، لندن،، ص 57.

علي عباس مراد،2005 **مشكلات الامن القومي،** نموذج تحليل مقارن، دراسات استراتيجية، العدد 105، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص 45.

علي فارس حميد،2012 **التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي،** دراسة في التخطيط الاستراتيجي، مركز رؤيه للبحوث الاستراتيجية، بغداد 2012 ص 92

علي نايف منيف البدراني،2010 **فاعلية المهارات الامنية في تعزيز الامن الوطني،** جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2010، ص 53.

عمر،احسان،2012 **نحو زيادة الانفاق على التربية والتعليم،** بغداد : دار الخبرة العراقي،، ص 3.

العموش،احمد فلاح،2006، **مستقبل الارهاب في هذا القرن،** جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،، ص16.

العوادي حسن التركماني،2004 **الامن القومي في القرن الحادي والعشرين،** الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2004، ص 28

عوض،جلال عبدالله،1998 **صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التركية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص136

غازي العريضي،2009 **ادارة الارهاب،** ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص1

الغزالي،اسامة، 1987 **الارهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربيا ودوليا،** سلسلة الجوارات العربية العنف والسياسة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي عمان 1987، ص 25.

فالح عبدالجبار،2012 **ازمة الاندماج والهوية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012 ص 271

فراس عبد الرزاق السوداني،2004 **العراق.. مستقبل بدستور غامض** (القاهرة)، مكتبة مدبولي، 2004، 124.

فلاح خلف الربيعي،2010 **تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق،** الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجموعة البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي السادس، 2010، ص 45.

فهمي،عبد القادر محمد،2006، **مدخل الى دراسة الاستراتيجية** ط1، (عمان: دار مجدلاوي) ص156

فؤاد كاظم المقدادي،2003 **رسالتنا الاسلامية بين الاصالة والتغريب،** مركز الثقلين، ط1، 2003، ص 318.

فيصل بن معيض أل سمير القحطاني،(2007) **استراتيجية الاصلاح والتطور ودورها في تعزيز الامن القومي،** جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2007.

فيلكنز، ديكستر،2014 قاسم سليماني، قائد الظل، ترجمة مركز دراسات الجواهري، دار الجواهري، بغداد، ص 39.

كارل دويت،2009 **الشعب والتاريخ والسياسة،** طبعة 1، مركز البحوث الاستراتيجية، 2009

كاظم هاشم نعمة،1987 **العلاقات الدولية،** اياد للطباعة، بغداد، 1987، ص 124

كامل بدر الكيلاني،2005 **الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات**، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، 2005 ص 267

كامل علاوي كاظم،2013 **بصمات الفوضى، أرث الاحتلال الامريكي للعراق**، بغداد مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2013 ص 281

كشك،أِشرف محمد عبد الحميد،2012،**تطور الامن الاقليمي في الخليج منذ عام** 2003،دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، المستقبل العربي، بيروت،، العدد 396.

كمال محمد الاسطل،1999 **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، ط1، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي (دراسات استراتيجية)، العدد (33) سنة 1999، ص 7، 32، 33.

لقمان عمر محمود النعيمي،2003 **القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الامريكية – 2003**، مركز الدراسات الاقليمية، خدمة واشنطن بوست : خاص بالشرق الاوسط، 2003/8/2.

لقمان عمر محمود النعيمي،2009 **تركيا والاستراتيجية الامريكية المعاصرة**، ط 1، دار ابن الاثير، جامعة الموصل، 2009، ص 36

مادلين اولبرايت،2008 **مذكرة الى الرئيس المنتخب : كيف يمكننا استعادة سمعة امريكا ودورها القيادي**، ترجمة: عمر الايوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص 199.

مازن اسماعيل الرمضاني،1981 **الامن القومي العربي والصراع الدولي**، بغداد، 1981، ص 9 – 10.

مجموعة باحثين،2011 **حال الامة العربية، 2010-2011، رياح التغيير**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص217.

محمد احمد عزت،2012 **بناء القوات المسلحة، افتراضات علمية**، بيت الحكمة، بغداد 2012، ص 25

محمد الامين البشري،2009 **دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الامنية**، مركز الدراسات والبحوث، عمان، 2009، ص 32.

محمد الحسني مصلحي،2006 **الارهاب مظاهرة واشكاله وفقاً للاتفاقية العربية لكفاحة الارهاب،** جامعة ام القرى، موقع الاسلام، 2006، ص25.

محمد المدني بوساق،2004 **الارهاب وأخطاره والعوامل المؤدية الية واساليب مكافحته،** جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2004،ص170

محمد بن عبدالله العمري،2004 **موقف الاسلام من الارهاب،** اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياضي، 2004، ص92.

محمد صادق اسماعيل،2009 **من الشاة الى نجاة، ايران الى اين،** العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص 104

محمد صادق الهاشمي وآخرون،2009 **المشروع السياسي لشيعة العراق بين الانتخابات والتحديات الطبعة الاولى،** بغداد، مركز العراق للدراسات، 2009، ص 55

محمد عبداللطيف الخشن،2013 **الارهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية،** دار الجامعة الجديد، 2013، ص 6

محمد علي زيني،2006 **الاقتصاد العراقي بين الماضي والحاضر وخيارات المستقبل،** دار الفنون للنشر و بغداد، 2006 ص 36

محمد فاروق عبد الحميد،1991 **المعلومة الامنية،** اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1991، ص 101.

محمد محمود المندلاوي، 2009 **الارهاب عبر التاريخ،** دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص152.

محمد مؤنس محي الدين،1963 **القانون الجنائي مبادؤه الاساسية ونظرياته العامة في التشريعيين المري، والسوداني،** القاهرة 1963، ص 74.

محمد نجم الدين النقشبندي،2007 **استراتيجية الامن الوطني العراقي،** سلسلة محاضرات : كلية الدفاع الوطني العراقي، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2007.

محمد نور الدين،2007 **تركيا والعالم العربي،** علاقات محسوبة، السياسة الدولية، دار الاهرام، العدد 169، 2007، ص184

محمد،ثامر كامل، 2001 **دراسة في الامن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقة**، دار الحرية للنشر، بغداد، ص 46

محمد،خالد بن عبد العزيز، 2009 **العمليات الانتحارية وصلتها بالاستشهاد**: دراسة تفصيلية مقارنة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ص87.

المشافية،امين، 2012،**تحديات امنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط مابعد الحرب الباردة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،، ص 114

مصطفى العاني:2006 **التدخل الايراني في العراق**، نشرة الامن والارهاب ج3، 2006، ص4

مصطفى،عدنان ياسين، 2011 **الجامعة والتنويه والنهضة**، تحديات الفوضى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد

مطر،جميل و هلال،على الديم،1981 **النظام الاقليمي العربي** : دراسة في العلاقات السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،، ص 23 وص142.

معاذ احمد البطوش،20011 **تداعيات الاحتلال الامريكي البريطاني على العراق**، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 65.

مقلد،اسماعيل صبري، 1987، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الاصول والرياضيات، ط 5، منشورات دار السلاسل، الكويت، ص 185

مكنمارا،روبرت،1960 **جوهر الامن، ترجمة : يونس شاهين**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 127.

منعم العمار،2016 **العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا – ايران)**، دراسة في اشكالية الاحتلال، 2016، ص 35

منعم صاحي العمار،2007 **العقيدة العسكرية العراقية الجديدة**: الدواعي المنطلقات والمضامين، الملف السياسي والاستراتيجية، العدد(6)، 2007، بابل، مركز حمورابي للبحوث والدراسات والاستراتيجية، ص 1.

مهدي حسن الخفاجي،2015 **امريكا مصدر الارهاب في العراق**، الساقي للطباعة والتوزيع، مركز العراق للدراسات، 2015، ص 21 – 22.

مؤيد عبد الجبار الحديثي،1999 **العولمة الاسلامية والامن القومي العربي**، الاهلية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 1999، ص 105.

نشاه عثمان الهلالي،2005 **الامن الجماعي، سلسلة مفاهيم**، العدد 9، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 6.

نعمة علي حسين،1984 **مشكلة ارهاب الدولي، مركز البحوث والمعلومات**، بغداد، 1984، ص14.

نعمه،كاظم هاشم، 1988،الوجيز في الاستراتيجية، مطبعة أياد للطباعة الفنية، بغداد،، ص.151

النعيمي،احمد نوري،2009، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، ص441-442.

نوري،حيدر علي، 2013 **الجريمة الارهابية، دراسة في قانون مكافحة الارهاب**، مكتبة زين للطباعة والنشر، ص 30

نيفين عبد المنعم مسعد،2002 **صنع القرار في ايران والعلاقات العربية -الايرانية**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص211-212

نيفين مسعد،2009 **معضلة العلاقات العربية – الايرانية منذ احتلال العراق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص 6.

هشام الهاشمي،2015 **عالم داعش من النشأة الى اعلان الخلافة**، بغداد، دار بابل، 2015، ص 49

الوان،ايجال،1983 **تطوير العقيدة العسكرية خلال 35 عام**، ترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص،.

وائل محمد اسماعيل،2011 **رقعة الشطرنج الشرق اوسطية**، بغداد، دار الرواد المزدهرة، 2011، ص 86 – 87.

الوردي، علي،1965 **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي** (بيروت: الدار العربية للموسوعات،1965)

وزارة الخارجية العراقية،2007 **ملف المياه**، بموجب كتابها ذي العدد 35078 في 2007/1/24 المعنون الى مجلس الوزراء وايضا وزارة الموارد المائية.

وليد رضوان،2006 **العلاقات العربية- التركية**، الطبعة الاولى، بيروت، 2006، ص190-195.

اليازجي،امل و شكري، محمد عزيز، 2002 **الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن** ط1 دار الفكر المعاصر بيروت، ص 129.

ياسر احمد حسن،2002 **تركيا البحث عن المستقبل**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص44.

ياسر عبد الحسين،2015 **الحرب العالمية الثالثة، عالم داعش والعراق وادارة التوحش**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع، 2015.

الاطاريح والرسائل الجامعية

بهاء يحيى الحسيني، الاهمية الاستراتيجية للعراق في المدرك الاستراتيجي الامركي (دراسة مستقلة) رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص 41

جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، امن الخليج بعد الحرب الباردة، القاهرة، 1999، ص 122

حلقة نقاشية،الدور الايراني في العراق بعد 2003، جامعة بغداد، قسم الدراسات الستراتيجية، العدد 18، 2012، ص 20.

حميد شهاب احمد، قراءة في الموقف العربي الرسمي والدبلوماسي من العراق بعد 2003، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

خالد عدنان صاحب، التنافس الايراني التركي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015 ص 6.

رعد عبد الجليل مصطفى الخليل : ظاهرة العنف السياسي – دراسة العنف الثوري، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية القانون والسياسة، جامعه بغداد 1980، ص 128 وص192-193.

ظفر عبد مطر، مشروع الشرق الاوسط الكبير واثاره العربية والاقليمية على مصر والسعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 85،

عدي اسعد خماس، الاحتلال الامريكي للعراق واثرة على العلاقات العراقية الاردنية (2003-2010) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادراة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص 91

علي اسعد بركات، الامن الاجتماعي (دراسة حالة)، جامعة دمشق، دراسات اجتماعية، العدد 3، 2011، ص 18

علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقات مع العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص149-150

علي عادل حبيب، مقومات الدور الاقليمي للعراق، دراسة مستقبلية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011، ص 45.

علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق بعد العام 2003،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،رسالة ماجستير2015/2014.

علي محمد حسين الفتلاوي:أستراتيجية الأمن الوطني العراقيازاء التحديات الخارجية بعد 2003،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،2015.

الغريري مزاحم ارشد، رسالة ماجستير " تطور العلاقات الامريكية العراقية في ظل حكومة المالكي، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2009، ص 203.

فلاح خلف كاظم، موقف النظم السياسية العربية من مشروع الشرق الاوسط الكبير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 110.

فوزي حسن الزبيدي،منهجية تقييم مخاطر الامن الوطني،دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي،NSRA رؤى أستراتيجية،يوليو2015

لادمي، محمد عربي، التنافس التركي – الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط 1996 – 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، سكرة، 2014.

ليث عبد الحسين الزبيدي، مشروع الشرق اوسطية ومستقبل الامن القومي العربي، ليبيا، جامعة السابع من ابريل، بحث منشور على الانترنت، ص 1 – 5.

معهد الدوحة،بعد الانسحاب العسكري الامريكي، المركز العربي للابحاث والدراسات، الدوحة ، كانون اول \ ديسمبر 2011، ص 1.

نظير محمود امين، موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية، كلية القانون والسياسة، جامعة ديالى (بحث غير منشور)، 2011، ص 8.

ياسين هادي ثجيل، استراتيجية بناء الامن الوطني في العراق بعد العام 2003، كلية الدفاع الوطني، بغداد، رسالة ماجستير، 2010، ص 77

المواقع الإلكترونـــــية

الموسوعة الحرة ويكيبيديا،2011:انظر الرابط http://ar.wikipedia.org

الموسوعة الحرة ويكيبيديا،2011 http://ar.wikipedia.org/wiki.

الموسوعة العربية:https://www.arab-ency.com

احمد النعيمي، العربي الجديد، انضر الموقع www.alaraby-com-uk في 2016/12/7

احمد النعيمي، العربي الجديد، انظر الموقع : www.alaraby.co-uk

باسل حسين، الانسحاب الامريكي من العراق، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، شبكة الانترنت على الرابط :http://www.aljazeera.net

الربيعي،حاكم محسن محمد، 2016 انظر الرابط http://www.nrttv.com

زيد بن محمد الرماني، الامن اهم مطالب الحياة، 2010/3/3، الموقع http://www.alukah.net/web/rommany/0/18994

شبكة الشيعة العالمية على الرابط.-http // shiaweb.org/ahl-albayt/al zahraa/madlomia_al-zahraa/index.html

شلالا،مرون، العبادي بعد زيارة السعودية: هل يدير ظهره لإيران؟ 2017 انظر الموقع:http://elaph.com/Web/News/2017

الصمادي،فاطمة،بلا:انظر الموقعhttp://www.aljazeera.net

عادل عبد المهدي " الاقتصاد يوحدنا والسياسة تمزقنا " افتتاحية صديفة العدالة بتاريخ 2013/10/7 على الرابط : .http://aladalanews.net/index

عبد الله بن عبد المحسن التركي،الامن في حياة الناس واهميته في الاسلام 2010 انظر : www.islamhouse.com

عبد الوهاب محمد، الرؤية الامريكية لتشكيل الحكومة العراقية، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شبكة الانترنت على الرابط : http://mi62.net/news_view_4313.html

عربيات، العدد / 3261-2007،انظر الموقع: http://www.al-akhbar.com

فورن بوليس، تكثيف دور امريكا في تعزيز نفوذ ايران بالعراق، عبر الموقع الالكتروني الآتي : .http:// www.islammemo.cc

القدس العربي،2017، انظر الرابط :http://www.alquds.co.uk

ليلى نقولا الرحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق 2010/8/31 شبكة الانترنت، على الرابط -http://asrar alsharq.net/news/permalink/7923.html

مارتن كوبلر " مكافحة العواصف الترابية : واجبنا تجاه الاجيال المقبلة " على موقع بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق وهو ما ادرجه الامين في تقريره الفصلي الذي قدمه لمجلس الامن بتاريخ 12/اذار/2013 ينظر الرابط http://unami.unmissions.org

محمد ابو شواري، اهمية الامن والاستقرار للفرد والمجتمع، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، اكادير، 2011، الموقع .www.fsjes-agadir.info

محمد، 2016،روودو انظر الموقع: www.rudaw.net.

معهد العربية للدراسات،التمدد الايراني في افغانستان،مابين الانسحاب الامريكي والبدائل المتاحة،بلا :انظر www.alarabiya.net

مجلات وصحف

ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة، نتائج داخلي ام ضرورة امريكية، مجلة حمورابي، العدد (9)، السنة الثالثة، اذار 2014، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 30.

احمد ابراهيم محمود: مفهوم الارهاب تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة، بحث منشور في مجلة شؤون عربية، جامعه الدول العربية، العدد (133) ربيع 2008، مجلة افاق، مجلة ثقافية، اصدار مكتب ايه الله العظمى السيد كاظم الحائري، السنة الاولى، العدد الاول، 1432 ه،2002، ص 41.

احمد العاني، اهمية الامن والاستقرار في حياة الشعوب وتقدمها، جريدة الجريدة، العدد 1070، بغداد، 2006، ص 7.

احمد عبدالله ناهي، العراق من الدكتاتورية الى الديمقراطية، مجلة جدل، 2006، ص 26

احمد محمد وهبان، اتجاهات تحليل ظاهرة الارهاب والاصول التاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة و 2015، ص 30

احمد يوسف احمد، ظاهرة التدخل الخارجي في النظم السياسية العربية، مجلة المختار، المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم، الجزائر، العدد (15) كانون الاول، 2006، ص 43 وما بعدها.

اسرار، الملف الاسود، اجتثاث العقل العراقي...مجلة شهرية تعنى بالاسرار العراقية والعربية والعالمية،العدد العاشر ،2017 ص 5

اشرق محمد كشك، تداعيات الوجود الامريكي على دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 1457، 2010، ص 113.

ايناس عبدالسادة العنزي، اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد36، 2008، ص 139

باول مالك ماك جوف/ صحفي استرالي وكبير مراسلي صحيفة سيدني مورينغ هيرالد المتخصصة في شؤون الشرق الاوسط 2012/5/23

برهان غليون، حرب العراق – رهانات متعددة، مجلة النور، لندن، ابريل، 2003

بهالا، ريفا،2008 ايران والولايات المتحدة، المفسدات المحتملة للصفقة في العراق، في (العراق تحت الاحتلال، تدمير الدولة وتكريس الفوضى) سلسلة كتب المستقبل العرابي (60)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،، ص 369.

بوردو،جورج، مجلة المستقبل العربي، العدد بلا لسنة 2014 م، ص 28

جواد،سعد ناجي،حلقة نقاشية عن المبادرة الوطنية لحل الأزمة العراقية،مجلة المستقبل العربي العدد 452،2016 ص45

جورج عرموتي، محاولة تعريف الارهاب وتحديد الوسيلة المعارضة، مجلة شؤون الشرق الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية و العدد 71، 1998، ص 114

حاتم صادق، استراتيجية فرض السلام ونظرية الامن الاسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 19، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، 1970، ص 8.

حامد ربيع، نظرية الامن القومي، مجلة افاق عربية، العدد 2، بغداد، 1985، ص 16 – 17.

حامد فؤاد، الامن والتنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 16، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 136،

حسيب، خير الدين، داعش المسؤولية الامريكية"اللي شبكنا يخلصنا" **مجلة المستقبل العربي**،العدد 443،ص2016 ص 12

حسين حافظ محمد، مشكلة كركوك وتداعياتها الوطنية والاقليمية، مجلة الشؤون العراقية، عدد 1، 2010، ص 146.

حسين حافظ وهيب، العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003، مجلة المرصد الدولي، عدد7، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص42.

حلقة نقاشية،الدور الايراني في العراق بعد 2003، اقامها قسم الدراسات الاستراتيجية بمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، منشورة في مجلة الدراسات الدولية، العدد (18) السنة، 2012، ص 20 – 21.

حمدان رمضان محمد، الارهاب وتداعياتة على الامن السلمي العالمي، دراسة تحليلية في منضور اجتماعي، مجلة ابحاث كلية التربية الاسلامية، العدد 1، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2011، ص 58

حميد حمد السعدون، ازمة العلاقات العراقية – الكويتية المتكررة، مجلة الدراسات الدولية، العدد (33) السنة 2008، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ص 11.

حميد نقل النداوي، العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد الاول 2005، ص 118 وكذلك ينظر : د. حسن محمد طوالبة، العولمة جذورها مضامينها اثارها، رؤية قومية في العولمة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد (14)، تشرين الاول، 2001، ص 134.

الخطيب، احمد، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 433، كانون الثاني 2016.

خليل اسماعيل الحديثي: الارهاب الدولي مدان قانونا ام سياسة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 26,2002، ص 16.

خليل العزاوي وفؤاد عوني، النظام الاقتصادي الشرق اوسطي : الاهداف السيناريو، التطورات الجامعة المستنصرية، مجلة مركز دراسات الوطن العربي، العدد (2)، السنة 1996، ص 37 – 38.

خليل العناني، النفوذ الايراني في العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرة، العدد 115، 2006، ص106.

خميس مهدي، البعد العسكري للامن الوطني العراقي، بعد الانسحاب الامريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، 2012 و ص 102

الدكتور عبد العزيز سرحان، حول تعريف الارهاب الدولي، المجلس المصري للقانون الدولي، المجلد التاسع والعشرين القاهرة، 1973، ص 17.

راضي محسن داود، تطور العلاقات العراقية – التركية، صحيفة الصباح العراقية في 4 تموز 2008.

رجب ايمان، تعقدات هيكلية : التاثيرات الاقليمية لازمة الحكومة العراقية،مجلة السياسة الدولية، العدد 189، يوليو 2012، ص 132-133.

رؤوف عبيد، القضاء الجنائي عند الفراعنة، المجلة الجنائية القومية، العدد3، القاهرة، 1958، ص7.

زكريا حسين، الامن القومي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 17، دمشق، 2002، ص 37.

ستار جبار علاوي، علاقات العراق مع دول الجوار، مجلة دراسات دولية، العدد 16، 2008، بغداد ص 27

سعد العبيدي، الجيش العراقي اخطاءً في حله ومستلزمات اعادة تشكيلة، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث الاستراتيجية، العدد 10، 2012، ص 62

سعد سلوم، العلاقات العراقية السعودية، تنافس وعمق تاريخي وتحديات مشتركة و جريدة الصباح، بغداد، العدد191، 2008، ص44

سعد سلوم، مستقبل العلاقات الامريكية العراقية في ضوء مبادئ المالكي – بوش، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 9، 2008، ص 217.

شعبان،عبد الحسين، مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة،مجلة المستقبل العربي،العدد 452،2016،ص37

شوقي، علي ابراهيم، مشروع الشرق الاوسط (دراسة في تطوره السياسي)، المجلة السياسية والدولية، العدد 16، خريف 2010.

صلاح النطراوي، العراق والطريق الى الدولة المدنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، 20011، ص 21

صلاح حسن احمد، دور الامن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2015، ص 501 -505.

عامر كامل احمد، موقف الدول الاقليمية حيال العراق، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق لدراسات، العدد 1، 2008، ص 117

عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية اتجاة الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 33، جامعة بغداد 2007 و ص 199

عبد الجبار احمد عبد الله، الديمقراطية والامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد 27، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2003، ص 53.

عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 29، 2004، ص 60.

عبد العظيم عبد الحافظ، البيئة السياسية الديمقراطية والامن الوطني، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قاضيا سياسية، العددان 27 – 28، 2012، ص 28.

عبد علي المعموري، الحراك السياسي في دول الخليج العربي بين عصف الديمقراطية وارث السلفية، مجلة حمورابي، العدد4، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، كانون الاول 2012، ص256-259.

عدنان الباجة جي،1999 امال العراق سنة 2020، جريدة الحياة 1999/9/26.

عدنان السيد حسين، متطلبات الامن الثقافي العربي : دراسة في الاستراتيجيات والسياسات، مجلة المستقبل العربي، العدد 246، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 24.

علاء حميد، ملامح موقع العراق في النظام الاقليمي، جريدة الصباح، افاق ستراتيجية، السبت 6/28.

علي احمد مراد، مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية و مجلة حمورابي للدراسات، العدد 4، بغداد، ص 207

علي الدين هلال و د.نيفين سعد،النظم السياسية العربية،قضايا الاستمرار والتغيير،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000 ص23.

علي الدين هلال، الامن القومي العربي : دراسة في الاصول، مجلة شؤون عربية، العدد 35، جامعة الدول العربين، 1984، ص 13 – 14. ايضا ينظر الى : نجدة صبري عقراوي، الاطار القانوني للأمن القومي : دراسة تحليلة، مطبعة زانكو، اربيل، 2014، ص 12.

علي جلال عوض، تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (14) القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011، ص 33.

علي حسين باكير، نحو علاقات تركية – خليجية استراتيجية، دبي، مركز الخليج للابحاث، مجلة اراء حول الخليج، العدد (49) السنة 2008، ص 64.

علي دنيف حسن، مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية، جريدة الصباح، العدد (1912).

علي كامل احمد، مواقف الدول الاقليمية من اراء مرشحي الرئاسة الامريكية حيال العراق، مجلة شؤون عراقية و العدد2، 2008، مركز العراق للدراسات، ص 117

عمار الكعبي : مشوار الطائفية في العراق : دراسة في تغييب مجتمع الدولة، مجلة مدارك، العددان الخامس والسادس، السنة 2007، بغداد، مؤسسة مدارك، ص 32-33.

فاضل عبد القادر احمد، النظام الشرق اوسطي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 30، السنة 1994، ص 35.

كوثر عباس الربيعي، الأختراق الامني الاسرائيلي في العراق ومواقف دول الجوار الاقليمي، مجلة شؤون عراقية، العدد4، مركز العراق للدراسات، نيسان2010، ص143، 144، 145، 146.

كونداليزا رايز اسمي مراتب الشرف، عرض، د. يسرى مهدي صالح، مجلة حمورابي، العدد4، مصدر سبق ذكره، ص324.

مجموعة باحثين، التنافس الايراني التركي وانعكاساتة على العراق، مجلة دراسات سياسية، العدد18، بيت الحكمة، 2013 ص 124

محمد السيد سعيد، الشرق الاوسط وعودة سياسيات المحاور والاحلاف، مجلة السياسة الدولية، العدد (168)، 2007، القاهرة، مركز الاهرام، ص 69

محمد عبد النبي، الجريمة الدولية ومفهوم الامن العالمي، المجلة العربية للقضاء، العدد22، 1999،ص76

محمد كامل الربيعي، مستقبل العلاقات الايرانية، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 10، 2007، ص63وص 95

محمد ماضي، العلاقات السعودبة الامريكية بعد حرب العراق، جريدة الشرق الاوسط، العدد 493، 2004 و ص 43

محمد نور الدين، العودة الى التوازن ممكنة، جريدة الخليج، العدد الصادر في 2012.

محمد نور الدين، الوقائع السياسية، مجلة الشؤون التركية، العدد 9، 1993، ص55-58

محمد نور الدين، تركيا واعلان الدولة الكردية في شمال العراق النفط مقابل الاعتراف مجلة الشؤون التركية العدد الثاني، تشرين الاول، 1992، ص2-3

محمد،باسل،الخشية من حرب اهلية في العراق،مقال منشور في جريدة الحياة 2006/5/12

مرتضى معاش، تدويل الاستبداد، العراق، بغداد، مجلة النبأ، العدد 71، 2004، ص 8.

المعيني،خالد حمزة، قراءة في المشهد السياسي العراقي مابعد "داعش"،مجلة المستقبل العربي،العدد 452،2016

المعيني، خالد حمزة، مجلة المستقبل العربي،(مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 452، تشرين الاول، 2016.
ناظم شواف الشمري، سيادة العراق الوطنية الواقع والآفاق والمستقبل، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية والدولية، العدد 21، 2012، ص 75.
نبيل محمد سليم، الاستراتيجية الامريكية في العراق ومعضلة الامن، مجلة دراسات دولية، العدد 36، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008، ص 10.
نديم عيسى خلف، جدلية الارهاب بين الطروحات الغربية والاسلامية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 26، 2002، ص163.
حسنين المحمدي بوادي، مصدر سبق ذكره، ص58.
نص الاتفاقية المنشورة في جريدة الشرق الاوسط، العدد 10958، الجمعة 28\12\2008.
هادي احمد مخلف، المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مجلة أفاق عربية، العدد الثالث، بغداد، 1985م، ص114
هالة خالد حميد، مستقبل العلاقات العراقية السورية في ضوء الاحتلال الامريكي، مجلة قضايا سياسية، العدد 9، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005 ص 59
هويدي،أمين، 1987 في السياسة والامن : الامن القومي العربي، مجلة افاق عربية، العدد 9، بغداد، ص 17.
هيثم الناهي، مجلة المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 452، تشرين الاول، 2016.
هيثم كريم صيوان، العلاقات العراقية التركية، رؤية في امكانية التعاون واحتمالات الصراع في العراق، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد60، 2008 ص 35
الوقائع العراقية،ينظر الى امر سلطة الائتلاف بتاريخ 2008/4/4، صحيفة الوقائع العراقية، العدد 3983، في 2004/6/1، ص 23.

ياسين البكري وحيدر علي، متغيرات الشان العراقي وعلاقته باستراتيجية امريكا في المنطقة قراءة مستقبلية، مجلة حمورابي، العدد2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، اذار، 2012، ص54-55.

ياسين سعد البكري، القبلية في العراق ودورها السياسي (مقدمة مشروع دراسة القبلية في العراق) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (363)، 2009، ص 95 – 98.

المراجع الاجنبية

bremer، paul، (2006)، MY Year in Iraq : struggle to build a future of hope، new york، simon and Schuster.

Bulrnt Ares، the davutoglu Era in Turkish foreign policy، insight turkey vol، 11, no.3.2009.p138

Chomsky، noam، (2002)، US iraq policy : Motives and Consequences, Iraq under siege، Canada، library of Congress Control Number.

Dhal، Robert A, (1989)، Democracy and its Critics,Yale university press.

Edward S. Greenberg and Benjamin I page، (2005) The struggle for Democracy education، inc،. Seventh education، usa

f. Stephen larrabee، ' turkey rediscovers the middle east ; forejin affairs، vol، 86، no، 4 jily 2007، p 66

G.Bouthoul,'Defininition of Treeorism'in D.Carlton andCarlo shaerf (ed.) internation Terrorism and world security (London;Croom Helm 1975)pp.51-53

Green, Jerrold، Frederic and wolf under standing tran، rand، corporation sent monica، colf. April9.2005

H Norman Sschwarzkopf – Doesn't take a hero : jeneral H.

Indyk، martin (2009)، innocent Abroad : an intimate account of American peace diplomacy in the middle east، new york، simon & Schuster subsidiary rights department.

L.Paul Bremmer III، My year in Iraq struggle to build future of hope

Michael eisentadt، michaal kinights and ahmed Ali، Iraqis influence in Iraq : countering tehrans whole of government Approach ' policy focus (Washington institute for near east police، 2008، p : 144

Michael knights ' Iraqis influence in Iraq Washington institute for near east police، 2012، p 67

Middle East, The Emirates Center for Strategic Studies .and Research, the United Arab Emirates, No. 109.

Norman Sschwarzkopf، the Autobiography written with pitter petre (London : Bantam Press – 1992) pp : 267 –

Schell، Jonathan، (2013),the Iraq invasion، ten years later، the nation news letters

Sean, Kane.(2011).The Coming Turkish-Iranian Competition in Iraq، by the United States Institute of Peace.

Shouster، 2006) pp: 57 – 80.

Tucci Natalie, (2013), The Dimensions of the Turkish Role in the

weherey، fred، (Saudi Arabia : shitesressimistic on reform but push for reconciliation، june 2007,p55

William perry، defence in the agw of hope im : goreign affairs، vol، 75، 1996، p : 76.

with : Malcolom Maccommel (New York، Simon and

Zainy، Muhammad ali, (2004)، the Iraqi economy : present state and future challenges,middle east economy survey، vol.XL VII,21 June.

الملاحق

الملحق رقم (أ)

(دوائر اهتمام الدولة الإيرانية) /

مجلة السياسة الدولية / العدد 208 أبريل 2017 ص 21)

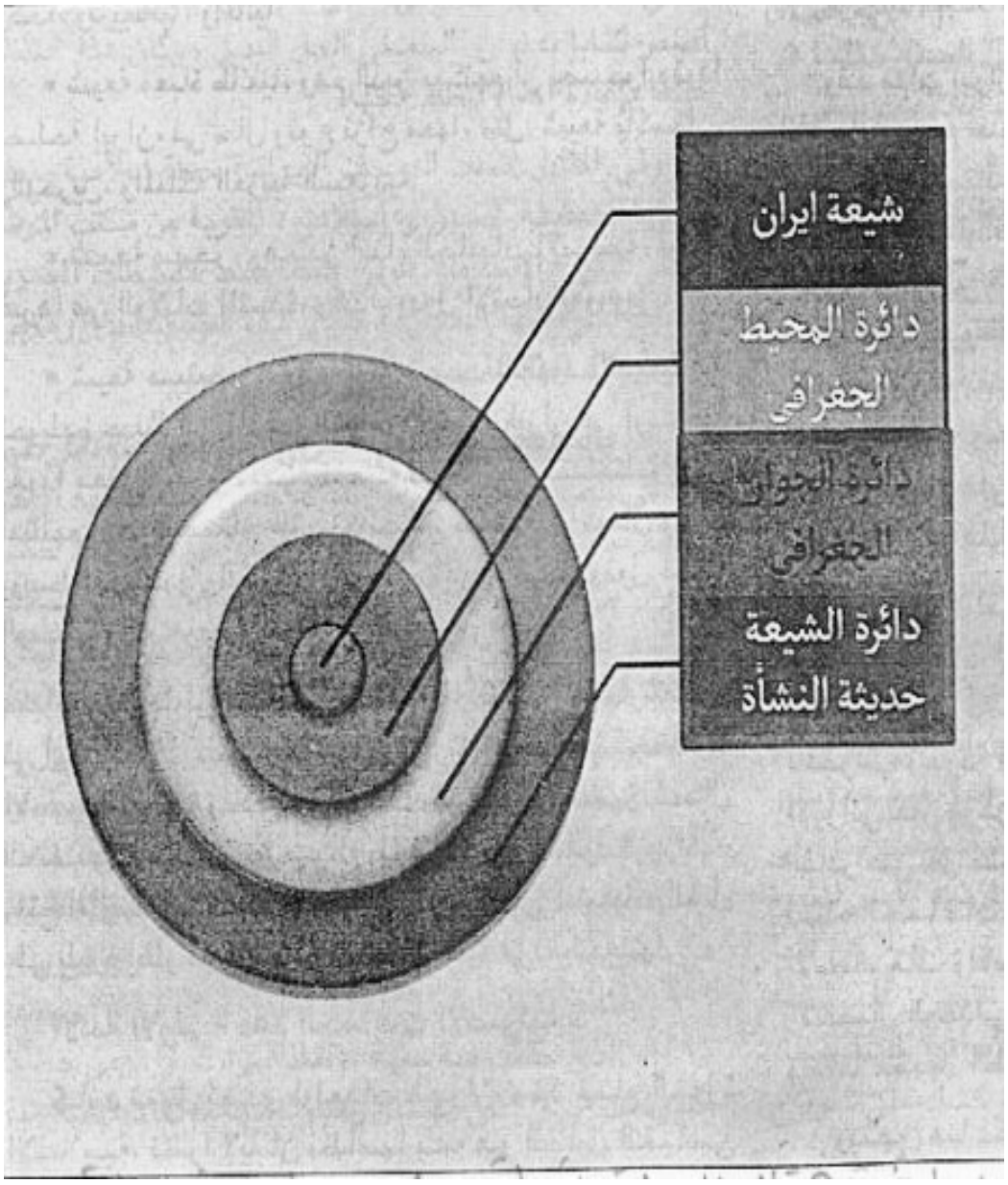
شيعة ايران
دائرة المحيط الجغرافي
دائرة الجوار الجغرافي
دائرة الشيعة حديثة النشأة

ملحق رقم (ب)

خارطة العراق ودول الجوار الاقليمي

تركيا
سوريا
ايران
الاردن
الكويت
المملكة العربية السعودية
دهوك
اربيل
نينوى
السليمانية
كركوك
صلاح الدين
ديالى
الأنبار
بغداد
واسط
بابل
كربلاء
ميسان
القادسية
ذي قار
النجف
المثنى
البصرة

المعلومات الشخصية:

الاسم: علي صباح صابر

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: العلوم السياسية

الدرجه العلمية: الدكتوراه

السنه:2017